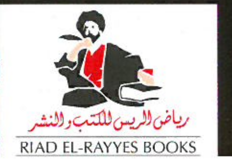
مروان إسكندر

الدب ينقلب نمراً

روسيا: الولادة الجديدة





مروان اسكندر

الدب ينقلب نمراً

روسيا: الولادة الجديدة



رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

THE BEAR TURNS TIGER

Resurgent Russia

Marwan Iskandar

First Published in January 2011

BEIRUT - LEBANON
elrayyes@sodetel.net.lb - www.elrayyes-books.com
www.elrayyesbooks.com

ISBN 9953 - 21 - 488 - 3

الطبعة الأولى: كانون الثاني (يناير) ٢٠١١

لشراء النسخة الإلكترونية:
www.arabicebook.com

تصميم الغلاف: هوساك كومبيوتر برس

المحتويات

مقدمة

ثمة مغزىً عميق يكمن وراء عنوان هذا الكتاب الجديد لمروان إسكندر، الاقتصادي البارز والمعروف ليس في لبنان فحسب، بل في ما هو أبعد بكثير من وطنه. جرت العادة أن تصوَّر روسيا في دور الدب، ولكن صورة هذا الحيوان الجبار مرتبطة ذهنياً ليس فقط بقوته التي لا تقاوم بل أيضاً بسباته العميق طوال فصل الشتاء. النمر حيوان غالباً ما تجسد صورته الديناميةَ والسرعة والقدرة على تحقيق قفزة تميزت بها بعض الأمم الآسيوية التي، على نحو غير متوقع، أنجزت اختراقاً فعالاً من عالم التقاليد والأعراف إلى مجتمع فائق الحداثة والتطور. هل تقوم روسيا المعاصرة حقاً بإحداث تجديد مثير تكسب من خلاله القدرة ـ بعد أزمة عميقة في أواخر القرن العشرين تسببت بها سلسلة من التدخلات والثورات والتصفيات الغاشمة والحروب التي أودت بحياة عشرات ملايين الناس، بالإضافة إلى «نهاية الأمبرطورية» التي حصلت مرتين خلال القرن ـ على

الانبعاث من الرماد مرة أخرى؟ هل المهمة الطموحة، التي وضع خيوطها الكبرى فلاديمير بوتين، لتحويل البلاد إلى قوة متجددة بالعمق وقادرة على المنافسة، وللارتقاء باقتصادها، في المدى المتوسط، إلى الموقع الخامس اقتصادياً في العالم، ممكنة؟

من أجل الجواب على ذلك وعلى كثير من المسائل الأخرى المتعلقة بدور روسيا في العالم، يجب محاولة فهم هذه الدولة، ومحاولة النظر بطريقة حبية وغير متحيزة إلى ما كان يحصل طوال عقدين من الزمن على أراضيها الشاسعة الممتدة طولاً وعرضاً عبر قارتين (أوروبا وآسيا)، والتي تضم، ضمن سكانها، عشرات الأعراق والعديد من الطوائف (أولاها المسيحية الأرثوذكسية والإسلام) وتتمتع بموارد طبيعية لا تعدّ ولا تحصى.

روسيا المعاصرة لا تضع نفسها في موقع نزاع أو منافسة مع العالم. وفيما هي تمتلك هوية حضارية متميزة، فإنها تطمح أن تصبح إحدى الأمم الأكثر تطوراً في العالم، متجهة صوب أوروبا كحجر الزاوية لاستراتيجيتها في سياق هذه العملية. ومع أن الكاتب الروسي فيودور دوستويفسكي قال مرة عن روسيا: «دع الأشياء تحدث في أوروبا بأية طريقة كانت، ولكن دعنا نحن نحصل على شيء مختلف»، فإن هذا القول لا يعبر عن نظرة غالبية الروس اليوم الذين يرغبون فعلياً في التقارب مع أوروبا. نحن أيضاً أوروبا، ولكننا في نفس الوقت جسر يمتد إلى عالم المشرق. إن نظام روسيا السياسي بالتأكيد بعيد عن أن يكون مثالياً، وأمامه طريق طويل جداً لكي يصبح ديموقراطية متطورة، كما يقول العارفون بشؤون الكرملين أنفسهم. والبلاد أيضاً بحاجة إلى التخلص من لعنة المواد الأولية الشهيرة ـ اعتماد الاقتصاد على تصدير موارد الثروة الطبيعية، بالإضافة إلى الفساد، وعدم فاعلية الإنتاج، وانخفاض إنتاجية العمل.

هذا التسلسل يمكن أن يستمر، ولكن ليس باستطاعة أحد أن ينكر أنه على مدى رئاسة بوتين، بغضّ النظر عن موقف الخارج تجاهه، تمكنت البلاد من التغلب على ظاهرة التحلل الرهيب لتندفع نحو التطور وتعيد الثقة في المستقبل إلى رعاياها.

عند بزوغ القرن الواحد والعشرين، بنهاية فترة الانتقال التي أعقبت العهد السوفياتي بأعراضها المَرَضية في مجالات التطور وفي انعدام الأمن، شرعت روسيا بالتصرف تماماً مثل القسم الأكبر من القوى العالمية، إذ أصبحت في الواقع لاعباً «طبيعياً» على الساحة العالمية. إن روسيا قوية وأشد ثقة بنفسها بدأت تتقدم خطوة خطوة لتصبح جزءاً مكوناً هاماً من التغييرات الإيجابية في العالم، وقد انبثقت مرة أخرى لاعباً رئيسياً في السياسة الدولية.

كثير من الخبراء الروس والأجانب يعتقدون أن معدلات النمو الاقتصادي العالية، وسياسات الاقتصاد الحر التدريجية ستتيح لروسيا في العقد القادم أن تنضم إلى أكبر الاقتصادات. من المفيد، في هذا الصدد، ذكر المهام التي حددها بوتين في أوائل ٢٠٠٨: تعميق التحولات الديموقراطية وتحولات السوق، وإخراج الاقتصاد الروسي من مسار تطوره المثقل بالبطالة المقنعة المرتكز على تصدير الطاقة والمواد الأولية، إلى مسار الإبداع. لقد تم شرح هذه المهام بالتفصيل في «إستراتيجية روسيا للتطوير الاجتماعي ـ الاقتصادي» الرئاسية التي قدمت في إحدى جلسات مجلس الدولة، والتي سيرتكز تنفيذها على مفهوم البلاد للتطور الاجتماعي ـ الاقتصادي كما خططت له الحكومة.

وفي مغايرة مع استراتيجيات سابقة مرتكزة على أفكار ساذجة

عن الطبيعة العجائبية لآليات السوق في تنظيم ذاته، تميزت هذه الاستراتيجية بتفهم ذكي للأحوال المعقدة للاقتصاد الروسي. ووضعت هذه الاستراتيجية الخطوط الرئيسية التالية لتطور روسيا الاجتماعي ـ الاقتصادي حتى سنة ٢٠٢٠: انبعاث روسيا كأحد قادة العالم في حقل التكنولوجيا، زيادة إنتاجية العمل أربع مرات في القطاعات الأساسية للاقتصاد الروسي، زيادة حصة الطبقة الوسطى من السكان إلى ٦٠ ـ ٧٠ بالمئة، خفض معدلات الوفيات إلى النصف وزيادة معدل الأعمار إلى ٧٥ سنة.

هذه الاستراتيجية تركز على حل ثلاث مشكلات رئيسية: خلق فرص متساوية لجميع الناس، تكوين حوافز للتصرف الإبداعي، وزيادة الفاعلية الاقتصادية زيادة جوهرية ترتكز قبل كل شيء على ارتفاع إنتاجية العمل. وقد حددت أولويات سياسة الدولة أيضاً وهي: توظيف أموال في رأس المال البشري، إنماء التعليم، والعلوم، والصحة العامة، إنشاء نظام للإبداع الوطني، تطوير مميزات روسيا الطبيعية وتحديث الاقتصاد، وتطوير قطاعاته المنافسة في حقول التقنية العالية لاقتصاد المعرفة، إعادة بناء وتوسيع البنى التحتية المالية والاجتماعية والإنتاجية.

مثل هذا السيناريو لتطور الاقتصاد الروسي يؤمّن الاستقرار في النمو والزخم العالي. على وجه العموم، في العام ٢٠٠٨، تماماً قبل أن تضربه الأزمة الاقتصادية العالمية بشدة، كانت حظوظ تحقيق مثل هذا السيناريو تتصاعد باضطراد لا بأس به. الطريقة التي خففت بها روسيا (بعد أن أصبح ديمتري مدفيديف رئيساً وبوتين رئيساً للوزراء) تداعيات الأزمة أظهرت قدرتها على بلوغ أهدافها الطموحة.

إن الدور المكثف لعامل الطاقة في العلاقات الدولية وتحول

روسيا إلى «القوة الهيدروكاربونية» الوحيدة التي تملك أسلحة نووية، أعادت إلى روسيا منزلة قوة عالمية تصحبها قدرات شمولية.

إن تغييراً في الأوضاع السياسية ـ العسكرية الدولية في اتجاه مؤات لاستعادة روسيا عظمتها الغابرة ساعد في هذا التحول. فمجابهة القطبين انتهت وأتاحت فرصاً لتعاون روسي بنّاء مع دول أخرى على المستويين الإقليمي والعالمي. ليس لروسيا أعداء ظاهرون، ولذلك ليس بها حاجة محددة لهدر موارد مالية ومادية على العسكرة ولا لإرهاق نفسها اقتصادياً.

لقد تغير المشهد الدولي المحيط بروسيا بسرعة عبر تطور ديناميكي لسلسلة كاملة من الدول والمناطق، لأن القوة الاقتصادية المحتملة في مراكز النمو العالمي، ومن بينها الهند والصين التي تبرز بوضوح، تتحول إلى نفوذ سياسي في عالم متعدد الأقطاب أو المراكز، كما أن رئاسة باراك أوباما تعطي روسيا والعالم أجمع آمالاً جديدة.

كل ذلك مجتمعاً كيّف مهمة روسيا الكبيرة: البدء بإنشاء مشروع سياسة خارجية متجددة لا يكون فقط ملائماً لدور روسيا الجديد وفرصها المتاحة في الجو الخارجي المتغير، بل يكون أيضاً هادفاً إلى البحث عن توازن معقول بين مصالح جميع الدول المتعاملة مع بعضها البعض. وتقضي المهمة أيضاً المحافظة على الدفع الروسي نحو عصرنة السياسة الخارجية الروسية وتثبيتها، ولزيادة قوتها التنافسية بتخليصها، ضمن أشياء أخرى، من النظرة الدولية إليها على أنها دولة نووية تمتلك مواد أولية فقط لا غير.

خطاب بوتين في ميونيخ سنة ٢٠٠٧ والهدف الذي طالب به

لروسيا ـــ أن تتبع سياسة خارجية مستقلة ـــ دل على عزم النخبة الروسية الحاكمة تكييف استراتيجية السياسة الخارجية للأمة مع الوقائع الدولية المتغيرة. فروسيا الصاعدة لم تعد قانعة بالتناقض المتنامي بين قدراتها المتزايدة (خصوصاً في المجال السياسي ـ العسكري ومجال الطاقة) والمسار الأُحادي للدول الغربية والمؤسسات التي تتجاهل بصورة متعالية موقع روسيا، وتتحاشى إقامة علاقات ثقة شبيهة بعلاقات شراكة معها. ويجب أن يضاف إلى ذلك استياء شريحة من النخبة السياسية الروسية مما تراه هيمنة طاغية لعنصر «المواد الأولية» في علاقات روسيا مع أوروبا وسياسة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بحد نفسها، الهادفة إلى التأكيد على وضعية روسيا الدولية كمصدر «للمواد الأولية» فقط ـــ لتكون بذلك مجرد ملحق للاقتصادات المتطورة.

إن دراسة مروان اسكندر، المبنية على معلومات دقيقة وصحيحة مستقاة بأكملها من مصادر أولية، وعلى بعد نظر حول مسار التطورات في المجالين الاقتصادي والسياسي في روسيا، وتقييمه الشامل والعادل، تجعل منها قراءة ضرورية لكل من يود أن يدرك طبيعة ومدى التحدي الروسي. هذا الكتاب الممتاز سيظل، على الأرجح، مرجعاً قياسياً عن الموضوع لزمن طويل.

البروفسور فيتالي ناومكين

في العام ١٩٩١، انهار الاتحاد السوفياتي وبرزت على أنقاضه خمس عشرة دولة.

في العام ٢٠٠٨، فشل نظام «توافق واشنطن» الرأسمالي واتخذ العالم منحىً أكثر ميلاً إلى الاشتراكية.

شكر

عند كتابة كتاب يتسم بتأثير ونطاق جيوسياسي واسع، يتطلع أي كاتب إلى استقاء المعلومات والآراء من أشخاص لديهم إلمام ومعرفة عميقة بالموضوع، وكان الحظ حليفي من هذه الناحية لأنني حظيت، من وقت إلى آخر، ولكن بشكل مكثّف، بحلقة واسعة من الأصدقاء والخبراء بالشأن الروسي.

أما الأشخاص المدرجة أسماؤهم على لائحة الشكر فهم لا يشملون جميع الذين يستحقونه، ومع ذلك فالقائمة طويلة، وهم لا يتحملون مسؤولية أي تحريف أو خطأ في التفسير، فالمساعدة أتت بأشكال عدة.

لقد شجعني د. طوبيا هاشم، وهو عالم تاريخ يتمتع بخبرة روسية تمتد على طول عشرين سنة، على المضي في وضع هذا الكتاب، وكانت مكتبته الغنية مصدر معرفة واكتساب. كذلك، حظيت

بمساعدة مستمرة من الأستاذ فادي زيادة، وهو دبلوماسي لبناني شاب خدم في موسكو واجتهد في دراسة تاريخ روسيا وإرثها. ولم يبخل زميله الأستاذ طوني فرنجية، مع سعة ثقافته وحبه للمعرفة، في تقديم يد العون، علماً أنه انتقل حالياً إلى واشنطن. أما زوجتي منى فقد تحمّلت هوسي بروسيا لأن انفتاحها، وشغفها بالقراءة، منحاها الصبر اللازم لاستيعاب زوج بقي مشغول الذهن معظم الأوقات وعلى امتداد عامين.

أشخاص ثلاثة ساهموا في تسهيل عملي في وضع الكتاب، أذكر أولاً سعد رفيق الحريري، رئيس وزراء لبنان حالياً، الذي يتمتع بشبكة اتصالات واسعة من الشخصيات النافذة والمرموقة، ما سمح لي بالوصول إلى أماكن كانت متعذرة علي. وفي هذا السياق لم يوفر ممثله في موسكو، د. جورج شعبان، وهو خبير في علوم الجيولوجيا ويقيم في موسكو مع عائلته منذ أكثر من ثلاثين سنة، أي جهد ليجعل زياراتي الخمس الأخيرة إيجابية ومفيدة. كذلك حظيت بمساعدة كريمة وسخية من د. فيتالي ناومكين، وهو خبير مرموق في العلاقات الدولية وشخصية محترمة في الأكاديمية الروسية للعلوم، وقد ساعدني بمعارفه وآرائه، وهو اليوم رئيس دائرة الدراسات الشرقية في هذه الأكاديمية.

من جهته، تولى سعادة سفير روسيا في لبنان، سيرجي بوكين، مهمة مراجعة الموضوع، بشكل جزئي، كما ساهم معالي وزير الزراعة اللبناني السابق د. طلال الساحلي، الحائز على دكتوراه في هندسة النفط من جامعة سان بطرسبرغ، في التصحيح وإدخال بعض التعديلات والاستفسارات. ولم يوفر الأستاذ خالد جميل، وهو ابن مواطن سوري اختار الإقامة والعمل انطلاقاً من موسكو

منذ ١٩٦٨، وهو من أنجح المستوردين والموزعين الذين يعملون في مجال المنتجات الفاخرة بين روسيا وفرنسا، لم يوفر أي جهد في مراجعة النص وتقديم ملاحظات مهمة حول الخلفية. كذلك، حظيت بمشورة قيّمة ومواد مهمة من د. وليد خدّوري، المعلق البارز في شؤون الطاقة وصديق حميم. أما السيدة ستاسيا هاشم، وهي خبيرة في الاستثمارات الروسية تعمل في شيكاغو، فقد أرسلت لي مواد وافرة ومهمة.

من جهة أخرى، قدّم لي المطران نيفون صيقلي، موفد الكنيسة الشرقية الأرثوذكسية إلى موسكو والذي يتمتع باحترام كبير في روسيا بسبب المساعدات التي وفرها للمجتمع الروسي، مساعدة من خلال ملاحظاته واتصالاته. كذلك، أسهب المطران جورج خضر، مطران جبل لبنان للروم الأرثوذكس، في شرح الروابط بين الكنيسة في لبنان وروسيا.

أما الدكتور بطرس عساكر، سفير لبنان في فرنسا وسفير لبنان السابق في روسيا لمدة ست سنوات، فقد اوضح لي امورا كثيرة حول الحكومة والإدارة. وعلى المستوى الجيوسياسي، كانت مساهمة وزير التربية والثقافة السابق، معالي الاستاذ ميشال إده، قيّمة بسبب خبرته الدولية وعمق معرفته. كما تولى الصحافي الاسكتلندي، هيو ماك لويد، الذي يعمل مراسلاً لعدد من الصحف البريطانية والأسبوعية المتخصصة، مهمة تصحيح التعابير الإنكليزية، وتركيب الجمل، كما صحّح تركيبة مختلف الفصول.

أما المساندة اليومية فقد أمنتها لي مساعدتي السيدة إيفون مامو، التي تعمل معي منذ أمد بعيد، فضلاً عن الباحث المساعد السيد طوني سعادة. كذلك، حظيت بمساندة بحثية من ثلاثة باحثين

روس هم: د. إلغينا مولوديا كوفا، ود. قسطنطين سيرويزكين ود. ديميتري ماليتشيف. وكان لدار النشر «إنفوبرو»، بإدارة المؤسس السيد رمزي الحافظ، اليد الطولى في إصدار الكتاب بطبعته الإنكليزية وإتمام عمليات تسجيل حقوق النشر والحرص على نشره في الوقت المناسب.

كما أودّ أن أقدّم خالص امتناني للرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك الذي منحني بعض الوقت لأنهل من خبرته وإدراكه للشؤون العالمية، وبصورة خاصة منهجية بوتين في إدارة روسيا الاتحادية.

وأرجو ألا يعتبر أي من الأشخاص المذكورين أعلاه أن مساندته السخية بُدّدت على كاتب غير جدير بها.

لماذا هذا الكتاب

في بداية الخمسينيات، كان والدي المحامي، يتلقى منشوراً ينوّه بالإنجازات السوفياتية في مجالات الزراعة والصناعة والتنظيم الاجتماعي، وكانت المنشورة الإخبارية المطبوعة بالعربية على ورق فاخر تحظى باهتمام اللبنانيين لشعورهم بأنهم قريبون من روسيا التي ساهمت في تعليم الطلاب اللبنانيين والفلسطينيين من خلال الإرساليات المسيحية الأرثوذكسية منذ أواسط القرن التاسع عشر. وكانت صور آخر قيصر روسي معلقة على جدران صالات الاستقبال في العديد من بيوت الجبل، ولا تزال هذه الصور معلقة على جدران بعض المنازل حتى اليوم.

في أوائل الخمسينيات، ومع ازدياد حدة الحرب الباردة، أوصى الدبلوماسي الأميركي جورج كينان المتخصص بالشؤون الروسية، الولايات المتحدة بمتابعة سياسة الاحتواء حيال روسيا، وجاءت هذه

التوصية بشكل برقية من ثمانية آلاف كلمة أُرسلت في شباط/ فبراير سنة ١٩٤٧ من موسكو إلى وزارة الخارجية. وكانت نصيحته مزدوجة: من جهة، أكّد عدم إمكان التعامل مع القيادة السوفياتية إلا بالقوة وبعرض العضلات، وفي الوقت نفسه، أقر أن الشعب الروسي طيب القلب، كريم وودود إزاء الأميركيين.

تبنّى دين أتشيسون، وزير الخارجية الأميركي في ولاية الرئيس ترومان، السياسة المتشددة التي ازدادت حدة خلال رئاسة إيزنهاور، انطلاقاً من إيمان جون فوستر دلاس، وزير الخارجية الإنجيلي المتشدّد والمؤمن بأن قيام تحالفات عسكرية من شأنه احتواء الاتحاد السوفياتي. وبحلول العام ١٩٥٢، عندما توصّل السوفيات إلى صنع القنبلة الهيدروجينية بعد أن صنعوا القنبلة النووية عام ١٩٤٩، اشتد عزم الغرب على مواجهة الشيوعية التي طرحت نفسها نظاماً بديلاً عن الرأسمالية.

بعد الاعتداء الثلاثي الإسرائيلي ـ الفرنسي ـ البريطاني على سيناء وقناة السويس في العام ١٩٥٦، قويت المواجهة العقائدية بين الأميركيين والروس. وبعد مرور سنتين، تعرّضت خطط فوستر دلاس الهادفة إلى قيام تحالف مناهض للسوفيات في الشرق الأوسط، والمعروف باسم «حلف بغداد»، لهزة عندما اتسع نطاق ثورة جمال عبد الناصر الاشتراكية العربية ضد قوى الاستعمار السابقة لتشمل بغداد.

دبّت الحماسة في صفوف الطلاب الجامعيين العرب على وقع خطاب عبد الناصر ومحاولته عقد وحدة مع سورية، وتبني مفاهيم الاشتراكية كمبادئ تسيير الحكومات العربية. وشكّلت موجة القومية العربية العارمة التي اكتسحت المنطقة آنذاك غطاءً لممارسات

عبد الناصر الاستخباراتية وسعيه إلى إحكام قبضته على السلطة التي قمعت الحريات الشخصية، ومنعت مناقشة السياسات الاقتصادية الفاشلة وأولها الإصلاح الزراعي في مصر وسورية والعراق.

ولكن بعد كارثة حرب حزيران/يونيو سنة ١٩٦٧، التي استجرّها عبد الناصر والتي أدّت إلى تدمير سلاح الطيران المصري تدميراً كاملاً، واحتلال سيناء وقناة السويس، والاستيلاء على مرتفعات الجولان السورية، والضفة الغربية والقدس، استفاق العرب وأدركوا أخطار سياسات عبد الناصر الراديكالية. هذه الحرب شكّلت ضربة موجعة للاتحاد السوفياتي الذي شهد هزيمة ترسانته العسكرية أمام سلاح إسرائيل الأميركي الصنع.

خلال حرب العام ١٩٧٣، استعادت القوات المصرية والسورية جزءاً من أراضيها المحتلة، ما أدى إلى استعادة بعض الثقة بالقادة العرب والراعين السوفيات. وساهمت التحركات العربية للمشاركة في امتيازات النفط، تمهيداً للسيطرة الكلية على الإنتاج، في زيادة مداخيل شعوب المنطقة تزامناً مع انفتاح الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون ووزير الخارجية هنري كيسينجر على موسكو، ما ساهم في تخفيف حدة المواجهة بين الشرق والغرب التي كانت تدور في رحاب الشرق الأوسط.

خلال السبعينيات، كنت أتولى تحرير مجلة اقتصادية أسبوعية تصدر بالعربية عن «دار النهار»، الصحيفة الليبرالية الرائدة في لبنان والعالم العربي. وكان العمل يتضمن رصد التطورات الدولية الاقتصادية والجيوسياسية، ذلك أن التطورات التي شهدها الشرق الأوسط في السبعينيات وبداية الثمانينيات كانت حيوية ومهمة.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين، تميّزت التطورات الاقتصادية باستعمال أوسع، وبكميات أكبر، للطاقة، وبقيام اتحادات جمركية تطوّرت لتصبح أسواقاً مشتركة مع بروز اهتمام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بمشاكل الدول النامية.

قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، وتمهيداً لفترة ما بعد الحرب وضرورات إعادة بناء اقتصادات الدول المتحاربة، أرسى اتفاق «بريتون وودز» ركائز قيام نظام دولي بحسب ما خطط له الغرب، وبات الدولار الأميركي العملة الدولية بامتياز. أما ثروة الولايات المتحدة، من الذهب، أو الديون لدول أوروبا، أو النفط، فكانت تسعّر بالدولار الذي أصبح عملة التعامل الرئيسة بين الدول.

وطيلة عقد كامل، كانت المنتجات الرئيسة والسيارات والطائرات حكراً على الأميركيين دون سواهم، وكان لا بد أن يتم التسديد بالدولار الذي حافظ على قيمة ثابتة إزاء الذهب، على مستوى ٣٥ دولاراً للأونصة. وكان باستطاعة الدول التي تتمتع بفوائض في حسابات موازين مدفوعاتها شراء الذهب من الولايات المتحدة أو تسديد ديونها بالذهب عند هذا السعر.

وابتداءً من العام ١٩٧١، علقت إدارة نيكسون الأولى هذا النمط من تثبيت سعر الذهب، وباتت العملات تعوّم إزاء بعضها البعض، وترتفع أو تنخفض بحسب فوائض أو عجوزات التبادل التجاري. لكن الدولار بقي العملة المرجع، وكانت معظم الدول التي تملك احتياطات تراكم دولارات.

وخلافاً للسياسات السوفياتية الاقتصادية والاجتماعية المركزية، ساهمت الفلسفة الأميركية القائمة على تحرير الأسواق والتبادل في

قيام السوق الأوروبية المشتركة.

في العام ١٩٨٩، قرر الأوروبيون اعتماد عملة موحّدة: اليورو. لكن إنجاز هذه الخطوة تطلب أكثر من عشر سنوات، والسبب يعود، إلى حد كبير، إلى العوائق التي وضعتها الولايات المتحدة بمساعدة بريطانيا في وجه اعتماد عملة أوروبية موحدة.

في أواسط الثمانينيات، أدخل ميخائيل غورباتشيف الاتحاد السوفياتي في ما سمي الـ«بيريسترويكا» (إصلاح الإدارة الحكومية) والـ«غلاسنوست» (تحرير الاقتصاد). في هذا الوقت، كانت الصين، العملاق الشيوعي الآخر، تتجه بشكل ثابت وبنجاح نحو تحرير إنتاجها الصناعي والزراعي. وكان تحرّك النظام الصيني يحظى بدعم مجتمع هونغ كونغ الصيني الرأسمالي، فضلاً عن مساندة صينيي تايوان، إضافة إلى الولايات المتحدة. وكان الأمل أن تستفيد روسيا من التجربة الصينية، ولكن غورباتشيف، الشيوعي الملتزم، أثبت أن نجاحه في الدبلوماسية يفوق مؤهلاته الاقتصادية، وقد ساهمت أخطاؤه في تفتيت الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٩١.

في القرن الواحد والعشرين، برزت صورة واضحة مختلفة لمراكز قوة الجيوسياسية الدولية وضعفها؛ وظهرت مراكز صناعية ومالية جديدة مهمة في شرق آسيا؛ فاقتصاد اليابان أصبح ناضجاً، في حين برزت الصين والهند كقوى محركة في المنطقة مع امتلاكهما للأسلحة النووية والقدرة على إطلاق أقمار اصطناعية إلى الفضاء. أما في أميركا الجنوبية، فشهدت البرازيل وكولومبيا حقبة تطوّر سريع.

وما من شك في أن عودة الفدرالية الروسية كانت من أبرز

التطورات الإيجابية التي شهدها القرن الواحد والعشرون. في آب/أغسطس من العام ١٩٩٨، وبعد ثماني سنوات من نهب الموارد الوطنية، خلال ولاية بوريس يلتسين، أعلنت روسيا عجزها عن تسديد ديونها الداخلية والخارجية، وغرق الشعب الروسي في أتون البؤس والمرض. توقع عدد كبير من الشخصيات في الغرب، ومن ضمنهم بيل كلينتون، أن يستغرق الاتحاد الفدرالي الروسي قرابة ٢٥ سنة ليستعيد أهميته وموقعه المالي.

ولكن، في أواسط العام ٢٠٠٨، أي قبل ستة أشهر من اشتداد الأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى تفتيت النظام المالي العالمي، كانت الصورة مختلفة تماماً عن هذه التوقعات. كانت الطبقة المتوسطة في روسيا تنمو، والاقتصاد يشهد حيوية ناشطة، اذ بلغت قيمة الاحتياط ٧٠٠ مليار دولار (بنهاية تموز/يوليو ٢٠٠٨)، ولم يتخطَّ مجموع الدين الخارجي عتبة الـ ٤٠ مليار دولار، مع تسجيل نسبة نمو ٨ في المئة، وبقاء معدّل البطالة تحت نسبة ٦ في المئة. وكانت توظيفات روسيا في سندات «فاني ماي» و«فريدي ماك»، الشركتان المختصتان بالضمانات العقارية والتي تحظى بدعم الإدارة الأميركية، توازي ١٠٠ مليار دولار.

اليوم، يبلغ عدد سكان روسيا الفدرالية نحو ١٤١ مليون نسمة (مقارنة مع ١٥٠ مليون نسمة في العام ١٩٩١)، وهي تتمتع بقدرات في مجال علوم الفضاء تجعل الولايات المتحدة تستعين بها حين تتعطّل مركباتها الفضائية. وتملك تكنولوجيا النانو المتطورة وكفاءة تضاهي بمستواها أي بلد أوروبي آخر. ولروسيا موقع ثابت في مجموعة الدول الصناعية الثماني.

والأهم هو أن روسيا الفدرالية تتصدّر قائمة الدول المنتجة للطاقة

من مشتقات الهيدروكاربون، أي الغاز والنفط. وخلال ١٥ سنة، ستوفر روسيا ما نسبته ٥٠ في المئة من احتياجات أوروبا للغاز بدلاً من نسبة ٢٥ في المئة توفرها حالياً، ومن المتوقع أن ترتفع الإمدادات باتجاه الصين بشكل سريع لتبلغ مستويات عالية.

من وجهة نظر إحصائية، تستقطب روسيا الفدرالية الاهتمام. فمساحتها هي الأكبر في العالم، إذ تمتد أراضيها على مساحة قارة بأكملها وتنتشر على طول ١١ منطقة زمنية ـ ما يوازي ضعفي المسافة بين باريس ونيويورك ـ من سان بطرسبرغ غرباً إلى فلاديفوستوك في الشرق الأقصى، مروراً فوق كوريا الشمالية.

وعلى رغم كونها دولة منتشرة على نسبة ١٥ في المئة من مجموع اليابسة على الكرة الأرضية، فإن عدد سكانها لا يتعدى نسبة ٢,٢ في المئة من مجموع سكان العالم. وعلى الرغم من أن نسبة ٨٠ في المئة من الأراضي الروسية تقع في قارة آسيا، فإن العديد من الروس يتوقون إلى اعتبارهم جزءاً من أوروبا.

وجدير بالذكر أن صناعة النفط العالمية انطلقت من روسيا وليس من الولايات المتحدة، وذلك بحفر أول بئر للنفط على بحر قزوين في العام ١٨٤٦، أي قبل ثلاث عشرة سنة من حفر أول بئر أميركية في ولاية بنسلفانيا.

أما الخسائر الروسية في الحرب العالمية الثانية فسجلت أرقاماً خيالية، إذ لقي ٢٢ مليون شخص حتفهم على جبهة تكبّد فيها الألمان النازيون ما نسبته ٧٠ في المئة من مجموع خسائرهم خلال الحرب. ويعتبر بعض الروس أن الغرب لم يعترف بهذه التضحية كما يجب. ويشمل هذا الرقم مليوني روسي لقوا حتفهم بسبب

الجوع أو خلافه جراء السياسات الشيوعية الصارمة في مجال التعاونيات الزراعية التي مارسها ستالين.

روسيا بلد متديّن فرضت الدولة عليه العلمانية على امتداد عقود طويلة، وأمة نشأت في عصر التنوير، لكن قادتها الكبار حكموا دائماً بقبضة من حديد.

وتتمتع روسيا بأكبر احتياط بوكسيت في العالم، وأكبر مخزون غاز، وثاني أكبر احتياط من اليورانيوم، وثالث أو رابع أكبر مخزون نفط، فضلاً عن احتياطات كبيرة من الفحم والذهب والألماس والخشب.

كما تقع في روسيا أكبر بحيرة من الماء العذب في العالم، تمتد على طول ٦٠٠ كلم ويبلغ عمقها نحو ١٦٤٠ متراً. وكان من المتوقع بحلول العام ٢٠١٠، أن يوازي متوسط معدل القوة الشرائية الروسية مستوى معظم الدول الأوروبية، لو لم تقع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تسببت في تأخير هذه النتيجة لسنتين على الأقل.

إن روسيا الفدرالية هي البلد الوحيد في العالم الذي تحتوي صخوره جميع المعادن الضرورية للبرامج الفضائية، وهي معادن تبيعها، إلى جانب اليورانيوم المخصّب، إلى الولايات المتحدة التي خاضت ضدها معركة عقائدية خلال السواد الأكبر من القرن الماضي.

ومن الملاحظ أن المواقف من روسيا وقادتها ومؤسساتها تختلف بشكل لافت، فالدول الأوروبية الرئيسة مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا

وإسبانيا، والمملكة المتحدة بقدر أقل، ترحّب بالتعاون معها وتقيم مشاريع مشتركة مع شركاتها العامة والخاصة.

في المقابل، لطالما اتخذت الولايات المتحدة موقفاً منتقداً إزاء روسيا وقادتها وسعت إلى التشويش عليهم بشكل مستمر. وقد برز هذا الموقف جلياً من خلال معارضتها مشروع مدّ أنابيب الغاز والنفط من روسيا إلى أوروبا والصين، أو من خلال تأجيج التوتر بين روسيا والأعضاء السابقين في الاتحاد السوفياتي في آسيا الوسطى، أو جورجيا وأوكرانيا، أو الحلفاء الأبعد مثل بولونيا والجمهورية التشيكية.

أما اليوم، فموقع روسيا السياسي والاقتصادي العالمي يكتسب أهمية حيوية بالنسبة للاستقرار والازدهار الدوليين. وسيسعى هذا الكتاب إلى استكشاف موقع روسيا اليوم، والعودة إلى الخلفية التي تستند إليها، وتوقّع الوجهة التي تسير نحوها، وتحديد كيف يمكن لسائر العالم الاستفادة من التفاعل معها.

وفي هذا السياق، إن أي محاولة لفهم المواقف الأساسية للقيادة الروسية لا بد من أن تنطلق من استيعاب دور الاعتزاز والكبرياء الروسية في الحياة العامة، وفي مقدمها الاعتزاز بتاريخ روسيا، الإمبراطورية التي استمرت على امتداد قرون ثلاثة والتي تضمّنت جميع الأراضي المحيطة بالفدرالية الروسية القائمة اليوم. فالروس مفعمون فخراً واعتزازاً بإنجازات بطرس الأكبر وكاترين الكبرى، وبالأعمال الأدبية التي وضعها دوستويفسكي وغوغول وتولستوي، ومجد الإرميتاج، وباليه البولشوي، والأعمال الباهرة التي نظمها الموسيقيون الروس من رخمانينوف إلى تشايكوفسكي وسترافينسكي.

يقال إنه إذا جُرّد الروس من كبريائهم وفخرهم ببلادهم، فسينال منهم البؤس والميل إلى الانتحار، وهو تحديداً ما حل بهم خلال حقبة يلتسين عندما نُهبت الأصول الوطنية وبقي الجنود والأطباء والمتقاعدون والمعلمون من دون رواتب لأشهر عدة. لن يسمح الروس أبداً بأن تعاني بلادهم مجدداً من السرقة والإهانات على غرار ما حصل قبل خمس عشرة سنة.

ويطمح الروس إلى تبوّء موقع هام بين قادة العالم، وتدفعهم هذه الرغبة إلى المساهمة في تطوير العلوم والطاقة والتبادل والثقافة والسفر والسلام والازدهار. هذا الكتاب يسعى إلى تقويم إمكانيات نجاحهم في هذه المهمة واحتمالاتها.

ولا بد من إعادة النظر في مستقبل روسيا في إطار الاقتصاد العالمي المتحوّل، ومن المهم أن يتفهم الروس وسائر بلدان العالم بشكل واضح أهمية الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه موسكو والمتطلبات الدولية لرعاية هذا الدور.

وبما أنني لم أكن مقيماً في روسيا خلال العقود الثلاثة الماضية التي اتسمت بالحراك ـ الشيوعية والبيريسترويكا وسقوط جدار برلين، والفوضى ونهب الثروة الوطنية في حقبة يلتسين، واستعادة العافية المالية والنظام خلال حقبة فلاديمير بوتين ـ لا يمكنني تقييم جميع التأثيرات الحساسة التي ميّزت التطورات السياسية.

وقد اهتممت خلال كتابتي لهذا الكتاب بالاطلاع على التطورات والميول الرئيسة في تاريخ روسيا ووضعها في إطار اضطرابات أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين. وقد سعيت إلى توقع التطورات المستقبلية في الفدرالية الروسية وعلاقاتها مع نظرائها

المهمّين، وعلى وجه الخصوص، الولايات المتحدة والصين واليابان وأوروبا والدول الشرق أوسطية الغنية بالنفط والغاز.

إن نظرة الغرب إلى روسيا وشعبها وقيادتها غالباً ما تتأثر ببقايا تاريخ مشترك وطويل من المواجهة. وبصفتي اقتصادياً لبنانياً تدرّبت في الغرب ومقيماً في بيروت، وقد أمضيت معظم حياتي المهنية في مجال الاستشارات المالية والنفطية، أعتقد بأنني في موقع مناسب يسمح لي بالوقوف عند الخط الذي يفصل بين الشرق والغرب، على أمل تقديم رؤية واضحة عما يدور في الجانبين.

ليس ثمة نقص في عدد الكتب والتقارير التي وُضعت عن روسيا، ولكن لا يمكن تقويم روح البلاد من دون زيارتها والاختلاط بمجتمع الأكاديميين والناس العاديين وزعماء الكنيسة ورجال الأعمال والقادة السياسيين.

لقد استغرق وضع الكتاب عامين قمت خلالهما بخمس زيارات إلى روسيا، وكانت مساهمة الأصدقاء اللبنانيين الذين يتمتعون بخبرة عميقة في الشؤون الروسية، بصفتهم رجال أعمال وطلاباً وباحثين ودبلوماسيين، مهمة إلى حد كبير. وفي القسم المخصص للشكر، أغطي بشكل موجز المساهمات السخية التي قدمها لي على الأقل عشرون اختصاصياً بشؤون روسياً.

مروان اسكندر

الفصل الأول

الاستبداد المستنير:
إرث روسيا السياسي والثقافي

الشكوك المستمرة حول انفتاح روسيا وقدرتها على تحقيق النجاح في القرن الواحد والعشرين تنبع من النظرة إلى تاريخها. حتى العام ١٩١٧، كان المزيج ما بين قوى الدولة والكنيسة ملحوظاً وفعّالاً وقمعياً، وكان في أساس الجذور التاريخية للشكوك التي حامت حول روسيا في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وحتى فرنسا، ولكن بدرجة أقل.

منذ إطلاق الدعوة التي وجهها إيفان الثالث لرئيس الكنيسة الشرقية الأرثوذكسية لنقل مركزها إلى موسكو في أعقاب اجتياح الأتراك للقسطنطينية في العام ١٤٥٣، انعقد حلف قوي بين الدولة والكنيسة في روسيا.

ومع انشقاق الكنيسة الشرقية (الأرثوذكسية) وفصلها عن الكنيسة الغربية (الكاثوليكية)، باتت موسكو تعتبر بمثابة «روما الثالثة».

وبمعزل عن المسائل الدينية، وكما عبّر عنه الكاتب فيليب لونغوورث في كتابه «إمبراطوريات روسيا ـ صعودها وسقوطها: من قبل التاريخ إلى بوتين»، كان «ثمة تحول ملموس من القسطنطينية إلى موسكو، قبل وبعد ١٤٥٣. وقد أتى اللاجئون اليونان، ومن ضمنهم رجال الكنيسة والنبلاء والفنانون والموظفون على اختلاف أنواعهم، وجلبوا معهم الخبرات الدبلوماسية والإدارية والعسكرية الضرورية لبناء الإمبراطوريات[1].

كان تأسيس الكنيسة الشرقية في روسيا عاملاً مهماً في إرساء دعائم الإمبراطوريات الروسية، ولكنه، في الوقت نفسه، كان بمثابة الإطار الرسمي للعداء مع القوى الكاثوليكية الغربية مثل بولونيا وأوكرانيا، والدول الإنجيلية في البلدان الاسكندينافية، والمسلمين والتتار في الجنوب.

الدبة المعمّدة؟

غالباً ما تتسم نظرة الغربيين اليوم، مواطنين عاديين أو قادة سياسيين، إلى روسيا بالخشية والخوف، والشك والسخرية، والقليل من التعاطف، إذ ينظرون إلى الروس على أنهم متوحشون أفسدهم الإثراء السريع الناتج من ارتفاع أسعار النفط والغاز. وفي أفضل الأحوال، يعتبرونهم أناساً صاخبين. ويرى العديد من الأميركيين والأوروبيين الغربيين، وخصوصاً البريطانيين والفرنسيين، أنهم قساة، عنيفون ومدمنون على الكحول بشكل مفرط، وغالباً ما يكونون عدوانيين ومبذرين. وما من شك أنه من الممكن ملاحظة جميع هذه الصفات لدى بعض المواطنين الروس.

قبل عشرين سنة خلت، لم يكن الروس يتمتعون بحرية السفر، ولم

تكن لديهم الإمكانيات المادية للإنفاق خلال السفر. كان عالمهم يقتصر تقريباً على حدود دول كتلة الاتحاد السوفياتي، لذلك لم تكن عندهم صناعة السياحة. وكانت معظم الانطباعات عن روسيا غير واقعية، تتأثر بتصعيد التوترات الناشئة عن برنامج للرئيس الأميركي رونالد ريغان القومي سُمي «حرب النجوم». كان الرئيس الأميركي يطلق على الاتحاد السوفياتي لقب «إمبراطورية الشر»، إلى أن أدّت الاجتماعات المتتالية بين الزعيم الروسي ميخائيل غورباتشيف والرئيس ريغان إلى تخفيف حدة خطاب الأخير في انتقاداته العلنية للاتحاد السوفياتي.

خلال القرن العشرين، لم يكن زعماء العالم الذين يتعاملون عن كثب مع الزعماء السياسيين والعسكريين الروس يشعرون بالراحة أبداً. وفي سياق منفصل، وفي مذكراته حول الحرب العالمية الثانية، عبّر دوايت إيزنهاور عن إعجابه بالروح القتالية التي تحلى بها الروس ونوّه بولائهم وبسالتهم في الدفاع عن وطنهم، وبعدها في شن الهجوم المضاد واحتلال ألمانيا والعديد من دول أوروبا الشرقية والبلطيق على طول الطريق. وبحسب قول إيزنهاور، فمن دون روسيا، لم يكن بالإمكان تحقيق الفوز في الحرب، ولكنه قال بصراحة بأنه عجز عن تفهم أهدافهم لأنهم «يكرهوننا».

ولربما ورد أشهر تقييم على لسان رئيس وزراء بريطانيا في حينه، ونستون تشرشل، الذي شارك في اجتماعات ثلاث قمم خلال الحرب العالمية الثانية، إلى جانب الرئيس فرانكلين روزفلت والقائد السوفياتي جوزيف ستالين، والرئيس هاري ترومان بهدف وضع تصوّر للعالم بعد هزيمة ألمانيا. لخص تشرشل نظرته إلى روسيا بالقول إنها «لغز مغلف بالغموض، داخل أحجية». وانطلاقاً من

شكوكه حيال النوايا الروسية، نصح تشرشل الأميركيين، بعد استسلام ألمانيا النازية في العام ١٩٤٥، أن يتابع الحلفاء الحرب ضد روسيا فوراً لإسقاط الشيوعية.

غالباً ما شعر الزعماء الروس بالإهانة بسبب المواقف والتصريحات الغربية، وقد عبّر غورباتشيف عن ذلك بكل صراحة، وشدّد على أن معظم زعماء الغرب لم يتكبدوا عناء التعرّف على روسيا والاطلاع على نفسية شعبها.

في خلال عشاء جمعه بفريق مجلة «تايم» الزائر بمناسبة صدور عدد «رجل العام ٢٠٠٧»، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمام زائريه: «أنتم لا تفهموننا ولا تحترموننا وعندكم في نفوسكم عقدة تفوّق». وعبّر بحماسة عن إيمانه بأن روسيا ليست متخلفة وأنها تتفوق على معظم المجتمعات الغربية في المجال الثقافي، أما في مجال العلوم فهي تتخطاهم بأشواط عدة.

من المعلوم أن بطرس الأكبر، مؤسس وقيصر روسيا الحديثة، أمضى حوالي ١٨ شهراً بنهاية القرن السابع عشر في زيارة لهولندة وإنكلترا وبولونيا، ومختلف المقاطعات الألمانية، والنمسا، في رحلة استطلاعية عُرفت باسم «السفارة الكبرى»، وتوصل إلى خلاصة واحدة حول الرأي العام الغربي السائد إزاء روسيا والروس، فقال: «ينظر الغربيون إلى الروس على أنهم «دببة معمّدة».

وعلى الرغم من المحاولات المتكررة التي قام بها بطرس الأكبر وكاترينا الكبرى لرأب الصدع مع العواصم الغربية النافذة، بقي بحر خفي من التشكيك وانعدام الثقة يفصل روسيا عن ألمانيا وفرنسا وبريطانيا. وبطريقة غريبة، لا يزال هذا الحاجز الخفي بارزاً،

وقد انضمت الولايات المتحدة اليوم فقط إلى ركب القوى الأوروبية هذه.

بطرس الاكبر

إن استيعاب توجهات وسياسات القيادة الروسية الجديدة يتطلب من الزعماء السياسيين الغربيين أن يدركوا أن بوتين والرئيس ديميتري مدفيديف والمستشارين النافذين هم تلامذة وأحفاد بطرس الأكبر وكاترينا الكبرى الروحيين. وبالتالي، من أجل التنبؤ بردود فعل روسيا إزاء المسائل الدولية الكبرى، لا بد من استعادة تاريخ القائدين اللذين طبعا بختمهما نجاحات روسيا في القرن الثامن عشر.

وُلد بطرس الأكبر في ٣٠ أيار/مايو سنة ١٦٧٢، والده هو القيصر أليكسي ووالدته هي الزوجة الثانية للقيصر، ناتاليا ناريشكينا، وهي شابة متعلمة ومطلعة على الثقافة الغربية من خلال الاسكتلندية ماري هاميلتون، زوجة كبير المستشارين، متفيف. كان والد بطرس معتدلاً ومثقفاً، جال في جميع أنحاء روسيا، ونجح في انتزاع مقاليد السيطرة على شؤون الدولة من الكنيسة الأرثوذكسية. عندما كان بطرس في الرابعة من عمره، توفي والده القيصر أليكسي وتولت والدته مهمة رعايته، وكان لها الأثر الإيجابي على القيصر الصغير بقدر ما كان هذا الأثر إيجابياً على والده من قبله.

عندما بلغ بطرس العاشرة، اضطر إلى الفرار مع والدته من موسكو إثر ثورة قامت بها مجموعة «ستريلسكي» وقوامها جنود وفرسان ملتحون كانوا يتولون حراسة الكرملين، وكانوا النواة الأولى للجنود المحترفين الروس. لكن ولاءهم كان قابلاً للانحراف بسهولة.

كانت الثورة الأولى هذه دموية إلى حد كبير وتركت أثراً بالغاً في نفس بطرس لازمه طيلة حياته. كره بطرس موسكو بعدها، وكانت هذه التجربة السبب الذي دفعه إلى تأسيس عاصمة جديدة لبلده، سان بطرسبرغ.

لقي بطرس ووالدته ملاذاً في مدينة صغيرة تدعى «بريبوبراسيك»، على مسافة ثلاثة أميال شمال غرب موسكو، حيث شكّل لاحقاً، وقبل انطلاقه في رحلة «السفارة الكبرى»، فوج «بريبوبراسيك» الأبيّ، وهو أول فوج في مجموعة أفواج الحرس الإمبراطوري الروسي الذي بقي قائماً حتى العام ١٩١٧، تاريخ انهيار النظام الملكي الروسي.

وكانت صوفيا، شقيقة بطرس الكبرى، قد حكمت البلاد طيلة سبع سنوات قبل أن يُعاد تنصيبه مع شقيقه بحسب سلسلة الخلافة.

كان بطرس طويل القامة بالنسبة إلى عمره، فضلاً عن كونه قوي البنية، وكان ذا حشرية كبيرة، ومعجباً بشكل لافت بالانضباط العسكري الذي أراد أن يتعلمه من أسفل السلم إلى أعلاه. ولهذا السبب، لم يسمح بالتمييز بينه وبين أترابه في الثكنات أو في ساحات المعارك، وكان يؤدي المهام نفسها التي يؤديها رفاقه ويقوم بدوره بالحراسة معهم ليلاً ونهاراً. كان ينام في الخيمة نفسها ويأكل من الطعام نفسه الذي يتناوله جنوده، بحسب ما ورد في كتاب روبرت ماسي، «بطرس الاكبر: حياته وعالمه»[2].

ومع أن بطرس لم يتلقَّ أي تعليم رسمي أو تدريب نظامي، فقد كان صاحب رؤية؛ أدرك أهمية الجدارة والانضباط، وسعى باكراً

إلى غرس هاتين الميزتين في فوج «بريبوبراسيك» ولاحقاً في الدوائر الحكومية الأوسع.

ومنذ العام ١٦٩٠، تاريخ وفاة البطريرك يواكيم، بدأ بطرس يتردّد على «الحي الألماني» في موسكو، الحي الذي تحوّل إلى مستوطنة دولية تضمّ ثلاثة آلاف أوروبي غربي، لقضاء سهرات فرحة في هذه البيئة الفريدة حيث يختلط الملكيون مع الجمهوريين والإنجيليون مع الكاثوليك، والنساء مع الرجال. وكانت أصداء روح التنوير المنتشرة آنذاك في أوروبا الغربية تتردّد في الحي الألماني.

في هذه البيئة الأخوية المليئة بالنقاش وتبادل الآراء، التقى بطرس رجلين أجنبيين كان لهما الدور الحاسم في حياته. الأول، الجنرال باتريك غوردون، وهو جندي اسكتلندي في الرابعة والخمسين، وكان أكبر بكثير من بطرس الشاب البالغ الثامنة عشرة من عمره آنذاك؛ والثاني، فرانسيس ليفورت، الجندي السويسري المرتزق، الديناميكي الاجتماعي، وهو أيضاً أكبر من بطرس في الرابعة والثلاثين. كما التقى أيضاً في الحي الألماني شابة ألمانية كانت أولى عشيقاته.

في العام ١٦٨٨، اكتشف بطرس سفينة غربية قديمة مهملة، قاعها مسنن، ترسو على ضفة نهر نيفا. كان هذا الاكتشاف بمثابة الشرارة التي أشعلت نار حشريته ورغبته في التعرّف إلى أنظمة الدول الأخرى ومجتمعاتها.

تعلّم أصول الملاحة، وكاد أن يلقى حتفه مرة في خلال رحلة في مياه البلطيق. لكن مهاراته في الملاحة تطوّرت في ما بعد بمساعدة الهولندي فرانز تيمرمان، الذي علّمه كيفية استعمال آلة

«الأسطرلاب» لقياس المسافات، بعد أن درّسه علوم الحساب والهندسة.

لدى بلوغه عامه الثاني والعشرين، واعتلائه عرش القيصر في العام ١٦٩٤، أدرك بطرس ضرورة أن تتحوّل روسيا قوة بحرية وأن تمتلك مرافئ لاستيعاب الحركة التجارية على مدار السنة. ولم يكن اختياره موقع سان بطرسبرغ عاصمة للبلاد مجرد صدفة، فالمدينة تقع عند منبع نهر نيفا، ولها منفذ مباشر على البحر في مياه البلطيق. وما من شك بأن اكتشاف بطرس لسفن تتميّز بقاع مسنن تسمح بالملاحة البحرية، حثه على مباشرة رحلة «السفارة الكبرى» التي بدأها بعبور البحر إلى هولندة.

قرر بطرس تجهيز روسيا بقوة بحرية، مقتنعاً بأن بلاده المترامية الأطراف، والتي تطل على بحر بعيد في الشرق الأقصى، تحتاج إلى مرافئ أخرى على بحر البلطيق والبحر الأسود لتطوير تجارتها وتبادلاتها مع الدول الأخرى. وخطط للاستيلاء على أزوف على البحر الأسود، ومرفأ آخر على البلطيق. وتحقيقاً لهذه الغاية، طلب من تيمرمان استحضار فريق من بنّائي السفن من هولندة للمباشرة ببناء الأسطول الروسي.

في العام ١٦٩٥، فشل بطرس في انتزاع أزوف من الأتراك، لكنه كرر هجماته حتى نجح في الاستيلاء عليها في العام ١٦٩٦؛ ولترسيخ نجاحه في الغرب، باشر مشروعه الكبير الآيل إلى زيارة الدول والقوى الأوروبية واستخلاص العبر من تجاربها الناجحة. وفي هذا السياق، كتب آرثر جورج وإلينا جورج في كتابهما «سان بطرسبرغ: نافذة روسيا على المستقبل»: «قاد ليفورت، صديقه السويسري، بعثة «السفارة الكبرى»، المؤلفة من ٢٥٠ عضواً، من

ضمنهم ٢٠ نبيلاً و٣٥ عامياً. كان ألكسندر منشينكوف صديق بطرس الأكبر من العامة وأصبح لاحقاً أهمّ رجل في روسيا بعد بطرس، وأكثرهم فساداً. استمرت الرحلة ١٨ شهراً وشملت هولندة وإنكلترا وبولونيا ومختلف المقاطعات الألمانية وفيينا. وكان لها الأثر البليغ على بطرس الذي حاول أن يسافر سراً مستعملاً اسم بطرس ميخائيلوف، ولكن الحيلة لم تكن دائماً ناجحة»[٣].

في هولندة، البلد الصغير الذي حقّق أعظم النجاحات الاقتصادية في أوروبا، اطلع بطرس على منافع التجارة الحرة، والنقل البحري وبناء السفن، وضرورة الفصل بين التجارة والحكم.

وفي إنكلترا، حيث مكث بطرس مدة أربعة أشهر، استُقبل بحفاوة وحظي بعناية الملك البريطاني ويليام أوف أورانج، وتعرّف إلى العديد من الشخصيات البارزة في تلك الحقبة التي شهدت أوج «عصر الانفتاح» في أوروبا. تعرّف إلى العالم إسحق نيوتن، وهوبز ولوك، من كبار فلاسفة السياسة، والسير كريستوفر رين، مصمّم مدينة لندن وكاتدرائية سان بول. وكانت هذه الكوكبة من العلماء والمفكرين، ومن بينهم ويليام أوف أورانج، تضمّ الأعضاء السريين للحركة الماسونية الحرة. ويُقال أن بطرس انضم إلى هذه الحركة التي تبنّت أهداف رين الإنسانية، وكان رين آنذاك «المعلّم الأكبر» لمحفل لندن السرّي، الذي خرج إلى العلن في العام ١٧١٧[٤].

عاد بطرس من إنكلترا وفي نيته وضع موازنة للدولة وتعلّم مبادئ صك العملات. أما الانطباعات الأهم التي اكتسبها من «السفارة الكبرى»، فهي تلك التي أقنعته أن الحكم المطلق المستنير هو أفضل طريقة لحكم روسيا. كانت هذه النظرية منتشرة في أوروبا في تلك الحقبة. ولسنوات طويلة اتفق ليبنتز، الفيلسوف والدبلوماسي

الألماني، عبر مراسلات عديدة مع بطرس حول هذا المفهوم بعد لقاء جمع الرجلين خلال الرحلة الاستكشافية.

وسعياً لإثبات عزمه على الخضوع لمبادئ التنوير التي تتضمن المساواة في معاملة المواطنين، وبعد إدخال موازنة الدولة، جعل بطرس من نفسه مثالاً حياً لهذا المفهوم، فقرر أن يكتفي براتبه العسكري فقط، معتبراً أن الراتب يكفي مصروفه الخاص ويمكن إنفاقه على احتياجاته الشخصية بشكل حصري. كان العرش (الذي بات يُمثّل الدولة) يمتلك أصولاً عقارية واسعة، لكن مداخيله كانت تذهب إلى موازنة الدولة، ولم تعد تعتبر ملكاً شخصياً للقيصر. أما النبلاء فكانوا في المرتبة الثانية من حيث تولي المهام الرفيعة، إذ وجب عليهم أن يخدموا في المؤسسات العسكرية أو المدنية[٥].

كان العام ١٦٩٩ عاماً سيئاً بالنسبة إلى بطرس، فعلى رغم نجاح صديقه الاسكتلندي، باتريك غوردون، في قمع ثورة «ستريلسكي» الثانية التي اندلعت خلال غيابه، حيث ذاق نحو ألف عضو من مجموعة «ستريلسكي» جميع أنواع التعذيب قبل أن يعدموا، وأبعد بطرس عدداً مماثلاً إلى سيبيريا مع عائلاتهم. ولكن، في العام نفسه، غيّب الموت باتريك غوردون وصديق بطرس الآخر فرانسيس ليفورت. كان وقع الخسارة كبيراً على بطرس لدرجة أنه لم يعد يقصد الحي الألماني للاختلاط بالناس. ومنذ ذلك التاريخ، صار يوظّف الأجانب كمستشارين أو تقنيين ولكن ليس كمساعدين تنفيذيين كبار.

لدى عودة بطرس من «السفارة الكبرى» جلب معه ٧٥٠ مهنياً معظمهم من الهولنديين، وكلّفهم مهمة المساعدة على التغيير الذي

كان ينوي إدخاله، ولكنه رفض تطبيق الممارسات التي كان يعتبرها غير ملائمة لروسيا.

أرسى بطرس الأكبر ركائز سان بطرسبرغ في العام ١٧٠٣، وأرادها مدينة غربية النفحة، آملاً بأن تتفوق على معظم العواصم الأوروبية سعياً لتخفيف نفوذ موسكو، التي كانت تجسّد تعاليم الكنيسة الأرثوذكسية الصارمة.

قام القيصر بالكثير من التحسينات طالت مستويات التعليم والقانون والبنى التحتية والنشاط الاقتصادي والصحة العامة، والبناء المتين، والأمن، كما استعان بالأجانب لتصميم سان بطرسبرغ وهندستها. وحوالي سنة ١٧١٠، وظّف دومينيكو تريزيني، المهندس المعماري السويسري المنشأ والإيطالي الأصل الذي عمل في الدنمرك وتبنى النمط الهولندي.

علاقة طويلة ومثمرة ربطت بين بطرس وتريزيني، وبات المهندس صديق العائلة وأصبحت روسيا وطنه الثاني حيث تولى مهمة تدريب الرعيل الأول من المهندسين الروس.

وعلى رغم ولاء تريزيني وقربه من بطرس، وظّف القيصر المهندس المعماري الفرنسي جان باتيست ألكسندر لوبلان، وجعله المهندس الرئيس لمدينة سان بطرسبرغ، حيث كان يتوجب أن تحظى جميع إجازات البناء بموافقته. وقبل ذلك، أصدر بطرس مرسوماً ينص على وجوب أن تكون جميع مواد البناء من الحجر أو القرميد تفادياً لاندلاع الحرائق التي تنتشر بسرعة في الأبنية الخشبية السابقة. وعلى الرغم من أن لوبلان لم يمكث أكثر من ثلاثين شهراً في روسيا قبل أن توافيه المنية، فإنه ترك بصمة دامغة على

المدينة وكان له الأثر الكبير بشكل خاص في المساحات المفتوحة الواسعة التي كانت تذكّر بالحدائق الفرنسية وتصميماتها الهندسية.

وفي سياق منفصل، وعلى الرغم من عدم كونه من المفكرين، أحضر بطرس معه من «السفارة الكبرى» مئات الأعمال الفنية، وقام بنشر المنحوتات على جانبي الطرق، وكان ميالاً بشكل خاص لأعمال البندقية الفنية التي استوردها للزخرفة. وقد حصل على مجموعة من أهم أعمال كبار الفنانين الهولنديين في القرن السابع عشر، وهذه المجموعة المدهشة موجودة اليوم في متحف «الهيرميتاج».

في العام ١٧١٩، وبعد مفاوضات مع الفاتيكان، حصل بطرس على تمثال «فينوس» العاري الذي نحته بونازي. ولكن عندما وصلت المنحوتة بعريها الرائع إلى سان بطرسبرغ، أطلق الروس الذين لم يعتادوا رؤية العري حينذاك، لقب «الشيطان الأبيض» على هذا العمل الفني.

في العام ١٧١٢، أصبحت سان بطرسبرغ عاصمة روسيا. وتجدر الإشارة إلى استحالة تعداد جميع مساهمات بطرس في مجال تحديث روسيا، فهو الذي شدّد على منافع التعليم، ذلك أنه أصدر مثلاً مرسوماً يمنع النبلاء من الزواج قبل اكتسابهم حداً أدنى من التعليم.

أنشأ مجلساً للشيوخ للإشراف على الموازنة، وفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وفرض على أصحاب المنازل المساهمة في رصف شوارع سان بطرسبرغ، في ما يشبه الرسوم البلدية المعتمدة اليوم.

في العام ١٧١٩، ألغى بطرس احتكارات الدولة في جميع الصناعات باستثناء البوتاس ورماد الأعشاب، وسلم جميع الصناعات الأخرى إلى القطاع الخاص. من حيث المبدأ، أي شخص من أي طبقة اجتماعية كان باستطاعته العمل في هذه الصناعات، لكن من حيث التطبيق، كانت المؤسسات الرئيسية في أيدي المحظيين[٦].

من جهة أخرى، أولى أمور الصحة العامة اهتماماً بالغاً. ولبلوغ هذا الهدف، فُرضت تدابير عدة على الرجال، منها قص اللحى والشعر الطويل والسماح بها فقط لرجال الدين والفلاحين. وتعيّن استبدال الثوب الروسي الطويل واستعمال اللباس الأوروبي.

وعلى مستوى آخر، تحوّلت صناعة بناء السفن، التي بدأت بمساعدة المصممين والحرفيين الهولنديين والبريطانيين والإيطاليين، إلى أيدٍ روسية. وفي العام ١٧٠٤، نقل بطرس حوض بناء السفن الرئيس إلى موقع قيادة الأميرالية في سان بطرسبرغ. وفي العام ١٧٠٦، انطلقت باكورة سفن الأميرالية ـ الاسم المشتق من الكلمة العربية «أميرال»، أي قائد البحار ـ وباتت المدينة تعرف بأنها مهد البحرية الروسية. وقد أتاحت السفن المبنية في حوض الأميرالية لروسيا الانتصار على السويديين والفنلنديين في المعارك البحرية التي خاضوها خلال الفترة الممتدة من ١٧٠١ إلى ١٧٢١. ولدى انتهاء هذه الحروب، أقرّت السويد بهزيمتها، وبات موقع «أرشانجل» محطة روسية على البلطيق، وهو اليوم القاعدة الأهم للغواصات الروسية النووية.

أما الجانب الأهمّ في هذه المسيرة، فهو أن بطرس تجرّأ على تحدي الكنيسة الأرثوذكسية، ويُقال إنه صرّح معلناً، «لن نمارس أي ضغط

على ضمائر الناس وسنسمح بسرور لكل مسيحي بالسعي إلى خلاصه بنفسه وعلى مسؤوليته الخاصة»[٧]. وسمح بطرس بإنشاء العديد من الكنائس غير الأرثوذكسية بعد أن أخضع بناء الكنائس الجديدة لموافقة الحكومة.

بعد استسلام السويديين، أظهر بطرس حكمة لافتة عندما استعار نظام حكمهم وأنشأ وزارات لمختلف الأعمال التي نُظِّمت داخل مجمّع حكومي ضخم في سان بطرسبرج.

نجح بطرس في التوصل إلى حالة من التفاهم بينه كأب لروسيا وبين شعبه في أواخر حكمه الذي انتهى في العام ١٧٢٥ بعد موته المفاجئ عن عمر يناهز الثانية والخمسين بسبب غرغرينا في المثانة.

لم يحكم بطرس بموجب الحق الإلهي المستمدّ من الكنيسة أو من الله، وبدلاً من هذا المفهوم، اعتبر أن سلطته تنبثق عن نظرية قانون العقود الذي يقضي بأن يتخلى الشعب عن جزء من حريته ويسلّم بسلطة الحاكم مقابل ضمان الحماية والحكم الرشيد.

في العام ١٧٢٢، اعتمد بطرس معيار الجدارة في الحكم، وليس المسؤولية فقط التي كان قد اعتمدها منذ فترة في الجيش أو الإدارة العامة. ومنذ العام ١٧٢٢، بات يتعيّن على كل قيصر أن يختار خليفته على أساس الجدارة بدلاً من الحق الإلهي الممنوح بالوراثة.

كما شكّل جدول الرُتب الشهير، الذي صدر في العام ١٧٢٢، مثالاً جلياً لاعتماد الجدارة شرطاً أساسياً للمسؤولية. وبحسب هذا الجدول، يُكلّف كل موظف مدني وضابط عسكري بمهمة ضمن سلّم من ١٤ رتبة تشكّل سلسلة مسيرته المهنية، ويتقدم على هذا

المسار على أساس الجدارة التي يظهرها في كل رتبة؛ وفي الجوهر، اعتمد بطرس ما يُعرف اليوم بـ «تصنيف الوظيفة».

عند وفاته، كان بطرس الأكبر قد نجح في دفع روسيا قدماً في جميع الميادين، ومن ضمنها الاقتصاد. وشهد مرفأ سان بطرسبرغ ازدهاراً جعله مركزاً تجارياً، وازداد حجم التبادل التجاري بين روسيا وسائر أنحاء أوروبا والدول الشرقية أربعة أضعاف.

كاترين، الزوجة القروية

استغرقت الفترة الممتدة بين وفاة بطرس في العام ١٧٢٥ واعتلاء كاترين الكبرى العرش ٣٦ سنة، حكمت روسيا خلالها ثلاث إمبراطورات لمدة ٣٤ سنة، ويقدّم كتاب فيليب لونغوورث، «الإمبراطورات الثلاث»، وصفاً ساحراً لحكم الإمبراطورات وبلاطهن[٨].

تحتوي مقدمة الكتاب الخلاصة التالية:

«خلال حياتهنّ، خرجت روسيا من تخلفها الشرقي لتصبح قوة أوروبية عظمى؛ وخلال حكمهنّ تحوّلت الأرستقراطية الروسية الفظّة مجموعة من ألمع المجموعات الاجتماعية الأوروبية وأكثرها ترفاً وانحطاطاً، بحيث فقدت المحرمات الاجتماعية سيطرتها السابقة وتم التخلص من القيم القديمة التي كانت متبعة.»

من هنّ هؤلاء الإمبراطورات وما هي ميزات حكمهن الخاصة؟

الإمبراطورة الأولى هي، كاترين، الزوجة الثانية لبطرس الأكبر التي

أصبحت عشيقته في العام ١٧٠٣ خلال حملة على السويديين، ليتوانية تدعى مارتا سكافروسكا، المولودة في ١٦٨٣ لأبوين فقيرين جداً. عمل والدها حفّار قبور في مدينة صغيرة جنوب السويد وتوفي وهي في الرابعة، وبعد فترة قصيرة باتت يتيمة بالكامل، فتكفّلت تربيتها عائلة الراهب التي كانت تستخدم والدها. كانت كاترين طفلة جميلة، لم تتلقَّ سوى قدرٍ قليل من التعليم. وبحلول العام ١٧٠٢، تزوجت يوهان راب، العريف في الجيش السويدي. بعد الزواج، اعتقلها الجيش الروسي، ولحسن الحظ، حظيت برعاية القائد الأعلى لهذا الجيش، الجنرال بوريس شيريميف، الانسان اللطيف والعطوف ولكنه اضطر لاحقاً لتسليمها إلى رعاية ألكسندر منشيكوف، ابن شوارع موسكو، الرجل الفقير الذي ارتقى إلى أعلى مراتب السلطة مع بطرس الأكبر الذي اصطحبه في أول «رحلة كبرى». كان منشيكوف فاسداً جداً، وأصبح من أغنى أغنياء روسيا؛ وهو الذي كان قد قدم مارتا إلى بطرس الذي استلطفها وأصبحت عشيقته وحملت منه عدة أولاد بدءاً من العام ١٧٠٣.

في العام ١٧٠٤، أنجبت مارتا طفلاً ذكراً، وبعد مرور خمس سنوات وبعد انتصاره على السويديين، رزق بطرس ومارتا مولودة أنثى سمياها إليزابيث. عمّد بطرس مارتا مع المولودة وأطلق على مارتا اسم كاترين، وفي العام ١٧١٢ تزوجها زواجاً رسمياً. كانت علاقتهما وثيقة وعاطفية، فكاترين كانت تتحلى بطباع بسيطة، وكانت تسعى جاهدة لإرضائه، كما يشهد تبادل الرسائل خلال حملات بطرس العديدة على صلتهما المتينة. من جهته، لم يجد بطرس لدى كاترين الدفء والحب فحسب، بل وجد عندها الرعاية والاحتضان، ولذلك أطلق عليها لقب «الأم الصغيرة».

وكان في مناسبات عدة يمضى فترات طويلة معها في كوخ خشبي قرب سان بطرسبرغ.

كانت كاترين تخشى دائماً شبح الفقر والعوز، وكانت تكنّ شعوراً عميقاً بالامتنان لألكسندر منشيكوف لأنه عرّفها إلى بطرس، ولولا تدخّلها الناعم والسلس، لكان بطرس أودع منشيكوف السجن، أو لربما كان مصيره أسوأ.

في العام ١٧٢٤، أعلن بطرس فجأة عن رغبته في أن تخلفه كاترين بعد وفاته كإمبراطورة لروسيا، وكان حينها في الثانية والخمسين. لكن صحته تدهورت بسرعة وكان يمر بنوبات برد شديد، ويشعر بوهن وضعف جسمه على رغم قوته البدنية، إذ إنه كان طويل القامة (ست أقدام وسبعة إنشات) وقوي البنية.

توفي بطرس في العام ١٧٢٥، تاركا أعمالاً كثيرة غير منجزة لاستكمال بناء سان بطرسبرغ، ولإدخال المزيد من التحسينات على الإدارة الحكومية وتعزيز البحرية الروسية. لكن طبقة النبلاء الروس والملوك الأوروبيين كانوا يرفضون كاترين بسبب أصولها المتواضعة، فضلاً عن أنها أنجبت معظم أولادها قبل زواجها الرسمي من بطرس. هذه العوامل مجتمعة أثارت شكوكاً في شرعية خلافتها، ما أخّر وصول أي من أبنائها إلى السلطة المطلقة مباشرة بعد وفاتها.

وفي خلال السنوات الثلاث لحكمها، اعتمدت كاترين كلياً على ألكسندر منشيكوف في المسائل السياسية، وفي اختيار أعضاء المجلس، والسياسات المالية، والعلاقات الخارجية. وبما أنه كان فاسداً حتى العظم ولا يأبه إلا للثراء والنفوذ، تفاقم حقد الشعب عليه،

ولكن كاترين لم تكن تدرك مدى الاستياء الشعبي منه. أدمنت كاترين على الكحول، وباتت تقضي معظم وقتها متنقلة من قصر إلى آخر بين القصور الفخمة التي شيّدها بطرس.

بعد وفاة كاترين الأولى، زوجة بطرس القروية، في العام ١٧٢٧، اعتلى بطرس أليكسيفيتش (بطرس الثاني) حفيد بطرس الأكبر، عرش روسيا. كان في الثالثة عشرة من عمره آنذاك، لم يدم حكمه طويلاً إذ توفي في العام ١٧٣٠. بعد وفاته، انتهى البحث عن خليفة له باختيار آنا، ابنة عم بطرس الكبير وابنة إيفان الخامس، شقيق بطرس الأكبر من والده أليكسي الذي حكم روسيا من العام ١٦٤٥ إلى ١٦٧٦. هذا الاختيار نصّب على العرش القيصري امرأة شريرة وقاسية، سعت إلى الانتقام من الأعداء والمنتقدين، أكانوا حقيقة أم من نسج الخيال.

آنا القاسية

استمر حكم آنا عشر سنوات، كانت خلالها شديدة التأثر بأمها، براسكوفيا سالتيكوفا، المرأة المتعجرفة والحاقدة ذات النسب الأرستقراطي الرفيع. كانت امرأة صعبة المراس، ولكن ثمة رجل واحد تجرأ على إهانتها والسيطرة على جموحها: بطرس الأكبر.

ولدت آنا في العام ١٦٩٣، وفي العام ١٧٠٨، نقلها عمها بطرس مع والدتها إلى سان بطرسبرغ حيث اختار لها زوجاً، فريدريك ويليام كتلر، دوق كورتلاند وابن أخ ملك بروسيا. كانت مقاطعة الدوق محاذية لأراضي البلطيق التي استولت عليها روسيا من السويد بعد الفوز عليها في إحدى الحروب العديدة ضد هذا البلد.

وبالتالي، باتت آنا أول أميرة روسية تتزوج من أجنبي منذ مئتي سنة[٩].

في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٧١٠، أُقيمت مراسم الزفاف على أراضي قصر ألكسندر منشيكوف، وكان أكبر قصر في سان بطرسبرغ. وقد حضر القيصر بطرس حفل الزفاف ورافق العروس إلى المذبح. بعد ستة أسابيع من زواجها، توفي العريس وهو في طريقه إلى ميتو، المدينة الرئيسية في كورتلاند، وأصبحت آنا أرملة وهي في ربيعها الثامن عشر.

وسط عزلتها وقلة مداخيلها من أملاك كورتلاند، توسلت بطرس ليمنحها بعض الإعانات، ولكن المبالغ كانت غير كافية وكان يقدمها لها بين الحين والآخر.

ارتبطت آنا بعلاقة عاطفية مع رجل ألماني من أصول وضيعة اسمه إرنست بيرن. ولكنها، بعد حين، عادت آمالها وانتعشت حين رغب الكونت موريس دو ساكس في الزواج منها بعد وفاة والدتها، وكانت في الثلاثين من عمرها. أملت بأن يخفّف هذا الزواج من احتياجاتها ويحسّن علاقاتها بالنبلاء، ولكن لم يكتب لها التوفيق لأن منشيكوف، الذي كان يأمل أن يصبح دوق كورتلاند بنفسه، حال دون حصول هذا الأمر، ودفع لاحقاً ثمناً باهظاً لقاء هذه الإهانة التي وجّهها إلى آنا.

عندما اختار أعضاء المجلس آنا لتكون إمبراطورة، أرادوا في البداية فرض قيود كثيرة على حرية قرارها. وافقت في البداية، ووقّعت على الإعلان، لكن مستشاريها المقرّبين، ومعظمهم من الألمان، أقنعوها بقلب الطاولة على أعضاء المجلس، وهذا ما قامت به فعلياً،

فنفقتهم وأقامت لنفسها مراسيم تنصيب لم تشهد لها روسيا مثيلاً. ومن ضمن الاحتفالات وعروض الترفيه، أحضرت آنا إلى روسيا فرقة أوبرا إيطالية لاقت نجاحاً كبيراً، وقدمت عروضاً بشكل منتظم.

ثمة إقرار عام بأن آنا كانت راعية للفنون، من الأوبرا والباليه والموسيقى والمسرح والرسم. وإضافة إلى ذلك، فقد استدعت إلى روسيا حشداً من الفنانين لتصميم الأثاث، والمنحوتات للحدائق العامة وتصنيعها، ثم أكملت بناء «قصر الشتاء» في سان بطرسبرغ الذي يضم سبعين جناحاً والذي رسم سقفه كارافاجيو. وطلبت تشييد دار للأوبرا في موسكو، على الرغم من قرارها الإقامة الدائمة في سان بطرسبرغ في العام ١٧٣٢.

تابعت آنا أعمال بطرس الرئيسة ومبادراته. فبالإضافة إلى «قصر الشتاء»، استكملت شق قناة بطول ١٦ ميلاً، كانت قد باشرت تشييدها بهدف ربط الأجزاء البعيدة من سان بطرسبرغ ببعضها البعض. كما أنشأت أكاديمية العلوم، وأطلقت أكاديمية الفنون، وتابعت إدخال التحسينات إلى البحرية التي كانت لها مكانة خاصة لدى بطرس.

وعلى عكس هذه الاتجاهات الإيجابية، «كانت آنا حاكماً قاسياً، لم تصغ يوماً لشعبها، وتصرّفت وكأن روسيا ملكها الخاص. كانت إمبراطورة لامبالية؛ ففي حين كانت تصادر الحبوب لتسديد مصاريف الترف ولشراء السلع الفخمة المستوردة لبلاطها، كان الشعب يعاني من الجوع في بعض المناطق»[١٠].

الاحتجاجات على الإنفاق الضخم على القصور والاحتفالات

الموسيقية والهدايا المسرفة للحلفاء السياسيين والأعمال المشابهة، شجّعت الفلاحين على القيام بإضرام النار في ممتلكات الأثرياء الملّاكين والمحتكرين، أو رجال الحاشية. ومع ذلك، لم تتأثر آنا بدلائل الامتعاض هذه. ونقلاً عن لسان أحد «النبلاء» الذين عاصروا هذه الحقبة، لم تكن تغار على «دم» أتباعها؛ «كانت توقّع على حكم بالإعدام من دون أن يرفّ لها جفن. أرستقراطية حتى العظم، كانت آنا خليفة تقليد قاسٍ جداً، وكانت مقتنعة بصواب رأيها الخاص ومؤمنة بشدة بوجود الله. طفولتها التعسة جعلت قلبها قاسياً، وأفسدها الإطراء، وزاد النفوذ من تكبّرها وعجرفتها، فانقطعت تماماً عن المواطنين العاديين ولم تعد تشعر معهم قط»[١١].

كانت آنا قاسية، استخدمت الجواسيس، أصدرت أحكاماً قاسية، واعتمدت أولاً وأخيراً على الموظفين الألمان في المواقع الحيوية في الإدارات الحكومية وفي الجيش. منحت عشيقها ورفيقها المفضّل، إرنست بيرن، ألقاباً وأراضي ورقيقاً، وكانت تستمع إليه أكثر من أي شخص آخر. ربحت آنا معارك ضد الأتراك والتتار، واستولت على الشواطئ الشمالية للبحر الأسود، وهو إنجاز لم يستطع بطرس تحقيقه. أما في حاشيتها، و«عدا تفاهة منصب المستشار، فقد كان فولينسكي الذي عيّنه بيرن، الروسي الوحيد الذي يتبوأ منصباً في السلطة الفعلية، وكان من الواضح أن الأجانب يديرون كل شيء، بما في ذلك الإمبراطورة. وحتى في أدنى درجات السلطة، تبوأوا أعلى نسبة من أرفع المناصب، إذ بلغت نسبة الأجانب نحو ٤٠ بالمائة من مجموع الموظفين، وهي نسبة تفوق عددهم خلال حكم كاترين»[١٢].

عند وفاة آنا في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٧٤٠، وعلى الرغم من أنها انتصرت في عدد من الحروب وشيّدت القصور ودار الأوبرا، وأضفت على البلاط إشراقاً وتألقاً، وشجّعت تقدّم العلوم، لم يحزن أحد على وفاتها. موتها ترك عند معظم الروس شعوراً بالارتياح من القمع واللامبالاة حيال احتياجات الشعب، وقسوتها المطلقة، والأعمال الغادرة التي مارستها شرطتها السرية. والأهم من ذلك كله، الروس العاديون كانوا، في المقام الأوّل، يتوقون إلى المزيد من المشاركة الروسية في تحمّل مسؤوليات الحكومة والدفاع.

إليزابيت ــ الإمبراطورة الثالثة

وُلدت إليزابيت، ابنة بطرس ومارتا، في ١٨ كانون الأوّل/ديسمبر ١٧٠٩، خارج رباط الزواج، يوم عاد والدها إلى موسكو بعد إحرازه انتصاراً مفاجئاً وساحقاً على السويديين في بولتافا.

كانت المولودة الجديدة بصحة جيدة، طفلة جميلة ذات عينين زرقاوين وقسمات جذابة. وعلى الرغم من كونها ابنة غير شرعية رسمياً، فقد حظيت بحب والديها ونشأت في جو من الأمان والحب والبحبوحة. لم يكن هناك أمر يقلقها إذ كانت تتمتع بصحة قوية، وتهوى ممارسة الرياضة في الهواء الطلق. كانت تختلط بسهولة بعامة الشعب، وهي ميزة اكتسبتها من بطرس الذي كان يستمتع بالعمل كنجّار عادي في بناء السفن، وكان يشارك مساكن الجنود وكأنه واحد منهم.

أمّن لها والداها معلمين درّسوها الفرنسية والجغرافيا وقواعد التشريفات والرقص، وباتت تتردّد على الكنيسة بانتظام وحماسة،

وكانت مواطنة روسية شديدة التعلق ببلدها. والأهم، هو أنها كانت مفعمة بالحيوية، جميلة ونشيطة ومحبوبة.

كتب سفير إيطاليا إلى البلاط القيصري الروسي واصفاً إليزابيت حين كانت في الخامسة عشرة قائلاً إنها أجمل امرأة رآها في حياته، وليس من المستغرب أن يسعى والدها إلى تزويجها من كبار الملوك، وفي مقدمهم لويس الخامس عشر، ملك فرنسا.

لكن بسبب ولادة إليزابيت من خارج نطاق الزوجية، لم تكن تعتبر فعلياً من النبلاء، على الرغم من زواج والدها من والدتها عند بلوغها الثالثة حيث شاركت في حفل الزواج كوصيفة شرف.

وعند بلوغها السابعة عشرة، بدا من الواضح أن إليزابيت ستعيش حياة العانس، إذ كانت الشخصيات الأوروبية المرموقة والنافذة تعتبرها ابنة غير شرعية. كان اهتمامها منصبّاً على تجارب العلاقات الجنسية مع رفاقها أثناء ركوب الخيل في الهواء الطلق. وفي هذا السياق، كتب لونغوورث يقول: عند بلوغها العشرين، كانت قد ارتبطت بعدد من العشّاق.

كانت آنا تغار من جمال إليزابيت وحيويتها، وبسبب طباعها الحقودة، لم توفّر آنا جهداً في إزعاج إليزابيت. «ازداد تعاطف الناس مع إليزابيت، وتصوّروا أنها كانت تتعرّض للظلم. أُعجبوا بسحرها وصبرها في التصدّي، واعتبروها سندريلا وطنية حاولت حماية مواطنيها من الألمان النافذين في البلاط. ومع تفاقم أعمال الحقد والانتقام، ازدادت اعتقالات منتصف الليل والمحاكمات السرية وعمليات النفي والإعدام، وازداد أمل الناس ودعواتهم بأن تعتلي إليزابيت العرش الإمبراطوري، الأمر الذي لم تكن اليزابيت

لترفضه»[١٣]. في العام ١٧٤٠، سنة وفاة آنا، وضعت ابنة أخيها آنا ليوبولدوفنا ابناً، إيفان السادس، فعيّنته آنا قيصراً وأمرت بأن ينشأ برعاية الوصي على العرش إيرنست بيرن، عشيقها الدائم والألماني المولع بتدبير المكائد.

وفي أقل من سنة، وبمساعدة طبيب البلاط الفرنسي وضباط الجيش وتشجيع الكنيسة الأرثوذكسية التي كات تربط الدولة بالدين، قادت إليزابيت انقلاباً وتسلّمت مقاليد العرش.

نفت بيرن و«روّست» الإدارة، وخصوصاً على مستوى كبار الضباط في الجيش والبحرية. وبكلمة، أثبتت مدى اهتمامها بإرث والدها، وبالأخص من خلال الاهتمام بإعادة بناء البحرية الروسية. كما دعمت «الأكاديمية الروسية للعلوم» التي أسسها والدها، وحرصت على استكمال مشاريع معيّنة، كتسجيل تاريخ روسيا مثلاً.

وفي غياب أية ذرية معترف بها، تعلقت إليزابيت بابن شقيقتها، بطرس الثالث، ابن دوق هولستين، وغمرته برعايتها ولكنها لم تكن راضية عن صفاته الجسدية والعقلية. أرادت الإمبراطورة تزويجه من شخصية مرموقة وأرسلت بطلب صوفيا ـ أوغوستا آنهالت ـ زوبست، ابنة أمير ألماني محترم ولكن معدم. وبتوجيهات من الإمبراطورة، تلقت صوفيا في روسيا تعاليم الأرثوذكسية الشرقية والتاريخ الروسي، وخصوصاً إنجازات بطرس وسياساته. تفوقت الأميرة الشابة في جميع الميادين. تعمّدت في العام ١٧٤٤ ومنحتها إليزابيت اسم كاترين. لاحقاً، وبصفتها الخليفة الفعلية لإليزابيت، باتت تُعرف باسم «كاترين الكبيرة». وحتى يومنا هذا، لا يزال إرثها وإرث بطرس الأكبر يرخيان بظلهما على المواقف والطموحات الروسية.

في بداية العام ١٧٤٣، بعد عودة إليزابيت للإقامة في سان بطرسبرغ، مدينة والدها التي بدأت تظهر معالمها الجميلة المتسمة بالنظافة والازدهار، تابعت القيام بدورها كأعظم راعية للفنون في تاريخ روسيا الحديث. والوصف التالي يقدم فكرة واضحة عن بلاطها في تلك الآونة:

«كانت الفنون مزدهرة في البلاط بشكل لم يشهد له مثيلاً، حيث كان الفنانون، على أنواعهم، يتوافدون إلى روسيا؛ وكان فرانسيسكو أراجا قد رجع من إيطاليا مع فرقة من العازفين والمغنين، وجاء الفنّان جيوسيبي فاليرياني، تلميذ بيرانيزي، من روما للعمل على تصميم المسرح؛ كما استُدعي بالدسار غالوبي الشهير، الذي اخترع نمط الكونشيرتو، إلى روسيا ليتولى إدارة جوقة البلاط. لكن اللافت والمهم كان حبها واستمتاعها بتمضية أوقاتها في الخيم الكبيرة في تسارسكوي[١٤].

كادت إليزابيت أن تتسبب بإفلاس روسيا نتيجة الإسراف في الترف ومتطلبات البلاط، ما أثقل كاهل عدد كبير من النبلاء بالديون في محاولتهم الظهور بهندام مناسب خلال الحفلات الراقصة والاحتفالات والمناسبات المسرحية الأسبوعية.

في المقابل، تمكنت إليزابيت من إلحاق الهزيمة بالسويديين في حروبها، وضمّت فنلندة إلى روسيا، وحصلت على حق تسمية وريث عرش السويد. لم تكن قاسية قط، وغالباً ما خفّفت أحكام الإعدام، ولم تسمح بالتعذيب على «المخلعة».

كانت إليزابيت تتردّد على الكنيسة بانتظام وتدعم الكنيسة الأرثوذكسية، مع أنها كانت ذات شهية جنسية قوية، ولكنها

كانت تحافظ على صداقة عشاقها السابقين. وتجدر الإشارة إلى أنها أبقت أحد عشاقها الأوائل، الفلاح البسيط أليكسي رازوموفوسكي، عضواً في البلاط حتى وفاته، وعندما كان يمرض كانت تهتم به وتطهي طعامه، وفي حال شعر بتوعّك حال دون حضوره احتفال ما، كانت تلغي الاحتفال. وفي سن الأربعين، كان لديها عشّاق ثلاثة فضلاً عن أليكسي، الذي كان يعرف بوجودهم ولكنه كان راضياً ما دامت إليزابيت سعيدة، والجدير ذكره أن اثنين من العشاق الثلاثة كانا في العشرين ويتمتعان بوسامة لافتة.

كانت تشعر بأنها منحت روسيا طابعاً غربياً بالنسبة للفنون من دون المس بالروح الروسية. لكن بطرس الثالث خيب أملها، مع أنها كانت راضية عن شخصية الزوجة التي اختارتها له والتي أطلقت عليها اسم كاترين.

حصلت مواجهة واحدة بين إليزابيت وكاترين حين اتهمت الإمبراطورة كاترين بالتآمر مع أمها عليها، لكن كاترين تلمست الرحمة من إليزابيت ونجت من العقاب.

يُقال أن إليزابيت ارتابت بأن كاترين كانت تقيم علاقات خارج رباط الزوجية، وهو أمر صحيح. كانت الإمبراطورتان الحالية والمستقبلية تتمتعان بشهية جنسية قوية، وتعتبران تعدّد العلاقات مع الرجال وجهاً عادياً وطبيعياً من أوجه الحياة. لم يكن من الممكن أن تتّهم إليزابيت كاترين بالخيانة الزوجية في وقت كانت هي، ابنة الأربعين، تجمع عشّاقاً في العشرين. أثبتت كاترين أنها تستحق أن توصف بـ«الكبيرة» في خلال حكمها الطويل الذي امتد من العام ١٧٦٢ إلى ١٧٩٦. في الواقع، استمر حكم كاترين فعلياً لمدة توازي مجموع فترات حكم الإمبراطورات الثلاث، كاترين الأولى وآنا وإليزابيت.

كاترين الكبيرة

طلبت الإمبراطورة إليزابيت القوية من الشابة الألمانية صوفيا المنحدرة من عائلة نبيلة الحضور إلى روسيا للزواج من بطرس الثالث، حفيد بطرس الكبير. لكن وعلى الرغم من نسبه العائلي، كان بطرس هذا غير لائق جسدياً ومضطرباً عقلياً. أما صوفيا، التي سُمّيت لاحقاً كاترين، فلم تأتِ إلى روسيا سعياً وراء الحب، لأنها وعلى رغم كونها في الخامسة عشرة في العام ١٧٤٤ لدى وصولها إلى البلاد، كانت تطمح وترغب بشدة أن تصبح يوماً إمبراطورة تتربّع على عرش إمبراطورية مترامية الأطراف تضمّ ٢٠ مليون نسمة. أُقيم حفل زفافها في ٢١ آب/أغسطس ١٧٤٥، وانكبّت بعد ذلك على تعلّم الروسية ودراسة تعاليم الكنيسة الشرقية، مع أن والدها كان قد أوصاها بعدم التخلي عن عقيدتها الإنجيلية، ولكنه لم يرافقها إلى سان بطرسبرغ ولم يكن يدرك مدى تعطّشها للسلطة.

تأثّرت سنواتها الأولى إلى حد كبير بمربيتها الفرنسية، بابيت كارديل، المنتسبة إلى مذهب الـ «هوغينو»، والتي لم تكن بحاجة إلى بذل جهد كبير لشحذ ذهن الشابة القاصر لأنها كانت ذكية جداً وحادة الذهن. سعت المربية المعلمة إلى تثقيف صوفيا من خلال قراءة أعمال كبار الأدباء الفرنسيين على غرار كورني وراسين وموليير ولافونتين. وساهمت هذه الدروس في إتقان صوفيا اللغة الفرنسية وتحفيز ذكائها ومرحها العفوي وحيويتها في الكتابة والمحادثة، وهي صفات خدمتها إلى حد كبير خلال حياتها المستقبلية، ولطالما حافظت على تقدير كبير لذكرى معلمتها[١٥].

بعد زواجها من ولي العرش الروسي، تحوّلت النبيلة الألمانية صوفيا إلى سيدة روسية في عاداتها وطريقة معيشتها وحتى في أعماق قلبها وصار اسمها كاترين، كما باتت أرثوذكسية شرقية.

عند بلوغها الثلاثين في العام ١٧٦٠، كانت أفكارها متأثرة بأعمال الكتّاب والفلاسفة الفرنسيين مثل مونتيسكيو وفولتير وجان جاك روسو وديدرو.

ولدى تسلمها السلطة في العام ١٧٦٢ بعد وفاة زوجها في ظروف غامضة، أثبتت كاترين تعلقها بمُثل التنوير والإنسانية. أدانت العبودية التي كانت منتشرة في روسيا وقالت: «إن استعباد أشخاص خلقوا أحراراً مناف للعدالة والدين المسيحي... لن تُكتب الحياة للحرية، التي هي روح جميع الأشياء، من دونكم جميعاً. أريد التزام القوانين ولكن لا أريد عبيداً»(١٦) هذه العبارة تشكّل موجزاً لخطها السياسي الرئيس.

على المستوى الشخصي، اعتمدت كاترين حرية الاختيار والارتباط، «ولم تخفِ خياراتها في الحب إذ بالنسبة لها، كانت مسألة إشباع رغباتها الجنسية وظيفة طبيعية لا تستدعي الخجل أو التباهي»(١٧).

خلال سنواتها الأخيرة، استمرت كاترين في علاقاتها مع عشّاق شباب كانت تغدق عليهم الهدايا التي تشمل الأراضي والعبيد والمجوهرات والرواتب.

كانت كاترين امرأة عملية وذات مقدرة في الإقناع. وفي أوائل سنوات حكمها، بعد سنتين من توليها عرش الإمبراطورية، أرادت

السيطرة على بولونيا من خلال تنصيب عشيقها الثاني، ستانيسلاس بونياتوسكي، ملكاً على هذا البلد في ٢٤ آب/أغسطس ١٧٦٤، وساعدها في هذه المهمة فريدريك الثاني. ونتيجة لذلك، باتت كاترين في وضع أفضل لمحاربة تركيا والسيطرة على البحر الأسود، وهو أول انتصار دبلوماسي تحققه على المستوى الدولي.

في الإدارة الحكومية، أثبتت أنها لا تعرف التعب أو الملل؛ إذ كانت تبدأ عملها في الخامسة صباحاً وتستمر في نشاطها لمدة ١٢ أو ١٤ ساعة يومياً فتحضر جميع اجتماعات مجلس النواب وتحرج النواب بأسئلتها. وكانت تؤمن بالأعمال المكتبية، على غرار بطرس الكبير ومعظم الإصلاحيين الحقيقيين الذين عملوا لوضع خريطة طريق واضحة وتشريعات فعالة.

واستناداً إلى مؤهلاتها الريادية المميزة، ارتجلت كاترين الأفكار العظيمة وجرّبتها، ومن أهم المبادرات التي اتخذتها سعيها إلى إنشاء مصرف يصدر سندات وفقاً لمتطلبات الخزينة الإمبراطورية. في الجوهر، كانت هذه خطوة مهمة باتجاه إنشاء مصرف مركزي سبقت بذلك معظم الدول الأوروبية بأشواط عدة.

«وبمساعدة إيفان بتسكي، وضعت قواعد عامة لتعليم الأولاد من الجنسين، مستلهمة أفكار جون لوك وجان جاك روسو. وعندما كان الأهل يرسلون أولادهم إلى المدارس، كان يتعيّن عليهم تقديم تعهّد بعدم إخراجهم منها ــ تحت أي عذر»(١٨).

وحرصاً منها على تأمين معلمين من مستوى جيّد، وكّلت عملاء مهام توظيف معلمين يأتون بهم من كل أنحاء أوروبا. وفي وقت لاحق، طوّرت برنامجاً لإرسال الأساتذة الروس لإتقان مهنة

التدريس في إنكلترا وفرنسا وألمانيا.

يمكن ملاحظة جانبين من سياسات كاترين التعليمية؛ فمن جهة، كانت تحرص على مستقبل العيش الرغيد لشعبها الذي سعت دائماً إلى الاحتفاظ بروابط حميمة معه. ولهذا السبب أُطلق عليها اللقب العاطفي «الأم الصغيرة»، الدور الذي أدّته بحماسة. كذلك، وإلى حد ما، عكس اقتناع كاترين بفوائد التعليم بالنسبة لمجتمع غالبيته من الفلاحين رغبتها في تطبيق التعليم الإجباري إن كانت هناك إمكانية لتنظيم خطوة كهذه.

وفي سياق منفصل، أظهرت كاترين حكمة وتعاطفاً عندما دعت الفلاحين الألمان إلى زراعة حقول أوكرانيا الخصبة. ولتشجيع هذه المبادرة، حرّرت الفلاحين من العبودية وعرضت عليهم قروضاً من دون فوائد تمتد على فترة ثلاثين سنة وأعفتهم من الضرائب. والجدير ذكره أن هذا المزيج من التدابير يشبه إلى حد كبير البرامج الحديثة التي تعتمدها دول مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا لتشجيع تطوير بعض المناطق المتخلفة.

قامت كاترين بهذه المبادرة لأنها كانت من أصل ألماني، ولأنها نشأت على تعاليم المفكّرين المستنيرين الفرنسيين، وكذلك لأنها كانت تريد تحفيز المجتمع الزراعي الروسي وحثّه على بذل المزيد من الجهد والتحديث. ومن المعروف عن الفلاحين الألمان تفانيهم في العمل ودقة تنظيمهم وتقدمهم في الإنتاجية بحسب مقاييس ذلك الزمان؛ ومن هنا أرادت كاترين أن تنشر في روسيا الإدراك بأن العمل الدؤوب، إن كان منظّماً بشكل جيّد، يمكن أن يشكّل العنصر الأساسي لحياة مثمرة.

أما على مستوى الانفتاح السياسي، وبعد ضمّ «الكريميا» في العام ١٧٨٣، وعلى الرغم من الكراهية المُعلنة التي يكنّها التتار للروس الذين كانوا يسمونهم «الملحدين» أو «الكلاب»، منحت كاترين التتار هامشاً من الحرية لممارسة حكمهم الذاتي والحفاظ على عاداتهم وتشريعاتهم الأساسية. وتجدر الإشارة هنا إلى الحروب المتعددة التي خاضها التتار والروس بسبب الخلافات الدينية. علماً بأنه لدى تولّي كاترين الثانية سدّة الحكم، كانت روسيا منتصرة في هذه المواجهات، ولكنها ارتأت أن احتواء الأعداء أفضل من مقاتلتهم.

أما أكثر الأهداف طموحاً بالنسبة لكاترين فهو تأليف مجلس ممثلين يختاره الشعب بأكمله (باستثناء العبيد) لدرس المراسيم التشريعية والمصادقة عليها.

سُمّي المجلس «المفوضية الكبرى»، وكان يتألف من ٢٨ ممثّلاً عن المؤسسات الحكومية الرئيسة و٥٣٦ نائباً مُنتخباً من مختلف فئات الشعب، ما عدا العبيد. عملت كاترين لمدة سنة تحت غطاء من السرية ومع عدد من المساعدين، مستوحية من أفكار فولتير ومونتيسكيو، لوضع نظام قوانين، حتى أنها تبنت آراء القانوني الإيطالي بيكاريا الذي نشر دراسته حول «الجريمة والعقاب» في العام ١٧٦٤.

لكن جهودها لتطوير نظام قوانين لم يلقَ مصادقة «المفوضية الكبرى» التي ناقشت نظام القوانين لمدة سنتين، وانتهت بالمصادقة على لقب الإمبراطورة «كاترين الكبرى»؛ وكان هذا السعي باتجاه القوننة والتشريع ينمّ عن عظمة في الرؤيا والاستشراف.

تُرجم نظام القوانين بكامل صفحاته الـ ٦٥٥ إلى اللاتينية والفرنسية والألمانية، وفي كل سطر دعت كاترين إلى الإحسان والمساواة والوطنية والمنطق، لكن كان يتعيّن على الشعب السعي إلى الرفاهية والسعادة بشكل منظّم وتحت مراقبة صارمة من الراعية القوية[١٩].

مُنعت الوثيقة المترجمة في فرنسا، ما أفرح كاترين التي كانت تكره لويس الخامس عشر. ودفعها تفوّقها الفكري ومتابعتها أهمّ التطورات السياسية والعسكرية الدولية إلى طرح قوانين ذات طابع دولي. وغداة حرب الاستقلال الأميركية في العام ١٧٧٦، وإصرار البريطانيين على اعتراض السفن المتوجهة إلى أميركا أو المنطلقة من مرافئ أميركية، وضعت كاترين «إعلان الحياد البحري» لضمان حرية التجارة والملاحة لغير المتحاربين. واعتمدت معظم الدول هذه الاتفاقية التي عزّزت مكانة كاترين على رغم معارضة بريطانيا الشديدة.

أشرفت كاترين على استكمال بناء «قصر الشتاء» الذي صممه الإيطالي توستريللي في سان بطرسبرغ، وأضافت جناحاً جديداً متناسق المقاييس وأنيقاً صمّمه الفرنسي فالان دي لا موت، سمّي «إرميتاج»، وهو متصل بـ«قصر الشتاء» الجديد بجسر مسقوف.

كانت فكرة كاترين تحويل قصر الـ«إرميتاج» إلى متحف ومركز ثقافي فريد من نوعه، وهي تقرّ في هذا السياق أنها ليست هاوية أعمال فنية فحسب، بل شغوفة في هذا المجال.

اشترت كاترين أعمالاً فنية منفردة أو مجموعات من مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك لوحات كان فريدريك الثاني قد رفضها، ثم استحوذت على كنوز المجموعة الشخصية العائدة للكونت دي

برول، الوزير السابق لملك بولونيا، مقابل ١٨٠,٠٠٠ روبل. وفي العام ١٧٧٢، ومن خلال جهود ترونشان، وديدرو، والأمير غوليتزن والكونت بيتسكي، استحوذت على ٥٦٦ لوحة تعود إلى رافاييل وغيدو ريني وبوسان وفان دايك ورامبرانت وتنيرز وفيرونيز وتيتان وكلوفي وواتو وموريللو بمبلغ قدره ٤٣٨,٠٠٠ فرنك، وهي خطوة شكّلت تدفّقاً للتحف الفنية العريقة من المدارس الفرنسية والإيطالية والهولندية والفلمنكية.

وبعد أشهر قليلة، من المفترض في العام ١٧٧٣، اشترت كاترين خلال مزاد علني مجموعة عدوها اللدود الدوق دي شوازول، كما اشترت في إطار صفقة واحدة جميع «النقوش الغائرة» التي تخص الدوق دورليان، وأوصت على لوحات زيتية على القماش من شاردان وفيرني. كما شحنت بحراً إلى سان بطرسبرغ تمثال «ديانا» العاري من أعمال النحّات هودون كان سبق أن رفضه متحف اللوفر لأنه غير محتشم.

وبحلول نهاية القرن التاسع عشر، شكّلت هذه المشتريات من الأعمال الفنية العالمية، إضافة إلى القطع التي استحوذ عليها بطرس الأكبر، العمود الفقري لمجوعة متحف «إرميتاج».

وعلاوة على الأعمال الفنية، حصلت كاترين على مجموعات من كتب ووثائق كانت تشكّل مجموعات مكتبة ديدرو وفولتير. وفي ما يخص ديدرو، علمت كاترين أنه كان يمر بفترة حرجة وأنه ينوي بيع مكتبته مقابل ١٥,٠٠٠ جنيه استرليني. وبدلاً من هذا المبلغ، عرضت عليه ١٦,٠٠٠ جنيه وتعهّدت بإبقاء المكتبة تحت تصرفه لبقية حياته، كما عيّنته مستشاراً خاصا لها لقاء ١٠٠٠ جنيه سنوياً وعلى مدى الحياة.

وصف غريم الفيلسوف والكاتب الألماني المعروف هذا العمل الشهم بالعبارة التالية: «بعد ثلاثين سنة من العمل الدؤوب، لم يحظَ ديدرو بأية مكافأة في بلده، ولذلك فرحت الإمبراطورة كثيراً لأنها سدّدت دين فرنسا»[٢٠].

كان فولتير، على غرار ديدرو، يراسل الإمبراطورة بانتظام، ووصفها قائلاً إنها «مُحسنة أوروبا». وفي العام ١٧٧٨، في أعقاب وفاته، اشترت كاترين مكتبته التي كانت تحتوي على العديد من الكتب والوثائق التي تحمل ملاحظات كتبها بخط يده. ونُقلت المكتبتان إلى متحف «إرميتاج» في سان بطرسبرغ.

أما مجهود كاترين الفني الأكبر فخُصّص لإقامة تمثال الفارس بطرس الأكبر على ظهر جواده. أحضرت صخراً مونوليتياً ضخماً من فنلندة إلى سان بطرسبرغ ليكون قاعدة للتمثال، وكلّفت النحّات الفرنسي «فالكوني» مهمة استكماله. استُخدم في عملية نقل الغرانيت مائة حصان وقاعدة تتنقل على دواليب، واستغرقت عملية نقل جبل الغرانيت الصغير الذي يزن ١٢٠٠ طن إلى سان بطرسبرغ سنة كاملة. وعندما وصلت القاعدة إلى عاصمة بطرس، عبّر الروس العاديون عن إعجابهم وذهولهم، وعلقوا بالقول، «الأم الصغيرة كاترين ليست قادرة على الانتصار في الحروب ضد الأتراك فحسب بل إنها تستطيع تحريك الجبال أيضاً».

ولدى إزاحة الستار في آب/أغسطس ١٧٨٢ عن تمثال بطرس الأكبر الذي نحته فالكوني، حفرت كاترين على قاعدته العبارة التالية: «إلى بطرس الأكبر: من كاترين الثانية».

أحد التحديات الأخيرة التي واجهها نفوذ كاترين الواسع النطاق،

كان هجوم ملك السويد غوستاف الثالث على روسيا في العام ١٧٨٨ وتهديده سان بطرسبرغ. كان عشيقها السابق بوتمكين، البطل الذي هزم الأتراك وطوّر منطقة كريميا، قد تأخر في المجيء من الجنوب لنجدة المدينة، ولكن ما أنقذ روسيا كانت البحرية، الإرث الثمين الذي تركه بطرس الكبير، على رغم أن الأسطول البحري كان بإمرة الضباط الهولنديين والبريطانيين. نجح الأميرال غريغ في مواجهة الأسطول السويدي وصدّه، وأجبره على العودة متقهقراً إلى مرفأ سفيربورغ حيث حاصره، مما ساهم في اندلاع شرارة الاحتجاجات في السويد ضد الملك غوستاف الثالث، الذي لم يحصل على موافقة مجلس النواب (دايت) لشن الحرب، وتعرض لانتقاد ضباطه.

في الجنوب، شعر الأتراك بأن قوات كاترين كانت منهمكة في الشمال، ما شجّعهم على إثارة الاضطرابات. ولكن، في أعقاب مواجهة في أوتشاكوف على البحر الأسود، احتل الروس هذه المدينة بكلفة باهظة أودت بحياة ٢٠ ألف روسي و٦٠ ألف تركي. وعندما أنجز بوتمكين هذا الانتصار، كتبت له كاترين رسالة تقول فيها: «بيدي الاثنتين أمسك بك من أذنيك، وبفكري أقبّلك ألف مرة»[٢١]. وكلفت الرسام الإيطالي فرنسيسكو كازانوفا رسم لوحة تمثّل الانتصار العظيم.

في أواخر ١٧٨٠ وأوائل ١٧٩٠، حاول السويديون والأتراك تحدي سلطة كاترين ولكن من دون أن يكتب لأي منهما النجاح؛ ففي أواخر القرن الثامن عشر قوي نفوذ الإمبراطورة إلى درجة تتعدى ما كان يمكن توقعه من شابة نشأت على كتابات كبار المفكرين الليبراليين الفرنسيين، ولربما ساهمت تحديات الحرب في تصلّب مواقفها.

خلال سنوات حكم ملك فرنسا لويس السادس عشر، تحسّنت العلاقات الروسية ـ الفرنسية إلى حد كبير، وكان السفير الفرنسي سيغور قد قاتل إلى جانب القائد لافاييت في الولايات المتحدة، ولفت نظر كاترين إلى الإمكانات التي تقدمها هذه الأمة الجديدة والمترامية الأطراف. في العام ١٧٨١، دعت كاترين سيغور إلى مرافقتها في رحلتها إلى كريميا التي دامت ستة أشهر أنجزت خلالها اتفاق تجارة بين روسيا وفرنسا ووقّعته.

وابتداءً من العام ١٧٨٩، ومع اندلاع الثورة الفرنسية، تحوّلت كاترين إلى محافظة متشدّدة. ندمت على مراسلتها فولتير واعتبرت أن أعمال مونتيسكيو وجان جاك روسو تهدّد شرعية الملكية. وعندما أُعدم لويس السادس عشر مع زوجته ماري أنطوانيت في العام ١٧٩٣، انصبّ جام غضب كاترين عل الثوار الفرنسيين، فعلّقت اتفاق التجارة الموقّع مع سيغور، وحقدت على السفير الذي كان صديقها، وأبعدت خلفه إلى باريس بصفته شخصاً غير مرغوب فيه.

في خلال تلك السنوات، كان أكثر ما تخشاه كاترين هو احتمال انتقال الأفكار الليبرالية من فرنسا إلى روسيا، وباتت تلك المفاهيم بمثابة لعنة بالنسبة لها، ذلك أنها كانت مقتنعة بأن روسيا بحاجة إلى قبضة من حديد وقلب حنون في رأس السلطة لتزدهر.

وبعيداً عن حماية روسيا من تأثيرات الثورة الفرنسية السلبية، كانت كاترين قلقة على مستقبل حفيدها المفضّل، ألكسندر، الذي ربّته منذ لحظة ولادته في العام ١٧٧٧. وكان ألكسندر سيتزوج في العام ١٧٩٣ من أميرة ألمانية ساحرة اختارتها له كاترين التي كانت تحرص على أن يصبح هو قيصراً بعد وفاتها، وهذا ما حصل بعد

انتهاء الولاية القصيرة التي تولاها ابنها الضعيف والمضطرب عقلياً.

الحكّام المستبدّون المستنيرون

أسلمت كاترين الروح في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٧٩٦ بعد أن تربّعت على عرش الإمبراطورية الروسية منذ العام ١٧٦٢، بعد خلع زوجها بطرس الثالث. وخلال فترة حكمها الذي استمر ٣٤ سنة، عملت على تعزيز إنجازات بطرس الأكبر ومبادراته. وخلال ولايتها، ازدهرت سان بطرسبرغ بأبنيتها الرائعة ومنحوتاتها ومسارحها ونشاطها التجاري؛ حتى أنها أتمّت بنفسها بعض الأعمال المسرحية.

حكم بطرس الأكبر لمدة ٣٠ سنة، وكاترين الكبرى لمدة ٣٤ سنة. وكانت ٦٠ سنة من ولايتيهما في القرن الثامن عشر، أي في «عصر التنوير». وما من شك أن الحاكمين الاثنين ساهما إلى حد كبير في تقدم روسيا ونشر التعليم والتحديث والثقافة فيها، كما انكبّا على بناء سان بطرسبرغ لتصبح جوهرة أوروبية ومركزاً للفن والثقافة.

كانت كاترين الكبرى معجبة ببطرس الأكبر على كل المستويات، ويمكن القول أن تمثال بطرس الأكبر البرونزي الضخم الذي ينتصب على جبل صغير من الغرانيت يقف شاهداً على الصلة الروحية الوثيقة التي جمعت بين الشخصيتين وأدخلت روسيا إلى عصر التنوير وعزّزت أراضيها بالمرافئ المطلّة على البحار. شخصيتان فذّتان تواصلتا مع الفلاحين وشجّعتا التعليم. من جهة، أدخل بطرس نظام المكافأة في الحكومة والإدارة الحكومية والجيش، واستقدم مبدأ الموازنة المركزية من إنكلترا، واختار أن يقلل من

احتياجاته الشخصية؛ كما بنى الأسطول البحري الروسي، وزود سان بطرسبرغ بشوارع مرصوفة وقنوات ونظافة وصيدليات، وحتى إنارة الشوارع، الأمر الجديد وغير المألوف حوالي العام ١٧٢٠. كان يستورد زيت الإنارة من هولندة التي كانت تملك أكبر أسطول سفن لصيد الحيتان التي يستخرج منها زيت العنبر، وكان يمكن إنتاج ٥٠٠ غالون زيت من الحوت الواحد.

تبنّت كاترين جميع خطوات التحديث التي وضعها بطرس واعتمدت على قوته البحرية لتعزيز موقعها وإحكام قبضتها على الأراضي التي ضمّتها في البحر الأسود والبلطيق والمحيط الهادئ. وسعت إلى تأليف مجلس لممثلي الشعب للتصويت على القوانين، ولكنها لم تنجح في إحياء هذا المجلس على الرغم من أنها أمضت سنة كاملة في محاولة وضع نظام قوانين شامل بمساعدة خبراء روس وفرنسيين وإيطاليين. ومن اللافت أنها أدخلت مفهوم المصرف الذي يستطيع إصدار سندات حكومية لتمويل متطلبات الموازنة وتطبيقها.

كان بطرس وكاترين من هواة جمع التحف من كل أنحاء أوروبا، وكانا يراسلان الشخصيات البارزة التي طبعت «عصر التنوير». لكنهما، لدى أي امتحان قوة أو فرض شروط وقواعد، كانا مستبدين وخصوصاً في سنواتهما الأخيرة. أما الفلسفة المشتركة التي تجمعهما فتتلخّص في الاهتمام وتوجيه بطبقة الفلاحين الروس وتوجيهها وقولبتها. ومن المعروف أن روسيا بلد متنوّع ثقافياً يضمّ عشرات المجموعات الإثنية، حيث تساهم كل مجموعة بلغتها ومعتقداتها الدينية وعاداتها وموسيقاها لتشكل مزيجاً غنياً. ويمتد البلد على طول أكبر وأغنى كتلة من اليابسة يملكها أي كيان

وطني في القرن الواحد والعشرين، والأمر لا يزال على حاله على الرغم من أن تفتّت الاتحاد السوفياتي دفع العديد من القوميات إلى إعلان استقلالها، علماً أنها كانت جزءاً لا يتجزأ من إمبراطورية رومانوف الروسية منذ بداية القرن السابع عشر؛ فدول مثل أوكرانيا وجورجيا وروسيا البيضاء وكازاخستان وأوزبكستان كانت من أعمدة إمبراطورية رومانوف الروسية التي أطاحت بها الثورة البلشفية في العام ١٩١٧.

في كتاباته حول الفلسفة السياسية في القرن الثامن عشر، أي «عصر التنوير» في أوروبا الغربية، اعتبر مونتيسكيو أن الدول الكبيرة، قياساً على المساحة وعدد السكان، يجب أن تُحكم بقبضة من حديد. ويرى هذا الفيلسوف الفرنسي الكبير أن الحفاظ على السلم الداخلي والتقدّم يتطلب قبضة من حديد في سدة السلطة.

كانت روسيا، حتى بداية القرن الثامن عشر، تكافح للحفاظ على وحدة أراضيها المترامية الأطراف. وقد قام بطرس الأكبر وكاترين الكبرى بدفع روسيا إلى حضن «عصر التنوير» من خلال التفاعل مع القوى الغربية وجلب المهارات والعمال المتخصصين، ونسخ القوانين والمؤسسات الحكومية، والابتعاد عن الكنيسة الأرثوذكسية من دون قطع العلاقات مع نفوذها الطاغي وسلطتها.

حتى أن كاترين حاولت فرض التعليم على النبلاء، ووضعت توصيات لإنشاء حكومة ذات تمثيل، لكن هذا المشروع الذي أزعج ملك فرنسا لويس الخامس عشر، لم يدخل حيّز التنفيذ ولم يبصر النور قط.

كان بطرس وكاترين منفتحين، يتمتعان بذكاء حاد وبحسّ قومي

عميق، وكانا فخورين بإمبراطوريتهما. ولكن حين برزت التحديات في مواجهة سلطتهما، استعملا العنف للتعامل مع المنشقّين وسعيا إلى تركيز المزيد من السلطات في يد الحاكم.

وعلى امتداد ثلاثة قرون، تأقلم الشعب الروسي الذي يتألف من مجموعات إثنية مختلفة، نصفها أوروبي ونصفها آسيوي، مع السلطة المركزية القوية التي كانت بيد قياصرة مارسوا القمع وشنوا الحروب. ثم تسلّم البلشفيون السلطة وعزّزوا نفوذهم من العام ١٩٢٤ وحتى ١٩٨٥ عندما أعلن غورباتشيف عن نية روسيا اعتماد البيريسترويكا. وسنتطرق إلى علاقة روسيا بالشيوعية في فصل آخر، أما الآن فيمكننا القول إن الإرث الفني والأدبي والموسيقي الغني الذي تتمتع به روسيا يضيف بعداً جديداً إلى الميراث السياسي والفكري الذي أُرسي خلال القرن الثامن عشر.

الهوامش

(١) **امبراطوريات روسيا ـ صعودها وسقوطها: من قبل التاريخ إلى بوتين.**

(٢) روبرت ماسي، **بطرس الأكبر: حياته وعالمه**، ألفرد كنوف، ١٩٨٦ ص. ٦٨.

(٣) آرثر جورج وإيلينا جورج، **سان بطرسبرغ: نافذة روسيا على المستقبل**، تايلر تريد للنشر، ٢٠٠٣، ص. ٦-٧.

(٤) جورج، ص. ٨.

(٥) جورج، ص. ١٣.

(٦) جورج، ص. ١٥.

(٧) جورج، ص. ١٦.

(٨) فيليب لونغوورث **الامبراطورات الثلاث**، هولت، راينهارت وونستون، ١٩٧٢.

(٩) لونغوورث، ص ٨٢.

(١٠) لونغوورث، ص ١٢١.

(١١) لنغوورث، ص ١٣٨.

(١٢) لونغوورث، ص ١٤٦.

(١٣) لونغوورث، ص ١٦٤.

(١٤) لونغوورث

(١٥) ملخص من هنري ترويا «**كاترين العظمى**» ترجمة جون بيبكهام عن الفرنسية، اي.اف. دتون، ١٩٨٠ ص ٤.

(١٦) ترويا، ص ١٤٢.

(١٧) ترويا، ص ٢٢٨.

(١٨) ترويا، ص ١٧٢.

(١٩) ترويا، ص ١٨٠.

(٢٠) ترويا، ص ١٧٨.

(٢١) ترويا، ص ٢٩٥.

الفصل الثاني

الشخصية الروسية: أرواح معذبة

تزخر الحضارة الروسية بالرومانسية والتلوين في أعمال المؤلفين الروس من كتاب وموسيقيين وفنانين كان لأعمالهم وقع هائل على العالم في القرنين التاسع عشر والعشرين. وربما من المفيد استعراض الأعمال الأدبية والمسرحية والفنية البارزة للروس على مدى مئتي سنة، ولكن هدفنا هنا هو تعريف نوع العبقرية التي يتمتع بها الفنانون الروس وما أظهروه من إيمان وسمات ما يزال الشعب الروسي يلتزم بها ويعيشها.

كان الكهنة الأرثوذكس في روسيا الإمبراطورية يقومون بأعمال التبشير والتعليم. وكان لروسيا مدارس لهذه الأغراض في لبنان وسورية وفلسطين. ميخائيل نعيمة، أحد أشهر الأدباء اللبنانيين، درس بفضل منحة في مدرسة ثانوية تابعة لدير روسي في مدينة الناصرة قرب بيت لحم في فلسطين، وأرسل لاحقاً إلى أوكرانيا،

التي كانت حينذاك جزءاً من روسيا الإمبراطورية، لمتابعة دراسته حيث درس لست سنوات قبيل اندلاع الثورة البولشيفية. بعد مغادرته روسيا، درس في الولايات المتحدة الأميركية وأصبح أديباً معروفاً جداً في أوائل العشرينيات. في سيرته الذاتية، **«سبعون»**، المكتوبة بالعربية والتي صدرت سنة ١٩٦٩ عندما بلغ سن السبعين، وصف نعيمه الإنسان الروسي كالآتي:

«قوي الإرادة، يكره العبودية، متدين، واسع الخيال، وطني وأبي، محب للهو وهو يشرب الكحول، بذيء ومؤذ عندما يثمل، وواثق من مستقبل واعد رغم تخلفه عن أوروبا. النساء جميلات، يعملن بكد، ومتحررات في حياتهن العاطفية. ليسوا متحمسين لتعلم اللغات، والتعليم يتركز على الدين والرياضيات والجغرافيا والعلوم الأساسية. وروايات المؤلفين الروس العظام لم يكن لها وجود في المدارس الدينية التي ظلت سائدة حتى أوائل القرن العشرين.»

أعظم شاعر روسي في القرن التاسع عشر كان ألكسندر بوشكين، على رغم حياته القصيرة، من سنة ١٧٩٩ إلى سنة ١٨٣٧. كان مؤلفاً رومانسياً استعمل لغة عامية في شعره ورواياته، وحفظ الناس العاديون قصائده عن ظهر قلب ورددوها، وفيما كان يعمل للإصلاح الاجتماعي، أصبح المتكلم باسم الكتّاب المتطرفين وازداد عدد معجبيه. غير أن السلطات، مخافة تأثيره على الجماهير، قامت بنفيه إلى جنوب روسيا (مولدوفيا) وقيدت تنقلاته وأعاقت نشر أعماله.

تزوج بوشكين سنة ١٨٣١، وفي سنة ١٨٣٧، سرت شائعات بأن زوجته تخونه مع ضابط فرنسي وسيم، فتحدى العاشق المزعوم للمبارزة، وأصيب بجرح مميت، ومات بعد ثلاثة أيام.

كان بوشكين وطنياً متحمساً، وإحدى أروع قصائده تخلد بطرس الأكبر الذي توفي قبل ولادة الشاعر بأربع وسبعين سنة. هذا الشاعر الذي لا يضاهى في القرن التاسع عشر من التاريخ الروسي، مكرّم في روسيا اليوم وتماثيله موجودة في موسكو وسان بطرسبورغ في ميادين عامة تحمل اسمه.

نيكولاي غوغول (١٨٠٩ – ١٨٥٢)، على الرغم من أنه ولد في أوكرانيا التي كانت جزءاً من روسيا الإمبراطورية، كتب بالروسية وأعماله تعكس تقاليد الأدب الروسي: الشخصيات التراجيدية والأشخاص العاطفيون والعاشقون المتيمون. كان كاتباً متعدد المواهب، كتب الروايات والمسرحيات والقصص القصيرة، كان شخصاً طموحاً، لكنه سريع الإحباط، ويعتبره الكثيرون أحد أوائل أسياد القصة القصيرة.

بين عامي ١٨٣٦ و١٨٤٨، سافر غوغول إلى روسيا وألمانيا وباريس، ولكنه في ١٨٤١، حط رحاله في روما ليعيش فيها. عندما كان في الثالثة والثلاثين من عمره، نشر كتابه الشهير «أرواح ميتة» فأمن له هذا العمل تقديراً واعترافاً واسعاً كناثر فذ وناقد، وكان هذا الكتاب آخر عمل أدبي له. لم يطل به العهد حتى تغير، بفعل المديح والإطراء، وأصبح يرى في نفسه نبياً ومرشداً، ثم ذهب في رحلة إلى فلسطين لزيارة الأرض المقدسة.

بعد عودته إلى روسيا، بدا غوغول غير مستقر وغير راض، أنفق وقته يجوب بلده الشاسع، روسيا، يقيم مع أصدقائه، القدامى منهم والجدد. سنة ١٨٥٢، قام بإحراق بعض مخطوطاته وقال بعد ذلك إنها كانت غلطة أمره بها الشيطان. ربما كان فقد عقله حينذاك، حتى أنه قرر أن يلازم فراشه ويبقى دون طعام حتى الممات. هذا

الحدث الحزين استغرق تسعة أيام، ومن ثم انتهت حياة كاتب ورائد بارز.

شخصية تراجيدية أخرى في الأدب الروسي، ربما أكثر مأساوية من غوغول، كانت فيودور دوستويفسكي (١٨٢١-١٨٨١). أعماله تستكشف الطبيعة والسيكولوجية الإنسانية في البيئة الاجتماعية والروحية المضطربة للمجتمع الروسي في القرن التاسع عشر.

في كتابه «**الأبله**»، أضفى دوستويفسكي على بطله المفجوع شخصية وقناعات وأفعال المسيح الروحية. وبالفعل، كان دوستويفسكي يعتبر شخصه تجسيداً للمسيح وآلامه.

السجن في «**الأبله**» كان للبطل ما كان الصلب للمسيح. دموع السجن كدم المسيح ينساب من جروحه على الصليب. التفكير الهادئ للأبله وغفرانه لمن يحاكمونه هما ككلام المسيح عن جلاديه «أبتي، اغفر لهم لأنهم لا يدرون ماذا يفعلون».

كانت لدوستويفسكي أفكار وانطباعات أشد سواداً عن الطبيعة الإنسانية. قراءة أعماله تعطي القارئ شعوراً قوياً عن السيكولوجية البشرية، وخصوصاً في ما يتعلق بجوانبها السوداء، العائدة إلى القسوة والثأر وإهمال الحاجات الإنسانية في العطف والرعاية. جميع أعماله ترفض بقوة الظلم بجميع أشكاله إن في ما يتعلق بالعلاقات الإنسانية، معاملة المواطنين، أو في ما يخص أحكام السلطات القضائية.

أشهر كاتب روسي في القرن التاسع عشر هو ليو تولستوي الذي توفي في أوائل القرن العشرين (١٨٢٨ ـ ١٩١٠). هذا المفكر

والكاتب والقاص السياسي شُبِّه في نفوذه وقوة كتابته بوليم شكسبير، وهو يلقب اليوم بـ «بارد» الحديث، و«البارد» تسمية لوليم شكسبير.

ولد تولستوي لعائلة من النبلاء. كان يتمتع بلقب، ولكنه طوال حياته كان يهتم بمشاكل طبقة الفلاحين وتحدياتهم وعذاباتهم. بالنسبة إليه، كانت العبودية التي بقيت حية في روسيا حتى منتصف القرن التاسع عشر، عندما كان يافعاً، هي أبشع أوجه الشر. لم يكن بمقدوره أن يقبل بوجود أناس قابعين تحت وطأة العبودية.

اثنان من أعماله الهامة «**الحرب والسلم**» و«**الإخوة كارامازوف**» يصوران أفكاراً ليبرالية، وفي «**الحرب والسلم**» يظهر تولستوي، في تفكير وأعمال إحدى الشخصيات الرئيسية، انجذاباً نحو المثل العليا للثورة الفرنسية. يبيّن تولستوي بوضوح بطولة الروس المدافعين عن موسكو وعن الوطن في وجه جيش نابليون العارم، الذي هزمه عامل الطقس بقدر ما هزمته الشجاعة والصبر وطول الأناة الروسية. وبالرغم من وطنيته الكاملة، يظهر تولستوي بعض العطف على الفرنسيين المهزومين، عذابهم وتحطم مثلهم وأهدافهم، وقليلاً ما يرى المرء ومضات كهذه تتفهم الجانب الآخر في الحروب ـ على رغم أنه العدو.

هذا الكم الكبير المذهل من الانفعالات والتجارب والقلق والارتباطات العاطفية البشرية جعلت من أهم روايتين لليو تولستوي مادة غنية لصانعي الأفلام السينمائية، اذ إن المنتجين الروس والبريطانيين والأميركيين والفرنسيين أنتجوا أجزاء طويلة من «**الحرب والسلم**»، ورواية «**الإخوة كارامازوف**» أنتجت في روسيا وأوروبا،

والنسخة الروسية من «**الحرب والسلم**» ربحت جائزة الأوسكار.

كتب تولستوي روايات ملحمية، وترجمت أعماله إلى أهم لغات العالم، والقارئ يشعر لدى قراءة «**الحرب والسلم**» و«**الإخوة كارامازوف**» بحبكة خيوط القصة. يتحمس القارئ للأحباب، ويهتم بالمعوزين، ويقلق للمّ شمل العائلات والأحبة. نادراً ما تمكن كاتب من تحريك القارئ بالتزامن مع خياله وتصوراته لأحوال معيشة الناس في ظروف وأزمنة أخرى كما فعل تولستوي بفعالية كبيرة. **الحرب والسلم**»، بالإضافة إلى فيلم «**ذهب مع الريح**»، المقتبس من رواية مارغريت ميتشيل، والتي يبدو أنها استوحت كتاب تولستوي، يظلان من بين أقوى الأفلام الكلاسيكية في القرن العشرين.

زيارة بيت تولستوي على مقربة من موسكو تعطي الزائر صورة عن طبيعة هذا الكاتب والإنسان الفذ، ذلك أن المنزل الخشبي متواضع كما مكتبه، وغرف أولاده مجهزة بأبسط المستلزمات، لكن الحديقة واسعة وأشجارها كثيرة وكثيفة. هذه الحديقة كانت بمثابة النسمة الضرورية لتولستوي وعائلته لأنه كان يفضل الريف على العاصمة، وحينما اضطر أن يتواجد في موسكو، حافظ على روح الريف في حديقته الواسعة حيث كان يمارس رياضة المشي والتفكير في آن.

في الدوائر الثقافية الأوروبية الغربية، تحظى الأعمال المسرحية الروسية من موسيقية وراقصة بإعجاب المشاهدين المثقفين، وهناك كاتبان مسرحيان تقدم مسرحياتهما باستمرار في نيويورك ولندن وباريس.

ولد إيفان تورغينيف في أوكرانيا سنة ١٨٢٢ وتوفي سنة ١٨٨٦ في منفى فرضه هو على نفسه مثل العديد من الكتاب الروس والأشخاص الخلاقين. كان روائياً وشاعراً وكاتباً مسرحياً عكست أعماله صورة واقعية عاطفية حنونة للفلاحين ولأهل الفكر الروس. كان الفلاحون دائماً الأكثرية المعذبة، بينما أهل الفكر كانوا منقسمين بين المثالية، وحس العدالة، وإغواء التمايز والثروة. وكان السلطويون في الدولة يعتبرون تشديد تورغينيف على حقوق الفلاحين، بسبب تأثره ببوشكين، محرجاً لدورهم.

انتفاء أي إصلاح عند السلطات الحاكمة، واستمرار حرمان الفلاحين والضيق الذي يعانون، آلم توغينيف لدرجة أنه فضل أن يترك روسيا ويعيش في فرنسا حيث توفي عن عمر ناهز الرابعة والستين، وقدرت فرنسا نبوغه إذ إن رواياته ما تزال تجذب القراء كما أن مسرحياته لا تزال تمثل على مسارح باريس حتى يومنا هذا.

وجدير بالذكر أن مدمني المسرح في نيويورك ولندن وباريس وطوكيو شاهدوا مرة واحدة على الأقل إحدى مسرحيات أنطون تشيكوف الأربع الشهيرة: «**النورس**»، «**العم فانيا**»، «**الاخوات الثلاث**» و«**حديقة الكرز**». عاش تشيكوف أربعة واربعين عاماً فقط من ١٨٦٠ إلى ١٩٠٤.

درس تشيكوف ليكون طبيباً، ولكنه قال مراراً، «الطب» هو زوجتي الشرعية، والادب خليلتي». كانت مسرحياته تحدياً للممثلين ولجمهور المشاهدين أيضاً، وعمل على خلق «مزاج مسرحي» لا يستطيع الممثلون معه أن يقعوا في نماذج جامدة للتعبير. واستعمل، إلى حد ما، في قصصه القصيرة ومسرحياته، أسلوب انسياب الوعي

الذي اصبح في ما بعد شهيراً بفعل كتّاب مثل فيرجينيا وولف وجايمس جويس اللذين تبنياه. وأهمل تشيكوف النمط التقليدي لرواية القصص، لأنه شعر أن مثل هذا النمط يلزم المشاهد والمشاركين بتجربة مسارها معروف ونهايتها كذلك معروفة.

أراد من الممثلين والقراء والمشاهدين أن يسألوا أسئلة، وتالياً، أن يسألوا أسئلة هامة ولا تكون دائماً منطقية أو علمية. ترك الباب مفتوحاً على مصراعيه للتفسير النفسي، وفي أحيان كثيرة، لحس الفكاهة عند طبقة الفلاحين وأيضاً لسخرية الارستقراطيين.

كان لكل هؤلاء المؤلفين الذين أنتجوا أعمالاً فريدة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وقْع كبير على التفكير الغربي وعلى المواقف حيال روسيا. إن عظمة الأدب الروسي مربوطة بمسائل ما وراء الطبيعة والتأمل الروحي. ويبدو أن الروس، عبر أعمال كتابهم البارزين، يهتمون دائماً بالنزاع بين الخير والشر، وبالتفكير بالموت والجحيم والخلاص الأبدي. هذه القضايا الأساسية تظهر على أفضل وجه في كتابي تولستوي ودوستويفسكي الجبارين **«الحرب والسلم»** و**«الأبله»**.

ربما يعود الوقع الكبير للأدب الروسي على التفكير الغربي، كما على النشر والمسرح والسينما، إلى الانتقال المفاجئ في الكتابة الروسية بعيداً عن التفكير التأملي بالحالة الإنسانية إلى التعاليم السياسية الواقعية والتحصيل العلمي بتشجيع، بل بفرض، من البولشفيك. لقد قدر الغربيون المزاج الروسي الأدبي لما قبل ١٩١٧، ولذلك حفظوا التراث الأدبي والفني الروسي بأفضل مما فعل الشيوعيون طوال سبعين سنة. في الحقيقة، أدّت التعاليم الشيوعية، التي تبنت الإلحاد، إلى تقوية النزاع داخل العقل الروسي

«المدوزن» على تعاليم الكنيسة الأرثوذكسية الروسية الدينية.

بالرغم من إهمال الشيوعيين للأفكار والمفاهيم الأدبية المتنوعة خلال سني حكمهم، واستبدالها بأعمال علمية ونشرات دعائية تصممها الدولة، فإن الموهبة الأدبية في روسيا لم تكبت بالكامل كما يظهر من أعمال ثلاثة مؤلفين شهيرين.

مكسيم غوركي، الذي ولد سنة ١٨٦٨ وتوفي سنة ١٩٣٦، عرف عشرين سنة من الحكم الشيوعي. كان ناشطاً سياسياً دعم الثورة بشكل علني، ومعارضاً لآخر قيصر في روسيا، ولكنه أدرك باكراً أن لينين وتروتسكي ليسا ديموقراطيين ولا يهتمان بالحريات والحقوق الإنسانية. وقد كتب، قبل الثورة، عن الأحوال المروعة في روسيا، وبخاصة عن الفلاحين والجنود العاديين. اعتقد أن بإمكان الكتابة أن تغير العالم، فركز على حياة الطبقات الفقيرة، كفاحهم، عذابهم، إذلالهم ومعاملتهم بوحشية. وفي المقابل، أبرز إنسانية الناس البسطاء الكامنة في أعماقهم، وقيمهم.

وأدرك باكراً، بعد ١٩١٧، أن زعماء الشيوعية ليسوا مثاليين. كتب، «ليس للينين وتروتسكي أية فكرة عن الحرية وحقوق الإنسان، فقد باتا فاسدين نتيجة سموم السلطة الوسخة، وهذا واضح من عدم احترامهما المخزي لحرية التعبير وجميع الحريات المدنية الأخرى التي كانت الديموقراطية تقاتل من أجلها».

بحلول ١٩٢١، شعر غوركي أنه مضطهد من البولشفيك، فالتمس الحرية في إيطاليا حيث عاش حتى ١٩٢٩. في ذلك الوقت كان تعيساً ومشتاقاً إلى الوطن، فطلب مساعدة ستالين للرجوع، وحين عاد إلى روسيا كان شخصاً محطماً، إذ فُرض عليه أن يكتب في

دعم سياسات الغولاغ الستالينية ليكسب عيشه.

أما **بوريس باسترناك** فكان مؤلفاً روسياً تخطّى حدود التسامح في التعبير الأدبي خلال حكم ستالين. بعد وفاة ستالين سنة ١٩٥٣، عمل باسترناك على روايته «**دكتور جيفاكو**» وحاول نشرها في روسيا، ولكنه منع من ذلك. يقول خروتشيف في مذكراته «**خروتشيف يتذكر**» إنه نادم على عدم دعم نشر «**دكتور جيفاكو**» في روسيا[١].

لكن الكتاب نشر في إيطاليا سنة ١٩٥٨ ولاقى نجاحاً عالمياً. في تشرين الأول/أكتوبر من تلك السنة، نال باسترناك جائزة نوبل اعترافا بشجاعته ومواهبه الأدبية، وسرت بعض التخمينات بأن باسترناك لم يمنح تأشيرة خروج من السلطات الروسية، ولكن في الحقيقة، «نشر باسترناك بياناً في الصحف أعلن فيه أن ليس في نيته الذهاب إلى الخارج»[٢].

ألكسندر سولجنيتسين نال جائزة نوبل للآداب سنة ١٩٧٠. علاوة على كتابه «**مدار السرطان**»، نشر عدداً من الكتب، بما فيهما روايته «**يوم في حياة إيفان دنيزوفيتش**» التي أظهرت قساوة الحياة في معسكر عمل ستاليني، وكان خروتشيف قد أجاز نشرها. وكان أ.ت. تفاردوفسكي، محرر المجلة الادبية «نوفي مير»، والكاتب والشاعر المعروف، متحمساً لأعمال سولجنيتسين وظل ينشرها بمباركة خروتشيف حتى فقد الثلاثة حظوتهم بحلول ١٩٧٠.

هاجر سولجنيتسين إلى الولايات المتحدة خلال الفترة الأخيرة من الحكم السوفياتي، وعاد إلى روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي حيث أعلن أنه لا يمكنه العيش في أي مكان خارج روسيا. توفي

في تموز/يوليو ٢٠٠٨ وأقيم له مأتم رسمي حضره رئيس الوزراء بوتين والرئيس مدفيديف.

شخصية سولجنيتسين ككاتب ومفكر اجتماعي تشكلت من جميع العناصر التي تجعل من روسيا بلداً فريداً: مشقة العيش، الوحشية، فخر الانتماء، المسيحية الأرثوذوكسية، رفض الظلم الأوتوقراطي، ودعم حكومة مركزية قوية تضمن حقوق المواطنين.

أجبر ألكسندر سولجنيتسين على الهجرة سنة ١٩٧٤، فذهب أولاً إلى أوروبا ولاحقاً إلى الولايات المتحدة. كان حزيناً جداً إبان اقامته في أميركا، وأزعجته حماسة الجمهور الأميركي غير الناضجة لكاتب سوفياتي أكثر من انزعاجه من السيطرة الأوتوقراطية السوفياتية. بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، قفل سولجنيتسين عائداً إلى روسيا سنة ١٩٩٥، وأسس بمساعدة من السلطات الموسكوفية ودار النشر الفرنسية باللغة الروسية «واي ام سي آي برس» مكتبة متواضعة. منذ ذلك الحين، أصبح هذا المركز القائم على مساحة ٧٠٠٠ متر مربع في قلب موسكو يملك ٧٥٠٠ كتاب، مقهى، فندقاً صغيراً، قاعة مؤتمرات وأرشيفاً غنياً يتزايد بانتظام بفعل المواد والمخطوطات التي يهبها المتحدرون من المغتربين الروس في أنحاء العالم. وبذلك يكون سولجنيتسين قد ترك جسراً تذكارياً مع المهاجرين الروس الذين فرّوا من الشيوعية.

في أواخر ٢٠٠٨، كافأت موسكو هذه الشخصية الروسية الاستثنائية، ليس فقط بإقامة جنازة رسمية له، بل أيضاً بإطلاق اسمه على أحد أكبر شوارع موسكو الذي كان يسمى في السابق «شارع الشيوعية».

لم يختفِ الأدب والشعر الروسيون بالكامل في ظل الحكم الشيوعي. كان هناك دائماً كتّاب أو فنانون محظيون لدى كل من الحكام الشيوعيين بمن فيهم ستالين الذي ساند «اتحاد الكتاب» طالما دعموا الدولة وقادتها. وبالرغم من الحكم الشيوعي، لم ينحدر الأدب الروسي إلى درك الدعاية الرخيصة، بل على العكس شُجعت الكتابات العلمية وتركت أثرها على العالم أجمع.

بعد مجيء خروتشيف إلى الحكم، استرخت الضوابط على الفكر والنشر، ولكن الرجل لم يكن مثقفاً واعتبر أن نزوع الكتاب إلى التركيز على الشؤون العامة تحدٍّ لتوجيه الحزب الحاكم لمسائل الفكر والانتماءات.

الموسيقى الروسية

لروسيا تاريخ موسيقي طويل حيث إن كل إقليم يقدم الموسيقى الشعبية الخاصة به. وأول حفل موسيقي كلاسيكي أقيم سنة ١٧٤٦ كان يسيطر عليه الموسيقيون الأجانب. وظهرت الموسيقى المقدسة أيضاً، بتأثير من الفرق الموسيقية الأجنبية، وخصوصاً من المؤلفين الموسيقيين الإيطاليين الذين ألفّوا الطقوس الدينية للكنيسة. ولكن لم يظهر على الساحة فنانون روس قبل ثمانينيات القرن الثامن عشر وتسعينياته. وقد أسست الجمعية الموسيقية الروسية سنة ١٨٥٩، وخلال الفترة نفسها تشكلت «الحفنة الجبارة»، من قبل حفنة من الموسيقيين الشباب شملت ريمسكي كورساكوف، موسورغسكي، وبروكوفيف الذين أرادوا الانفصال عن التقاليد الإيطالية الموسيقية، واستلهمت هذه الحفنة الموسيقى الشعبية الروسية وجسدتها في أعمالها. هدفت هذه الحفنة من

الموسيقيين إلى خلق هوية وطنية روسية، مما أحدث صدمة للمحافظين في عالم الموسيقى. وأدى الانبعاث الوطني الموسيقي إلى إنشاء أول أوركسترا روسية بآلات موسيقية تقليدية مثل «البلالايكا» ذات الأوتار الثلاثة.

ترك المؤلفون الموسيقيون الكبار كتشايكوفسكي، وراخمانينوف، ومؤلفو القرن العشرين مثل بروكوفياف، سكريابن وشوستاكوفيتش وقعهم على المشهد الغربي. وأشهر مؤلف خارج روسيا هو تشايكوفسكي، مؤلف «بحيرة البجع» و«كاسر البندق» التي جعلته شهيراً في العالم أجمع.

لم تصل الأوبرا، التي بدأت في إيطاليا سنة ١٦٠٠، إلى روسيا إلا في العام ١٧٣١، حين اتت فرقة إيطالية إلى موسكو بطلب من الإمبراطورة آن للاحتفال بتتويجها. كانت الفرقة متأثرة بالطبع بالأوبرا الايطالية، وخصوصاً أن مؤلفين إيطاليين دُعوا للمجيء إلى روسيا ليؤلفوا وينتجوا قطع أوبرا للبلاط. وكانت كاترين الثانية قد أرسلت مؤلفين روساً للدراسة في الخارج وعادوا متأثرين بالإيطاليين والفرنسيين، لكن المؤلفين الروس لم يجرؤوا على إنتاج قطع أوبرالية باللغة الروسية سوى في السبعينيات من القرن الثامن عشر.

كان القرن التاسع عشر العصر الذهبي للأوبرا الروسية، حيث قام المؤلفون بتكييف قطع أوبرالية ألمانية مع نصوص روسية وإضافة بعض الموسيقى لمؤلفين روس. وفي سنة ١٨٤٢، استهلت «**الروسي وليودميلا**»، القصة المقتبسة من رواية لبوشكين، وبضع قطع أوبرالية غيرها في ذلك العصر، العهد الجديد للأوبرا الروسية.

بلغت الأوبرا الروسية أوجها مع أعمال موديست موسورغسكي

وأوبريته «بوريس غودونوف»، وتشايكوفسكي الذي ألف عشر أوبرات بما فيها «أوجين أونيجين» و«بنت البستوني»، وهي قسم من الذخيرة المسرحية لأهم الأوبرات في العالم. أما ريمسكي كورساكوف فقد كتب خمس عشرة أوبرا منها اثنتان، «عذراء الثلج» و«عروس القيصر» لا تزالان تقدمان باستمرار.

وتم بناء عدة دور للأوبرا، منها دار بولشوي المعروفة عالمياً ومسرح مارينسكي في سان بطرسبرج. كما وصلت الأوبرا الروسية إلى أوجها مع مؤلفين أوبراليين مثل غلينكا، موسورغسكي، بورودين، تشايكوفسكي، ريمسكي كورساكوف، سترافينسكي، بروكوفيف وشوستاكوفيتش وكثير غيرهم مع خلفياتها المتنوعة وما تأثرت به من الأساليب الأجنبية، وخصوصاً الأسلوب الإيطالي أو الفرنسي أو الألماني. أما ديمتري شوستاكوفيتش فكان حالة خاصة، إذ إنه لم يغادر الاتحاد السوفياتي كالآخرين، مع أن السلطات السوفياتية كانت تلاحقه وتدينه باستمرار، مما اضطره إلى تغيير العديد من أعماله وإعادة كتابتها. أما بروكوفيف، فبعد أن غادر الاتحاد السوفياتي، عاد إليه وفضّل العيش في ظل نظام خانق.

أفضل مثال على ما يسمى «الشخصية الروسية» في الوطنية والتعلق بالأرض، بصرف النظر عن المصاعب، يتمثل بالرواية التالية.

في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٤١، عندما حاصر الألمان بطرسبرج، قرر هتلر «ان يمحو بطرسبرج عن وجه الارض. بعد اندحار روسيا السوفياتية، لن يبقى أي سبب لوجود هذه المدينة الكبيرة في المستقبل»[٣]. هكذا، أراد هتلر أن يمحو «بندقية الشمال»، المدينة الأسطورية للفن والعمارة التي خططها بطرس الأكبر، مؤسس روسيا الحديثة، وبناها. أقسم سكان بطرسبرج، ثلاثة ملايين

حينذاك، الّا يسمحوا لجيش هتلر أن يحتل مدينتهم إلا فوق اجسادهم. وبالفعل قاوموا الجيش الألماني بجميع الوسائل، بما فيها قيام النساء والأطفال بالعمل في المصانع والمؤسسات العامة، عوضاً عن العمال الذين أرسلوا إلى الجبهة للقتال بأسلحة بدائية. وهكذا، وبصرف النظر عن الأحوال الجوية الصعبة بحرارة تحت الصفر، ومجاعة، ونقص في التموين، وقصف جوي، تغلب أهالي بطرسبرج على الألمان في نهاية الحصار، ولم يبق في المدينة سوى ٥٠٠ ألف من السكان الضعفاء المنهوكين.

في خلال تسعمائة يوم من الحصار، رفض سكان بطرسبرج قطع شجرة واحدة لاستعمال خشبها للتدفئة، ولم يتوقفوا عن إحياء الحفلات الموسيقية.

كان ديمتري شوستاكوفيتش يعمل في بطرسبرج (لينينغراد في ذلك الوقت) وطلب إليه أن يغادر لسلامته. قبل بتردد، وفي سنة ١٩٤٢، أكمل الأوبرا المهداة إلى لينينغراد. عزفت في المدينة المحاصرة، وحملت مكبرات الصوت الموسيقى إلى جميع أنحاء المنطقة السوفياتية، حتى أن الجنود الألمان، الذين نجوا من معركة لينينغراد (بطرسبرج)، أفادوا بعد الحرب العالمية الثانية، أنهم بكوا عندما سمعوا الموسيقى وبدأوا يفكرون «كيف يمكننا أن نقتل مثل هؤلاء الناس»[٤].

الفن الروسي

الفن الروسي غنيّ جداً، ومليء بالأعراف والتقاليد، فالفن هو مرآة ثقافة البلاد وشخصيتها.

والأيقونات الروسية، لا تعنى بتصوير المظهر المادي فقط، بل هي

مصممة للمساعدة في التأمل والصلاة، وهذا ما يجعلها رتيبة ومملة، لا تمثل مشاهد حقيقية لأنها مصنوعة للإيحاء بالتفكير، لكن المتدينين الأرثوذكس يتعبدون أمام هذه الأيقونات، والبعض يشعر بأن لها مفعولاً سحرياً.

في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ساهم تأثير الحضارة الغربية على الفن الروسي في تقريب هذا الفن من الرسم الغربي. كان القرن الثامن عشر في أوروبا عصر التنوير الفلسفي، حيث تطورت أفكار جديدة أثرت على التراث الفني الأوروبي. وفي عهد بطرس الأكبر، بدأت روسيا بالإسهام في تطوير الفن في العالم الأوروبي، الذي كان عالماً فنياً مختلفاً بالكامل مع ماض فني مختلف. وقد استغرقت روسيا وقتاً طويلاً لفهم الأسلوب الجديد.

كانت الحركة النيوكلاسيكية الأقوى في القرن الثامن عشر، وهي تعرف بلوحاتها التاريخية، والعودة إلى روما القديمة، ومحاولة إشباع المتطلبات الإيديولوجية للثورة الفرنسية، كما أنها تعرف بحسها القوي للنظام والمنطق والوضوح. وكان من بين الفنانين الروس في ذلك الوقت أنتروبوف، بوروفيكوفسكي، أرغونوف وروكوتوف.

وكانت عهود بطرس الأكبر وآن وإليزابيت وكاترين الكبرى تشجع الفن الغربي، إذ لعبت أكاديمية الفنون الجميلة في روسيا، كمثيلاتها في الغرب، دوراً هاماً في تطوير الفن، كما أرسلت طلاباً لدراسته في أوروبا الغربية واستقدمت أعمالاً للفنانين الأوروبيين.

وقد شهد القرن التاسع عشر تطوراً نحو مدرسة روسية للفن شملت برويلوف، ليفبتان وبيبان. وبينما كان القرن الثامن عشر يعتمد على الفن الغربي، عاد التأكيد على تراث وأسلوب روسيين

مختلفين عن الغرب، في الوقت الذي تركت فيه التقنية والأسلوب المقتبسان من الغرب أثراً دائماً.

كان هناك ثمة حركات مختلفة في القرن التاسع عشر، ولكن ثلاثاً منها برزت بقوة: الرومانسية، الواقعية الإيديولوجية وإحياء التراث السلافي.

في القسم الأول من القرن التاسع عشر، عندما انتشر الفن خارج البلاط، نشأ وعي واهتمام في روسيا تسببا بصراع بين الفنين الروسي والأوروبي. وحوالي أواسط القرن بدأت الواقعية تظهر، وبفعل التقنية الغربية، تحرر الفنانون من التأثير النيوكلاسيكي ومالوا نحو مقاربة أكثر تحرراً للفن. تبع ذلك بروز روح وطنية مع اهتمام جديد بحياة الفلاحين والثقافة الروسية والأزياء التقليدية والمناظر الطبيعية الروسية، ونال الفرد أيضاً اهتماماً أكبر. تلك هي الرومانسية.

بعد عتق عبيد الأرض، سيطر جو جديد من الليبرالية مع إصلاحات ألكسندر الثاني. كان التيار الفني في ذلك الوقت ينحو ناحية الاعتقاد بأن الفن يلعب دوراً اجتماعياً عرف فيما بعد كواقعية أيديولوجية.

وفي القرن التاسع عشر، بدأت حركة البعث السلافي ضد التأثير الغربي، وكان يمكن اعتبارها رفضاً للأفكار السياسية لبطرس الأكبر. وكانت هذه الحركة تثبيتاً للتراث الوطني وإغناء الثقافة الروسية الموجودة في حياة الفلاحين، وعزوفاً تام عن الغرب.

اما القرن العشرون فكان يزخر بالخلق الفني. كان الفنانون معرضين لتأثيرات الفن الغربي، ولكنهم أعادوا تأديتها لخلق فنهم المبدع والمثير الخاص بهم.

بعد ثورة ١٩١٧، والحرب الأهلية والشيوعية، فضّل عديد من الفنانين الهجرة إلى الغرب، ومن تخلف منهم اتبع سياسات الحكومة واستعمل مواهبه لدعم الدولة. وكانت السنوات العشر الأولى من قيام الثورة مثمرة. كانت هناك آراء عدة حول نوع الفن الذي يجب تبنّيه، لكن الفنانين بقوا أحراراً في تنمية أفكارهم الخاصة بهم. كان هؤلاء الفنانون يحلمون بروسيا جديدة وعالم جديد، وهذا الحلم كان ما يريدون تحقيقه من خلال فنهم، فشددوا على اهتمام البولشفيك بالروح الوطنية والتكنولوجيا وقوة الصناعة.

مع حلول العام ١٩٢٨ وترسيخ أسس الدولة الشيوعية والنظام السياسي والاقتصادي الجديد، انضم العديد من الفنانين إلى الموجة الطاغية وأصبحوا بمثابة دمى متحركة في أيدي الدولة لتمجيد ستالين ومبادئه. فانحسرت الحركات الفنية المستقلة وتقيدت، وأجبر الفنانون على السير في ركب الدولة. هذا المناخ السلطوي استمر طاغياً حتى ١٩٨٥ عندما بدأت إصلاحات ميخائيل غورباتشيف التي زعزعت القناعات السابقة.

الرياضة

يفخر الروس أيضاً بنجاحاتهم في الرياضة. فقد صرنا منذ التسعينيات نشاهد لاعبين روساً كثراً على ملاعب كرة المضرب، رجالاً ونساءً يتنافسون تحت العلم الروسي، مع أن بعضهم عاش في الخارج حيث الأحوال الجوية أفضل للتمرين والضرائب أخف وطأة. وفي أولمبياد بيجينغ سنة ٢٠٠٨، تعادلت إنجازات الرياضيين الروس مع نظرائهم الأميركيين بفارق ميدالية ذهبية واحدة. وذلك بالرغم من أن سكان أميركا كانوا ضعف عدد سكان روسيا،

٣٠٠ مليون مقابل ١٤١ مليوناً.

وشهدت بطولة كرة القدم الأوروبية، التي أقيمت في تموز/يوليو ٢٠٠٨، أداء لافتاً للفريق الروسي. فبعد أن خسروا بنتيجة ١-٤ امام الفريق الإسباني في بداية الدورة، تغلبوا على الهولنديين، وهم من الفرق الواعدة، وحققوا أفضل نتيجة لهم منذ عشرين سنة احتفل بها الروس في كل أنحاء البلاد. ووصل الفريق الروسي في هذه المنافسة إلى الدور نصف النهائي عندما لعبوا مرة ثانية مع الإسبانيين، ولكنهم خسروا بنتيجة ٠-٣ للإسبانيين الذين فازوا بالدورة.

وفي الهوكي على الجليد، تخلّى اللاعبون الروس المعروفون بقوتهم وسرعتهم، عن عقود بعشرات ملايين الدولارات مع الهيئة الأميركية الوطنية للهوكي، ليعودوا ويلعبوا في روسيا، حيث تشجع شركات البترول والمصارف والمؤسسات الصناعية الآن فرق كرة القدم وكرة السلة والهوكي على الجليد ويرعونها.

وقد شهدت الألعاب الأولمبية انتصار بطلة القفز بالزانة الروسية اسبيانوفا حاملة الرقم العالمي، الذي حطمته مرتين في الأولمبياد. كما أن الفريق الروسي للسباحة الإيقاعية لفت الأنظار بقدرات أعضائه وانتظامهم ونجاحهم.

لقد بدأ الرياضيون الروس يستعيدون لياقتهم وتمارينهم المناسبة، وقد أولى الحكم الرياضة، على مختلف الصعد، اهتماماً كبيراً، إذ إن الرياضة كانت في السابق احد ابرز مجالات الإنجاز السوفياتي عالمياً. وحتى ولو خسرت روسيا الاتحادية عدداً كبيراً من المواطنين مقارنة مع الاتحاد السوفياتي السابق، فهي لا تزال بين الدول الأوائل في مجال الإنجازات الرياضية.

الهوامش

(١) ستروب تالبوت **خروتشيف يتذكر: الوصية الأخيرة**، أندريه دويتش ١٩٧٤ ص٧٦-٧٧.

(٢) تالبوت ص٧٧.

(٣) بيتر تراسكوت «تقدم بوتين» بوكيت بوك، ٢٠٠٥ ص ١٩.

(٤) معاد سبكها من تراسكوت.

الفصل الثالث

أزمة الشيوعية

في سنة ١٩٢٩ أحكم الشيوعيون قبضتهم على روسيا وأمسك ستالين بيديه مستقبل هذه البلاد الواسعة والمضطربة. فالنظام اللينيني ـ الماركسي لتنظيم الاقتصاد يتغاير ويتناقض مع النظريات الاقتصادية النيو ـ كلاسيكية السائدة في الولايات المتحدة وبريطانيا في ذلك الوقت. أربع سنوات من البطالة المرتفعة وعدم الاستثمار في الصناعة، وهبوط أسعار الأسهم المالية والعقارات أوصلت العالم إلى حالة الظلام والكآبة. فقط، في سنة ١٩٣٤، تمكنت الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وفرنسا من بدء الخروج من سنوات الكساد الاقتصادي الشديد.

على خلاف ذلك، كانت روسيا مزدهرة اقتصادياً، وكان ستالين قد أعلن أن روسيا، مع أسلحة وقدرات جديدة في إنتاج الطائرات وزيادة في الإنتاج الزراعي، يمكن أن تسبق الولايات المتحدة وأوروبا.

هذه الادعاءات لم تبدُ غير معقولة في ذلك الوقت. كانت روسيا تنمو بمعدل ٤ ـ ٥ في المئة، بينما الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وفرنسا كانت تشكو من نقص متزايد في الإنتاج على مدى اربع سنوات. والفاشية قويت في إيطاليا موسوليني، الذي أنه قادر على استعمار إثيوبيا وليبيا. وفي ألمانيا انتعشت النازية، خصوصاً عندما رفض حزب هتلر موجبات دفع التعويضات الكبيرة المفروضة على ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى والتي لم يكن الألمان قادرين على تنفيذها، وخصوصاً في تلك الأوقات الاقتصادية العصيبة.

كانت الإنجازات العلمية في ظل الشيوعية هامة وشملت مجالات مختلفة، والمعلومات الموجزة من الصفحة ١١٨ من كتاب «**تاريخ روسيا**» من تأليف أ.اليكسييف وف.كارتسون وأ.تروتسكي الذي نشرته دار النشر «بروغرس بابليشرز» في موسكو سنة ١٩٧٢، تعطي صورة واضحة جداً عن هذا الأمر.

أحرز العلماء الروس نجاحات بارزة. فدراسات الأكاديمي بافلوف على النشاط العالي، وأعمال التحولات الطبيعية لميشورين، و«أبو رواد الفضاء السوفيات» تسيولكوفسكي، أرست بدايات التطور للاتجاهات العلمية الجديدة. وقدم علماء الطبيعة السوفيات، مانديلشتام ولاندزبيرغ وسكوبلتسين مساهمة كبيرة لتطور علم الذرة. والكيميائيان ليبيديف وفافورسكي ساعدا في تنظيم الإنتاج الصناعي للسماد والمطاط الاصطناعيين. والجغرافيون الروس كانوا أول من أنشأ ونظّم قاعدة علمية في القطب الشمالي من العالم. وتحققت نجاحات هامة على يد الرياضيين والمؤرخين السوفيات. وفرض العلماء السوفيات أنفسهم على الاجتماعات والمؤتمرات العلمية الدولية.

لكن، عندما بدأت الحرب العالمية الثانية، عاود التقدم الاقتصادي الغربي انتعاشه، إنما ليس بشكل كبير وواضح، وظلت الشيوعية تمثل نظاماً بديلاً للتوسع يتحدى الرأسمالية.

في بداية السبعينيات بدأ الاتحاد السوفياتي ينتج صواريخ معقدة ومتقدمة وأنظمة للدفاع الجوي وغواصات نووية. وبحلول ١٩٧٨، أصبح لدى الاتحاد السوفياتي أسلحة تكتيكية وإستراتيجية اكثر من الولايات المتحدة، مما جعل الأخيرة تشعر بأنها مهددة جراء هذا التفوق.

ازداد الدخل السوفياتي من النفط عدة أضعاف بازدياد أسعاره بعد الحرب العربية ـ الإسرائيلية، من دولارين للبرميل إلى أحد عشر دولاراً للبرميل في ١٩٧٤، وظل يرتفع حتى وصل إلى أكثر من ثلاثين دولاراً للبرميل في الوقت الذي تسلّم آية الله الخميني الحكم في ايران سنة ١٩٧٩.

كان السوفيات مرتاحين عسكرياً واقتصادياً وارتفعت مستويات المعيشة في الاتحاد السوفياتي.

إلا أنه بحلول أواخر السبعينيات، خفت السيطرة الروسية على محاور كتلة البلدان المصنفة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (الاتحاد السوفياتي)، وكان هناك أسباب عدة لهذا الاحتمال في ذلك الوقت، وبالأخص المجابهة بين روسيا والولايات المتحدة بسبب تشييد حائط برلين سنة ١٩٦٠، وأزمة الصواريخ الكوبية التي أجبرت الروس على الانسحاب من كوبا، والسماح للأميركيين بنقل المؤن جواً إلى برلين الغربية مما أعاد الثقة للألمان الغربيين بحليفتهم الغربية.

ربما كان للنمو الذي حققته بلدان أوروبا الغربية في عقدي الخمسينات والستينيات نفس الاهمية في اهتزاز الثقة السوفياتية. سنة ١٩٥٧ كانت معاهدة روما قد وُقعت لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة، وكانت اقتصادات فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة جيدة. وفي أواسط السبعينيات، أصبح اقتصاد ألمانيا الغربية أضخم اقتصاد في أوروبا. وقد حفزت المساعدات الغزيرة من الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية إلى بلدان أوروبا الغربية، أكانت بالمال أو بالتجهيزات الصناعية أو بالمشتقات النفطية، النمو السريع، وحُرمت روسيا، عن عمد، من الاستفادة من هذا البرنامج.

في المقابل، كانت روسيا التي تبنت النظام الشيوعي حيث ملكية المؤسسات هي بأيدي الحكومة والتي تنظم الأراضي الزراعية ويتم الإنتاج بواسطة تعاونيات، وتحدَّد اهداف النمو بخطط لخمس سنوات مفصلة على شكل دقيق، وحيث الاهتمام الاجتماعي بالأفراد من المهد إلى اللحد، هذا النظام بدأ يتوتر ويتفكك.

نتجت هذه الحالة من سوء الإدارة، مع أن روسيا بلد واسع وغني بجميع أنواع الموارد الطبيعية من معادن وطاقة وخشب ومياه. وقد لاحظ ألكسندر دومارنش، مدير جهاز الاستخبارات الفرنسي من ١٩٧٠ حتى ١٩٨١، في كتابه «**الأطلس الجيوسياسي**» المنشور بالفرنسية عن دار ستوك للنشر سنة ١٩٨٨، أن روسيا هي البلد الوحيد في العالم الذي يملك جميع المعادن للحفاظ على مستوى معيشة عال وصناعة فضائية ناشطة، مع العلم أن بعض المعادن الضرورية للسفن الفضائية متوافرة فقط في روسيا، وصناعة الفضاء الأميركية تعتمد على هذه المعادن.

مُستنزف من المجاهدين

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ اختار الاتحاد السوفياتي، وهو متصدع سياسياً واقتصادياً من أساساته، أن يرسل ٨٠٠٠٠ جندي إلى أفغانستان ليساعد نظامها الموالي للشيوعية على محاربة المقاتلين الإسلاميين.

تبين أن هذه الخطوة كبيرة الكلفة عسكرياً واقتصادياً. ذلك أنه منذ شباط/فبراير ١٩٧٩ أصبح لإيران زعيم إسلامي شيعي متشدد جديد، آية الله الخميني. هذه الشخصية الدينية الجليلة التي أسقطت الشاه ــ أقوى حليف للأميركيين حتى ذلك التاريخ ــ دعت على التو إلى قطع العلاقات مع روسيا التي نعتتها «بالشيطان المتجسد». كان أحد قرارات الخميني الأوائل كزعيم مطلق لإيران هو قطع إمدادات الغاز من ايران إلى الجمهوريات السوفياتية الجنوبية، والتي كان قد اتفق عليها سنة ١٩٧٥.

بعد تسعة أشهر من إسقاط شاه إيران الموالي للغرب، فسرت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية الهجوم العسكري السوفياتي على أفغانستان على أنه دفع روسي نحو مياه المحيط الهندي، وفي النهاية، نحو مصادر النفط في الخليج، لأن لإيران حدوداً طويلة مع أفغانستان ويمكن أن تقدم للسوفيات مدخلاً ملائماً. كان هذا العمل قد جرب في أوائل الخمسينيات، ولكن، حينذاك، هدد الرئيس الأميركي إيزنهاور السوفيات بحرب مفتوحة إن لم يسحبوا جنودهم من شمال إيران، وهذا ما فعلوه.

كان الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز، الذي عين سفيراً للمملكة العربية السعودية في واشنطن سنة ١٩٨٣ ، طياراً مقاتلاً،

نشيطاً ويتمتع بخيال واسع، فأكمل رغبات الرئيس الأميركي ريغان مقاومة الروس في أفغانستان. جُهز المجاهدون بالمال والسلاح الخفيف، ومن ثمّ، بصواريخ متطورة ضد المدرعات، وبصواريخ «ستنجر» لإسقاط طائرات الهيليكوبتر والطائرات النفاثة السوفياتية. كان المجاهدون، الذين قدموا من أفغانستان وإيران وباكستان والمملكة العربية السعودية والجزائر والسودان يقاتلون السوفيات كملحدين، وذلك على فرضية أنهم أعداء الإسلام. وكان أسامة بن لادن مقاتلاً ومخططاً سعودياً اكتسب سمعة واسعة وهامة في أفغانستان.

وفق الأمير بندر، كما هو مقتبس في كتابه الذي نشر حديثاً عن حياته تحت عنوان «**الأمير**»[1] أنفقت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ثلاثة مليارات دولار دُفعت مناصفة من البلدين. وكان هذا الشكل من التعاون هو نفسه الذي استخدم لمجابهة التحديات الشيوعية في نيكاراغوا وأنغولا.

لم يكن لحرب افغانستان، التي كانت تستهلك موارد سوفياتية، مسوغ إيديولوجي أو إنساني حقيقي. في البدء دخل السوفيات إلى أفغانستان عشرة أشهر بعد أن تبوأ الخميني السلطة في إيران وأعلن دولة ثيوقراطية اعتبرت السوفيات أسوأ تهديد في العالم. وكان هذا الوجود الروسي في أفغانستان لحماية النظام الموالي للسوفيات ولإبعاد إمكانية تدخل إيراني في الجمهوريات السوفياتية الجنوبية.

في سنة ١٩٨٩، سحب غورباتشيف القوات السوفياتية من أفغانستان، أخبر الأمير بندر بن سلطان عن هذا القرار في أوائل كانون الثاني/يناير عندما زاره ملحاً عليه أن يوقف الحرب. كان المبعوث السعودي يمثل بلده ولكنه كان يحمل أيضاً رسالة ضمنية

من الرئيس الأميركي.

وكان الجنود والضباط العائدون من أفغانستان بحاجة إلى رعاية اجتماعية ونفسية واقتصادية. كانوا، في أواخر الثمانينيات صورة عن المحاربين القدامى في فيتنام لدى رجوعهم إلى الولايات المتحدة سنة ١٩٧٣. غير أن روسيا كانت أفقر من الولايات المتحدة ولم تقدم إلى جنودها الأجور والرفاهية والسلامة المتناسبة مع تضحياتهم، ولم تصل المساعدات التي وعدت بها أميركا الاتحاد السوفياتي إلا بعد أن اعلنت البلدان البلطيقية استقلالها. أما المملكة العربية السعودية فقد قدمت أربعة مليارات دولار إلى الاتحاد السوفياتي بطريقة خفية ومن دون شروط.

عندما بدأت الحرب العراقية ـ الإيرانية سنة ١٩٨٠، كان للسوفيات مصلحة أكيدة في انتصار العراق، ولكن كانت لهم شكوكهم أيضاً. في ما عدا تزويد العراق بأسلحة إضافية من الأنواع التي سبق أن زودوه بها، فضّل السوفيات البقاء على مسافة مما يجري والاكتفاء بالمراقبة.

بخلاف السوفيات، ساعد الأميركيون صدام بالاستخبارات الجوية وصور مراقبة عن انتشار القوات الإيرانية وأسلحتها.

كما زود الأميركيون الايرانيين بأسلحة أميركية عبر إسرائيل. وبينما كان السوفيات قلقين من أن يقوم الخميني بمحاولات إثارة المشاعر المعادية للسوفيات في جمهوريات الاتحاد السوفياتي الإسلامية الواقعة على مقربة من الحدود الإيرانية الشمالية، كان الأميركيون والفرنسيون والبريطانيون سعيدين بمشاهدة تدمير الموارد العراقية والإيرانية، البشرية منها والمادية، وينتظرون جني الأرباح من عقود

إعادة الإعمار في ما بعد. وبسبب الخوف الشديد من التهديدات لإمدادات النفط، وخصوصاً عبر مضيق هرمز، كُثف الحضور البحري الأميركي في المنطقة. انتهت الحرب العراقية ـ الايرانية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، بعد ستة أشهر من الانسحاب السوفياتي من أفغانستان.

حرب النجوم وإمبرطورية الشر

في سنة ١٩٧٩، وحتى قبل احتلال أفغانستان، شعرت الاستخبارات الأميركية بتهديد عسكري كبير من الاتحاد السوفياتي. كان عقد السبعينيات قد شهد نمواً اقتصادياً في الاتحاد السوفياتي بمعدل يراوح بين ٤ و٥ في المئة. ويرجع ذلك في الاكثر إلى صدمتين نفطيتين زادتا سعر برميل النفط إلى ١١ دولاراً في سنة ١٩٧٤ و٣٦ دولاراً في سنة ١٩٧٩، بعد تسلّم الخميني الحكم في إيران وخفض إنتاج النفط أربعة ملايين برميل يومياً. وبما أن الاتحاد السوفياتي بلد مصدّر للنفط، فقد استفاد من هذا الأمر، بينما عانت الاقتصادات الأوروبية والأميركية من تضخم رافقه ركود اقتصادي، وهي ظاهرة لم تحدث من قبل، أي تلازم الانحسار والتضخم.

في أواخر سنة ١٩٧٩، كانت الاستعدادات لتوقيع معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية (سالت ـ ٢) على قدم وساق. وابتداءً من ١٩٧٦، أدرك الأميركيون أن لدى الاتحاد السوفياتي ١٥٥٦ صاروخا بالستياً عابراً للقارات (أي سي بي ام) جاهزاً للإطلاق مقابل ١٠٥٤ للولايات المتحدة، اضافة إلى ٧٩٩ صاروخاً بالستياً، يطلق من الغواصات (اس ال بي ام)، على ٦٠ غواصة نووية. في

المقابل، كان لدى الولايات المتحدة ٤٠ صاروخاً، لذا كان ميزان الرعب، بالتأكيد، إلى جانب الاتحاد السوفياتي[٢].

سبب آخر للقلق الأميركي، قلّ ذكره، كان إقفال النظام الخميني للمحطات الأميركية للاتصالات والمراقبة (المعروفة بتاكسمان) في شمال إيران[٣]. فكان الأميركيون بحاجة ماسة إلى بديل، وخصوصاً لمراقبة التقيد التام بمعاهدة (سالت ٢) الموقعة في فيينا في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٧٩.

كان أفضل بديل لمراقبة الاتصالات السوفياتية هو من مواقع في غرب الصين. وكانت المفاوضات الصينية ـ الأميركية التي بدأها نيكسون وكيسنجر سنة ١٩٧٣ قد تُوجت «بإنجاز هام ـ تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والصين، وأعلن هذا التطور التاريخي الساعة ٩:٠٠ بعد ظهر ١٥ كانون الأول/ديسمبر»[٤]. كما قدم الصينيون للأميركيين لاحقاً مركزاً للمراقبة في أوائل الثمانينيات. اذاً، لم يكن من المدهش أن ينزعج السوفيات من التحسن المطرد في العلاقات الصينية ـ الأميركية.

بالرغم من صورته المسالمة، كان الرئيس كارتر مدركاً للتفوق الهجومي للاتحاد السوفياتي. لذلك رخّص وحثّ على جهود لتطوير نظام بالستي دفاعي يستطيع حماية الولايات المتحدة. فكانت بداية برنامج حرب النجوم، وهي فكرة كارتر وفريقه.

احتلال السوفيات لأفغانستان، إضافة إلى الهيمنة الدينية للخميني وحرب إيران ـ العراق كانت جميعها عوامل شجعت الرئيس رونالد ريغان على الموافقة على برنامج حرب النجوم. كان ذلك سيناريو نظرياً لمحاولة وضع صواريخ مضادة بالستية في الجزء

الأعلى من الغلاف الجوي (الستراتوسفير). في الأساس سيكون هذا النظام، إذا نفذ بنجاح، بمثابة درع أمني لأميركا في الستراتوسفير.

بدت هذه الفكرة خيالية، إلا أن الرئيس ريغان، الذي نعت الاتحاد السوفياتي بـ«إمبرطورية الشر» ظل يدافع عن فضائل حرب النجوم، واعتبر أن احد مفاعيل البرنامج الثانوية هي إجبار السوفيات على إنفاق مبالغ هائلة لتحسين معدّاتهم العسكرية، ما يتسبب، في النهاية، بإفلاسهم. وإذا نجح برنامج حرب النجوم، يصبح الاتحاد السوفياتي هدفاً مفتوحاً، من دون موارد فعالة.

بيريسترويكا وغلازنوست

بحلول أواسط الثمانينيات، بدأت القيادة الروسية للاتحاد السوفياتي تحس بالتعب الشديد من مواجهة تحديات ريغان، وتأمين الإمدادات الأساسية من النفط والغاز والبوكسايت والأورانيوم إلى البلدان الدائرة بفلكها، بالإضافة إلى نزف الحرب الافغانية. في نيسان/أبريل ١٩٨٥، قررت قيادة الحزب الشيوعي الموافقة على البيريسترويكا، أو إعادة هيكلة أساليب الانتاج والإدارة الحكومية، بالإضافة إلى الغلازنوست، أو الانفتاح الأكبر على الغرب. كان لهذا القرار أهمية قصوى وقد تطلب، من دون شك، شجاعة كبيرة.

كُلف الزعيم ميخائيل غورباتشيف، الرجل المثقف، الذكي والمهذب، رعاية هذه التغييرات وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية ومجموعة الدول السبع.

ولكن، على رغم موافقته على البيريسترويكا والغلازنوست، لم يتخلَّ غورباتشيف عن الشيوعية. أراد أن يُحدث تغييرات بنيوية واقتصادية ولكنه لم يكن ملماً بمبادئ الإدارة وأساليبها. ولإرضاء الزعماء الغربيين، بالأخص ريغان، ثم بوش، تاتشر وميتران، أراد غورباتشيف أن يتبنى الأساليب الديموقراطية، ولكنه قارب الأمر بطريقة ملتفّة وغير مقنعة.

كانت السنوات الأولى للبريسترويكا ناجحة بشكل محدود، وخصوصاً لأنه، في رأي الزعماء السوفيات، ظلت التنظيمات والقرارات الاقتصادية المركزية ضرورية. خصص غورباتشيف وقتاً طويلاً لتحسين الصورة السوفياتية وتسويق البريسترويكا في ألمانيا الغربية، إنكلترا، فرنسا والولايات المتحدة، وأنجز تقدماً كبيراً في تحسين صورة الاتحاد السوفياتي وقيادته. وللدلالة على حسن النوايا السوفياتية وإنقاذ الموارد والأشخاص، قرر، سنة ١٩٨٨، سحب القوات السوفياتية من أفغانستان. ولكن هذا التحرك، الذي رحبت به أمهات الجنود السوفيات الموجودين على خط النار على أرض بعيدة وبدائية، شجع حركات انفصالية لشبّان ألمانٍ شرقيين كانوا يعتبرون جيرانهم الألمان الغربيين الميسورين القوة السوبر – اقتصادية في أوروبا في نهايات الثمانينيات.

وما زاد في تقوية حوافز الألمان الشرقيين للانضمام إلى ألمانيا الغربية هو تأثير التلفزة العالمية على الرأي العام العالمي. إذ إن الحرب في أفغانستان، كما الحرب بين العراق وإيران، أصبحت مجال اهتمام ملايين المشاهدين في العالم أجمع، بمن فيهم عدد متزايد من البلدان الدائرة في الفلك السوفياتي.

عندما بدأ شبان ألمان شرقيون هدم حائط برلين، كعائق مادي

للتحرك والتفاعل بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية، وكعائق معنوي للاندماج، لم يتحرك الاتحاد السوفياتي لقمع هذه الحركة، كما فعل عندما قمع انتفاضة ربيع براغ سنة ١٩٦٨.

وبخلاف الاتحاد السوفياتي، قررت ألمانيا الغربية ـ بقيادة المستشار هلموت كول ـ تخصيص أموال كافية لتحسين السكن والمدارس والطرق والكهرباء والتجهيزات الصناعية في ألمانيا الشرقية. وقررت حكومة ألمانيا الغربية، التي أسست أقوى عملة في أوروبا (المارك الألماني) والذي أصبح في ما بعد نقطة البداية لليورو، أن تمول التغييرات الضرورية لجعل مستوى المعيشة بين الألمانيتين متقارباً. التقديرات الأصلية كانت نحو ١٠٠ مليار مارك ألماني، ولكن الكلفة النهائية بعد عشر سنوات فاقت الـ١٦٠٠ مليار مارك.

في الحقيقة، كلف هذا البرنامج الاتحاد الأوروبي فرصاً ضائعة، أكثر مما كلف ألمانيا الغربية في تمويله. وخوفاً من التضخم المالي، رفعت ألمانيا الغربية معدلات الفائدة على المارك الألماني أثناء فترة توسع العجز لتمويل حاجات ألمانيا الشرقية. وبما أن المارك الألماني كان العملة الرئيسية والمقياس في الاتحاد الأوروبي، كان على معدلات الفائدة في فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا وهولندا أن تحافظ على مستوى أعلى للفائدة على حساب تحقيق نمو سريع. ومع أن من المستحيل تقدير الكلفة للاقتصادات الأوروبية المتأتية من معدلات الفائدة الأعلى التي فرضتها سياسات ألمانيا الغربية، فقد كانت هذه الخسائر، بالتأكيد، أضعاف الإعانات المالية الهائلة المقدمة من ألمانيا الغربية إلى ألمانيا الشرقية.

كان من المستحيل تقريباً لغورباتشيف أن ينجح في تحرير الاقتصاد، حتى ولو تدريجاً. لم يكن لدى الاتحاد السوفياتي قوانين تجارية من

النوع الذي ينظم النشاطات الاقتصادية في البلدان الغربية، فمتطلبات المحاسبة كانت محصورة بعملية السيل النقدي، إذ إن أكثرية المؤسسات كانت مملوكة من الدولة. التوظيف للتوسع أو التحديث يصدق عليه في الموازنة. القضاة لم يكونوا مهيئين للحكم في النزاعات التجارية، ولم يكن هناك أسواق مالية لتقييم الأسهم، إذا وجدت. بالفعل، نجح غورباتشيف في الإقناع الشفهي، وكان الجميع يستمعون إليه فقط بسبب تأثرهم بمخزونات الاتحاد السوفياتي من الأسلحة النووية. لهذا السبب لاقى بعض النجاح في التفاوض بشأن معاهدات خفض الأسلحة.

إن تقدم غورباتشيف في علاقاته الخارجية مع بوش وتاتشر أو هلموت كول، لم يقابله نجاح في الداخل، إذ إنه ظل شيوعياً في قلبه. وحتى في الإعداد للانتخابات الشعبية الأولى لأعضاء حلف وارسو، استنبط قانوناً معقداً بقصد إنجاح الشيوعيين، ولكنه خسر في ذلك المضمار.

بحلول أواسط الثمانينيات، كانت أوروبا والولايات المتحدة مزدهرتين فعلياً، بينما كان الاتحاد السوفياتي يتخبط ويفتش عن طرق جديدة لمعالجة اقتصاده وتأمين احتياجات المواطنين في مختلف البلدان الدائرة في فلكه. لذلك، اتخذ السوفيات مبادرة استرضائية سرية عندما سمح بهجرة ٢٠٠,٠٠٠ يهودي إلى إسرائيل.

بين ١٩٨٦ و١٩٩٩، هاجر مليون يهودي سوفياتي إلى إسرائيل وباتوا يؤلّفون ١٥ بالمئة من مجموع سكان إسرائيل اليهود. لم يكن هذا التدفق، في وقت قصير نسبياً، حليباً وعسلاً بمجمله. أكثر اليهود الروس لا يتكلمون العبرية وتسعون بالمئة منهم على

الأقل ليسوا متدينين أو يهوداً أرثوذكسيين. وعلاوة على ذلك، جلب بعض المهجرين معهم عادات عنيفة. كانت النزاعات تحل على طريقة عصابات شيكاغو. ولفترة من الزمن، في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، لم تتمكن الشرطة الإسرائيلية من تطويق الجريمة والعنف التي مارسها المهاجرون الروس اليهود.

بالرغم من ترسيخهم للجريمة في إسرائيل، ساهم اليهود الروس بكثافة في تطوير صناعة الحاسوب وتطويعها في مختلف مجالات الإنتاج الحربي والصحي والبرامج المخصصة للعقل الإلكتروني. كان لدى مجتمع اليهود المهاجرين ثلاث مرات عدد علماء الفيزياء والرياضيين والمهندسين بالألف مما كان لدى إسرائيل، وتلك نسبة عالية بالمقابل مع المستوى المقارن. من أصل ١٢٠,٠٠٠ مهندس وتقني يعملون في صناعات التقنيات العالية في إسرائيل سنة ٢٠٠٧، أكثر من ٢٥,٠٠٠ كانوا من أصل روسي. وزادت مساهمة صناعات التقنيات العالية في الناتج الوطني الإجمالي من ٤ في المئة سنة ١٩٩٠ إلى ١٦ في المئة سنة ٢٠٠٥. كما أن صادرات منتجات التقنية العالية بلغت ٣٠ في المئة، أو أكثر من مجموع الصادرات الإسرائيلية البالغة نحو ٤٥ مليار دولار.

في فترة الربح الاستغلالي الفاحش في سني يلتسين، أكثر من سبعة أوليغاركيين من أصول يهودية حصلوا على الجنسية الإسرائيلية ووظفوا في صناعات التقنية العالية، ووسائل الإعلام والمصارف. وفي خلال سنوات بوتين (٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٨)، رجع إلى روسيا عدد ملحوظ من اليهود الذين سبق أن هاجروا إلى إسرائيل. كان العائدون إما من التقنيين الذين مارسوا أعمالاً يدوية أو رجال أعمال خبروا الفرص في سوق حرة وعادوا ليستفيدوا من سنوات

الازدهار في روسيا الجديدة، فطوّر العائدون الروابط التجارية والمالية بين إسرائيل وروسيا ورست العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على مستوى دولي عادي من التعاون على رغم التوتر بشأن الدعم العسكري الإسرائيلي لجورجيا.

بحلول أواسط الثمانينيات، بدأ غورباتشيف يعترف ضمنياً بأن السياسات الاقتصادية الغربية والحريات الشخصية الأوسع تشكل أهدافاً سياسية عامة أفضل بالمقارنة مع وجهة النظر السوفياتية. كان السوفيات بحاجة إلى مساعدة تقنية وتنظيمية وقانونية ومحاسبية ومالية للّحاق بزعماء التغيير الأميركيين والأوروبيين الليبراليين المتطورين بسرعة.

بعد الانسحاب من أفغانستان والخسائر الروسية الكبيرة أمام المجاهدين وسقوط حائط برلين الذي أدى إلى توحيد جمهورية ألمانيا الديموقراطية مع جمهورية ألمانيا الفيدرالية، أصبح انهيار الاتحاد السوفياتي مسألة وقت لا غير. وتخلت بيروسترويكا غورباتشيف عن تحدي الأداء الاقتصادي الغربي والنظام الرأسمالي.

بحلول ١٩٨٦، كان الثقل الاقتصادي لحرب أفغانستان يتفاقم بفعل هبوط أسعار النفط، إذ إن حصول الاتحاد السوفياتي على العملات الصعبة يعتمد إلى حد كبير على أسعار النفط والذهب التي تشكل العمود الفقري للكسب الضروري من أجل تحديث البنى التحتية والحفاظ على الخدمات الاجتماعية والجيش. إن أسعار النفط، بحسب «معدل أسعار النفط الداخلية السنوية» في الولايات المتحدة، التي توفر القاعدة لأسعار النفط العالمية (أقل بدولار واحد للبرميل من نوع برنت وبدولارين للبرميل من إنتاج أوبك بالنسبة إلى سعر المرجع)، هبطت باستمرار من ٣٧,٤٢ دولاراً للبرميل في

١٩٨٠، إلى ٣١,٨٣ دولاراً للبرميل في ١٩٨٢، والى ٢٨,٧٥ في ١٩٨٤. في سنة ١٩٨٦، عندما كان يفترض أن تكون البيريسترويكا والغلازنوست في أوجهما، هبط سعر النفط الخام إلى ١٠,٧ دولاراً للبرميل فقط. وبحلول ١٩٨٨، تحسن السعر إلى ١٤,٨٧ دولاراً للبرميل، وفي ١٩٩٠ إلى ٢٣,١٩ دولاراً للبرميل، وفي السنة الأخيرة والأكثر صعوبة لغورباتشيف، سياسياً واقتصادياً، كان سعر النفط ٢٠،٢٠ دولاراً للبرميل.

على مدى ست سنوات من زعامة غورباتشيف، كان الدخل الوسطي من كل برميل نفط لا يتجاوز ١٨ دولاراً. بالمقابل، للسنوات الست الممتدة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥، كان السعر الوسطي ٣٠,٧٧ دولاراً. وهكذا، كان دخل الاتحاد السوفياتي من النفط أقل بأربعين بالمئة في عهد غورباتشيف. وإذا أخذ عامل التضخم بالاعتبار، كان الدخل من النفط في عهد غورباتشيف لا يزيد على ٤٥ في المئة، بحسب القوة الشرائية، عما كان عليه في السنوات الست المنتهية سنة ١٩٨٥.

الذهب، سلعة التصدير الروسية الثانية، لاقت انخفاضاً طفيفاً على مدى الفترة نفسها. بين ١٩٨٠ و١٩٨٥، كان السعر الوسطي لأونصة الذهب ٤٤٤ دولاراً. للفترة بين ١٩٨٦ و١٩٩١، كان سعر الأونصة الوسطي ٤٣٩,٣ دولاراً، وكان المفعول هامشياً لأن الانخفاض كان طفيفاً، ليس أكثر من ١ في المئة. أما صادرات النفط والغاز فكانت أهم بكثير بالأرقام المطلقة (غير النسبية). مع العلم أن سعر أونصة الذهب تجاوز الـ ٨٠٠ دولار أوائل الثمانينيات.

أنجز غورباتشيف تحسناً أساسياً واحداً مع الأميركيين، إذ إنه أبلغ

ريغان بطريقة لا تقبل الجدل أن الاتحاد السوفياتي ليس له نية لإثارة المشاكل مع الولايات المتحدة. رد ريغان بالتخلي عن وصفه المعتاد للاتحاد السوفياتي بـ«امبراطورية الشر»، وأظهر استعداداً للتوصل إلى اتفاقيات على مسائل الانتشار النووي وتحديد عدد الرؤوس الحربية ووسائل تسليمها، أكانت الصواريخ الطويلة والمتوسطة المدى أو قاذفات القنابل «ستيلث» أو الغواصات النووية.

من أجل الحفاظ على الأمن على طول أراضي الاتحاد السوفياتي الواسعة، انتشر مليونا جندي من أوكرانيا إلى شرق سيبيريا وجزر الكوريل. سياسة الرئيس ريغان العدائية بزيادة قدرات الولايات المتحدة النووية وبدء برنامج حرب النجوم زادت الضغط على السوفيات لمواجهة هذه الهجمة. حاول غورباتشيف إغراء ريغان وتوجيهه نحو معاهدات لخفض الأسلحة، غير أن نجاحه كان محدوداً.

علاوة على تحديات الأسلحة، كانت سياسات ريغان بشأن اقتصاد العرض ومعدلات الفوائد العالية لمحاربة ضغوط التضخم في السنوات الأربع الأولى لعهده قد سببت ضغوطاً تراجعية. وأثر التباطؤ الاقتصادي في الحملة التي بدأها كارتر للحفاظ على الطاقة، فانخفض الطلب على النفط خلال تلك الفترة بعشرين في المئة.

أكبر صدمة لغورباتشيف كانت تهديم حائط برلين في ١٩٨٩. قبل بضعة أشهر فقط، وفي زيارة له إلى ألمانيا الشرقية، أكثر البلدان الدائرة في فلك موسكو تطوراً، أعلن أن العلاقات ممتازة وأنه لا يرى ضرورة للتغيير. سنة ١٩٨٩، سقط الحائط وسقط معه النظام الشيوعي في ألمانيا الشرقية. لم يتأخر المستشار كول عن القيام

بوعد الاتحاد السوفياتي بمساعدات عارمة إذا سمح بفتح الحدود وانسحب بانتظام من ألمانيا الشرقية وقبل بمبدأ توحيد الألمانيتين.

لم يكن من الممكن توقع الاستجابة لطلبات المستشار الألماني الغربي كلها قبل انهيار الحائط. ولكن بعد ذلك، قرر الزعيم السوفياتي أن يقبل شروط كول، وجنت روسيا بعد تفتت الاتحاد السوفياتي بحلول سنة ١٩٩١، فوائد مالية بلغت ٢٠ مليار دولار قدمتها ألمانيا. وأكثر من ذلك، استثمر رجال الأعمال الألمان في روسيا أكثر من أي بلد آخر. وتجدر الإشارة إلى أن زوار روسيا اليوم يكتشفون كم أن الشباب الروس منجذبون إلى الجينز والهامبرغر والأفلام الأميركية وموسيقى الراب. وعلى العكس، لدى سؤالهم بمن هم معجبون أكثر خارج روسيا، تعلن أكثرية الشباب ومن هم في متوسط العمر من الروس (أولئك الذين لم يعرفوا الحرب العالمية الثانية ووحشيتها) تفضيلهم لألمانيا، كما أنهم يفضلون السيارات الألمانية والقطارات والمدن وعادات العمل والنظم الاجتماعية الألمانية.

التودد لبوش

حاول غورباتشيف أن ينتفع من قرار الانسحاب من أفغانستان بالسعي للحصول على التقدير بفضل اتخاذ هذا القرار وعلى مساعدات الرئيس الأميركي الجديد جورج ايتش دبليو بوش الذي تم انتخابه بعد ريغان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وتولى منصبه في ١٩٨٩. كان غورباتشيف قد عمل مع ريغان وأنجز بعض التقدم في المباحثات بشأن الحد من انتشار الأسلحة النووية. حتى أن صورة الاتحاد السوفياتي لم تعد «إمبرطورية الشر» كما وصفها

ريغان في بدء عهده الأول في الحكم سنة ١٩٨٠. ومع أن غورباتشيف كسب دعم وحماسة رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر التي كانت تتمتع بنفوذ كبير على ريغان وبوش، لم يتمكن غورباتشيف من إنجاز الكثير مع جورج إيتش دبليو بوش قبل اجتماع القمة بينهما في ٢ و٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. في ذلك الوقت كان حائط برلين قد انهار وكان غورباتشيف يتخوف من انحلال الاتحاد السوفياتي بسبب التذمر في جمهوريات البلطيق وتطلعها إلى الاستقلال.

تمكن غورباتشيف الضعيف من الحصول من جورج إيتش دبليو بوش على وعد خجول بعدم التدخل في تطورات بلدان البلطيق بعد أن وعد بعدم عرقلة الوحدة الألمانية، شرط أن يمتنع غورباتشيف عن استعمال القوة المفرطة لقمع الانشقاق. أدّت محاولات الحصول على التزامات اميركية بالمساعدة فقط إلى وعود لتقديم إرشادات تقنية تتعلق بتنظيم النظام المالي والمصرف المركزي، وربما أنظمة سوق الأسهم وبعض قوانين الاستثمار المؤاتية[٥].

كان غورباتشيف بحالة من الضعف والوهن في ذلك الحين ومن القلق على مشاكله الخاصة بحيث إنه لم يعترض أو يسأل عندما هاجمت الولايات المتحدة باناما بأكبر غارة جوية على مدينة منذ الحرب العالمية الثانية. التبرير المعطى كان الحاجة إلى تخليص باناما من رئيسها، مانويل نوريغا، الديكتاتور الفاسد والمسهل لعمليات التهريب. لسنوات قبل الهجوم، كان نوريغا يعتبر قيمة مهمة لعمليات «سي آي اي» وسياساتها في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، وكان رئيس جهاز الاستخبارات المركزي الأميركي يعتبر نوريغا بمثابة ابن له.

في الحقيقة، كان الهجوم بسبب أهداف اقتصادية استراتيجية، فقناة باناما كانت حتى آخر القرن التاسع عشر جزءاً من كولومبيا عندما قرر المهندس الفرنسي فيرديناند دو ليسيبس، الذي أشرف على مشروع قناة السويس، بناء قناة عبر برزخ أميركا الوسطى يصل الأوقيانوس الأطلنطيكي بالأوقيانوس الباسيفيكي. بدأ العمل سنة ١٨٨١ وبعد صعوبات جمة توقف سنة ١٨٨٩ بكارثة مالية.

سنة ١٩٠٣، طلبت الولايات المتحدة من كولومبيا توقيع معاهدة تحول البرزخ إلى كونسيورتوم أميركي شمالي، ربما شيء ما مثل شركة قناة السويس المملوكة من بعض المصالح الفرنسية والبريطانية والتي أدارت قناة السويس وكسبت أموالاً مهمة من الرسوم على السفن العابرة.

رفضت كولومبيا، ولكن رغبات كبار الرأسماليين الأميركيين والنظرة إلى المصلحة العامة الأميركية كانتا قويتين. سنة ١٩٠٤، أرسل الرئيس تيودور روزفلت سفينة حربية اميركية، «ناشفيل»، فاحتلت المكان وأعلنت باناما دولة مستقلة. نُصبت حكومة دمية وتم توقيع معاهدة القناة الأولى التي أنشأت منطقة أميركية على جانبي القناة المائية، وشرَّعت التدخل الأميركي وأعطت واشنطن سيطرة فعلية على البلاد «المستقلة» المنشأة حديثاً. وقع وزير الخارجية الأميركي، هاي، ومهندس فرنسي يعمل في المشروع على المعاهدة. لم يكن أي شخص بانامي أو كولومبي مشمولاً في المعاهدة أو في التواقيع.

في سنة ١٩٦٨، شهدت باناما تغييراً أساسياً في الحكم، أوصل إلى الرئاسة زعيماً كاريزماتياً، كوزموبوليتانياً وصادقاً، عمر توريخوس. «لأول مرة في تاريخها، لم تكن باناما دمية في أيدي واشنطن أو

غيرها. لم يستسلم توريخوس إلى إغراءات موسكو أو بيجينغ، كان يؤمن بالإصلاح الاجتماعي وبمساعدة الذين ولدوا في الفقر ولكنه لم يحابِ الشيوعية»[٦]. اهتم توريخوس باستعادة الاستقلال وحرية القرار لباناما من أجل الحد من النفوذ الأميركي في منطقة القناة.

وأنجز اتفاقاً مع الرئيس كارتر أدى إلى إعادة باناما إلى زعامة الباناميين وحكمهم. وعلاوة على ذلك، كان توريخوس قد بدأ مفاوضات مع مجموعة يابانية لبناء قناة بديلة تسمح للملاحة أن تعبر من دون عوائق، إذ إن خمسين في المئة من السفن التي تعبر القنال ترفع العلم الياباني. غير أن ريغان، ومنذ تنصيبه، بدأ يطالب بإعادة المفاوضات حول بنود المعاهدة، ولكن توريخوس مات بعد ذلك بقليل بحادث طائرة في صيف ١٩٨١.

نوريغا، خليفة توريخوس، بدأ حكمه بالتعهد بتنفيذ إرث سلفه. ولكنه تعلم سريعاً أن عليه القبول بإعادة السيطرة الأميركية على باناما وبأن يتعاون معها. جورج إيتش دبليو بوش الذي أصبح رئيساً سنة ١٩٨٩، كان نموذجاً لخليط المصالح الحكومية مع المصالح التجارية. فضل أن يتخلص من نوريغا ويتسلم الإشراف المباشر على الشؤون البانامية، ويرسل رسالة غير مباشرة إلى كوبا المستمرة في الحفاظ على شيوعية الدولة.

لم يقاوم الجيش البانامي الانزال العسكري في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩. ولأن الزعامة الأميركية كانت بحاجة إلى إظهار قوتها وحزمها، تسبب هذا الهجوم غير المُستفز بخراب عارم وخسائر بشرية. وفق ديك تشيني، وزير الدفاع في إدارة بوش حينذاك، بلغت الخسارة البشرية ٥٠٠ قتيل، ولكن، في المقابل،

يقدر الصليب الأحمر والمراقبون المستقلون الخسارة البشرية بخمسة آلاف.

كانت نتيجة هذه العملية الجوية الضخمة التي حصلت دون أي مبرر أو أي استفزاز إعادة سلطة الولايات المتحدة إلى منطقة القناة وتعليق معاهدة توريخوس ـ كارتر. واليوم يمضي نوريغا عقوبة في سجن في فلوريدا بدون أي تفسير لجرائمه الهائلة وعقوباتها المبررة، إذا كانت حقيقة موجودة.

لم يُثر غورباتشيف أي احتجاج ضد عملية عسكرية أميركية مصممة لحيازة امتياز اقتصادي واستراتيجي وحرمان بلد صناعي هام آخر، اليابان، من الاستفادة من فرصة بديلة. وعلاوة على ذلك، كانت الرسالة إلى كوبا، وما تعنيه لروسيا، قد استوعبت من دون احتجاج.

الولايات المتحدة الدولة الأعظم

سنة ١٩٩٠ كانت صعبة جداً على غورباتشيف. مع تصعيد انتقادات نواب مجلس الشعب السوفياتي في ١٣ آذار/مارس وإلغاء احتكار الحزب الشيوعي للسياسة، أصبح غورباتشيف في حيرة بالنسبة إلى مساره السياسي المستقبلي. كان بحاجة إلى مساعدة اقتصادية، وقد حث بوش على تقديمها، من دون نجاح. وفي اجتماع قمة عقد في واشنطن وكامب دايفيد من ٣٠ أيار/مايو إلى ٢ تموز/يوليو، اعترف غورباتشيف بأن الألمان يقررون لأنفسهم بشأن اتحادهم وعضويتهم في الناتو. تنازل غورباتشيف لكي يتجنب طلبات دول أخرى دائرة في فلك الاتحاد السوفياتي بالاستقلال بعد أن أعلنت كلٌّ من ليتوانيا ولاتفيا استقلالهما. في

أعقاب اجتماع قمة آخر بين بوش وغورباتشيف في هلسنكي في ٩ أيلول/سبتمبر، بعد اربعين يوماً تقريباً من هجوم صدام حسين على الكويت واحتلالها في أول آب/أغسطس، دعم غورباتشيف بوش في سعيه لطرد العراق من الكويت واتفقا على عقد مؤتمر للشرق الأوسط بعد الحرب. وهكذا، فشلت البريسترويكا والغلازنوست في تحويل الاتحاد السوفياتي إلى دولة ديناميكية وتعددية إن في المجال الاقتصادي أو السياسي.

في أوائل ١٩٩١، شنت قوات الحلف، المؤلفة من الأميركيين في الدرجة الأولى والبريطانيين والفرنسيين والسوريين والمصريين، عملية «عاصفة الصحراء»، هجوماً برياً وجوياً ضخماً ضد القوات العراقية في الكويت. تراجع العراقيون بشكل عشوائي، وانهار جيشهم الجبار المدعَّم بأكثر من ثلاثة آلاف دبابة من صنع سوفياتي. وفي أواخر شباط/فبراير أصبحت الطريق إلى بغداد سالكة بدون أية عراقيل، ولكن جورج إيتش دبليو بوش فضّل الاكتفاء بتحرير الكويت. أجبر العراق على التوقيع على اتفاقية سلام مذلة، منحت الحلف مساحة فضائية لمراقبة الطيران فوق جنوب العراق، وأنشأت نوعاً من الحكم الذاتي المستقل للمناطق الكردية في الشمال، وفرضت تعويضات عن الأضرار لصالح الكويت.

كانت هزيمة القوات العراقية في غاية الأهمية للمجتمع الدولي، إضافة إلى بلدان الخليج العربي، وخصوصاً الكويت والمملكة العربية السعودية. في برهة ما، بدت القوات العراقية على استعداد لمهاجمة شرق المملكة العربية السعودية في أوائل آب/أغسطس، وكانت العائلة المالكة الكويتية قد تمكنت من الفرار من القوات العراقية والوصول إلى المملكة العربية السعودية طالبة اللجوء هناك.

إن مجرد التفكير في أن يقوم نظام واحد بالسيطرة على منابع النفط في العراق والكويت والمملكة العربية السعودية غير وارد، لأن نحو ٦٠ بالمئة من مخزون النفط المعروف سيكون تحت مزاج ديكتاتور دموي النوايا والأهداف. ومنذ أوائل أيلول/سبتمبر بدأت القوات الأميركية تصل بأعداد كبيرة إلى المملكة العربية السعودية. تلقّت دعماً تكتيكياً وترحيباً سياسياً كان من الصعب الحصول عليه قبل هجوم صدام المجنون على الكويت. وكان القرار السوري الانضمام إلى قوات الحلف ذا معنى كبير، لأن دمشق كانت لوقت طويل تعتبر من زبائن السوفيات. وعلاوة على ذلك، كانت سورية تتبع نفس العقيدة السياسية العربية الاشتراكية لحزب البعث المتبعة في العراق. وكانت الخلافات السياسية بين الرئيس الأسد السوري وصدام العراقي قد تسببت في افتراق الطرق والنظرة إلى الأشياء قبل أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ بكثير. كانت سورية، علاوة على ذلك، على ثقة بحصولها على رزم من المساعدات السعودية والإماراتية بعد الحرب بالإضافة إلى موافقة أميركية على بقاء الجيش السوري في لبنان بعد نهاية الحرب الأهلية سنة ١٩٩٠.

تم الانتصار السريع لقوات الحلف، بقيادة الجنرال الأميركي نورمان شوارزكوف، بفضل الإعداد المكثف والدعم غير المشروط من المملكة العربية السعودية، التي انتدبت الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز نائباً للقائد الأعلى لعملية «عاصفة الصحراء». وقد وثّق كل من شوارزكوف والأمير خالد بن سلطان خبراته في هذه الحرب في كتب ضخمة. وكان لقطر، في التحضير للحرب، أهمية عسكرية هامة بالنسبة للقيادة الأميركية، لقربها من بغداد، حوالي ٤٠٠ ميل، وامتلاكها منشآت تخزين الوقود والمطارات، وغيرها من التجهيزات.

في أعقاب عملية «عاصفة الصحراء»، طلب الأميركيون من البريطانيين والفرنسيين والمصريين والمغربيين والسوريين المغادرة، وفجأة بدا وكأن الشواطئ الغربية للخليج أصبحت محمية أميركية. عقدت أميركا اتفاقيات تدعم جميع دول الخليج العربي، وأنشأت قواعد عسكرية أميركية في الكويت، شرقي المملكة العربية السعودية، البحرين (قاعدة بحرية منذ الثلاثينيات)، قطر، أبو ظبي وسلطنة عمان. وهكذا، جثمت أميركا بدون منازع فوق أكبر بحر من النفط في العالم.

إيران فقط هلعت من هذا الوجود الأميركي الضخم، وهي التي كانت ضعيفة جراء حرب السنوات الثمانية مع العراق. وهذه الحالة لا تزال هي نفسها اليوم، وخصوصاً بسبب الموقف المعادي لإيران الذي اتخذه جورج دبليو بوش، ابن جورج ايتش دبليو بوش، الذي أصبح رئيساً للولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير سنة ٢٠٠٠.

سنة ١٩٩١، عندما كان الرئيس جورج إيتش دبليو بوش يتنعم بوهج الانتصار، شرح سبب تردده في الإطاحة بالديكتاتور العراقي، صدام حسين، بعد أن دحر جيشه بالكامل. «لو أننا تابعنا إلى بغداد، لكنا أصبحنا دولة محتلة ـ أميركا في أرض عربية ـ من دون حلفاء إلى جانبنا»، كما قال، «ويكون ذلك كارثياً»[٧].

من الواضح أنه ما من شعور كهذا خيم على تصميم جورج إيتش دبليو بوش في احتلاله باناما، سنة واحدة فقط قبل حرب الخليج. في ذلك الوقت، كانت الثمرة هامة: السيطرة على قناة مهمة تجارياً، ومراقبة كولومبيا وجيرانها من بلدان أميركا الجنوبية، بالإضافة إلى أبعاد اليابان عن المنطقة.

لم تصدر أي احتجاجات في ذلك الحين، وبالتأكيد فإن حرب الخليج، إضافة إلى المناوشات السياسية في روسيا والدلائل الواضحة على انهيار الاتحاد السوفياتي الآتي، تركت أميركا من دون أي مساءلة أو تحدٍّ أو مساس. وقد أعطت استطلاعات الرأي جورج ايتش دبليو بوش ٩٠ في المئة تقديراً بالموافقة، مستوى ليس له مثيل في أية ديموقراطية في عصرنا الحاضر.

نهاية الطريق

لم يتمكن غورباتشيف، على رغم محاولاته اليائسة، أن يحمل الأميركيين على إعطائه مساعدات مالية واقتصادية. وحتى بعد تنازلات من جانب واحد لتخفيض الأسلحة النووية، لم تخف المقاومة ضد إعطاء مساعدات للاتحاد السوفياتي. اعتبر الأميركيون أن غورباتشيف لا يفقه عمل السوق الاقتصادية الحرة، ولم يظهر الزعيم السوفياتي الليونة التي أظهرتها الصين. ولكن لم يكن عند غورباتشيف هونغ كونغ تعمل لحسابه ولا ٢٣ مليون تايواني/صيني يعملون في تايوان وحوالى ٨ ملايين ينشطون في هونغ كونغ ويجمعون ثروات طائلة. حصر النظام الشيوعي المتزمت، لبعض الوقت، التبادل التجاري في ما هو أبعد من الأساسيات ببلدان معاهدة وارسو، أو البلدان التي تحكمها الشيوعية مثل الصين وكوبا وأنغولا.

عمل بوش على تسهيل توقيع معاهدة «ستارت ١» في ٢٩ تموز/يوليو في موسكو. وبالتزامن مع التوقيع، ولأجل الاعتراف بأهمية روسيا في عملية السلام في الشرق الأوسط، أعلن بوش وغورباتشيف الدعوة معاً إلى مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط يعقد

في مدريد في آخر تشرين الأول/أكتوبر.

المجال المفتوح الهام الوحيد لمساعدة حقيقية كان على يد هلموت كول من أجل تحقيق هدفين: عدم إعاقة توحيد ألمانيا، وسحب القوات السوفياتية بشكل منتظم من ألمانيا الشرقية في أقرب وقت ممكن. وبلغت رزمة المساعدة المقترحة ٢٠ مليار دولار، ولكنها وصلت متأخرة جداً لغورباتشيف الذي كان يعيش آخر لمحات التأثير الدولي له في مؤتمر السلام للشرق الأوسط المنعقد في مدريد.

تحت ضغط انتقادات بوريس يلتسن الذي انتخب في ١٢ تموز/يوليو رئيساً لروسيا ـ المركز المستحدث ـ استقال غورباتشيف في ٢٤ آب/أغسطس كرئيس للحزب الشيوعي، كما حظَّر البرلمان السوفياتي نشاط الحزب الشيوعي ابتداءً من ٢٩ آب/أغسطس.

في أول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، أعلنت أوكرانيا استقلالها. أكبر دولة تابعة للسوفيات، ينظر إليها تاريخياً كمهد للامبرطوريات الروسية، والأكثر تقدماً من الناحية التقنية من الدول الدائرة في فلك الاتحاد السوفياتي، فُقدت، وبفقدانها لم يعد للاتحاد السوفياتي أي وجود[٨].

شهد غورباتشيف تفكك الاتحاد السوفياتي يتتابع أمام عينيه، ولكنه لم يقم بأعمال قمعية لسببين: وعود بالمساعدة من ألمانيا الغربية، ووعود بالمساعدة من المجتمع الدولي، وخصوصاً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأهم من هذين الوعدين، اللذين تحققا لاحقاً ليُهدرا في سني يلتسن، تعهُّد الرئيس جورج بوش الأب بأن أميركا لن تسعى إلى مد حلف ناتو نحو الشرق. وطمأن

غورباتشيف في قمتين عقدتا بينهما في صيف ونهاية ١٩٩١، أن الولايات المتحدة لن تتحدى روسيا عبر توسع الناتو نحو حدودها الجديدة. كما طمأنه بأن أميركا ممتنة بشكل خاص لموقف روسيا غير المعادي لاستقلال بلدان البلطيق واعادة توحيد ألمانيا وحرب بوش في الخليج.

كان غورباتشيف قد وافق على البريسترويكا باعتبارها برنامجاً لإعادة هيكلية الصناعة الروسية والإدارة، وغلازنوست كانفتاح على الغرب. ولكنه تمسك بجذوره الشيوعية وبمعتقداته الإلحادية. أبدل بعبارة شيوعي عبارة اشتراكي في أحاديثه ولكن ليس في معتقداته، وظل لينينياً متعصباً، تعذب بالفعل عندما رأى حائط برلين ينهار وألمانيا الغربية تستولي على ثروات وعصرنة ألمانيا الشرقية التي كانت في قبضة العملاء السوفيات.

أزيح غورباتشيف بالدرجة الأولى لأسباب اقتصادية. وفي خلال سنة، خسر جورج إيتش دبليو بوش، بالرغم من شعبيته بعد حرب الخليج الأولى، الانتخابات الرئاسية بسبب إهماله متطلبات إنعاش الاقتصاد. وهكذا، لأسباب متشابهة، ولكن بظروف مختلفة بالكامل، خسر الزعيمان، الأميركي والروسي، ثقة شعبيهما.

الهوامش

(١) وليام سيمبسون «الامير» ريغان، هاربر كولينز، ٢٠٠٦.

(٢) روبرت غايتس **من الظل: القصة النهائية الداخلية لخمسة رؤساء وكيف كسبوا الحرب الباردة** سايمون وشوستر، ٢٠٠٦، ص. ١٠٧.

(٣) غايتس صفحة ١٢١.

(٤) غايتس ص. ١١٩.

(٥) مايكل شلوس، ستروب تالبوت **على أعلى المستويات: القصة الداخلية لنهاية الحرب الباردة**، لينل، براون وشركاؤهم، ١٩٩٣

(٦) جون بيركينغ، **اعترافات مضارب اقتصادي**، بلوم، بنغوين ٢٠٠٦ ص ٦٦-٦٧.

(٧) بوب وودوارد **حالة إنكار**، بوكيتس بوكس، ٢٠٠٧.

(٨) باكلوس، تالبوت.

الفصل الرابع

تقهقر يلتسين وصعود بوتين

سنوات يلتسين

كانت سني رئاسة بوريس يلتسن، من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٨، مليئة بالعار والفقر والاستغلال والعجرفة، وخسارة الموقع المتميز بين البلدان المصنعة الرائدة. بيعت موارد الدولة بحفنة من المال، بما فيها شركات ومخزونات النفط، كما اقترضت الدولة بكثرة من الأسواق العالمية. بدأت روسيا تشبه بلدان العالم الثالث بعدم كفاءتها وفسادها. وقد عاملت البلدان الغربية المصنعة روسيا كبلد محتاج وغير متطور. فقط الألمان، وإلى حد ما، الفرنسيون، أظهروا تقديرهم لاحتياجات روسيا وعنفوانها في هذه الفترة العصيبة.

لم يكن ليلتسن، وهو مهندس مناجم تنحصر خبرته في المناطق النائية، أية خبرات في الإدارة الحكومية حتى سنة ١٩٨٦ عندما رفعه غورباتشيف إلى مصاف القادة السوفيات. واتضح في ما بعد أنه منشق وطني. كان يلتسين يحب إثارة الاضطرابات والفوضى

حيثما تسلّم مسؤولية، وإعلان معارضته للشيوعية كنظام لتنظيم الاقتصاد والمجتمع. غالبا ما كان يصطدم بغورباتشيف، وهو شخص أكثر هدوءاً وأكثر ثقافة. كره يلتسن غورباتشيف عندما شعر أن البيروسترويكا والغلازنوست فشلتا لأن غورباتشيف ظل شيوعياً في قلبه. غير أن اشتباكاته الأكثر شدة كانت مع القيادة السياسية الشيوعية والجيش.

بعد انتخابه إلى الدوما بأغلبية ساحقة في الانتخابات المحرّفة سنة ١٩٨٩، استقال يلتسن من منصبه ودعا إلى حل الحزب الشيوعي.

صورة يلتسين، منفرج الساقين على دبابة أمام مبنى البرلمان الروسي، يتحدى المحاولة الانقلابية التي قام بها الزعماء الشيوعيون سنة ١٩٩١، لا تزال ماثلة في ذاكرة مراقبي الشؤون الروسية. نجح في اثارة الجماهير المحابية لغورباتشيف وأعاد تنظيم الإدارة الحكومية في ذلك الوقت. وفي منتصف ليلة الحادي والثلاثين من كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٩١، انتهى الاتحاد السوفياتي.

كانت تلك ذروة حكم يلتسن. في ما عدا ذلك كان حكمه أوتوقراطياً، مزاجياً، وفي كثير من الأحيان غير منطقي. أُجبر الاتحاد الروسي على طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي ومن الأميركيين وبلدان أوروبا الغربية، وخصوصاً ألمانيا. وقد قامت جماعة صغيرة من المصلحين بقيادة أناتولي شوبايس ويغور غايدار برهن روح روسيا ومستقبلها للهيمنة الأميركية.

أقحم يلتسين روسيا في أتون ما كان يسمى «إجماع واشنطن» – سياسات اقتصادية ومالية محابية للعولمة، تدفق حر لرأس المال،

خصخصة، ديموقراطية، وتحويل التكنولوجيا في مقابل جعالة.

مشجعو هذه المقاربة للتطور في زمن العولمة كانوا الخزانة الأميركية، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وثلاثتهم أميركيون بالتحديد، أو يأتمرون بالخيارات السياسية الأميركية. لم يكن ليلتسن مشكلة مع جوهر «إجماع واشنطن»، وفضّل الاتكال على سخاء المؤسسات المالية الإقليمية والدولية للحصول على ما يعتبره احتياجات روسيا.

شرّع يلتسن الأبواب لمؤسسات القطاع الخاص، وشجع القوانين التي تسمح بالاستثمارات الخارجية. وبحلول ١٩٩٤، أصبح تملّك الأجنبي من أي نوع كان، قانونيا. غير أنه لم يُسمح بالاستثمار الأجنبي في الصناعات الدفاعية والمشاريع الفضائية وصهر خامات المعادن كالذهب والنحاس.

أبلغ يلتسن الزعماء الأجانب أنه سيفتح الاقتصاد الروسي للتنافس الحر ويدخل الديموقراطية إلى النظام السياسي، ويحسّن التشريع لإفساح المجال أمام الاستثمارات الاجنبية، وبنوع خاص، يحدّث صناعتي النفط والغاز بالإضافة إلى المصارف والخدمات المالية. وشجب حكم غورباتشيف لمحاولته الإبقاء على الحكم الشيوعي.

دعم الزعماء الاجانب يلتسن، وخصوصاً جورج بوش الأب حتى آخر ولايته في سنة ١٩٩١، إضافة إلى كلينتون طوال ولايته من سنة ١٩٩٢ إلى سنة ٢٠٠٠، بصرف النظر عن قمعه المعارضة وشن حربين وحشتين ضد الشيشان. وأظهر الزعماء الغربيون في أميركا وأوروبا أنهم يثمّنون التخلي عن الشيوعية وفتح الأسواق أكثر مما يثمنون الحفاظ على حقوق الإنسان وتقدم الديموقراطية.

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وقع بوش وغورباتشيف معاهدة «سالت ٢» في موسكو. كانت الولايات المتحدة قد تعهدت بمبلغ ٢٤ مليار دولار من المساعدة إلى روسيا في خريف تلك السنة، ولكن هذه المساعدة وضعت على الرف بانتظار موافقة روسيا على بعض التحسينات الإدارية والقانونية الملائمة.

في شباط/فبراير ١٩٩٢، ثاني شهر من ولاية كلينتون الأولى، حث ريتشارد نيكسون ستروب تالبوت، صديق كلينتون الحميم ومستشاره في الشؤون الروسية، على الإفراج عن الإعانات إلى يلتسن لمساعدته على التغلب على أوضاع البلاد الصعبة. في نيسان/أبريل من تلك السنة، قام يلتسن بزيارة إلى الولايات المتحدة وكان سعيداً من رزمة المساعدات ولكنه طالب بالمزيد، وخصوصاً من أجل توفير فرص العمل والسكن للضباط والجنود الروس العائدين من دول البلطيق، ومساعدة صغار التجار، وتحرير الاقتصاد الروسي. من أجل مكافأة المبادرات الليبرالية الروسية، عمل الأميركيون نحو الإفراج عن تعهد بالمساعدة، وقروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تبلغ ٢٤ مليار دولار، كان قد أعلن عنها في اجتماع الدول السبع الكبرى في طوكيو في كانون الأول/ديسمبر.

اتفق يلتسين وكلينتون على وضع التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا في إطار مؤسساتي، فتم إنشاء لجنة لهذا الغرض برئاسة نائب الرئيس آل غور ورئيس الوزراء الروسي فيكتور تشرنوميردين. هذه اللجنة «عملت بأفضل مما كنا نتصور، بجهود حثيثة ومركّزة مشكورة عبر السنين من آل غور ونظيره الروسي اللذين عملا على باقة من المشاكل الصعبة والمشاكسة»[1].

خلال القمة الاقتصادية للدول السبع الكبرى سنة ١٩٩٤، واجتماع الدول السبع الكبرى واحد (الاتحاد الأوروبي) في نابولي، أعلن أن رزمة المساعدات لروسيا هي في طريقها. الرسالة الرسمية من القمة وتوصياتها نصت على ما يلي في ما يخص روسيا:

«عندما اجتمع ممثلو الدول السبع الكبرى في نابولي، من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليو، ١٩٩٤، كانت اكثر البلدان الصناعية تخرج من اوقات الركود. الولايات المتحدة كانت تسجل نمواً سريعاً وانخفاضاً كبيراً في البطالة، وفي أوروبا كانت فرص العمل للانخراط في الوظائف المثمرة أقل بكثير من الطلب».

أقر المؤتمرون، رؤساء وزراء خمسة بلدان، إضافة إلى كلينتون وجاك شيراك ورئيس الاتحاد الأوروبي، الملاحظات والتوصيات التالية المتعلقة بروسيا. وفي ما يلي خلاصة موجزة:

«عملية الإصلاح الاقتصادي والسياسي مستمرة. المقاربة المعتمدة في طوكيو، قبل سبعة أشهر، تؤتي ثمارها. برنامج صندوق النقد الدولي للإصلاح وتوافر القروض من البنك الدولي والبنك الأوروبي للتطور وإعادة الإعمار مُرحب بها. زيادة حقوق السحب الخاصة للاعضاء الجدد في صندوق النقد الدولي ستزيد، بشكل ملموس، القدرة لدعم جهود الإصلاح الروسي ودعم الاتفاق المبرم حديثاً لإعادة جدولة كاملة للديون الروسية».

في المقابل، أمل المؤتمرون أن تشجع روسيا الادخار المحلي لاستعماله في عملية الانتاج وتسهيل حركة الاستثمارات الأجنبية. وقالوا إنه يجب على روسيا أن تحسن بنيتها القانونية والمؤسساتية من أجل

الاستثمارات الخاصة والتجارة الخارجية.

وفق كلينتون «اهم قرارين اتخذا في نابولي كانا توفير رزمة مساعدات لاوكرانيا (٤ مليارات دولار على سنتين) وشمل روسيا في جميع اجتماعات القمة السياسية في المستقبل. ادخال روسيا إلى هذه الحلقة المرموقة اعطى يلتسين وغيره من الاصلاحيين، الذين يعملون من اجل تحقيق ارتباطات اكثر التصاقا بالغرب، دفعا كبيرا، وتكفلت بان اجتماعاتنا المستقبلية ستكون مشوقة اكثر، اذ أن يلتسن كان ممتعا على الدوام»[٢]. كانت مشاكل الرئيس الروسي في معاقرة الخمر قد أصبحت معروفة في ذلك الحين.

تلقت روسيا بين سنتي ١٩٩٤ و١٩٩٨ أكثر من ٣٠ مليار دولار مساعدات من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الاوروبي للتطوير وإعادة الإعمار. وزادت المساعدات الحكومية الألمانية على ٢٠ مليار دولار، كما وفرت فرنسا ٥ مليارات دولار.

أوليغارشية مجانية للجميع

لم يصبر يلتسن كثيراً لإحداث التغيير، وكان جيفري ساخس، استاذ الاقتصاد المعروف في جامعة هارفرد، قد أصبح الفكر الرائد لبرنامج العلاج بالصدمة للاتحاد الروسي، كما كان هناك مئات من حملة شهادات الماسترز من هارفرد ووارتن يحومون حول موسكو وينصحون زعماءها بما يجب أن يفعلوه، واضعين ثقتهم في الاوليغارشيين الذين استنزفوا البلد حتى العظم.

تمت خصخصة ١٠٠,٠٠٠ مؤسسة عامة. كانت العملية فوضوية

وبيعت ممتلكات قيّمة لقاء حفنة من الفلوس. دزينة أو ما يقارب ذلك ممن يسمَّون أوليغارشيين استحوذوا على أكثرية التمويل العائد للمؤسسات العامة وأرسلوه إلى خارج البلد. ازداد الفقر، معاشات التقاعد توقفت، الضمان الصحي انهار، أحوال الإسكان تدهورت، الدعارة عمَّت، أطل مرض السيفليس برأسه القبيح مرة جديدة، الأيدز الذي لم يكن معروفا في روسيا حتى ذلك الحين، أخذ بالانتشار. مع ظهور كل هذا الجشع ومحاباة الأقارب والأصحاب، اتجه الروس العاديون نحو الكحول والمخدرات.

أفضل ملخص للتدهور الاقتصادي في الفترة التي أعقبت اتباع سياسات اقتصادية ليبرالية من دون تقويم يمكن إيجادها في كتاب لونغورث الممتاز، «**إمبرطوريات روسيا**»:

«المستفيدون كانوا في الغالب من الشبان القليلي المعرفة. وبما أنهم كانوا قلة، والصناعات التي أصبحوا يسيطرون عليها مهيمنة على الاقتصاد الروسي، أصبحوا يملكون القوة السياسية بالإضافة إلى القدرة المالية. في ما عدا فيكتور تشيرنوميردين، موظف الحكومة الذي لم يعد شاباً، كان الجيل الأول لأصحاب الملايين يشمل ميخائيل خودوركوفسكي، فلاديمير غوزينسكي، بيتر آفن، رومان أبراهاموفيتش وبوريس بيرومسكي. وموظفون حكوميون شبان، موظفون مدنيون، مستشارون اقتصاديون، باحثون علميون، حولوا أنفسهم إلى رجال أعمال ليصبحوا بسرعة ملوك ثروات يهيمنون على صناعات مهمة ـ الألومينيوم، الغاز الطبيعي، النقل الجوي، المصارف، وسائل الإعلام والنفط. وارتبط عدد كبير منهم ارتباطاً وثيقاً بالجريمة المنظمة، وفي المؤسسات الحكومية لأن الجو، خصوصاً في موسكو، كان يشبه جو شيكاغو إبان فترة حظر الكحول،

وكانوا بحاجة إلى حماية إما من ناشطي «الكي جي بي» أو من الشيشان وغيرهم من العصابات المنظمة.

بينما كان البلوتوقراطيون يحصون أموالهم، كانت الجماهير تحسب كلفة الانتقال إلى اقتصاد السوق. أجبر ثلث، وربما نصف، السكان على الانحدار تحت خط الفقر، وإحصاءات الأمور الصحية للسنوات الأولى بعد الحكم الشيوعي تروي قصتها الخاصة. بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، عند بدء الانتقال من الاقتصاد المبرمج إلى اقتصاد السوق، وحزيران/يونيو ١٩٩٤، زاد معدل الوفيات في روسيا ٣٠ في المئة، أي إلى مستوى لم يعرف في أي بلد ليس في حالة حرب أو يعاني الجوع. ارتفاع معدل الوفيات لدى الذكور في سن العمل كان حاداً بشكل خاص، كانوا يموتون من النوبات القلبية، والتسمم من الكحول، والانتحار والقتل. عزت دراسة اليونيسف الزيادة الحادة في وفيات البالغين إلى الضغط الناشئ عن الخوف من البطالة، مع أن اليأس من انهيار عالمهم المألوف لعب دوراً في ذلك أيضاً. كما أن الزيادة الدراماتيكية في وفيات الأطفال، التي زادت على الضعفين في فترة ١٩٩١ ـ ١٩٩٣ ، كانت مرعبة، علماً بأن صحة الأطفال كانت تتحسن باطراد حتى سنة ١٩٩٠. والآن، فجأة، باتت الخدمات الصحية والتعليم الصحي في خطر الانهيار لولا أن المعلمين والأطباء والممرضات ذوي الضمير الحي دأبوا على القيام بأعمالهم حتى عندما كانوا لا يتقاضون رواتبهم المتواضعة أصلاً. وكان العمال المعزولون في القفر المترامي الأطراف في الشمال يعملون دون بدل لفترات طويلة من الزمن لمجرد عدم تمكنهم من الانتقال مع عائلاتهم بسبب ضيق ذات اليد وعدم قدرتهم على بدء حياة جديدة في مكان آخر[٣].

حتى أن جنرالاً روسياً باع طائرتين حربيتين سوخوي ٢٩ وأودع مبلغ ٢٠ مليون دولار في حساب خاص له في ألمانيا. والمناخ المنفلت من أية قيود حدا ببعض المراقبين أن يتخوفوا من أن كميات من الأورانيوم المخصب كافية لصنع قنبلة نووية قد سلمت إلى جماعة إرهابية. وزاد من حدة هذا التخوف إفشاء معلومات عن أن بعض الكميات من الأورانيوم المخصب قد فقد أثرها. كان هذا أحد الأسباب لتقوية الحراسة على المخازن والمعامل النووية بتمويل من الأميركيين[٤].

وافق الأميركيون على معاهدتي «سالت ١» و«سالت ٢» سنة ١٩٩٤ اللتين سيزيل تنفيذهما ثلثي المخزون النووي للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من أعلى موقع له ابان الحرب الباردة. وقد شملت التخفيضات أكثر الأسلحة النووية تأثيراً على الاستقرار، الصواريخ البالستية العابرة للقارات ذات الرؤوس المتعددة (آي سي بي ام اس)[٥]. اضافة إلى كل هذه الخطوات، وقّعت الولايات المتحدة عقداً باستيراد الأورانيوم المخصب على مدى عشرين سنة بمبلغ ١٢ مليار دولار. بهذه الطريقة، كما قال كلينتون، سيكون لدى الروس كمية أقل من الأورانيوم المخصب بينما أميركا لن تُضطر إلى إنتاج كمية كهذه للأغراض السلمية.

استمر تقلص الناتج المحلي الإجمالي بدءاً من ١٩٩١ إلى أن توقفت روسيا عن دفع ديونها في ١٩٩٨. وفق جوزيف شتيغليتز، نائب رئيس البنك الدولي من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠ ورابح جائزة نوبل للاقتصاد سنة ٢٠٠١، كان الناتج المحلي الإجمالي الروسي في سنة ١٩٩٨ قد بلغ نسبة ٣٠ في المئة من مستواه سنة ١٩٩٠. وتقلص عدد سكان روسيا إلى ١٤٥ مليون في سنة

١٩٩٩ مقابل ١٥٠ مليوناً في سنة ١٩٩٠.

بالرغم من التدهور الواضح في مستوى المعيشة وازدياد ممارسة الفاشستية من قبل يلتسن بالمقارنة مع غورباتشيف، كانت ثمة اصوات هامة في الغرب لا تزال تدعو إلى مساعدات ودعم أكبر ليلتسن. فقد كتب ريتشارد نيكسون، المعتبر من المتشددين، رسالة طويلة إلى كلينتون سنة ١٩٩٧، سنة واحدة قبل وفاته، يطلب منه أن يزيد الدعم ليلتسن وجماعته من الإصلاحيين، بمن فيهم فيكتور تشيرنوميردين، مدير شركة «غازبروم» ولاحقاً رئيس الوزراء، الذي جمع ثروة شخصية من ٥ مليارات دولار. بينما كان السياسيون الأميركيون يربطون بين الغنى والديمقراطية، كان ذلك في روسيا السبيل للتمسك بالسلطة وإهمال مصالح الشعب.

وعلى عكس تكهن إدارة كلينتون بتغييرات جذرية، واسعة وسريعة في الإنتاج وفي الإدارة الحكومية في الاتحاد الروسي، كان سلفه، جورج بوش الأب، أكثر حكمة منه.

في سنة ١٩٩١،عندما ثار الروس ضد محاولة «الكي جي بي» إعادة الشيوعية، كانت الجماهير الغاضبة تريد مهاجمة مراكز «الكي جي بي» الرئيسية لتدمير جميع ملفاتها السرية، اتصل جورج بوش الأب بسرعة بيلتسن وقال له إنه لا ينبغي بأية ظروف تدمير هذه الملفات لانها تحتوي على معلومات هامة للأمن العالمي. ووعد بوش بإرسال مساعدة مالية للمحافظة على هذه الملفات وتبويبها. وقد نسب إلى بعض مراقبي روسيا الجديين أن الولايات المتحدة أمنت وصولها إلى ملفات «الكي جي بي» مقابل تقديم النصح والمساندة المالية.

لم تكن سنوات يلتسن فاسدة فقط، وخصوصاً من جماعة تسمى «العائلة» التي كانت تحيط بابنته، تانيا دياشنشو، وتتلاعب بوسائل الإعلام، وتدفع أموالاً طائلة لغايات سياسية. وبينما كان حليفهم طريح الفراش من جراء نوبة قلبية حادة، اجتمع الأوليغارشيون في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس والتزموا بـ٥٠٠ مليون دولار لحملة انتخاب يلتسن، واختاروا اقتصادياً شاباً، أناتولي شبيس، يقال إنه من الإصلاحيين، ليقود هذا الجهد ودفعوا له ثلاثة ملايين دولار.

كان شبيس ويغور غايدار اللذان كانا يعتبران إصلاحيين في السنوات الأولى لحكم يلتسن، قد نفّذا خطة استغلت ملايين الموظفين ممن قدمت لهم قسائم وصولات بقيمة ١٠,٠٠٠ روبل لشراء أسهم في شركاتهم المملوكة من الدولة في السابق والتي كانت في طور الخصخصة. كانت الفوضى التي رافقت تنفيذ هذا البرنامج رهيبة، عدد قليل جداً من المؤسسات خصص بالفعل، والأرباح الناتجة كانت ضئيلة جداً بسبب تضخم شهري مرتفع ابتلع قيمة الروبل. باع العمال قسائمهم بأقل بكثير من قيمتها الاسمية للحصول على بعض السيولة فقط، وقد قُتل الألوف من الروس الكبار في السن أو الضعفاء لسرقة قسائمهم أو شققهم بعد وفاتهم.

عاملان آخران ألقيا الشك على ما إذا كان شبيس وغايدار وألفرد كوخ، الاقتصادي من بطرسبرج الذي عمل على الخصخصة الشاملة، يستحقون أن يوصفوا بالمصلحين.

فكرة الخصخصة الشاملة اقترحتها مارغريت تاتشر على يلتسن. قالت إنها أفضل طريقة لتأمين الدعم الدولي والتخلص من الماضي

الشيوعي، ولكن الإصلاحيين لم يكن لديهم الطاقة الفكرية ولا القدرة على تنفيذ هذه الفكرة.

بعد ١٩٩٦، والتحالف بين الإصلاحيين والأوليغارشيين لتأمين إعادة انتخاب يلتسن على أسس خادعة تدّعي أنه ديموقراطي، لم يعد هناك شيء يفرق بين الإصلاحيين والاوليغارشيين. وبدلاً من المليارات، رضي الإصلاحيون القياديون مثل شبيس بالملايين كمعاشات وفوائد وعلاوات يقدمها لهم الأوليغارشيون.

يرسم كتاب «**تقدم بوتين**» لبيتر تراسوتن صورة مأسوية للنهب المتمادي لموجودات الدولة بين سنتي ١٩٩٢ و١٩٩٨.

«كبار رجال الأعمال الذين سمتهم صحيفة **أزفستيا** سنة ١٩٩٦ «أوليغارشيين» للإضاءة على قوة نفوذهم المالي والسياسي، كسبوا المليارات في عهد القيصر بوريس الذهبي. في تلك الأيام بدا أنهم لا يمكن أن يقترفوا أي خطأ (...) البعض منهم اكتسب من «قسائم خصخصة» أناتولي شبيس في أوائل التسعينيات (...) كانت الفضيحة الأكبر هي «الأسهم لقاء قروض» سنة ١٩٩٥، عندما بيعت أصول الصناعة الروسية إلى الأوليغارشيين بمبادلتها بقروض للدولة.

«كانت الفكرة من أحلام أحد الأوليغارشيين، فلاديمير بوتانين، رئيس اونيكسيم بنك، (...) أهم الصناعات الروسية بيعت إلى المقربين في مزادات علنية مزورة جرى التلاعب بها لقاء كسور من قيمتها الحقيقية. لم تكن هناك منافسة حقيقية، والمضاربة الأجنبية كانت ممنوعة، وبعض المضاربين أنفسهم تمكنوا من ترؤس المزادات»(٦).

الافتقار إلى الحكم والمناقشة في البرلمان حدا ببعض الأوليغارشيين إلى اقتراض المال من المصارف الحكومية للحصول على أسهم في الصناعات في مقابل قروض تجني فوائد أعلى. هذه الممارسات في بلاد تخضع لحكم القانون تؤدي بممارسيها إلى السجن. ولكن لم يكن للأوليغارشيين أي سبب للخوف، إذ إن يلتسن كان مستعداً للّعب بالقانون، وابنته كانت تقوم بدور مسهل العلاقات العامة لحفنة من الأشخاص القذرين.

كان من الممكن التنبؤ بنتائج برنامج القروض مقابل الأسهم. مثل أو مثلان سيفيان بالغرض. اشترى مصرف بوتانين، أوكسيمبانك»، ٥١ بالمئة من شركة النفط «سيداركو» بمبلغ ١٣٩ مليون دولار في مزاد نظمه بنفسه، وبعد أقل من سنتين قيّم السوق الشركة بمبلغ ٥ مليارات دولار(٧). بنفس الطريقة سيطر بوتانين على شركة «نورليش نيكل» لقاء سدس قيمتها.

بوريس بيريزوفسكي الشهير الذي كان الأقرب إلى تاتيانا، ابتاع ٥١ في المئة من شركة النفط «سبينفت» بمبلغ ١٠٠ مليون دولار. في غضون سنتين كسب مردوداً بلغ ٢٤٠٠ في المئة على استثماره، وقُيمت الشركة بمبلغ ٥ مليارات دولار. هذا الرجل نفسه كان قد سرق عن سبيل الغش ٥٠ مليون دولار من أصحاب الأسهم الروس العاديين الذين استثمروا في صندوق لتحديث شركة لإنتاج السيارات ـ مشروع لم يرَ النور. بيريزوفسكي قام أيضاً بتحويل ٩٥٠ مليون دولار من عائدات «أيروفلوت»، التي سيطر عليها لبرهة، إلى حسابه السويسري، وهو اليوم قيد التحقيق بتهمة الغش وتبييض الأموال في سويسرا والولايات المتحدة، وكان رجال الأعمال الذين عارضوا خططه

لاستملاك الشركات، بما فيها شركات النفط، معرضين للقتل. أما الموظفون الرسميون الذين سعوا إلى التحقيق في أعماله، فكان يشنَّع بهم على محطاته التلفزيونية أو في صحفه.

«استمر نهب أهم الصناعات الروسية. ميخائيل كودوركوفسكي ـ الأوليغارشي المسجون منذ سنة ٢٠٠٣، والذي تشيد به الصحافة الغربية وتعتبره ضحية ـ دفع ٣٠٩ ملايين دولار، أكثرها مقترض من مصارف الدولة الروسية، لشراء ٧٨ في المئة من «يوكس للنفط» التي ارتفعت قيمتها إلى ستة مليارات دولار في أقل من سنتين، ووصلت قيمتها إلى ٣٠ مليار دولار بحلول سنة ٢٠٠٣»[٨].

كان الأوليغارشيون يقترضون المال من المصارف الحكومية، ثم يقرضونها إلى الحكومة بفوائد أعلى، وفي سياق العملية يحققون السيطرة على أصول ثمينة جداً. كانوا يغطون نشاطاتهم بواسطة تملكهم وسائل إعلام في الصحافة والتلفزيون. من أجل تأمين هروبهم من العقاب، مولوا حملة إعادة انتخاب بوريس يلتسن سنة ١٩٩٦. ثمة الكثير للتوسع في هذا الفصل المأساوي من تاريخ روسيا، ولكننا بحاجة فقط إلى تقديم كلمة موجزة عن حياة الأوليغارشي. ولمعرفة أوسع عن استشراء الفساد والتلاعب، يجب مراجعة كتاب يفغيني بريماكوف «**روسيا على مفترق الطرق**» الذي نشرته مطبعة جامعة يال سنة ٢٠٠٤. عُين بريماكوف، وهو أحد أعضاء طبقة الحكام الروس، ترأس الخدمات الاستخبارية الخارجية في أوائل التسعينيات، رئيساً للوزراء في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بعد شهر من توقف روسيا عن سداد ديونها. كان بريماكوف سياسياً شهيراً في أيام الحكم السوفياتي، ذا معرفة وثيقة

بأمور الشرق الأوسط. كان ولا يزال اقتصادياً مدرباً، ملماً بشكل خاص بالقضايا الدولية.

كرئيس للوزراء، أذن بريماكوف بمراجعة الجرائم الاقتصادية بقصد معاقبة المخالفين، ولكن المدعي العام الذي لاحق الأوليغارشيين تعرض للفضيحة بسرعة عبر بث صور على التلفزيون تصوره في حمام سونا مع امرأتين عاريتين. كان الأوليغارشيون يسيطرون على وسائل الإعلام ويستعملونها للتلاعب بالرأي العام. وبعد وقت قصير تعرض بريماكوف نفسه لحملات مغرضة متهمة إياه بالعمل على إعادة الشيوعية، وبحلول سنة ١٩٩٩ أجبر يلتسن بريماكوف فعلياً على الاستقالة. وكما سجل بريماكوف في كتابه «**روسيا على مفترق الطرق**» أرادت «العائلة»، وخصوصاً ابنة يلتسن، وبريزوفسكي ودياشنكو، إزاحته عن طريقهم.

حينذاك، كان يلتسن قد أصبح تحت تأثير ابنته بالكامل، ذلك أن صحته تدهورت بفعل الكحول ومشاكل في القلب. حاول الأوليغارشيون أن يمدوا نفوذهم إلى أبعد من روسيا، إلى الجمهوريات السوفياتية السابقة. استعملوا أساليب للتلاعب شبيهة بالتي استعملوها في روسيا، مثال بدري باتاركاتيشفيلي على ذلك: يدعي بوريس بيرويزوفسكي أنه، هو وباتاركاتيشفيلي، باعا حصتهما المملوكة مناصفة بينهما والبالغة ٥٠ بالمئة من شركة «سيبنيفت» للنفط إلى رومان أبراموفيتش بمبلغ ٢,٦ مليار دولار، محققين أرباحاً لكل منهما بلغت ١,٣ مليار دولار[٩].

وفق مؤلفي كتاب «**أبراموفيتش، الملياردير من لا مكان**» كان بدري بعيداً عن الأضواء لدرجة جعل أبراموفيتش ـ المسمى الأوليغارشي السري ـ يبدو كمرّوج لنفسه.

في خريف ٢٠٠٧، صدف والتقيت هذا الأوليغارشي الذي يعتبر قليل الأهمية، في تبليسي، جورجيا، بلده الأصلي. كان أنيقاً ولطيفاً، ويظهر بوضوح أنه يحاول شق طريقه نحو مركز مسؤولية سياسية. كان يبني قصراً كبيراً على إحدى التلال المطلة على تبليسي، ويملك محطة تلفزيونية وصحيفة، وكان مشاركاً في مناقصة لخصخصة نظام سكك الحديد في جورجيا مع التزام بـ١٠٠ مليون جنيه استرليني للتملك و٩٠٠ مليون جنيه للاستثمار على مدى عشر سنوات. لقائي ببدري كان في حفل أقامته الجمعية البريطانية الجورجية لرجال الأعمال، حيث أحيط باهتمام كبير من قبل الديبلوماسيين البريطانيين بالإضافة إلى أصحاب البنوك والمقاولين الجورجيين. كان صغير الحجم يتنقل بسهولة بين الحاضرين ويولي اهتماماً ملحوظاً لأصحاب المصارف ومضيفيه. كان من المفترض أنه يزمع على إشراك البريطانيين في مشروع السكك الحديدية إذ كان يقيم في بريطانيا حيث يمضي كثيراً من الوقت مع صديقه بيريزوفسكي.

لم يكن ذلك كل شيء. فقد ترشح بدري في الانتخابات الرئاسية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ ضد الرئيس ميخائيل ساكاشفيلي، المحامي الشاب المدرب في أميركا الذي كان يأمل بفترة رئاسية ثانية.

استخدم بدري وسائل إعلامه للتعرض للرئيس، ومن أجل حماية نفسه من عمل الحكومة ضده، نقل ملكية وسائله الإعلامية إلى روبرت ميردوخ. وكما تبين لاحقاً لم يكن بدري بحاجة إلى الحماية إذ إنه خسر التحدي وأعيد انتخاب الرئيس بأكثرية مريحة.

بعد بضعة أسابيع من الانتخابات الرئاسية في جورجيا، توفي بدري

فجأة وهو في إنكلترا لزيارة صديقه وشريكه القديم بيريزوفسكي. كانت هناك تكهنات بأنه ربما قضى اغتيالاً، ولكن سكوتلانديارد حققت في قضية وفاته وأكدت أنها تعود إلى أسباب طبيعية.

في آب/أغسطس ١٩٩٨، أُجبرت روسيا على خفض قيمة عملتها بشكل كبير، وإعلان الموراتوريوم على دائنيها الأجانب، والتوقف عن سداد ديونها الداخلية، وخسر يلتسن ثقة الشعب بالكامل. الخلاصة التالية بقلم ستيغليتز معبرة جداً:

«كانت الحكومة الروسية تهدر موجوداتها الثمينة، بينما لا تقدم المساعدات الاجتماعية لكبار السن والفقراء (...)، تقترض مليارات الدولارات من صندوق النقد الدولي، وتغرق في ديونها باطراد، في حين كان الأوليغارشيون، الذين يتلقون مبالغ طائلة من الدولة، يحولون المليارات إلى خارج البلاد».

هذه الإدانة لسياسات يلتسين وأعماله لم تحظ بموافقة جميع المراقبين لروسيا. كتاب صدر حديثاً بعنوان «**يلتسين: حياته**» للكاتب تيموثي غولتون، أستاذ التاريخ في جامعة هارفرد، يقوِّم دور يلتسن بالإيجابي. وفي الأخص، ووفق مراجعات للكتاب في مجلتي **تايم والفاينانشيال تايمز**، أن رفض يلتسن الشجاع للشيوعية أنقذ البرلمان الروسي. غولتون يجعل من اتهام يلتسن وعائلته بالفساد موضع نقاش، ولكن هناك الكثير من الأسباب التي تدل على أن غولتون ليس على صواب. السبب الأول هو أن يلتسن تنازل عن السلطة لبوتين بعد أن حصل على تعهد من خلفه بعدم التحقيق معه. وبوريس بيريزوفسكي، المعروف بأنه أقرب الأوليغارشيين من ابنة يلتسن، يعيش في المنفى في لندن، وابنة يلتسن نفسها تعيش في موسكو في فيلتها الفخمة، التي تساوي أكثر من ٢٠ مليون دولار.

استعادة الكبرياء الروسية

قبل ثلاثين عاماً كان الاتحاد السوفياتي أقوى اتحاد للدول في العالم. نعم المواطنون السوفيات بمستوى معيشي، ورعاية صحية وتعليم جيد. السنوات الثماني لحكم يلتسن كانت فيها السرقات الضخمة تتغلب على السياسة. وبحلول سنة ٢٠٠٠، كانت **لوموند والإيكونوميست** ومجلة **الشؤون الخارجية الأميركية** تتنبأ جميعها بأن جيلاً كاملاً، خمس وعشرين سنة، ستنقضي قبل أن يتمكن الاتحاد الروسي الممزق من إزالة الضرر الذي تسبب به الأوليغارشيون ويلتسن.

على هذه الخلفية أصبح فلاديمير بوتين، الذي كان زميلاً حميماً ليلتسن ورئيساً للوزراء، رئيساً للبلاد في أول كانون الثاني/يناير سنة ٢٠٠٠.

عاد بوتين إلى موسكو من ألمانيا الشرقية حيث كان رئيساً للأمن في «الكاي جي بي». كان يشعر بالمرارة جراء نهاية الجمهورية الديموقراطية الألمانية واستعجالها للانضمام إلى ألمانيا الغربية، بالإضافة إلى الفوضى والفساد المتفشي في بلاده، وصعود رؤساء المافيا والسفاحين الشيشان شركاء يلتسن في قيادته المتهورة للبلاد، أما شعوره الأكثر مرارة فكان لفقدان هيبة روسيا المستضعفة في الأوساط الدولية.

شعر بوتين أن الدولة قد تخلت بشكل معيب عن المحاربين الروس القدامى في أفغانستان. أكثر من ١٥,٠٠٠ روسي لقوا حتفهم في أفغانستان، والألوف من الذين عادوا من الحرب كانوا يعانون من أحوال صحية سيئة، جسدية ونفسية.

فلاديمير بوتين شخصية قاسية ليس من السهل التعاطف معه. حتى أنه لا يحاول أن يكون محبوبا من المراقبين الأجانب، كما لاحظ فريق مجلة **التايم** الذين اجروا مقابلة معه بوصفه «رجل العام ٢٠٠٧» أنه نسبياً شاب، في الخامسة والخمسين من عمره، متوسط القامة، رياضي، وكما لاحظ هنري كيسنجر «شديد الوعي وفائق الذكاء»، لا يتقبل عدم المبالاة بروسيا والتهجم عليها. عندما سأله فريق **التايم** لماذا سمح بحدوث أزمة كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بشأن تسليم الغاز الروسي إلى أوكرانيا، رد بسؤال معاكس طرحه على زواره الاميركيين، «لو كانت الولايات المتحدة تبيع الغاز إلى المكسيك، هل ستقبل بأسعار أقل بخمسين في المئة من قيمته العالمية؟». نقطة أخرى ازعجت بعض المراقبين الغربيين وهي تديُّن بوتين. إنه يذهب إلى الكنيسة بانتظام، وهو صديق حميم لبطريرك الأرثوذوكس في موسكو، يحمل الإنجيل معه على الدوام في طائرته. ومن المحتمل أن هذا الأمر يذكر المراقبين بموقف جورج بوش المسيحي المتطرف، ولكن بوتين لم يظهر أي ميل للتعصب الديني.

عند تسلمه الحكم، كان بوتين مهتماً بالدرجة الأولى بإعادة الأمل إلى الشعب الروسي، وتحقيق التقدم الاقتصادي، وسحق الثورة في الشيشان، وتحديث روسيا لمواكبة القرن الواحد والعشرين. هذه المهمات لا يمكن تحقيقها من دون تقوية سلطات الحكومة المركزية. والحاجة إلى يد قوية كانت واضحة في العقل الروسي، لأن الروسي العادي يتوق إلى السلام والبحبوحة توقاً شديداً.

بدأ عهد بوتين بشكل مأساوي مع انتفاضة عارمة في الشيشان، ومع حادثة غرق غواصة نووية روسية في مياه البلطيق بالرغم من

عروض الأسطولين البريطاني والدنمركي للمساعدة.

في خطابه السنوي أمام الجمعية الفيدرالية الروسية سنة ٢٠٠٥، بعد وقت غير قصير من إخضاع ثورة الشيشان، وبعد استعادة النمو والاعتراف بروسيا، لخص بوتين مشاعره بشأن تفكك الاتحاد السوفياتي بالعبارات التالية:

«دون توسع كثير... إن الحقيقة الواضحة هي أن تفكك الاتحاد السوفياتي كان الكارثة السياسية الطبيعية الأعظم في القرن العشرين»[١٠].

كان ذلك إعلاناً واضحاً عن النية لاستعادة كبرياء الاتحاد الروسي المفقودة.

تداخلت فترتا بوتين في الحكم اللتان استمرتا لأكثر من ثماني سنوات بفترتي حكم جورج دبليو بوش بواقع ٨٨ شهراً من ٩٦ شهراً أمضاها كل منهما في السلطة. كانت الفرصة سانحة لإقامة تعاون، خصوصاً بالنسبة إلى الحد من الأسلحة، وخفض الرؤوس النووية. ما حدث كان العكس، على رغم اجتماع الرئيسين ثلاثين مرة، ولكن لفترات وجيزة وبدون محادثات مكثفة باستثناء مرة واحدة في أيار/مايو ٢٠٠٢ خلال زيارة الرئيس بوش إلى موسكو.

في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عندما حصل الهجوم الانتحاري الذي دمر البرجين التوأمين في نيويورك وجناح من البنتاغون بواسطة طائرات مدنية مختطفة مليئة بالمسافرين المدنيين الأبرياء، كان فلاديمير بوتين أول رئيس قوة عظمى يتصل ببوش مقدماً تعازيه وعارضاً المساعدة في الحرب على الإرهاب.

جهود بوش لمحاربة الإرهاب جعلت حرب روسيا في الشيشان تبدو غير مفرطة. لقد كان هناك دعم مستتر لمبادرات بوتين من الإدارة الأميركية التي اعتبرت المقاتلين الشيشان إرهابيين إسلاميين. والتخوف الشديد من المقاتلين الإسلاميين الجهاديين وفر لبوتين حرية الحركة، بل وفر له دعماً، من جهة غير متوقعة.

عندما زار بوش موسكو سنة ٢٠٠٢، أعلن أن بإمكانه الجزم بأن الرئيس الروسي رجل طيب وصديق حميم. في ذلك الاجتماع لم يُثر بوتين مسألة انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة ١٩٧٢ للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية الموقعة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، ثلاثة أشهر فقط بعد أن تعهدت روسيا دعم الولايات المتحدة في أعقاب الحادي عشر من أيلول.

موقف الرئيس الروسي فتح الطريق أمام «معاهدة تخفيض الهجمات الاستراتيجية» التي خفضت عدد الرؤوس النووية الاستراتيجية من كل جانب إلى ما بين ١٧٠٠ و٢٠٠٠. ولكن النصوص المتعلقة بالتحقق لم توضَّح، مما ترك الباب مفتوحاً أمام التملص من الالتزام. وبحسب نصها «تنتهي المعاهدة في التاريخ الذي تصل فيه الجهتان إلى الحدود الإجمالية للرؤوس النووية الحربية»[١١].

على الرغم من المعاهدة التي أنجزت والبيانات التي أذيعت، فقد كانت «إدارة بوش تفتقر إلى سياسة شاملة حيال روسيا. وعوملت روسيا كأحد مشتقات مقاربة الأميركيين إلى القضايا الأخرى كإيران، وتوسيع الناتو، أو الدفاع الصاروخي. وصارت نظرة الإدارة الأميركية إلى روسيا على أنها ليست من أولويات سياساتها العامة»[١٢].

تدهورت العلاقات بسرعة في النصف الثاني من السنة ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٣. بدا بوش عازما على شن حرب على العراق حتى ولو لم يقم الدليل القاطع على التقدم المؤكد في الصناعة النووية أو في وجود أسلحة الدمار الشامل.

مفتشو الأمم المتحدة الذين أعاقهم صدام حسين بحماقة في دورات تفتيش سابقة، عادوا إلى العراق ليقوموا بمهامهم من دون أي عراقيل. هانس بليكس، رئيس بعثة المفتشين، أفاد أن ليس هناك اثر لأسلحة الدمار الشامل، كما أن رئيس قسم أسلحة الدمار الشامل في الجيش الأميركي اتخذ نفس الموقف. الأول أهين وأجبر على تقديم استقالته، والثاني قدم استقالته على رغم عدم موافقة الرئيس بوش.

اراد الروس أن يتقيد الرئيس بوش بإجراءات الأمم المتحدة. غير أنه كان لا يطيق صبراً على شن الحرب، إذ إنه بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر وقبل أواسط ٢٠٠٢، صدر القانون الوطني وغيره من التشريعات التي عملت على عدم الاعتراف بأية حقوق للمشتبه بهم الإرهابيين. والأعمال الوقائية ـ ضربات عسكرية ضد فرقاء يشتبه بنيتهم الإضرار بالولايات المتحدة أو المصالح الأميركية ـ أصبحت بمثابة عقائد دينية لدى المحافظين الجدد. بدا بوش مستعداً للعمل استناداً إلى حدسه الذي تلون بلون عصبيته الدينية.

كان لروسيا مصالح هامة في العراق، فنظام صدام كان مديناً لها بمبالغ طائلة، وكانت قد حصلت على حقوق للتنقيب عن النفط في أماكن واعدة. تخوف بوتين وفريقه من فقدان هاتين القيمتين في ظل هيمنة أميركية على العراق. كانوا يعرفون أن العراق أغنى بلد في العالم في احتياط النفط وأنه استخدم الجمرة الخبيثة (إنتراكس)

ضد الأكراد والإيرانيين. وعندما سافر دونالد رامسفيلد إلى العراق ممثلاً للرئيس ريغان في الشرق الاوسط للاجتماع بصدام، كان الأميركيون يعلمون أن صدام استخدم الإنتراكس ضد الأكراد. مر رامسفليد مرور الكرام على هذه المسألة وركز على إقناع صدام بفوائد بناء خط أنابيب للنفط الخام إلى العقبة في الأردن بعيداً عن اخطار الخليج. (مراجعة كتاب غراهام برادلي «**بموجب قواعده الخاصة، طموحات ونجاحات، وفي النهاية، فشل دونالد رامسفيلد**» الشؤون العامة، ٢٠٠٩ ص. ١٥٩ ـ ١٦٠)

علاوة على تصميم بوش على اللجوء إلى الحرب الوقائية من دون موافقة الأمم المتحدة التي لا يمكن الحصول عليها دون صوت روسيا، توجس بوتين ومساعدوه أيضاً من الدفع الأميركي لتوسيع الناتو نحو الشرق. واشتد هذا الدفع فوراً بعد التوقيع على «معاهدة تخفيض الهجمات الاستراتيجية» مع روسيا، وفي ظل الحرب التي لا مفر منها على العراق.

فعلياً، لم تكن ردات الفعل الروسية بشأن احتلال العراق مسائل مهمة بالنسبة إلى الرئيس بوش. فقد كان هو وتشيني ووولفويتز مهتمين بالدرجة الأولى بنفط العراق الواعد. بدأت الحرب على العراق بقيادة الولايات المتحدة في آذار/مارس ٢٠٠٣، واعلن بوش «المهمة المنجزة» بعد شهر. انتقلت البلاد إلى إدارة بول بريمر غير الكفوءة، ولكن سريعاً ما اتضح أن حكم العراق سيكون أصعب من احتلاله. هذا النجاح السهل أبهر الولايات المتحدة وحدا بها إلى توسيع دعوتها لنشر الديموقراطية في بلدان مثل أوكرانيا وجورجيا حيث أوصلت الثورة الوردية رئيسين مدعومين من الأميركيين إلى الحكم: فيكتور يوشنكو في أوكرانيا، وميخائيل

ساكاشفيلي في جورجيا.

شعرت القيادة الروسية بأنها مهددة من هاتين الثورتين الديموقراطيتين، وامتعضت لأنه لم يؤخذ برأيها بشأن العراق، كما لو أن هذا الرأي لا يحسب له حساب، بينما علقت مصالحها، قروض إلى العراق وامتيازات للتنقيب عن النفط، لأجل غير معلوم.

بعد وقت قصير من تسلمهما الحكم، بدأ يوشنكو وساكاشفيلي السعي للحصول على عضوية الناتو.

في تموز/يوليو ٢٠٠٦، استضاف بوتين زعماء الدول السبع الكبرى، أي الفريق الحصري للبلدان الغنية المفروض أن ينسق سياسات الطاقة ويحافظ على استقرار العملات في العالم. في ذلك الوقت كان الإنفاق الأميركي في العراق قد بلغ ١٠٠ مليار دولار سنويا، وبدأ الدولار يظهر بعض الضعف. اجتماع السبع الكبار زائد روسيا في بطرسبرج كان يقصد به، بالدرجة الأولى، التباحث بشأن سياسات توفير الطاقة، إذ إن سعر النفط بدأ بالصعود بقوة. وكانت الحرب بين إسرائيل وحزب الله قد لفتت أيضاً انتباه هؤلاء الزعماء. انتهى المؤتمر باتفاق شامل على تأمين النفط والغاز بأسعار معقولة ـ بشكل عام ـ وبتوصية لوقف إطلاق النار في لبنان، الأمر الذي لم تكن ترغب به الولايات المتحدة فعلياً في ذلك الوقت أو مشدداً عليه من روسيا. من المحتمل أن تكون روسيا أنجزت نجاحاً صغيراً في ذلك الاجتماع بجعل الرئيس الأميركي يشعر أن الزعماء الأوروبيين لا يدعمون عضوية أوكرانيا وجورجيا في الناتو في المستقبل القريب، ومن الواضح أن ذلك كان موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا أيضاً.

واصلت العلاقات الروسية ـ الأميركية تدهورها، وبدلاً من التقدم في توسيع المعاهدات النووية والبالستية، كان إهمال هذه الأمور هو السائد. وعلاوة على ذلك، ظلت الولايات المتحدة تنتقد روسيا بسبب استعادتها ملكية «يوكس للنفط» وسجن المساهم الأكبر فيها، بالرغم من رأي، لا بل حث، بعض الأكاديميين الأميركيين المتخصصين في الشؤون الروسية على معاقبة جميع الأوليغارشيين، وخاصة كودوركوفسكي، الذي وصف بأنه أسوأ مستغل منذ عهد القياصرة.

وعلاوة على ذلك، بقي بوش يدفع نحو إنشاء محطات رادار متقدمة في جمهورية تشيكيا لتنبيه بطاريات الصواريخ البالستية المضادة للصواريخ في بولندا، على افتراض اعتراض الصواريخ الإيرانية الموجهة ضد الولايات المتحدة أو حلفائها الأوروبيين. عرض بوتين إنشاء محطات رادار في روسيا وإقامة تعاون روسي اميركي وجهود مشتركة، على رغم شكوكه في توجيه إيران صواريخ نحو الولايات المتحدة أو أوروبا.

كان بوش عنيداً ومتمسكاً برأيه بالنسبة إلى هذه المسألة وانتقد روسيا لعدم اتخاذها مواقف متشددة في الأمم المتحدة بصدد العقوبات ضد إيران بسبب مثابرتها على برنامجها النووي. سئم الروس من بوش، وخصوصاً لأنهم كانوا يبنون محطة نووية إيرانية لتوليد الكهرباء كان الألمان بدأوا بإنشائها منذ خمسة وعشرين عاماً. علماً بأن شاه إيران كان قد ابرم عقوداً مع الألمان والفرنسيين سنة ١٩٧٦ لبناء مفاعلات نووية لتوليد الكهرباء في طهران.

عندما تكلم بوتين في ميونيخ في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧ في المؤتمر السنوي للسياسات الأمنية، هاجم بحدة السياسة الأميركية:

«اننا نشاهد اليوم استعمالاً للقوة المفرطة غير المضبوطة ـ القوة العسكرية ـ في العلاقات الدولية، قوة تغرق العالم في جحيم من النزعات الدائمة (...) نشاهد ازدراء أعظم للمبادئ الأساسية للقانون الدولي. والمعايير القانونية المستقلة أصبحت، في الحقيقة، أقرب إلى نظام قانون دولة واحدة. دولة واحدة، وبالتأكيد، في المقام الأول، الولايات المتحدة، التي تخطت حدود وطنها في جميع الاتجاهات».

هذا الخطاب، وفق برنت سكوكروفت، كما ورد في «أميركا والعالم» انتهى بنداء، لم يولَ ما يستحقه من انتباه. قال بوتين «الآن هو وقت التعاون. يجب أن نتعاون على الأسلحة النووية، يجب أن نتعاون على عدم انتشارها، ويجب أن نتعاون على الطاقة النووية لكي لا تشعر أية أمة بالحاجة إلى تخصيب الأورانيوم داخلياً»[١٣]. الاقتراح بإنشاء تحالف دولي لتخصيب الأورانيوم وتخزينه ثم تزويده لتوليد الكهرباء وللأغراض السلمية الأخرى مع ملاحقة وضبط كل التزويدات، هو أمر هام جداً للأمن العالمي».

بحلول سنة ٢٠٠٤، كانت ثورة الشيشان تحت السيطرة، وأحوال روسيا المالية في تحسن مطرد. وشهدت السنوات ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ فورة كبيرة في مداخيل روسيا من تصدير النفط والغاز ومبيعات الأسلحة بالإضافة إلى تجارة الذهب والماس، وتصدير الأخشاب. فجأة أصبح الروس ينفقون ثروات طائلة في شراء ممتلكات في فرنسا وإنكلترا وقبرص ودبي.

استعاد الجيش الروسي ثقته، وأطلق برنامجاً لتحديث معداته ودعم الأبحاث والتجارب الفضائية، وتطوير صواريخ الشبح الطويلة المدى، كما لعب دوراً ريادياً في استعمال تقنية النانو (جزء من

مليار) لصنع قنابل مدمرة لا تلوث ما يبقى حياً بعدها كما تفعل الأسلحة النووية.

أطلق برنامج لتحسين الخدمات الصحية في سنة ٢٠٠٦، وفي سنة ٢٠٠٧ أنشأت الدولة «شركة تقنية النانو الوطنية» تحت إشراف النائب الأول لرئيس الوزراء سرغاي إيفانوف. أقرت الدولة دعماً بلغ ٧،٧ مليار دولاراً لمبادرات تقنية النانو حتى سنة ٢٠١٥، مما يزيد على ميزانية الولايات المتحدة للبحث العلمي في النانو بعامل اثنين. من الواضح أن روسيا هدفت إلى التقدم بسرعة.

يعتقد العلماء أن لعلم النانو، حيث يتم التعامل مع المادة على مستوى الذرة، تطبيقات عديدة في حقول مختلفة تشمل البناء وتخزين الطاقة وإنتاجها، ومعالجة الأمراض، والزراعة والسلاح. في خطابه إلى الأمة سنة ٢٠٠٧، قال الرئيس بوتين إن البحث في تقنية النانو يعد بتقدم في الطب والأبحاث الفضائية والاتصالات وإنتاج الأسلحة.

إن تشديد روسيا على تقنية النانو هو دليل على أن البلاد استعادت ثقتها في قدراتها العلمية.

مع أن البحث في تقنية النانو يعتبر سرياً للغاية في البلدان المصنعة، فإن مجلس إدارة «شركة تقنية النانو الروسية الوطنية» يضم ممثلين عن الصناعات المعدنية الروسية الهامة وتلك الخاصة بالنفط والغاز، إضافة إلى المواصلات.

كان الاقتصاد الروسي بإدارة بوتين، حتى اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، قد وُضع على أقدام ثابتة. زاد

الناتج المحلي الإجمالي الروسي من ٢٢٠ مليار دولار سنة ١٩٩٩ إلى ١٣٠٠ مليار دولار سنة ٢٠٠٧. وانخفض التضخم من ٨٩ في المئة إلى أقل من ٩ في المئة، والاحتياط الخارجي – ما عدا الذهب المنتج في روسيا – زاد من ١٠ مليارات دولار إلى ٧٠٠ مليار. إضافة إلى ذلك، خفضت روسيا موجباتها الدولية من أكثر من ١٤٠ مليار دولار إلى أقل من ٤٠ ملياراً، والتي تعود إلى مؤسسات أميركية وألمانية تستفيد من معدلات الفائدة العالية على مثل هذه القروض قبل انتهاء التسعينيات، ومنظمات دولية وإقليمية مثل البنك الدولي وبنك الإنماء الأوروبي.

على رغم المنجزات التي حملت مجلة **التايم** على اختيار بوتين «رجل عام ٢٠٠٧»، أعربت المجلة عن تحفظاتها بشأن الديموقراطية والحريات الشخصية وإعادة القسم الأكبر من صناعة النفط إلى تحت مظلة الحكومة.

مجلة **الايكونوميست** البريطانية حملت انتقادات أشد. ادعت أن بوتين لم يهمل إجراءات ديموقراطية فحسب، بل أدعى الفضل في سياسات طُورت في سني يلتسن. أكدت **الإيكونوميست** أن النمو الروسي الذي بلغ نسبة سبعة إلى ثمانية بالمئة سنويا على امتداد ثماني سنوات كان أقل من النمو الذي حققته دول الاتحاد السوفياتي السابق مثل أوكرانيا وجورجيا. لكن الصحيفة اعترفت بأن هذه الدول بدأت بوضعية أقل بكثير من وضعية روسيا، وأنها لم تقترب بعد إلى مستوى الدخل الفردي البالغ ٩,٠٠٠ دولار الذي حققته موسكو.

إن مناخ الأعمال والمناخ القانوني الذي تدعي **الإيكونوميست** أنه ظالم اعتبره ٨٢ في المئة من رجال الأعمال الأجانب العاملين في روسيا كافياً لجميع الأغراض العلمية وقرارات الاستثمار بحسب

الرئيس التنفيذي لشركة **ميريل لينش** في موسكو، وهذا الرجل المهني يعمل في روسيا منذ عشرين عاماً مع أهم المؤسسات المصرفية للاستثمار، الأميركية منها والروسية.

أخيراً، بدءاً من سنة ٢٠٠٦، عمل بوتين بجد على عزل آسيا الوسطى من أجل إبقاء الغرب، على قدر المستطاع، خارج هذه المنطقة. وتمكنت وزيرة الخارجية الاميركية آنذاك كوندوليزا رايس من الحصول على امتياز للنفط لشركة «شفرون» في كازاخستان، وكان الأميركيون قد أقاموا قاعدة عسكرية جوية في أوزبكستان. شعر بوتين بالحاجة إلى جمع النفط والغاز من دول آسيا الوسطى عبر شبكة الأنابيب الروسية القائمة، وأبرم اتفاقيات مع الصين لتزويدها بالغاز والنفط من تركمنستان وأوزبكستان عبر طريق تمر في شرق سيبيريا: هذا المشروع هو في طور الإنشاء.

والعلاقات الروسية – الإيرانية تتقدم باستمرار، إذ إن روسيا ستقوم بتفعيل تجهيز محطة بوشهر الكهربائية النووية، وبناء أربع محطات أخرى على الأقل. وفي ٢٠٠٨، وقعت روسيا اتفاقاً لتطوير بعض موارد الغاز الإيرانية البحرية الضخمة لتصديرها إلى باكستان والهند والصين. ولكن الأنبوب يمر عبر أراض خطرة في باكستان، وثمة حاجة ماسة إلى إيجاد طرق بديلة. وكذلك فإن روسيا تريد أن تقوي علاقاتها مع الصين إلى أبعد مدى ممكن وبسرعة.

بوتين، ميدفيديف: العملية المزدوجة

في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٨، انتخب دميتري ميدفيديف، نائب رئيس الوزراء سابقاً ورئيس «غازبروم» – أكبر مؤسسة روسية للنفط والغاز – رئيساً لروسيا لأربع سنوات. وكان بوتين

قد رتب تسميته لهذا المنصب.

وميدفيديف ذو شخصية مختلفة جداً عن بوتين في بعض الوجوه. وهو صغير السن، ٤٢ سنة، ابن عائلة مرتاحة مادياً، والده عالم مميز ووالدته أستاذة في الأدب. يتكلم الإنكليزية بطلاقة ويحب موسيقى الجاز الغربية. بسبب هذه السمات، وبصرف النظر عن نجاحه كمدير في الإدارة الحكومية وكرئيس «غازبروم»، حامت الشكوك بشأن ما إذا كان ميدفيديف يتمتع بعزم بوتين الفولاذي كي يحافظ على السياسات التي اتبعت بشكل جيد لغاية الآن.

كل من بوتين، في خطابه الأخير كرئيس، وميدفيديف، في أول خطاب له، شدد على الحاجة إلى محاربة الفساد وتحسين النظام القانوني، وإصلاح الشرطة، واتباع سياسة مسهلة للاستثمار الأجنبي في روسيا، والاستثمارات الروسية في البلدان الغربية والنامية.

أثار انتخاب ميدفيديف كخليفة معين من بوتين عاصفة من الانتقادات من كثير من المراقبين الغربيين الذين شجبوا هذا الأمر على أنه غير ديموقراطي.

ولكن بوتين لم يحاول أن يعدل الدستور ليحظى بفترة حكم ثالثة من أربع سنوات. وقد بينت استطلاعات الرأي أن نسبة مؤيديه بلغت في أواخر رئاسته ٧٠ في المئة بحسب المراقبين الغربيين، وذلك أكثر مما حصل عليه الرئيس بوش بعد ثماني سنوات من عهده وما حصل عليه طوني بلير بعد عشر سنوات كرئيس وزراء.

كتب السير روديريك برايتوايت، سفير بريطانيا في موسكو خلال سقوط الاتحاد السوفياتي، تقييماً واقعياً معقولاً عن الانتخابات

البرلمانية الروسية سنة ٢٠٠٧ والانتخابات الرئاسية سنة ٢٠٠٨ في صحيفة **الفاينانشيال تايمز** في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨. كانت مقالته بعنوان «دعوا الروس يهتمون بروسيا». وجاء فيها:

«كان للانتخابين شرعية ما بالرغم من عيوب واضحة. أعطي المنتخبون خياراً في ٢ آذار/مارس اغتنمه الكثيرون. واحد من خمسة انتخب غينادي زوغانوف الشيوعي العريق، أكثر من مرتين تقريباً مما كان منتظرا. وواحد من عشرة صوت لفلاديمير زيرينوفسكي، من الجناح اليميني. ربما أننا لا نحب هذه النتائج - لأنه لمن المحبط دائماً أن ترى الناس لا يصوتون كما تتوقع منهم أن يفعلوا».

اما صورة غورباتشيف في الغرب فهي أنه أكثر ليونة من بوتين. ومع ذلك، وفق برايتوايت:

«في آذار/مارس، ١٩٨٩، نظم غورباتشيف أول انتخابات كانت عرضة للانتقاد في بلد من بلدان معاهدة وارسو، في ظل نظام انتخابي معقد مصمم على احتكار الحزب الشيوعي للسلطة. ولكن الناخبين أدركوا ما فعله الأوغاد. صوتوا تكتيكياً وبحنكة لإسقاط قادة موسكو ولينينغراد وكييف، وربع أمناء الحزب الإقليميين، إضافة إلى عدد من الجنرالات وعدد كبير من الأشخاص المكروهين في جميع أنحاء روسيا.

هذه التجربة الديموقراطية الملحوظة تعثرت في ما بعد لعدة أسباب، الشعور بالذل الوطني الذي رافق انهيار الاتحاد السوفياتي، الفقر الناتج من ذلك، عدم قدرة أهل الفكر (الذي نصبوا أنفسهم ضمير الأمة) على الاتفاق على سبل العمل، وتصميم

الرجال الأقوياء في الجيش والحزب على إعادة ما خسروه».

ويضيف برايتوايت أنه على رغم اختبار روسيا، على مدى قرون، حكماً إمبريالياً، فإن الإدعاء أنه لا يمكنهم تبني الديموقراطية هو نوع من العنصرية. وجورج كينان، أحد كبار محللي ومراقبي الأمور الروسية، كما قال برايتويت، كان مصيباً عندما كتب سنة ١٩٥٢، في عز الحرب الباردة:

«عندما أخذت القوة السوفياتية مجراها ... دعونا لا ندور بعصبية حول الأشخاص الذين ياتون في ما بعد، نمتحنهم كل يوم لنعرف إذا كانوا يتطابقون مع مفهومنا للديمقراطية. أعطوهم وقتاً، دعوهم يكونون روسيين، دعوهم يحلون مشاكلهم الداخلية على طريقتهم الخاصة. الطرق التي يتقدم بموجبها الناس نحو الكرامة والتنور في الحكم هي التي تمثل أعمق متطلبات الحياة الوطنية وأكثرها خصوصية وحميمية». ليس هناك ما هو أقل تفهماً لدى الغرباء، وما من شيء يكون فيه التأثير الغريب أقل نفعاً»[١٤].

من ٢٠٠٧ حتى أوائل ٢٠٠٩، أحرزت روسيا مكاسب تكتيكية واستراتيجية هامة. ومع أنه من الصعب التفريق بين النوعين، يمكن اعتبار المكاسب التكتيكية في جوهرها ذات مدى قصير بالمقارنة مع المكاسب الاستراتيجية ذات المدى الطويل.

وإضافة إلى تجميع احتياطات كبيرة، دخلت الشركات الروسية إلى قطاعات اقتصادية هامة في الغرب. مثلاً، «لوك للنفط» تملكت «غيتي أويل» في الولايات المتحدة مع جميع أصولها، بما فيها ١٤٠٠ محطة لتوزيع المنتجات ومخازنها.

وتميل تعليقات النشرات التجارية الغربية لأن تكون غير مرحبة بالنسبة لاستثمارات الشركات الروسية في شركات أوروبية وأميركية. في سنة ٢٠٠٧، استحوذت وكالة حكومية روسية ٥ بالمئة من أسهم «الشركة الأوروبية للدفاع الجوي والفضاء» (أي آي دي إس) المصنعة الأوروبية لطائرات ايرباص، مما دعا إلى مراجعة أنظمة حقوق التصويت في الشركة.

في آذار/مارس ٢٠٠٨، كان استثمار مبلغ ٤ مليارات دولار من قبل شركة «إيغراز» الروسية، ثاني أكبر منتج للفولاذ في البلاد، و«تي إم كيو»، الشركة الروسية المتخصصة بصناعة بالأنابيب المتطورة جداً ذات القطر الضيق، مدعاة إلى الدهشة. تم الشراء من شركة «اس أي آي بي» أكبر منتج للفولاذ في السويد. من نتائج هذه العمليات بالنسبة إلى الولايات المتحدة أن الشركتين الروسيتين ستصبحان أكبر مزود للأنابيب الفولاذية المتطورة لصناعة الطاقة الأميركية ذات الحساسية السياسية.

كما أصبحت شركة «غونفور» لتكرير وتجارة النفط، المنشأة في قبرص، أكبر بائع لمنتجات النفط الخام من جنيف. وهناك حالات كثيرة من الشركات الروسية التي توسع نشاطاتها إلى ما أبعد من حدودها، إلى أماكن كانت تسيطر عليها تاريخياً الشركات الغربية. كما أن ولوج مسرح النفط الأفريقي هو مثال آخر.

استراتيجياً، كان أكبر إنجاز روسي هو تشويه سمعة السلطات المعنوية الأميركية، وفي نهاية المطاف، إخفاق احتدام النظام الرأسمالي بقيادة أميركا، التي امتصت موارد العالم المالية. هذه الخسارة هي خسارة دائمة، ويتوجب على الدول العشرين الأهم اقتصاديا أن تصوغ ميثاقا جديدا لتنظيم مالية العالم وتقلبات

العملات والتجارة. أن دور اميركا الاولي وتأثير الدولار قد انخفضا بدرجة كبيرة.

وبالنسبة إلى صورة الولايات المتحدة وسلطتها المعنوية، فقد شكك برنت سكوكرفت في ما إذا كان بإمكان أميركا في هذا الوقت أن تدعي أي منزلة معنوية عالية. «هناك الان الكثير من الشكوك في كل أنحاء العالم في ما إذا كنا نريد الخير. إن هذا تغيير هائل، ونحن بحاجة إلى استرجاع صورتنا»[١٥].

حدثٌ أكثر إيذاءً ظهر في ١٥ أيلول/سبتمبر، ومع أنه ذو طبيعة مالية فإن جذوره تتعلق بمبادئ أخلاقية. ثاني أكبر مصرف أميركي للتوظيف، «ليمان إخوان»، أشهر إفلاسه مع متوجبات مختلفة بلغت ١١٠٠ مليار دولار. وبالتتابع، توجب إنقاذ «آي آي جي» ـ أكبر مجموعة أميركية للتأمين ـ و«فاني ماي» و«فريدي ماك»، المؤسستين النصف حكوميتين لضمان الرهونات العقارية. غرق العالم المعولم في مأزق مالي عالمي تحول إلى تراجع اقتصادي من المنتظر أن يدوم سنتين على الأقل.

وفقدت مستويات الفعالية والشفافية والمراقبة ومسك الحسابات والصياغة القانونية والتصنيف الأميركية، جميعها فقدت صدقيتها. اجتمع زعماء الاقتصادات الرائدة عالمياً في واشنطن في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر لرسم مسار للإنقاذ. ولأول مرة أذلت أميركا التي كانت بحاجة إلى المساعدة، ولكنها لم تقهر. كان مؤيدو بوش قد تدنوا إلى نحو ٢٠ في المئة، وأراد الرئيس أن يؤمن موافقة على المبادئ فقط لبرنامج مشترك، تاركاً التفاصيل لتبحث مع الرئيس الجديد.

خلال ٢٠٠٨، حدثت تطورات سلبية عديدة كان من شأنها أن تزيد التوتر وعدم الثقة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. في شباط/فبراير ٢٠٠٨، ارتأت الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية أن تعترف بكوسوفو دولة مستقلة. تم هذا الاعتراف من دون الرجوع إلى الأمم المتحدة لأن الولايات المتحدة كانت على علم أن روسيا سوف تستعمل حق الفيتو لتأجيل هذه الخطوة المعادية لصربيا، حليفة روسيا.

استخدم الروس هذه السابقة عندما سهل النزاع مع جورجيا أمر إعلان أوسيتيا الجنوبية وابخازيا الاستقلال من جانب واحد وإبرام اتفاقات أمنية عقدت مع الروس، علماً بأن امتداد شاطئ هذه المنطقة عبر شواطئ البحر الأسود الشمالية يعطي روسيا امتيازين استراتيجيين طويلي الأمد. فهي تستطيع أن تبني إنشاءات خطوط نفطية إلى أبخازيا بدلاً من أوكرانيا تمكنها من تحريك القسم الأكبر من أسطولها، في ما عدا الغواصات النووية. ولدى روسيا اتفاقية مع أوكرانيا تنتهي في العام ٢٠١٧ لتقديم تسهيلات منشأتها في سيفاستوبول لأسطول روسيا. قد تبتعد أوكرانيا عن ولائها للولايات المتحدة، في الانتخابات القادمة، لأنها تعتمد على الغاز الروسي كوقود لتوليد الكهرباء فيها ولصناعة الفولاذ. وإذا لم يحصل ذلك يمكن للروس الاتكال على أبخازيا. والواقع أن انتخابات الرئاسة في أوكرانيا اوائل عام ٢٠١٠ أدت إلى تولج الرئاسة من حليف روسيا الأول.

الاتفاقية الأمنية الأبخازية ـ الروسية تؤمن للروس سهولة تحرك أسطولهما، وتحويل إمدادات النفط بواسطة أنابيب النفط والغاز التي تمد من أوكرانيا إلى العديد من الدول الأوروبية عبر بولندا وتركيا،

إلى ألمانيا، إيطاليا وفرنسا. والخطط الروسية لتأمين المرافئ وأنابيب النفط الجديدة وتحويلات مسارها يجب متابعتها عن كثب.

خلال نيسان/أبريل وأيار/مايو أجريت مناورات حربية جورجية ـ أميركية. وزودت إسرائيل جورجيا بمعدات حربية مصنوعة في إسرائيل، بما فيها طائرات استطلاع بدون طيار يمكن إرسالها فوق الأراضي الروسية.

في عدد حزيران/تموز (يونيو/يوليو) من مجلة **«الشؤون الخارجية»** كتبت وزيرة الخارجية كونداليزا رايس مراجعة من ٢٥ صفحة للسياسات الأميركية الخارجية. كان عنوان هذه المقالة «الواقعية الأميركية الجديدة. إعادة التفكير في المصلحة الوطنية». في البدء، وبعد أن ادعت بأن السياسة الأميركية لا تزال باقية، ليس فقط بالقوة ولكن، كذلك، بالقيم، وتأسف أن روسيا، بدءاً من سنة ٢٠٠٠، لم تقترب من القيم الأميركية، التي تعنى بالإجراءات الديموقراطية واقتصاد السوق الحرة. وتتابع الكلام عن روسيا لتصل إلى النتائج التالية:

«إنها ليست عدواً دائماً ولا تهديداً استراتيجياً. الروس يتمتعون اليوم بفرص أوسع وبحريات شخصية أكبر من التي كانت لديهم في أي وقت آخر في تاريخ بلادهم. ولكن ذلك وحده ليس المعيار الذي يجب أن يتوقف عنده الروس. إن روسيا ليست مجرد قوة عظمى، هي أيضاً أرض ثقافة شعب عظيم. وفي القرن الواحد والعشرين، تعرّف العظمة بالتطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي يجري طبيعياً في المجتمعات المفتوحة والحرة»[١٦].

يجب أن تكون الوزيرة رايس كتبت مقالتها لـ«الشؤون الخارجية»

في أواخر أيار/مايو لتنشر في عدد حزيران/تموز يونيو/يوليو، بعد اجتماع بوتين وبوش كرئيسين لآخر مرة في نيسان/أبريل في سوشي. بالرغم من غضب روسيا من دعم الولايات المتحدة لاستقلال كوسوفو والمناورات المشتركة الأميركية ـ الجورجية، وقع بوتين مع بوش إعلاناً لنظام استراتيجي أميركي ـ روسي. كان بالفعل مجرد إعلان عن عدد من وعود التعاون المستقبلية وإصلاح الإخفاقات في تنفيذ اتفاقيات سابقة. كانت مبادرة يقصد بها التشديد على النوايا الحسنة. بدت كوندوليزا رايس راضية عن الإعلان، كما يعكس مقالها الإيجابي والمتسامح بالنسبة إلى روسيا.

بحلول منتصف أيلول/سبتمبر بعد هزيمة جورجيا وظهور قوة روسيا، اعتمدت رايس لغة أقوى بكثير في خطابها في ١٨ أيلول/سبتمبر في اجتماع صندوق مارشال لمساعدة ألمانيا:

«ما يدعو إلى القلق أكثر بشأن أفعال روسيا هو أنها تقع ضمن نمط من السلوك يسوء باستمرار على مدى سنوات عدة. إنني أشير، ضمن أشياء أخرى، إلى تخويف روسيا إحدى جاراتها المستقلة، واستخدامها النفط والغاز كسلاح سياسي، وتعليقها، من جانب واحد، لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا، وتهديدها بلداناً مسالمة بالأسلحة النووية (مشيرة ضمناً إلى تهديد روسيا بنشر صواريخ ألكسندر في كالييننغراد قرب بولندا)، ومبيعاتها من الأسلحة لبلدان وجماعات تهدد الأمن الدولي...»[١٧].

هذا الغضب في بيان الوزيرة رايس في أيلول/سبتمبر يختلف عن موقف المصالحة المشار إليه في مقالة حزيران/يونيو، مجرد ثلاثة أشهر سابقة. ماذا حصل لتغيير بوصلة السياسة الخارجية الأميركية؟

ما حصل في جورجيا معروف جيداً ولا حاجة إلى التوسع في تحليله، باستثناء امر واحد. يعتبر مراقبو المنطقة أن هدم روسيا مطارين عسكريين في جورجيا، يمكن استخدامهما في هجمات جوية ضد إيران، لم يكن خسارة للاسرائيليين فقط، بل أيضاً للأميركيين الذين كانوا يقودون مساعي أوكرانيا وجورجيا للوصول إلى عضوية الناتو بسرعة. عند حلول موعد خطابها في ألمانيا، كانت الوزيرة رايس تعرف أن ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا سوف يقفون في وجه مساعي جورجيا وأوكرانيا للانضمام إلى عضوية الناتو التي ستأخذ على الأقل عشر سنوات.

الرئيس أوباما أظهر موقفاً مختلفاً بالنسبة إلى العلاقات الخارجية يشمل الحاجة إلى تفهم التخوف الروسي من درع صاروخي في بولندا، وتوسيع الناتو نحو الشرق.

وفي أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٩، نجح الرئيس ميدفيديف في إبرام معاهدة أمنية مع جميع جمهوريات آسيا الوسطى، كازاخستان، أوزباكستان، تركمانستان، طاجيكستان وكيرجستان بالإضافة إلى روسيا البيضاء، الذين سيؤلفون ناتو مصغرة للحفاظ على سلامة جميع الأعضاء وستمدهم روسيا بقروض لينة إلى حدود ١٠ مليارات دولار. ولأن كيرجستان وافقت على إغلاق القاعدة الجوية الاميركية التي هي أساسية لتزويد أفغانستان، فقد كسبت مساعدة روسية بـ ١٥٠ مليون دولار. هذه المبادرة من ميدفيديف تظهر أن الغايات الاستراتيجية الشاملة له ولبوتين بالنسبة إلى روسيا هي نفسها.

ويمكن أن تستخدم هذه الاتفاقية مع جمهوريات آسيا الوسطى في تسهيل نقل الغاز الإيراني إلى الصين عبر شبكة أنابيب هذه

الجمهوريات التي تم وصلها بالشبكة الروسية، ويمكن أن تؤمن وضعاً يمكن الرجوع اليه، إذا دعت الحاجة، لتأكيد تأمين تزويد الصين هذه الإمدادات، وحالياً هناك أنبوب يجري عبره حالياً تزويد الغاز لإيران من تركمانستان.

في ظل الأزمة الجورجية، والأزمة المالية التي تسببت بها أميركا، أصبح الاقتصاد الأوكراني عاجزاً فعلياً، وأُسند لفترة وجيزة بتسهيلات من صندوق النقد الدولي بلغت ١٦,٥ مليار دولار، لكن هذه المساعدة جمدت بسبب الفساد المستشري في أوكرانيا واحتياط الغاز الروسي الذي خزّنته أوكرانيا تحت الأرض. وعندما فشلت كييف في دفع ثمن الغاز الروسي على مدى فترة تشرين الأول ـ كانون الاول (أكتوبر ـ ديسمبر) ٢٠٠٨، نشأت أزمة غاز وعلقت التجهيزات الروسية إلى أوروبا الغربية التي تغطي ٢٥ في المئة من استهلاك أوروبا. واجهت كلتا الدولتين ضغوطاً كثيرة، وتم الوصول أخيراً إلى اتفاق للتجهيزات والأسعار ورسوم الترانزيت لمدة عشر سنوات.

لم يسترجع الاتحاد الروسي، تحت إدارة فريق بوتين ـ ميدفيديف، فخره واعتزازه فحسب، بل زرع الأمل والثقة بالمستقبل. كذلك، شدد بوتين على أن روسيا ستكون أحد سبعة اقتصادات رائدة في العالم في غضون سنوات قليلة. وإذا وصل معدل أسعار النفط والغاز في العقدين ٢٠١٠ و٢٠٢٠ إلى نحو ١٠٠ دولار للبرميل، وما يعادله للغاز، سترقى روسيا دون شك إلى عضوية الدول السبع الكبار بوقت أقصر مما يتوقعه الكثيرون.

الهوامش

(١) بيل كلينتون **حياتي**، الفريد كنوبف، ٢٠٠٤.

(٢) كلينتون، صفحة ٦٠٨.

(٣) فيليب لونغوورث، **الامبراطوريات الروسية، صعودها وهبوطها**، من ما قبل التاريخ إلى بوتين» جون موراي، ٢٠٠٥ مقتطف من صفحة ٣٠٤.

(٤) إمكانية حدث من هذا النوع قيّمت من قبل وليم لانغيويشي في كتابه **البازار النووي» ـ بزوغ فجر الفقراء النوويين**، الن لاين ٢٠٠٧.

(٥) كلينتون، صفحة ٦٠٧.

(٦) بيتر تراسكوت، **تقدم بوتين**، سايمون اند شوستر، ٢٠٠٤، صفحة ١٩٢.

(٧) تراسكوت، صفحة ١٩٢.

(٨) تراسكوت، صفحة ١٩٣.

(٩) دومينيك ميدغلي وكريس هاتشينز **أبراموفيتش المليارديز من لا مكان** هاربر كولينز ٢٠٠٦ ص ٢٣٩.

(١٠) زبيغنيف بريزنسكي، **الخيار: هيمنة عالمية أم قيادة عالمية**، بيزك بوكس، عضو في بيروزس بوكس غروب، ٢٠٠٤ ص ٩٧.

(١١) ستيفن بايفر «عكس التدهور، «أجندة للعلاقات الأميركية الروسية في ٢٠٠٩، ورقة سياسية ١٠ يناير ٢٠٠٩»، مؤسسة بروكينغز.

(١٢) بفايفر ، ص. ٣

(١٣) زبيغنيف بريجنسكي وبرنت سكوكروفت، **أميركا والعالم: مداولات على مستقبل السياسة الخارجية الأميركية** ملطفة من قبل دايفيد أغناطيوس، بايزك بوكس ٢٠٠٨ صفحة ١٧١.

(١٤) جورج كينان، «التلغرام الطويل» آراء كينان في رده على تحقيق من وزارة الخارجية، أرسلت من موسكو في ٢٢ شباط/فبراير افتُرض أنها كانت أساساً لسياسة الاحتواء.

(١٥) برزينسكي، سكروكروفت، ص ٢٤١.

(١٦) كوندوليزا رايس، «الواقعية الاميركية الجديدة، اعادة التفكير في المصلحة الوطنية». «الشؤون الخارجية»، عدد يونيو/يوليو ص ٣-٤.

(١٧) رايس: المصدر نفسه

الفصل الخامس

«ضروري كالدم»
تأثير الطاقة الروسية

ثروة الطاقة

كانت روسيا أول بلد أوروبي يتأثر بالتطورات النفطية. أول بئر نفطية حفرت وأصبحت تنتج كميات كبيرة من النفط كانت سنة ١٨٤٦ في باكو على حافة بحر قزوين، ثلاث عشرة سنة قبل قيام الكولونيل إدوين درايك بحفر أول بئر أميركية بإنتاج كامل للنفط في تيتوسفيل، بنسلفانيا، سنة ١٨٥٩.

وقد حصلت عائلتان من أبرز عائلات أوروبا في حقل التجارة، روتشيلد ونوبل، على امتيازات نفطية في روسيا الإمبراطورية.

«بحلول ١٨٨٠ كانت المنطقة حول باكو على بحر قزوين تنتج معظم حاجة أوروبا للنفط، وللثلاثين سنة القادمة ستسيطر عائلتا روتشيلد ونوبل على الإنتاج الروسي. سنة ١٨٩٥ توصلت شركة

«ستاندارد أويل» (التي كانت قيد التحقيق جراء ممارساتها الاحتكارية في الولايات المتحدة) والعائلتان إلى اتفاق، لو تم، لتوحد العالم تحت مشروع نفطي (أميركي) واحد مع توزيع مناطق نفوذ. ولكن الحكومة الروسية اعترضت ولم تطبق الاتفاقية»[١].

قبل ذلك كانت الاعتراضات على إسراف القيصر بالتبذير تتزايد. ولدى وصول البولشيفيك إلى الحكم أمموا حقول باكو، الغنيمة التي هدف هتلر إلى السيطرة عليها في الأشهر الأولى لحربه مع روسيا التي بدأت سنة ١٩٤١.

عندما تفكك الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٩١، انبثق الاتحاد الروسي وهو يمتلك ٨٤ في المئة من ثروة الموارد الطبيعية الموجودة في تلك الأراضي الشاسعة.

سنة ١٩٨٨، قريباً من نهاية الاتحاد السوفياتي، وصل إنتاج النفط إلى ذروته إذ بلغ ١٢,٥ مليون برميل في اليوم. هذا الرقم كان أكبر بكثير من إنتاج المملكة العربية السعودية في حينه و٥٠ في المئة أكثر من الإنتاج الأميركي.

اليوم، ينتج الاتحاد الروسي ٩,٨ ملايين برميل من النفط في اليوم و٢٣,١ تريليون قدم مكعب من الغاز، ولدى روسيا أكبر احتياط للغاز في العالم، وهي أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم.

عند إضافة صادرات الغاز، بمقياس ما تحتويه من الطاقة، إلى صادرات روسيا من النفط البالغة سبعة ملايين برميل في اليوم، تتفوق البلاد على المملكة العربية السعودية كأكبر مزود عالمي للطاقة، هذا الأمر يجعل البريطانيين والأميركيين ينتقدون موسكو عندما يشعرون أن سياسات

موسكو في حقل الطاقة لا تتبع أجندتهم.

لدى روسيا أكثر من ٦٠ مليار برميل نفط مكتشفة ومقوَّمة، مما يضعها في المركز الخامس بالنسبة إلى الاحتياط العالمي. وثمة اكتشافات متوقعة في البحر شرق سيبيريا وربما تحت بحيرة بايكال، أكبر خزان للمياه العذبة في العالم، يمتد إلى مسافة مذهلة تبلغ ٦٠٠ كيلومتر وبأقصى عمق يبلغ ١٦٤٠ متراً.

يبلغ احتياط الغاز في روسيا ١٧٠٠ تريليون متر مكعب، وهو يفوق موارد إيران من الغاز بضعفين، وموارد إيران من الغاز هي بدورها أكثر بقليل من ثروة قطر من هذه المادة. وروسيا تنتج الغاز وتصدره منذ أوائل الخمسينيات، ولكن بعض إنتاج آبارها قد بدأ بالتراجع. أما إيران فعلى العكس، إنها بالكاد بدأت تلمس احتياطها، وهي حالياً تستورد الغاز من تركمانستان عبر أنابيب صممتها إيران لتوزيع الغاز على الجمهوريات السوفياتية الجنوبية في أواسط السبعينيات. أما قطر، فقد طورت معامل ذات قدرة كبيرة لتسييل الغاز الطبيعي، الذي فاق تصديره سنة ٢٠٠٨ تصدير كل من الجزائر والنروج وإندونيسيا، الدول الثلاث التي قطعت أشواطاً كبيرة في مجال تصدير الغاز المسيل.

تغطي روسيا حالياً ٤١ في المئة من مستوردات بلدان أوروبا الغربية للغاز، ومن الممكن أن يزيد هذا المعدل إلى ٥٠ في المئة قبل سنة ٢٠١٥، إذ إن اعتماد أوروبا على النفط الروسي في تزايد. وقد زاد استيراد البلدان الأوروبية، المنضمة إلى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (أو أي سي دي)، من النفط الروسي في العشر سنوات حتى سنة ٢٠٠٨، من ٢ في المئة إلى ٢٩ في المئة من مجموع واردات النفط الخام[٢].

يبدو أن هذه الأرقام تزعج الأميركيين والبريطانيين، بينما لا تزعج معظم بلدان الـ«أو أي سي دي» إذ إنهم مرتاحون لاتفاقاتهم المستقبلية مع روسيا ولتطوير انابيب النفط والغاز وإتمامها.

سنة ٢٠٠٧، شكل قطاع النفط والغاز نحو ٦٤ في المئة من دخل روسيا الخارجي، وشجع هذا الدخل الاستثمارات الخارجية المباشرة في قطاع الطاقة (٣٠ في المئة من مجموعها). علماً بأن نحو ربع ميزانية روسيا تأتي من الضريبة على عملاق الطاقة «غاز بروم» التي تملك جميع خطوط أنابيب الغاز الهامة.

الحساسيات الغربية حول موارد النفط والغاز الروسية وبرامجه تؤججها أيضاً ثلاثة عوامل إضافية لها صلة بالطاقة. روسيا تملك ثاني أكبر احتياط للفحم في العالم، بعد الولايات المتحدة، ولديها ١٧٨ مليار طن من الفحم في مقابل ٢٧٥ ملياراً للولايات المتحدة. كما تعد روسيا ثاني أغنى بلد في تراكمات الأورانيوم الطبيعية في العالم (بعد الكونغو)، وربما تخصب ثاني أكبر كمية منه. ومن المفيد الإشارة إلى أن لدى موسكو عقداً مع واشنطن لتزويد الأميركيين بالأورانيوم المخصب بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار سنوياً.

ويشكل الفحم ١٦ في المئة من استهلاك الطاقة في روسيا، بينما تشكل الطاقة الهيدروليكية ٦ في المئة، والطاقة النووية ٥ في المئة، والنفط ١٩ في المئة، والغاز ٥٤ في المئة.

هذا التوزيع لاستهلاك مصادر الطاقة يعكس المخاطر الطويلة الأمد التي على روسيا مجابهتها. وبسبب وفرة الغاز الطبيعي لديها، بيع الغاز للروس دائماً داخل البلاد بسعر أقل من كلفة الإنتاج والتوزيع. كان المقصود من ذلك خفض كلفة المعيشة، وهذا الأمر

سيتغير اليوم، لأن أسعار النفط كانت على تصاعد ابتداء من سنة ٢٠٠٨ وأسعار الغاز، مصدر الطاقة البديل لمنتجات النفط، تواكب أسعار المشتقات النفطية في الارتفاع والهبوط.

بسبب التكامل الاقتصادي في السابق لمختلف الدول التي تشكل الاتحاد السوفياتي، كانت موارد النفط والغاز، بالإضافة إلى الكهرباء والأورانيوم المخصب، توزعها موسكو إلى البلدان الدائرة في فلكها بأسعار رمزية. وكانت هذه الحالة ما تزال قائمة في سنة ٢٠٠٨ ، إذ كانت روسيا تزود أنظمة سوفياتية سابقة عدائية بالغاز والكهرباء بنصف السعر المفروض على إمدادات الغاز لبلدان أوروبا الغربية.

وتتراوح الأسعار الأوروبية بين ٣٥٠ دولاراً و٤٢٠ دولاراً لكل ألف متر مكعب من الغاز. والجدول التالي يعطي عرضاً واضحاً:

أسعار مبيع الغاز الروسي بالدولار / ألف متر مكعب
(٢٠٠٨)

البلد	السعر
ليتوانيا	٢٨٠,٠٠
لاتفيا	٢٨٠,٠٠
أستونيا	٢٨٠,٠٠
جورجيا	٢٣٠,٠٠
مولدافيا	١٩١,٢٥
أوكرانيا	١٧٩,٥٠
روسيا البيضاء	١١٩,٠٠
أرمينيا	١١٠,٠٠

التشكيك في سياسة الطاقة الروسية

أزمة إمدادات الغاز مع أوكرانيا أوائل ٢٠٠٨ استرعت الانتباه إلى سياسات القيادة الروسية حيال الطاقة. وقوي هذا التنبه، خصوصاً حين أخذت أسعار النفط والغاز ترتفع منذ ٢٠٠٣ بعد أن احتلت القوات الأميركية والبريطانية العراق. في السنوات ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨، جعلت زيادة الأسعار والخسارة في قيمة الدولار شروط تزويد المشتقات النفطية المسألة المحورية الأهم بالنسبة لسلامة إمدادات الطاقة العالمية.

يتهم المراقبون الغربيون روسيا باستخدام مفاوضات الطاقة وشروط العقود، إن في الإنتاج داخل روسيا أو في النقل وتسليمات النفط والغاز المصدَّر، كعصب القوة وطول الباع الجيوسياسي. هذه الانتقادات، في أكثر الأحيان، تسلط الضوء على القلق على أوكرانيا وجورجيا، وكلتاهما من الجمهوريات السوفياتية السابقة، اللتين تنفردان بأنهما حققتا نمواً اقتصادياً أفضل من روسيا. في الحقيقة، كانت كلتا الدولتين قد استفادت كثيراً من تجهيزات الغاز والنفط من روسيا بأسعار مؤاتية إلى أقصى الحدود حتى سنة ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، كان المليارديريون والمليونيريون الأوكرانيون والجورجيون قد حققوا ثرواتهم باستغلال سني يلتسن المتهورة. رئيسة الوزراء الأوكرانية يوليا تيموشنكو كسبت أكثر من ٢٠٠ مليون دولار جراء عمليات الغش في قطاع الطاقة في روسيا، وفق المحاكم الروسية التي أصدرت بحقها أحكاماً بالسجن. ولكن الأزمة المالية العالمية شلّت أوكرانيا وقللت من حجم مطامح جورجيا.

لا يخفي الروس نيتهم في استخدام النفط والغاز، إن في الإنتاج أو البيع، كامتداد مهم لقوتهم الخارجية. وفي دراسته «روسيا والغرب: اعادة تقييم» يشير جايمس شير إلى ما يلي:

«كما القوات السوفياتية المسلحة والمجمع العسكري ـ الصناعي، فإن قطاع الطاقة الروسي الذي تسيطر عليه الدولة يمثل في نظر الكثيرين في الكرملين أساس قوة الدولة ومحرك النمو الاقتصادي والتحديث. أول فقرة من استراتيجية الطاقة الرسمية الروسية تنص على أن قطاع الطاقة الروسي الجبار هو وسيلة لإدارة السياسية الداخلية والخارجية، وأن دور البلاد في أسواق الطاقة العالمية يحدد إلى حد بعيد تأثيرها الجيوسياسي.

«إن العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا في مجال الطاقة تعتمد جوهرياً على بعضها البعض ولكن ينقصها التوازن. ولا تعتزم «غازبروم» أن تسيطر على تزويدات الطاقة (وتحتفظ باحتكارها على التجهيزات لآسيا الوسطى) ولكن يبدو أنها تطمح إلى السيطرة على السوق نفسها. وقد أظهرت «غازبروم»، في خارج السوق الأوروبية وداخلها، ميلاً للتصرف كما يحلو لها»[٣].

يمكن تصنيف الشكوك والتحفظات والاعتراضات على سياسات ومشاريع الطاقة الروسية تحت ثلاثة عناوين أساسية. الاعتراض الأول هو أن روسيا تستخدم إمدادات النفط والغاز للمساومة مع البلدان المستهلكة والضغط على حلفائها السابقين، وخصوصاً أوكرانيا وجورجيا وبولندا. الاتهام الثاني هو أن السلطات الروسية تبغي إعادة تأميم صناعة النفط وطرد المستثمرين الأجانب، أكانوا أفرادا أم شركات، إضافة إلى أن الضرائب على مداخيل النفط والتنقيب عنه عالية جداً وربما تحبط المستثمرين. ثالثاً، ثمة شكوك

في مقدرة روسيا على جذب استثمارات وقدرات فنية في قطاع النفط والغاز للتعويض عن هبوط الإنتاج والإمدادات الفعالة للغاز والغاز السائل والنفط الخام[٤] للمستهلكين في أوروبا والشرق الأقصى بالإضافة إلى البلدان النامية والولايات المتحدة. هذه الشكوك تقود إلى التساؤل عن قدرة روسيا والشركات الروسية على تزويد كميات كافية من النفط والغاز لفرقاء أبرمت معهم اتفاقات. القناعة الكامنة وراء هذه النظرة هي أن معظم آبار النفط الروسية تخطت أوج إنتاجها، وأن أكبر أربع آبار غاز قد بدأت تعاني من تأثيرات الضغط على إنتاجها.

قضية يوكس

منذ سنة ٢٠٠٠ اتُّهم بعض الأشخاص القريبين من فلاديمير بوتين، الرئيس السابق ورئيس الوزراء الحالي، القيادة الروسية بتحركها نحو إعادة تأميم قطاع النفط أو إعادة تملكها للمشاريع الكبيرة والهامة. المثل الرئيسي الذي استعمله منتقدو الكرملين بقيادة بوتين كان تفكيك «يوكس» للنفط وإعادة تأميمها.

سنة ٢٠٠٣ كانت شركة يوكس للنفط أكبر منتج للنفط في روسيا. كانت تحت سيطرة رجل أعمال شاب، ميخائيل خودوركوفسكي، الذي استفاد سنة ١٩٩٥ من برنامج السندات مقابل القروض لكي يشتري «يوكس» بمبلغ ٣١٠ ملايين دولار. وبحلول سنة ٢٠٠٠، تخطت قيمة الشركة العشرة مليارات دولار وكانت تقوم بالقسم الأكبر من تجارتها وتعاملها مع المصارف في مدينة لندن. أكثر من ٨٠ في المئة من أعمال «يوكس» كانت تتم خارج روسيا.

ادعت السلطات الروسية انه يغش في مدفوعاته الضرائبية. وعلى العكس، دأبت الصحافة الغربية على اعتبار خودوركوفسكي ليبرالياً واصلاحياً يعمل للشفافية في حقلي الأعمال والحكومة، ولكن صورة الرجل أسوأ بكثير من ذلك.

فيليب لونغوورث، في كتابه الرائع، «**إمبراطوريات روسيا**» ودومينيك ميدجلي وكريس هاتشينز في كتابهما «**ابراهاموفيتش ـ الميادرير من لا مكان**»، اللذان اتينا على ذكرهما سابقاً، يستفردان خودوركوفسكي لينتقداه بأنه شخص غشّ وأساء معاملة مواطنين روسيين من العاملين بجد واجتهاد.

أخطر وأقسى انتقاد لخودوركوفسكي جاء في مقالة نشرت في مجلة «**فورين افيرز**» في العدد تشرين الأول/كانون الاول (نوفمبر/ديسمبر) سنة ٢٠٠٤. كتب هذه المقالة مارشال غولدمان، أستاذ الاقتصاد الروسي في ولسلي كوليدج والمدير المساعد لمركز دايفيس للدراسات الروسية والأوروبية ـ الآسيوية في جامعة هارفارد. ومن الصعب إيجاد شخص أكاديمي خارج روسيا يمتلك هذا الكم من المعلومات عن الاقتصاد الروسي.

بشأن برنامج تحرير المؤسسات الروسية وخصخصتها في السنوات الأولى لرئاسة يلتسن، قال البروفسور مارشال غولدمان ما يلي:

«كانت إصلاحات التسعينيات، في غالبيتها، من عمل مستشارين جيء بهم في عهد الرئيس بوريس يلتسين. ومن خوفهما من إمكانية تغيير الشعب رأيه وإدارة ظهره للإصلاح، قرر يغور غايدار وأناتولي شوبايس، المهندسان الروسيان الرئيسيان لهذه العملية، أن يسرّعاها، فباعا موارد الدولة ومؤسساتها بلا مقابل أو بأسعار

بخسة. بعد بدء العملية بقليل، باعت مصارف يملكها الأوليغارشيون بعض أغلى موارد روسيا بالمزاد العلني بموجب برنامج يسمى «قروض مقابل أسهم». وعلى رغم من أنه يفترض أنهم يعملون بالنيابة عن الدولة، قام دلالو المصارف بتزوير العملية، وجميع المزايدات انتهت لصالح المصارف. بهذه الطريقة استولى خودوركوفسكي على ٧٨ بالمئة من ملكية «يوكس»، التي تساوي ٥ مليارات دولار، مقابل مبلغ ٣١٠ ملايين دولار فقط، واستولى بوريس بيرزوفسكي على عملاق نفطي آخر، سيبنيفت، الذي يساوي ٣ مليارات دولار، بنحو ١٠٠ مليون دولار(٥).

بالنسبة لعلاقات خودوركوفسكي مع المستثمرين، الروس منهم والأجانب، والأفراد والشركات، هذه الفقرات التالية من المقالة نفسها، ليست بحاجة إلى تفسير:

«عندما بدأ بوتين يشعر بخيانة الأوليغارشيين سياسياً، شعر غيره بالخداع اقتصادياً. المستثمرون في مشاريع خودوركوفسكي وجدوا أنهم تسلموا قصاصات أوراق لا قيمة لها. المستثمر الأميركي كينيث دارت اضطر إلى شطب ما يقارب مليار دولار من استثماراته. شركة النفط التي كانت تسمى «أموكو» (ولاحقا بي بي اموكو) عانت نفس المشكلة. الاثنان وظفا أموالاً في شركة تابعة لإنتاج النفط كان خودوركوفسكي قد استولى عليها وعلى جميع موجوداتها. وبنفس الطريقة، عندما جردت شركة «تامين أويل» الروسية فرع «سيدانكو أويل» من موجوداته، اضطرت «بي بي أموكو» لشطب، ولو مؤقتاً، ٢٠٠ مليون دولار من استثمار ٥٠٠ مليون دولار في «سيدانكو أويل».

«بعد أن أعلنت الحكومة الروسية التوقف عن تسديد ديونها في

١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨، قامت معظم المصارف الروسية، بما فيها مصرف «ميناتيب» الذي يملكه خودوركوفسكي، بإقفال أبوابها، حارمة مئات الآلاف من الروسيين العاديين من مدخراتهم. أخذ خوردوركوفسكي كل ما يمكن انقاذه من الأصول السليمة وحولها إلى فرع بطرسبرج، بعيداً عن متناول دائنيه. بعد مداخلة طويلة وغير جدية من الحكومة، وافق «ميناتيب» في النهاية على تقديم تعويضات رمزية، وهكذا فعلت «يوكس» للذين كانوا يحملون اسهمها كضمان لقروض للشركة. ولكن في الوقت الذي انتهى فيه خودوركوفسكي من إصدار أسهم جديدة مخفضاً أسعار الأسهم القديمة، كان قليل من مودعي البنك أو دائنيه قد تبقى لهم ما يعوض عليهم ما قاموا به من جهد.

«اعتبر خودوركوفسكي نفسه خارج سيطرة الكرملين. ما من رجل أعمال وصل إلى هذه الموقع من قبل، لا في عهد القياصرة ولا في عهد يلتسن، وكان بوتين مصمماً أن لا يدع ذلك يحدث في عهده. بالنسبة إلى الذين يؤمنون بسيادة الدولة ـ كما يفعل أكثرية الروس ـ كان تصرف خودوركوفسكي العدائي مريباً على عدة صعد(٦).

حلّق خودوركوفسكي عالياً حتى أصبح أغنى أوليغارشي في روسيا، وشعر أنه أصبح قوياً جداً مما جعله يبني أمبراطورية إعلامية ويوقع اتفاقاً صينياً روسياً لمد خط أنابيب، حتى من دون التشاور مع الحكومة الروسية.

وكان، علاوة على ذلك، ذا طموح سياسي. في كتابها «**مبيع القرن**»، تبين كريستيا فريلاند، رئيسة مكتب «الفايننشال تايمز» في موسكو في الثمانينيات، بوضوح أن خودوركوفسكي كان أحد

الأوليغارشيين الذين هندسوا ومولوا إعادة انتخاب يلتسن من أجل توسيع نطاق سيطرتهم على المؤسسات والشركات التجارية الروسية.

عندما استقال يلتسن في آخر سنة ١٩٩٩ وتسلّم بوتين مكانه كرئيس مؤقت، قال خودوركوفسكي لفريلاند «يجب أن ندخل إلى السياسة بقوة»[٧].

الغش على نطاق واسع والتصرف المشين ربما لم يكونا سبباً كافياً لسجن خودوركوفسكي لتسع سنوات. إنما الدوس على أنظمة الحكومة ذهب إلى أبعد بكثير من غش الجماهير وإهمال مصالح المساهمين. وُجدت حسابات الضرائب العائدة إلى خودوركوفسكي مغشوشة، ومساعده ويده اليمنى في عمليات التمويل الذي يعمل من لندن، بلايتون لبيديف، ينفذ في السجن في موسكو حكماً بالسجن لثماني سنوات لغش في الضرائب. وضُمت «يوكس» إلى شركة «روزنفت» التي تبلغ مبيعاتها السنوية ٨٠ مليار دولار.

في ما هو أبعد من المال وعلى مستوى أكثر فساداً، أتهم ليونيد نيغزلين، شريك سابق في «يوكس» وزميل حميم لرئيسها المسجون، بالتحريض على ثلاث جرائم قتل على الاقل لمنافسين له من رجال الأعمال. بعد أن أُوقف رئيسه سنة ٢٠٠٣، فر نيغزلين إلى إسرائيل حيث حصل على الجنسية الإسرائيلية وهو يعيش الآن هناك. وفق المدعين العامين الروس، اتهم نيغزلن بإصدار اوامر قتل عدد من رجال الأعمال والمسؤولين من سنة ١٩٩٨ حتى سنة ٢٠٠٤ ومحاكمته متصلة بشكل وثيق بمحاكمة ألكسي بيتشوغن، رئيس جهاز الأمن السابق في المؤسسة النفطية الذي حكم عليه بالسجن المؤبد في آب/أغسطس ٢٠٠٧ لاتهامه بالضلوع بعمليات الاغتيال نفسها.

«بحسب هذه الاتهامات، فإن نيغزلين متهم بقتل فالانتينا كورنيغلا وهي سيدة أعمال في موسكو، وفلاديمير بيتوكهوف رئيس بلدية نيفتيوغانسك»[٨]. في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٨، أفادت هيئة الإذاعة البريطانية أن محكمة موسكو الجنائية حكمت عليه بالسجن المؤبد.

إذا كان هناك من حاجة إلى أدلة أخرى من أجل لوم خودوركوفسكي، فذلك يظهر من خلال موقف هنري كيسنجر. وافق كيسنجر أن يكون أميناً على مؤسسة وقفية أنشأها خودوركوفسكي بهدف تقوية علاقات روسيا مع الغرب. ومنذ ٢٠٠٣ لم يبد كيسنجر أي اعتراض بشأن سجن خودوركوفسكي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، عندما أجرت مجلة **تايم** مقابلة مع كيسنجر بمناسبة اختيار فلاديمير بوتين «رجل العام»، صرح عن الرئيس الروسي: «إنه وطني خارق الذكاء، ومقتدر جداً»، ولو أنه شعر أن بوتين أساء معاملة صديقه المسجون لكان قال ذلك.

ومع ذلك جعلت **الإيكونوميست والوول ستريت جورنال**، وإلى حد أقل، **الفايننشال تايمز**، من مسألة يوكس «قضية رأي عام» للتشكيك بنوايا القيادة الروسية حيال الاقتصاد الحر. في سنة ٢٠٠٤، قال الكثيرون إن مسألة يوكس دقت ناقوس الخطر محذرة من نهاية الاستثمارات الخاصة الأجنبية في روسيا. على العكس من ذلك، ازدهرت هذه الاستثمارات حتى خريف ٢٠٠٨ وتفكك النظام المالي العالمي.

ولكن، في ٢٠٠٨، وصفت **الإيكونوميست**، التي كانت دائماً ناقداً قاسياً للقيادة الروسية، يوكس بأنها «في زمن مضى كانت

أكبر شركة نفط في روسيا، وقد دمرت بفعل ملاحقتها لدفع ضرائب مستحقة. رئيس يوكس السابق، ميخائيل خوردوكوفسكي، لا يزال في السجن وموجوداته الآن تشكل قسماً من موجودات روزنيفت، شركة تسيطر عليها الدولة يرأسها إيغور سيسين، صديق بوتين الوفي»[9].

نجاح شركة غونفور لتسويق منتجات النفط عطفته **الفاينشال تايمز** على الانتقادات الموجهة إلى يوكس، وحيث إن أحد مؤسسي غونفور عمل مع بوتين في أوائل التسعينيات في بطرسبرج، أوصت الجريدة البريطانية المختصة بأن بوتين شريك في غونفور.

بعد أبحاث جدية ومهمة نشرت صحيفة **الفاينشال تايمز** في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨ مقالاً للكاتبين كاترين بيلتون ونيل باكلي في موسكو، يستكشف المؤلفان فيه الأسباب الكامنة وراء نجاح شركة غونفور، التي تعمل من مركزها في جنيف، والتي أصبحت ثالث اكبر تاجر مستقل للنفط في العالم، مع مبيعات منتظرة من الخام الروسي ومشتقاته يبلغ ٧٠ مليار دولار في سنة ٢٠٠٨.

مؤسسا غونفور، التي أسست أصلاً في قبرص كشركة «أوف شور»، هما الرئيس توربيجورن تورنكويست، وهو سويدي، وغنادي تيمشنكو، المهندس الروسي والزميل السابق لبوتين من أيام بطرسبرج.

في مقابل هذه الخلفية أكد المؤلفان ما يلي:

«ولكن يتساءل الكثيرون في ما إذا كان توسع غونفور السريع على مدى الخمس سنوات الماضية ـ في الوقت الذي أطبق الكرملين

على انتاج النفط الخاص أ يرجع إلى اكثر من مجرد رؤيا. اذ أن للشركة «صديق حميم» كما قال احد الشركاء السابقين»[10].

الفقرة التالية من المقالة تتكهن بشأن الروابط بين تيمشنكو وبوتين. التلميح واضح: أُنشئت غونفور لتمكين السلطات الروسية استخدام آليات السوق لبيع نفط الشركات التي أعيد تملكها. الإشارة إلى سنة ٢٠٠٣ كسنة البدء في إعادة التأميم تعود بوضوح إلى قضية يوكس، والقضية مصاغة بوضوح وعدائية أكبر في مقالة لاحقة نشرت في آب/أغسطس ٢٠٠٨. هذه المقالة اللاحقة تشير إلى هجوم بوتين على ميشيل، الشركة الشبه المحتكرة لإنتاج لفحم الفولاذ في روسيا ورئيسها والمساهم الأكبر فيها إيغور زيونين. أثناء زيارة إلى المصنع الرئيسي للشركة، اكتشف بوتين أن زيونين غائب على فرضية أنه مريض. وبخ بوتين إدارة ميشيل لبيعها فحم الفولاذ في سوق التصدير بأسعار أقل مما تتقاضاه من صناعة الفولاذ المحلية. قال بوتين إن هذا النوع من الاحتكار والتمييز ضد الاقتصاد الوطني غير مقبول، كما أفادت صحيفة «**موسكو تايمز**» في ٢٥ تموز/يوليو، وأن على زيونين أن يزور أطباء قادرين على شفائه من مرضه.

كان للرسالة وطريقة إبلاغها أثر كبير على قيمة أسهم ميشيل المدرجة في بورصة نيويورك. الرسملة أو تقييم البورصة للشركة كان ١٥,٢ مليار دولار في ٢٤ تموز/يوليو وتدهور إلى ١٠ مليارات دولار في ٢٥ تموز/يوليو وإلى ٧,٥ مليارات دولار في ٢٦ منه.

بعد بضعة أشهر على تولّي بوتن رئاسة الاتحاد الروسي، نشرت مقالة في مجلة «**فورن افيرز**» بقلم لي فولوسكي، نائب رئيس

مجلس الشؤون الخارجية للمهمة الاقتصادية العائدة لروسيا، حملت رسالة مختلفة وعاجلة. هذه المقالة حثت بوتين على التخلص من أوليغارشيي النفط مثل خودوركوفسكي، وتأميم صناعة النفط، ولاحقاً، اعادة خصخصتها على أساس منصف وعادل.

ملخص المقالة في الفقرة التالية:

«رئيس روسيا الجديد، المحبوب وذو الشعبية الكبيرة، هو في موضع أفضل من موضع سلفه، مما يخوله إحداث الإصلاحات المطلوبة. غير أن جهود فلاديمير بوتين ستكون صفراً إذا لم يستطع أن يفعل ما لم يستطع فعله بوريس يلتسن: كبح جماح البلوتوقراطيين الروس. هؤلاء الأوليغارشيون قساة القلوب قد سرقوا مبالغ طائلة من روسيا... وعلاوة على ذلك، عبر المكافآت والتهويل، تمكنوا من التسلل إلى السياسات الانتخابية وتحصين أنفسهم ضد الملاحقة. ما من مشكلة روسية ـ لا اقتصادها المتعثر، ولا بناها التحتية الهزيلة، ولا ديمقراطيتها المريضة ـ يمكن حلها بينما يحتفظ البارونات اللصوص بسلطتهم. وقد لا تستطيع أميركا أن تبقى على الهامش بعد الآن..

«حالة العزلة يجب أن تستمر حتى يعدل الاوليغارشيون تصرفهم ـ أو حتى يعيد بوتين تأميم شركات النفط في البلاد. بوجود الظروف الاستثنائية والرهانات الكبيرة يجب على الولايات المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف أن يشجعوا بإلحاح ويساندوا عملية اعادة التأميم وإعادة الخصخصة على أساس كل حالة على حدة. في المعركة ضد الأوليغارشيين، يجب على موسكو والغرب أن يعتمدا كل الأسلحة المتوفرة. وإذا لم يفعلوا فالأوليغارشيون سيفعلون»[١١].

حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، عندما أنزل خودوركوفسكي من طائرته واحتجز جراء اتهامات بالفساد، كان بوتين يُعتبر إصلاحياً.

كتبت مجلة **الإيكونوميست** في عدد ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، مع عرض من ثلاث صفحات عن روسيا ومشاكلها الاقتصادية: «في البدء عمل بوتين بجهد ليثبت النمو، والإدارات الحكومية سهلت الضرائب وخفضتها. إصلاح الموازنة وفّر الوضوح وأوقف الحكومة عن إعطاء تعهدات غير واقعية بشأن الانفاق. لم يختر السيد بوتين اقتصادياً ليبرالياً، أندريه اللاريونوف، مستشاره الخاص فقط، بل كان يصغي إليه أيضاً. في أكثر الأحيان استعملت روسيا ربحها المفاجئ من النفط بحكمة فسددت ديونها، وبنت احتياطاتها، وملأت صندوقها لترسيخ الاستقرار»[١٢]. كثير من الإصلاحات التي نفذت في وقت سابق صدرت بقوانين، بما فيها تحسين النظام القضائي والسماح بسوق حرة في ما يخص امتلاك الأراضي.

يجب التذكير أن هذه التحسينات نفذت في بلد عاش تحت النظام الشيوعي لما يزيد على سبعين سنة. تعاليم الشيوعية لم تكن تسمح بالملكية الخاصة، ولم يكن هناك حاجة إلى قوانين تجارية أو أنظمة للحقوق المدنية. كانت الدولة تملك كل شيء وتوفر العناية من المهد إلى اللحد.

احتفظ أللاريونوف بمركزه كمستشار اقتصادي لبوتين حتى سنة ٢٠٠٥، عندما استقال. وقد اعتبر، بعد مرور سنتين على ذلك، أن مسيرة الإصلاح توقفت سنة ٢٠٠٣ بحصول الهجوم على يوكس للنفط. يعتقد أللاريونوف أن قضية يوكس ذهبت أبعد من تدمير

أكبر شركة روسية للنفط وسجن رئيسها. هذا العمل، يؤكد أللاريونوف، أملى المسيرة السياسية والاقتصادية الكاملة على البلاد. إن اعادة تملك يوكس من شركة نفط أخرى تسيطر عليها الدولة، كان يعني أن إنتاج النفط الذي تسيطر عليه الدولة أو الشركات التي تملك نصفها الدولة قد ازداد إلى الضعفين.

ربما كان أكبر إهمال من المعلقين على السياسات الروسية في قطاع النفط هو أنه منذ أواسط الستينيات توقفت شركات النفط الأجنبية عن أن يكون لها سيطرة كاملة على عملية إنتاج النفط في البلدان الغنية بالنفط. هذه هي الحال في المملكة العربية السعودية والكويت والمكسيك وفنزويلا والإمارات العربية المتحدة. وفي أفضل الأحوال، تحصل شركات النفط الأجنبية على مشاريع مشتركة مع شركات النفط الوطنية، كما هي الحال في ليبيا ومصر وسورية والعراق. لماذا إذن يجب على روسيا أن تكون مختلفة؟

وقد أصبح النزاع الأخير بين المصالح الروسية والبريطانية في مشروع شركة النفط المشتركة «تي أن كاي – بي بي» أيضاً موضوعاً ساخناً للمعلقين الذين رأوا تدخلاً خبيثاً من الدولة في الأعمال الحرة.

قضية «تي أن كاي – بي بي»

«تي أن كاي – بي بي» هو مشروع مشترك لشركة نفطية، أصبحت رابع أكبر شركة نفط في روسيا، تم سنة ٢٠٠٣ باتفاق بين شركة النفط البريطانية (بي بي) وخمسة مليارديين روس يملكون شركة «تايمن أويل» الملياردير ليف بلاناتنيك ولد في روسيا وهاجر إلى الولايات المتحدة سنة ١٩٧٨، حيث درس إدارة

الأعمال ونال شهادة «ام بي آي» من جامعة هارفرد وحصل على جواز سفر أميركي. فيكتور فيكسيلبرغ ولد في أوكرانيا ولكنه شديد الحماسة لروسيا وقد أصبح يتمتع بنفوذ كبير في سنوات يلتسن. ومنذ وقت قريب، قرر فيكسيلبرغ إعادة بيضات فابرجي الشهيرة، التي اشتراها مالكولم فوربس في الفترة المضطربة في أوائل التسعينيات، إلى روسيا وبكلفة كبيرة، والبيضات معروضة في متحف في الهواء الطلق في موسكو.

الشركاء الروس الثلاثة الآخرون الذين أنشأوا أصلاً فريق «ألفا» هم ميخائيل فريدمان، الشخصية المرحة، والمندفع، ذو الأربعين عاماً والذي يملك ثروة من ٢٠ مليار دولار، وقد عين رئيساً لـ «تي أن كاي – بي بي»، وزميلاه المقربان، جيرمان خان، مدير إداري في «تي أن كاي – بي بي» وأليكسي كوزميشوف.

سنة ٢٠٠٣، مثلت «تي أن كاي – بي بي» أكبر استثمار لشركة نفط أجنبية في صناعة النفط الروسية. كان لهذا الاستثمار ربحية هائلة، إذ إن «بي بي» وشركاءها الروس نالوا ما مجموعه ٣٦ مليار دولار مقسمة على الفريقين على مدى أربع سنوات، من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦. لكن، بسبب النزاعات المحتدمة التي شبت سنة ٢٠٠٨ بين الفريقين، لم تصدق الجمعية العمومية للشركة القابضة، وهي شركة أوف شور قبرصية عقدت اجتماعها نصف السنوي في حزيران/يونيو ٢٠٠٨، على توزيع الأرباح نصف السنوية.

في آذار/مارس ٢٠٠٨، قال حارس البيئة في موسكو إنه سيبدأ تحقيقاً بشأن «تي أن كاي أ بي بي»[١٣]. كانت «بي بي»، كمنتج ومشغّل، عرضة لبعض الحوادث في عملياتها في خليج المكسيك

وألاسكا، وحكمت عليها السلطات الأميركية بتعويضات بلغت مئات ملايين الدولارات.

اتهمت «بي بي» الروس بخلق صعوبات لموظفيها الكبار، من تأخير تأشيرات الدخول والخروج، وأذونات العمل، وحتى منعهم من الوصول إلى مكاتبهم. واتهمت «بي بي» أيضاً السلطات الروسية بمضايقة فريق إداراتها بالنسبة إلى أمورهم المالية وقضايا البيئة.

عندما سئل الرئيس ميدفيديف إذا كانت روسيا، كدولة، تشدد الخناق على «تي أن كاي – بي بي» أجاب بحزم «ليس بنية روسيا أن تشتري حصصا في الشركات الخاصة بما فيها «تي أن كاي – بي بي»[١٤].

في المقابل، قال فريدمان، رئيس «تي أن كاي – بي بي» وأكثر المسموعين بين الشركاء الروس، إن «بي بي» كانت تعامل الروس كمرؤوسين تابعين. كتب مقالة نشرت في **الفاينننشال تايمز** في آخر حزيران/يونيو ٢٠٠٨ شدد فيها على أن النزاع للسيطرة على «تي أن كاي – بي بي» هو نزاع تجاري تقليدي حول الطموحات المختلفة للتطوير الاستراتيجي للأعمال. هل يجب على «تي أن كاي أ بي بي» أن تظل محدودة الرؤيا، تديرها «بي بي» كما لو كانت فرعاً منها وتقتصر على العمل فقط في روسيا وأوكرانيا؟ أم يجب أن تكون حرة يتنافس على الفرص الهائلة المتاحة في مكان آخر، وتتطور إلى شركة نفط دولية، ديناميكية ومستقلة؟

واضح أن فريدمان، مع شركائه الروس، أرادوا أن يجعلوا من «تي أن كاي – بي بي» شركة عالمية مستقلة. أشار إلى فرص للتنقيب في كازاختسان، تركمانستان والعراق، وفرص للتكرير في بولونيا

وألمانيا والبلطيق. وفي خلال زيارة إلى موسكو في آب/أغسطس ٢٠٠٨، دعا الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز «تي أن كاي – بي بي» إلى العمل في بلاده الغنية بالنفط.

ليس من شك في أن ملحمة الأعمال هذه التي جذبت كثيرا من التعليق في الصحافة الغربية، اضافة إلى الصحافة الروسية، كانت في حقيقتها وأساسها نزاعاً بين حاملي الأسهم.

شركة النفط البريطانية (بي بي) معروفة منذ القدم بأنها أكثر شركات النفط الكبيرة محافظة. وفي السنوات الأخيرة، لم تكن أعمالها جيدة جداً وأصيبت أسهمها بالركود. المشروع المشترك «تي أن كاي – بي بي» زاد ارباح «بي بي» واحتياطها بعشرين في المئة على الأقل. وفيما هذه النتيجة، بالإضافة إلى الأرباح الكبيرة الموزعة، كانت مرحباً بها من إدارة «بي بي»، فإن التعاون مع المستثمرين الروس، رغم ثروتهم البالغة ٥٠ مليار دولار، لم يكن مستساغاً من قبل «بي بي». إدارة هذه الشركة تفضل التعامل مع الحكومات وشركات النفط الكبيرة بدلاً من الأشخاص. لهذا السبب، وإلى حين إنكار الرئيس ميدفيديف أية نية للمشاركة في مشاريع النفط الخاصة، كانت ثمة تكهنات، حتى من الشركاء الروس، بأنهم قد يدفعون نحو بيع حصتهم إلى غازبروم أو روزنيفت.

مهنيو السوق، مثل برنارد زوخر، اعتبروا النزاع نوعاً من شد الحبال بين حاملي الأسهم. الفرق الوحيد عما يحصل في الولايات المتحدة أو بريطانيا هو أن عدد حاملي الأسهم في مشروع من عدة مليارات دولار كان مجرد خمسة فقط. كان من الممكن الافتراض أن بمقدور «بي بي» أن تقسم حاملي الاسهم الروس. لكن الإدارة

البريطانية على الأرض لم تكن ذات تأثير كبير. تطورت قيمة الأسهم بوتيرة أدنى من الشركات الأخرى بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧ (١٣٨ بالمئة مقابل ٤٥٠ بالمئة إلى لوك أويل). وعلاوة على ذلك، بدت مصاريف الفريق البريطاني المؤلف من ١٥٠ عضواً مرتفعة جداً، إذ إنه وبخلاف تكلفة تنقله، كلف كل عامل بريطاني «تي أن كاي – بي بي» ٧٠٠,٠٠٠ دولار سنوياً. معدلات تكلفة كهذه غير مألوفة، حتى في المناطق الشاقة كالصحراء الجزائرية، ومصر والمملكة العربية السعودية.

بما أن المستثمرين الروس أقوياء مالياً وعازمون على التوسع في المجال الدولي، كان من المنتظر أن يقيموا شراكة مع إحدى الشركات الروسية الكبيرة بهدف إحراز امتيازات واحتياطات نفطية في الخارج. وفي المدى الطويل، ولتمكين روسيا من الحفاظ على تأثير قوي في قطاع الطاقة، يجب على الشركات الروسية أن تؤمن مصادر أكثر من الغاز والنفط.

لهذه الأسباب، وإن لم تعتمد «بي بي» مقاربة أكثر مرونة وتعاوناً، فمن الممكن أن تواجه تغييراً في الإدارة. وهكذا، في ٤ أيلول/ سبتمبر، أذعنت «بي بي» وجرى اتفاق سمح بالتوسع الدولي.

شتوكمان وسخالين

دعت غازبروم، أكبر شركة روسية للطاقة والتي لا تزال تحت سيطرة القطاع العام، إلى مشاركة أجنبية هامة في خطتها لتطوير حقل الغاز شتوكمان في بحر بارنتس شمال شرق النروج.

وفق **وول ستريت جورنال** في ١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٨، كان لدى

حقل شتوكمان ٣,٨ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي و٣٧ مليون طن من الغاز المكثف. تملك غازبروم ٥١ في المئة من أسهم شركة شتوكمان للتطوير، وتوتال الفرنسية ٢٥ في المئة، وستات اويل هيدرو النروجية ٢٤ في المئة. كلٌّ من توتال وستات أويل هيدرو تملك خبرة اسعة في عمليات الغاز الطبيعي السائل وستساعد في تصديره إلى الولايات المتحدة. في البدء اتفقت هاتان العملاقتان الدوليتان للغاز والنفط مع غازبروم على شرطين صعبين. من جهة، تبقى الموارد تحت الأرض ملكاً لغازبروم رغم الاتفاق على تطوير مجموع الموارد المكتشفة؛ والشرط الصعب الثاني موافقة الشريكين الأجنبيين على بيع الغاز لغازبروم، ولكن بأسعار تنافسية دولية.

بالنسبة لتوتال كانت الاتفاقية جديرة بالاهتمام لأن الاحتياطات الجديدة من النفط والغاز قليلة جداً، مع وجود موارد هامة فقط في الشرق الأوسط وروسيا. إضافة إلى ذلك، كانت توتال تنتج النفط في روسيا من دون مشاكل على مدى خمس عشرة سنة تقريباً.

ستات أويل هيدرو هي القيّمة على مصادر الغاز والنفط النروجية، وهذه المصادر، كما هو معلوم، كبيرة جداً. اختار النروجيون أن يطوروا صناعتهم للغاز والنفط تدريجاً، وقد أنشأوا أحد أهم صناديق الادخار لتغطية حاجات الأجيال المستقبلية. وبما أنهم أغنى الأفراد بالنسبة إلى الدخل الفردي في العالم، وأعدادهم ليست في تزايد، ومداخيلهم من النفط والغاز في تزايد، فإن أوسلو تبحث عن الاستثمار وراء حدودها لتشغل بعضاً من احتياطها في مشاريع مثمرة. وللنروجيين خبرة طويلة في الأحوال الجوية القطبية، كالتي تمثلها منشآت شتوكمان، وخبرة ليست بالقليلة في الغاز السائل والصهاريج المتخصصة بنقل الطاقة.

تحققت اكتشافات هامة من النفط والغاز في أواخر تسعينيات القرن الماضي والسنوات الأولى من هذا القرن على الشاطئ وأبعد من الشاطئ في جزيرة ساخالين التي تقع شمال جزيرة هوكايدو حيث يربي اليابانيون الماشية لإنتاج لحم كوبي الطري.

يوجد الآن على هذه الجزيرة مجمعان كبيران لمنتجي النفط والغاز، وهي تصلح مكاناً مناسباً لتصدير الغاز السائل إلى كاليفورنيا عبر المحيط الهادي.

أما مشروع ساخالين ١ بإدارة شركة تابعة لأكسون موبيل، أكبر شركة نفط أميركية، فهو مسؤول عن التشغيل التقني ويملك ٣٠ في المئة من أسهم المشروع. مالك الـ ٣٠ في المئة الاخرى من الأسهم هو فريق ياباني يضم شركة النفط الوطنية اليابانية (جي أن أو سي)، ماروبيني وإتيوشي، بينما تملك «أو أن جي سي»، شركة تابعة لشركة النفط الوطنية الهندية، ٢٠ في المئة من الأسهم، والـ ٢٠ في المئة المتبقية تملكها شركتان تابعتان لروزنيفت.

الاحتياطي المكتشف في مشروع ساخالين ١ هو مليار برميل نفط و١١ تريليون قدم مكعب غاز. مجموع الاستثمارات في المرحلة ١ بلغ ٥ مليارات دولار، ووصل إنتاج النفط إلى ٢٥٠,٠٠٠ برميل في اليوم في شباط/فبراير. وكان من المفروض بدء تصدير الغاز سنة ٢٠٠٨، إما إلى مستهلكين روس أو إلى الصين، كما ترتئي أكسون.

حصلت غازبروم أيضاً، بسعر السوق، على حصة مسيطرة في شركة ساخالين ٢ للتطوير. تم الاتفاق على هذا المشروع في أواسط التسعينيات خلال فترة التراخي في رئاسة يلتسن عندما

كانت روسيا بحاجة ماسة إلى موارد مالية، على أساس اتفاقية شراكة في الإنتاج (بي أس أي). كانت شركة شل المستثمر الرائد، ولكن في سنة ٢٠٠٦، طلبت السلطات الروسية إعادة النظر في بنود الامتياز، وخصوصاً الشروط المتعلقة باهتلاك كل التكاليف قبل دفع الضرائب. وبما أن التكاليف ارتفعت بسرعة، اعتبرت السلطات الروسية أن سنين كثيرة ستمر قبل أن تستفيد مالياً من هذا المشروع الذي ينتج الغاز من اعماق البحر. في شباط/فبراير ٢٠٠٧، اعلنت غازبروم عن استعدادها لدفع ٧,٤٥ مليارات دولار لقاء ٥٠ بالمئة + واحد من أسهم ساخالين للطاقة. احتفظت شركة شل بـ ٢٧,٥ في المئة ناقص سهماً واحداً، وأخذت ميتسوي ١٢,٥ في المئة، ومتسوبيشي ١٠ في المئة. وتعتزم غازبروم أن تلعب دوراً رائداً كأكبر المساهمين، ولكن شركة شل ستظل المستشار التقني.

تتطور ساخالين ٢ في ظل اتفاقية بالمشاركة تشمل الآن غازبروم، شل، ميتسوبيشي وميتسوي. وقدر اعضاء هذا الاتحاد المالي كلفة المشروع بأكثر من ٢٠ مليار دولار، جاعلين منه أكبر استثمار أجنبي منفرد في روسيا. وقد أنفق لتاريخ اليوم نحو ١٣ مليار دولار.

في تموز/يوليو ٢٠٠٥، قدرت شل الاحتياطي القابل للاستخراج بـ ١٧,٣ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي ومليار برميل من السوائل. ومنذ تموز/يوليو ١٩٩٩، تنتج ساخالين (٢) ٦٠,٠٠٠ برميل نفط في اليوم من منصة فيتايز خلال أشهر الصيف الخالية من الجليد. المرحلة ٢ من المشروع يفترض أن تؤدي إلى إنتاج على مدار سنة كاملة يبلغ ١٦٠,٠٠٠ برميل تقريباً في اليوم في أوائل ٢٠٠٩.

ستزود ساخالين ٢ الغاز الطبيعي إلى الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية. في آخر ٢٠٠٤، وقعت «ساخالين للطاقة» عقداً مع كورال إينرجي لتزويدها بـ ١٨٠٠ مليار قدم مكعب من الغاز السائل على مدى عشرين سنة، تنقل بواسطة صهاريج إلى محطة إينرجيا كوستا آزول التي هي في طور البناء الآن في كاليفورنيا السفلى قرب الحدود مع المكسيك.

في آذار/مارس ٢٠٠٤، أعلنت ساخالين ٢ عن بيع ٣٠٠,٠٠٠ طن من الغاز السائل سنوياً إلى الشركة اليابانية «طوكيو للطاقة الغازية والكهربائية» (تيبكو) بدءاً من صيف ٢٠٠٨. في تموز/يوليو ٢٠٠٥، أعلن مشغلو المشروع عن اتفاقية على مدى عشرين سنة لبيع ١,٦ مليون طن من الغاز السائل سنوياً إلى «كوريا للغاز الطبيعي» (كوغاز).

وقد دخلت الباخرة «إينرجي فرونتير»، وهي صهريج كبير للغاز السائل، إلى خليج طوكيو في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وكانت تحمل أول شحنة من مشروع ساخالين ٢ لإنتاج النفط والغاز السائل الذي يتألف من شركة شل وشركتين يابانيتين شريكتين تحت إدارة شل التقنية وغازبروم، المساهم الأكبر. ستتسلم اليابان من ساخالين التي تبعد عنها ثلاثة أيام إبحار ما يقارب ستة ملايين طن من الغاز السائل سنوياً تبلغ ٧ في المئة من استيراد اليابان من هذه المادة. هذا العقد وحده سيزيد التجارة بين روسيا واليابان بثلاثة مليارات دولار أو أكثر سنوياً، أكثر من ١٥ في المئة من التبادل التجاري الحالي.

إن معظم واردات اليابان من الغاز السائل تأتي من اندونيسيا وأبو ظبي وقطر، وفي ما يخص إنتاج الخليج، فالرحلة

البحرية تستغرق عشرين يوماً.

من المنتظر أن يستمر «بنك اليابان للتعاون الدولي» في توفير المال للمشروع ولكن ليس مؤكداً أن يوافق «البنك الأوروبي» لإعادة الإعمار» على طلب سابق لقرض بـ ٣٠٠ مليون دولار.

هذه الأمثلة عن الشركات الروسية، أكانت حكومية أم خاصة، التي تتشارك مع شركات اجنبية للطاقة، تظهر بوضوح أن اتهام القيادة الروسية بممارسة الضغط لإخراج شركات النفط والغاز غير الروسية والمجيء بشركات وطنية ليس له أساس من الصحة. وتبين دراستنا القصيرة أن روسيا تقر اتفاقيات المشاركة بالأرباح التي هي أكثر ملاءمة لشركات النفط الأجنبية من الاتفاقيات القائمة حالياً مع بلدان الشرق الأوسط الغنية كالمملكة العربية السعودية والكويت وقطر وأبو ظبي.

كما أننا نجد تعليقاً مناسباً وملائماً عن موقف القيادة الروسية في حقلي النفط والغاز في مصدر غير منتظر.

في كتابها، «**يوميات روسية**» نقلت آنا بوليتكوفسكايا، مراسلة صحيفة **نوفا غازيتا** التي اغتيلت في موسكو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أجوبة بوتين سنة ٢٠٠٣، عندما كان رئيساً، عن أسئلة مواطنين يحتجون في خلال مقابلات تلفزيونية. أحد هذه الأسئلة كان، «هل ستؤمم مشاريع خصخصت خلال سنوات يلتسن؟»

كان جواب بوتين واضحاً. قال إن الدولة لن تعيد تأميم شركات خاصة بصرف النظر عن الغموض في القوانين التي صدرت

للسماح بالخصخصة. التجاهل الفاضح لقوانين الضرائب وحقوق العمل يمكن أن يؤدي إلى عقوبات مالية، ولكن بالتأكيد ليس إلى إعادة التأميم.

كتاب بوليتكوفسكايا هو شجب تام لكل ما يمثله بوتين. تتهمه باسترجاع كل أملاك الأوليغارشيين في قطاع النفط مثل خودوركوفسكي التي تصفه بانه زعيم «دعم أحزاب المعارضة الديموقراطية واقترح اعتماد أساليب اقتصادية غربية شفافة».

بالنسبة لها، خودوركوفسكي وبوريس بيريزوفسكي هما رائدان للديموقراطية. تصف بيريزوفسكي بأنه رجل أصبح «أوليغارشيا في عهد يلتسن وبنى أمبراطورية إعلامية ساعدت على إعادة انتخاب يلتسن، ليختلف مع بوتين فقط بسبب معارضته لحرب الشيشان ودعمه قضايا الليبرالية والديموقراطية في روسيا»(١٥).

أظهرت بوليتكوفسكايا أنها كانت تعرف القليل عن صناعة الطاقة. لكنها تقتبس في كتابها رداً هاماً من بوتين على سؤال يختص بالوعي البيئي للحكومة بشأن بناء أنبوب للنفط من شرق سيبيريا إلى المحيط الهادئ.

«هذا الأنبوب يحقق منفذاً لموارد الطاقة التي نملكها إلى أسواق البلدان التي تتطور سريعاً في المنطقة الآسيوية ـ الباسيكفيكية، وإلى السوق الصينية حيث نبيع ونشتري، وإلى جنوب آسيا واليابان وما إلى هنالك»، كما قال بوتين.

«اسمحوا لي أن ألفت انتباهكم إلى أن بلدنا خسر خمسة مرافئ بحرية في الغرب بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. في الواقع أصبحنا

نعتمد على البلدان التي تمر فيها موارد الطاقة، وهي تستغل موقعها الجيوسياسي. وقد واجهنا ذلك في جميع الأوقات. ولكن من المهم جداً لروسيا أن يكون لها منفذ مباشرٌ على الأسواق الأخرى. عندما كنا نتكلم عن خط أنابيب من شرق سيبيريا مباشرة إلى داتسين في الصين، بمحاذاة حدود بحيرة بيكال الجنوبية، قررنا أن نحول طريقه، بعد أن أخذنا في الحساب رأي جمعيات بيئية ومتخصصين بيئيين ومفتشين... كلفنا نقل الأنبوب إلى أبعد من حدود بحيرة بايكال مئات الملايين من الدولارات»(١٦).

تشارك أكثر شركات الطاقة الكبرى في العالم في صناعة الطاقة الروسية لتطوير النفط والغاز بالإضافة إلى خطوط أنابيب النفط والغاز. الرئيس ميدفيديف ورئيس الوزراء بوتين أبديا معارضتهما التأميم واستعادة الملكية، والادعاءات المتمادية بهذا الخصوص يبدو أنها غير مقنعة وليست بذات صدقية.

ذلك أن رينو وتويوتا تنتجان السيارات في روسيا، وماكدونالدز يملأ الساحات في كل مكان. كوكا كولا تضاعف توظيفاتها بالتعهد بـ ١,٥ مليار دولار للإنتاج والتوزيع. ومع ذلك يبقى الحذر من روسيا ومن سياسات زعمائها قائماً.

أي نظام يعارض الأعمال ويرفض السماح للقطاع الخاص بأن يزدهر، كما يتبين من الخوف الذي يجاهر به بعض المراقبين الغربيين بالنسبة إلى إرث بوتين، لا يتساهل مع تكاثر أصحاب المليارات.

وبحسب تصنيف مجلة **فوربس**، سنة ٢٠٠٧، أكبر عدد من المليارديريين يوجد في روسيا (٨١)، بعد الولايات المتحدة،

ومتقدمة على الصين. وتجدر الإشارة إلى أن الملياردير ين الروس أصغر سناً من نظرائهم في الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة، وفرنسا وإيطاليا. وعلاوة على ذلك، الملياردير يون الروس متواجدون في قطاعات مختلفة: النفط والغاز، الصناعة، الحواسيب، تقنية النانو، التجارة، المصارف، العقارات، النقل الجوي وتملّك الفنادق. وفي أواخر آذار/مارس ٢٠٠٨، وصل عدد المليارديرين الروس إلى ١٠١، ولكن بعد أزمة التمويل العالمية هبط إلى ٣١.

المؤشرات التالية التي قدمها برنار زوخر، رئيس ميريل لينش في موسكو لاثنتي عشرة سنة، مفسرة بحد ذاتها. القيمة الترسملية للسوق المالي سنة ١٩٩٩ كانت ٥٠ مليار دولار أي ٢٢ في المئة من مجموع الدخل المحلي الإجمالي. في سنة ٢٠٠٧، وازت ١٢٠٠ مليار أو ٩٢ في المئة من الدخل المحلي الإجمالي. الاستثمار الخارجي المباشر وصل إلى ٧٠ مليار دولار. حجم التبادل التجاري اليومي تراوح بين ٣,٥ و٦ مليارات دولار، أو أكثر مما هو في فرنسا. الإصدارات الاولية كانت بمبلغ ٣٠ مليار دولار والربحية في روسيا كانت أعلى مما هي عليه في الصين.

التحول إلى العالمية

في حزيران/يونيو ٢٠٠٧، شدد الرئيس التنفيذي لغازبروم، ألكسي ميلر، على أن غازبروم يجب أن تحول نفسها من «بطل قومي» إلى قوة عالمية لتزويد الطاقة إلى الشركات الأوروبية والدولية.

كانت روسيا تحاول الوصول إلى خارج حدودها لتطور موارد الطاقة في العراق، حيث أبرمت اتفاقاً لإنتاج النفط وتطويره مع

صدام حسين سنة ١٩٩٧، بالإضافة إلى إيران، ومنذ وقت قريب في فنزويلا وليبيا.

يبدو أن الروس أعادوا تفعيل اتفاقهم المعقود سنة ١٩٩٧ بشأن النفط، المتعلق ببئر غرب كورين في شمال البصرة. هذه البئر تنتج حالياً ٢٠٠,٠٠٠ برميل يومياً ولكنها قادرة على إنتاج ٤٥٠,٠٠٠ برميل يومياً، واحتياطها كبير جداً يبلغ ٦ مليارات برميل من النفط.

في أوائل نيسان/أبريل ٢٠٠٩، كان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في موسكو حيث وافق على خطوط عريضة لإعادة المفاوضات لتطوير هذه البئر مع الروس. اتفاقية ١٩٩٨ وفرت شروطاً سخية جدا لأن صدام كان بحاجة إلى الدعم الروسي بوجه القيود التي فرضت على العراق في أعقاب إجبار القوات العراقية على الانسحاب من الكويت في شباط/فبراير ١٩٩١.

الاتفاقية الجديدة المقترحة والمعدلة توفر حوافز لتوسيع الجهود الروسية في العراق، وخصوصاً في ظل توقع انسحاب أميركي تدريجي من العراق وتوسع المسؤوليات والمتطلبات العراقية. وعلاوة على ذلك، فإن إعادة تفعيل وتوسيع الاتفاق وتعديله يضمن عدم إلغائه في المستقبل بإدخال تعديلات على القانون المقترح لتنظيم صناعة النفط التي كانت قيد البحث لسنوات من دون صيغة نهائية مصدق عليها من البرلمان. عام ٢٠١٠ تعاقد العراق على تطوير حقول عديدة مع ١٣ شركة عالمية منها ثلاث شركات روسية تشمل لوك أويل وغازبروم و ت.ن.ك.ب.ب.

في الشهور الماضية، تمكنت روسيا من إبرام عدد من العقود الهامة

مع تركيا التي تعتمد اليوم على موسكو في ٢٠ في المئة من استهلاكها للنفط و٦٠ في المئة من حاجتها للغاز. وعلاوة على ذلك، فإن استثمارات تركيا في روسيا كبيرة جداً.

أما المبادرة في ليبيا فيتم تنفيذها مع «ايني»، شركة النفط الإيطالية الوطنية. إيني، التي أنشأها أنريكو ماتاي في الخمسينيات، كسرت قالب اتفاقيات الامتيازات الاحتكارية لقطاع النفط التي ظلت سائدة في الشرق الأوسط من أوائل القرن العشرين حتى أواسط الستينيات بإدخاله اتفاقات المشاريع المشتركة أول مرة إلى إيران عام ١٩٥٧. وهكذا، بدل ماتاي الشبكة الاحتكارية المتبعة من الشقيقات السبع (تجمّع شركات النفط العالمية التي كانت في أكثريتها أميركية وبريطانية).

النفط لعب دوراً محورياً في الحرب العالمية الأولى. ونستون تشرشل الشاب حث على السيطرة على موارد النفط الإيرانية لتزويد الأسطول البريطاني بالطاقة، ما يعطيه امتيازاً على البواخر الحربية الألمانية المزودة بطاقة الفحم الحجري.

ورئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمانصو أقر بأهمية النفط للأغراض الحربية بقوله «النفط ضروري تماماً كالدم»، بينما قال اللورد كورزون، عضو حكومة بريطانيا الحربية، «طفا الحلفاء إلى النصر على موجة من النفط»[١٧].

في نهاية الحرب العالمية الأولى حاول البريطانيون والفرنسيون الانقضاض على آبار نفط الشرق الأوسط بعد توقيع معاهدة سايكس ـ بيكو سنة ١٩١٦ التي قسمت الأراضي العربية الكائنة تحت الحكم العثماني بين هاتين القوتين. أراد البريطانيون أن يبعدوا

فرنسا عن العراق بجميع الطرق ولكنهم اضطروا إلى التنازل عن ثلث حصة إلى الفرنسيين في مؤتمر سان ريمو الذي عقد بعد الحرب سنة ١٩٢١. بعد وقت قصير، أتت الشركات الأميركية تطرق الباب ومارست واشنطن ضغوطاً واضحة، وأعطت شركتي ستاندرد أويل وسوكوني (موبيل لاحقاً) حصة تبلغ ٢٠ بالمئة من الشركة الجديدة، شركة النفط العراقية.

سنتان بعد أن تنازل البريطانيون والفرنسيون عن حصة ٢٠ في المئة من النفط العراقي لشركات أميركية، حصلت غالف أويل التي تملكها عائلة وزير الخزانة الأميركية أندرو ميلون على حقوق امتياز في الكويت، وبعد ذلك بقليل دعيت بريتش بتروليوم لأن تصبح شريكاً كاملاً في هذا الامتياز.

المصالح النفطية الأميركية التي لم يعترض عليها أحد حصلت عليها شركة سوكال (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا) في البحرين عام ١٩٣٢، وفي المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٣. غفل البريطانيون والفرنسيون عن الاحتمالات الكامنة في المملكة العربية السعودية، وسنة ١٩٣٦، صارت «تكساكو» شريكاً كاملاً في المملكة العربية السعودية حيث تم اكتشاف أغنى احتياطات في العالم.

لثلاثين سنة أو أكثر نعمت شركات النفط الغربية بحرية بدون انقطاع في إنتاج وتكرير وتصدير نفط الشرق الأوسط بالإضافة إلى التنقيب. دفعوا إلى البلدان المنتجة قليلاً من المال ـ نحو عشرين سنتاً للبرميل. عندما تأسست اوبيك (منظمة البلدان المصدّرة للنفط) سنة ١٩٦١ بمبادرة من فنزويلا والعراق والكويت وايران والمملكة العربية السعودية، بدأت تطرح أسئلة في غاية

الأهمية. المكسيك أممت صناعتها النفطية سنة ١٩٣٧. وأنريكو ماتاي أدخل مفهوم المشاريع المشتركة إلى إيران. وأصحاب الامتيازات أجبروا على القبول بفكرة التقاسم ٥٠/٥٠ في المداخيل الصافية، وأجبروا بعدها على المشاريع المشتركة، ثم في النهاية، أجبروا على تسليم العمليات إلى شركات النفط الوطنية.

اختفى أنريكو ماتاي في حادث طائرة غامض لم تعرف تفاصيله. كان واحداً من أوائل رواد صناعة النفط الذين استعملوا طائرات خاصة، في هذه الحالة طائرة نفاثة مقاتلة يقودها طياره الشخصي.

إن اتهام روسيا باستعمال نفوذها للوصول إلى أهداف جيوسياسية مستفيدة من مواردها من النفط والغاز والأورانيوم هو اتهام زائف، خصوصاً أن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا استعملوا وسائل سياسية ودبلوماسية وعسكرية للسيطرة على مصادر الطاقة منذ سنة ١٩١٦. والولايات المتحدة وبريطانيا توجوا نزعتهم للسيطرة على بلدان النفط باحتلال العراق عام ٢٠٠٣.

جون روكفلر، مؤسس ثروة عائلته النفطية والمصرفية والعقارية، كتب سنة ١٩٠٩ «من أهم مساعدينا كانت دائماً وزارة الخارجية. عمل سفراؤنا ووزراؤنا وقناصلنا على فتح طريقنا إلى أسواق جديدة في أقصى زوايا العالم»[١٨]. كان روكفلر مؤسس «ستاندرد أويل»، أكبر شركة أميركية في زمانها. وفر لشركته احتكاراً في الولايات المتحدة بالسيطرة على أنابيب النفط التي تضخ نفط بنسلفانيا ووايومينغ إلى الشاطئ الشرقي حيث بنى مصافي النفط. بحلول سنة ١٨٨٥، وفق أحد المؤرخين، كانت ٧٠ بالمئة من أعمال ستاندرد تتم في ما وراء البحار، وكان لها

شبكة عملاء خاصة في أنحاء العالم، وشبكة تجسس خاصة لاستباق مبادرات الشركات أو الحكومات المنافسة.

خطوط الأنابيب ـ شرايين الاقتصاد

عندما يتوافر النفط والغاز بكميات تفوق المتطلبات المحلية، أو عندما تكون في بلدان شاسعة ككندا وروسيا والولايات المتحدة، فهي بحاجة إلى خطوط أنابيب ومرافئ لتوزيع الطاقة إلى الأسواق العطشى، إن داخلياً أو في الخارج.

كان الاتحاد السوفياتي مصدِّراً للنفط والمشتقات النفطية قبل تفككه بوقت غير قصير. كانت لديه مرافئ عدة في رومانيا وبولندا وبلدان البلطيق تسهل تصدير النفط الخام ومشتقاته إلى أوروبا الغربية وبلدان البحر الأبيض المتوسط. منذ ١٩٩١، أصبحت الحاجة إلى منافذ جديداً للتصدير أكثر إلحاحاً لسببين: الخسارة الواضحة للمرافئ البحرية التي كانت السيطرة الروسية عليها كاملة في غرب البلاد، كما أشار بوتين، وزيادة الطلب على الغاز. هذه الزيادة في الطلب فاقت الطلب على النفط الخام ومشتقاته المستعمل في توليد الكهرباء. وفوق ذلك، صادرات الغاز هي الآن أهم من صادرات النفط بالنسبة إلى روسيا، ولهذا فإن أغلب مشاريع خطوط الأنابيب قيد التنفيذ أو التخطيط هي للغاز.

كانت الخطوط السابقة تعتمد للوصول إلى الغرب على روسيا البيضاء، جورجيا، أوكرانيا وبولندا. سنة ٢٠٠٧، بلغت صادرات النفط الخام الروسي ٤١٥٥ مليون برميل في اليوم منها ٣٩٥٣ مليون برميل في اليوم من مصادر روسية والباقي من أذربيجان، كازاخستان وروسيا البيضاء. من مجموع هذه الصادرات الخام،

١٢٦١ مليون برميل في اليوم كانت تسلم بواسطة خط أنابيب بدروزبا الممتد من غرب سيبيريا إلى ألمانيا وبولندا وهنغاريا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا. موانئ البحر الأسود كانت تتسلم مليون برميل في اليوم، بينما بريمورسك، قرب بطرسبرج، كانت تتسلم وتصدر ١٢٥٥ مليون برميل في اليوم. صادرات أخرى كانت تتم بواسطة سكك الحديد إلى الصين ومورمانسك بالإضافة إلى اتحاد خطوط أنابيب بحر قزوين.

إن خطوط الأنابيب هي شرايين الاقتصاد الروسي الذي يعتمد بشكل أولي على التصدير والتسليمات المنتظمة. وبالنظر إلى مستقبل الالتزامات المتعاقد عليها، خططت روسيا وباشرت مشاريع ضخمة للنفط والغاز. الجدول أدناه يلخص المشاريع الهامة الروسية لخطوط الأنابيب ويعطي فكرة عن نوع المبادرة والموارد المطلوبة لتأمين استقرار التسليمات من الغاز والنفط وتحقيق مداخيل كبرى.

اهم مشاريع انابيب النفط الروسية

الاسم	الطول أميال	الكلفة	السعة الحالية برميل	السعة المتوقعة	المكان	تاريخ الاكمال	ملاحظات
مشروع أندريا الانعكاسي	٤٧٠	٣٠٠ مليون دولار للتوسيع	١٠٠	٣٠٠	أواسط أوروبا، هنغاريا، سلوفاكيا، مرفأ أوميساج الكرواتي	غير معروف ولكن موافق عليه سابقاً	عوائق بيئية في كرواتيا، محتمل عدم إكماله
اتحاد خط الأنابيب القزويني	٩٤٠	١,٥ مليار دولار	٥٤٠	١٣٣٠	كازخستان إلى نوروسجيك		بعض اتفاقات معقودة ولكنها معلقة بسبب طلب روسيا رسوماً أعلى
خط أنابيب البلطيق	١٦٠٠	٥٠٠ مليون دولار	١٠٠٠	١٣٠٠	تصدير من منطقة تيمان بكتورا عبر مرفأ بريمورسك البلطيقي		آخر سعة للتصدير ١,٢ مليون برميل في اليوم
خاربانما أنديفا	٣٢٠	٢-٦ مليار دولار	٠	٥٠٠	بحر البلطيق، شمال شرقي بريمورسك		نقل الاقتراح، ليس خاليا من الجليد مثل موربانسك
موربانسك	مختلف	-	٠	٣٠٠٠	بحر البلطيق شمال شرقي بريمورسك		مشروع لخط أنابيب ومصب نقل إلى أنديفا
خط الأنابيب الشرقي. تايست ـ سكورودونيند ـ تيريفوسنايا	٢٤٨٠	١٦-١٨ مليار دولار	٠	١٠٠٠	مرحلة ١: إلى سكوفوردينا، قرب بحيرة بيكال. مرحلة ٢ سكومورودنيو إلى شاطئ المحيط الهادي		مرحلتان: الاولى إلى سكونورودينو ومنها إلى شاطئ الباسفيك. هموم بيئية مع بحيرة بايكال وخليج بيريندونزايا

لا يمكن تحقيق هذه المشاريع، بالإضافة إلى خطوط أنابيب الغاز، إلا باستيفاء أسعار تجارية للنفط والغاز والكهرباء. الاحتجاجات من أوكرانيا وجورجيا وروسيا البيضاء كانت ضد اقتراب الأسعار من المستويات العالمية. وعلى العكس، كانت بولونيا تحتج ضد تمديد خط الغاز من روسيا إلى ألمانيا تحت البحر لأن بولونيا تخسر فرصة الكسب من رسوم الترانزيت وحيازة موقع استراتيجي أفضل.

غازبروم تملك وتدير شبكة توزيع الغاز وتسليمه في روسيا. خلال ٢٠٠٨ كانت غازبروم عازمة على توظيف ما مجموعه ٢٠,٤ مليارات دولار في الإنتاج على أن تنفق أكثرية الأموال المستهدفة للحفاظ على قوة الضغط في الانابيب التي تنقل الغاز من الحقول الكبيرة في غرب سيبيريا.

من أجل الحفاظ على إنتاجها، تتوقع غازبروم أن تزيد توظيفاتها إلى نحو ٤٥ مليار دولار سنة ٢٠١٠، وذلك وفق تقرير وكالة معلومات الطاقة الأميركية (آي آي آي آي) نشر في أيار/مايو ٢٠٠٨.

إن شركات النفط عازمة على زيادة مساهمتها الإجمالية في إمدادات الغاز، من ١١ في المئة عام ٢٠٠٧ إلى ١٧ في المئة عام ٢٠١٠، وذلك متوقع لأن شركات النفط تركب معدات تقلل اشتعال الغاز إلى الحد الأدنى. وتستند الاحتجاجات التي أثارتها البلدان الدائرة في فلك روسيا سابقاً للسياسات الروسية المتعلقة بإمدادات النفط والغاز إلى توقع استمرار الإمدادات بالأسعار المشجعة وزيادتها. لقد استفادت هذه البلدان كثيراً من البطء الجزئي لالتحاق أسعار الطاقة الروسية بالأسعار الدولية بسبب اتفاقيات قديمة لا تزال قيد التنفيذ. غير أن الأحوال السائدة الآن،

أكانت اقتصادية أم سياسية، تفرض أسعاراً واقعية.

التشريع والإصلاحات

إن صناعة النفط والغاز الروسية بحاجة إلى مراجعة قوانين الضرائب التي خفضت معدل العوائد على الاستثمار إلى مستويات لا تشجع الاستثمارات الجديدة ولا التنقيب في الأمكنة الصعبة، كالمياه العميقة الهائجة (من بحر بارنز)، أو حتى الحقول المكتشفة حديثاً ذات كلفة الإنتاج العالية مثل ستوكمان.

تعليقات **الإيكونوميست** و**الفايننشال تايمز** خلال أيار/مايو ٢٠٠٨ تظهر أن الضرائب على النفط الخام ـ المستعملة لزيادة موارد الصندوق الروسي لترسيخ الاستقرار ـ كانت عالية جداً. شركات نفط محلية وأجنبية كانت مترددة في توظيف استثمارات كبيرة في مجال التنقيب عن النفط وتطويره. في أيار وحزيران (مايو ويونيو) ٢٠٠٨، عبّر الرئيس ميدفيديف ورئيس الوزراء بوتين عن الحاجة إلى مراجعة قوانين الضرائب المتعلقة بصناعة النفط والغاز بهدف تحسين معدل عائدات التثمير، وخصوصاً على الاستثمار في أماكن جديدة شاقة.

الخطوط العريضة لمبادرات التشجيع الضريبي ملخصة في تحديث تقييم «آي آي أي» الخاص بروسيا في أيار/مايو ٢٠٠٨.

«عدة اقتراحات تُبحث الآن لخفض عبء الضريبة. أحدها اقتراح رفع عتبة سطح الإعفاء من الضريبة من ٩ دولارات إلى ١٥ دولاراً للبرميل. واقترح رئيس الوزراء بوتين أيضاً إعفاءً ضريبياً يمتد إلى سبع سنوات على استخراج المعادن لشركات النفط التي تطور

حقولاً في تيمان بيشورا ويامال وفي الجرف القاري ابتداء من سنة ٢٠٠٩. اقتراح ثان يؤمّن إعفاءات ضريبية لشركات تقوم بالتنقيب تحت الماء أو تعطى الإعفاءات الضريبية الخاصة باستخراج المعادن. واقتراح آخر من قبل وزارة المال يسعى إلى خفض ضرائب شركات النفط السنوية بـ ٤,٢ مليار دولار بدءاً من سنة ٢٠٠٩. وفق المحللين، هذا مجرد كسر من الأربعين مليار دولار من الضرائب على الاستخراج والخمسة والأربعين ملياراً رسوم تصدير التي استوفتها الحكومة من شركات النفط في ٢٠٠٧»[١٩]، في الواقع، أدّى تدّني أسعار النفط إلى خفض ملحوظ لرسوم تصديره.

ليس من شك في أن ثمة تحفيزات ضريبية سوف تمنح ابتداء من ٢٠٠٩ إلى مستثمري النفط والغاز في أماكن جديدة شاقة، أو في زيادة كمية النفط المستخرجة من الآبار القديمة، وهذا أمر ملحّ بشكل خاص لأن روسيا تهدف إلى جذب استثمارات مباشرة على مستوى أوسع في المستقبل، والاستثمارات في النفط والغاز تبلغ ٣٠ في المئة منها.

ولأن أسعار النفط تدهورت من ١٤٧ دولاراً للبرميل في أواسط تموز/يوليو ٢٠٠٨ إلى ٥٠ دولاراً للبرميل في كانون الأول/ديسمبر، خفضت حكومة بوتين الضرائب على تصدير النفط عدة مرات. وقد تعدلت هذه الوضعية مع زيادة أسعار النفط إلى مستوى ٧٠ ـ ٨٠ دولاراً في الأشهر الأخيرة من ٢٠٠٩ والأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٠.

هل تستطيع روسيا أن تحافظ على تأثيرها في مجال الطاقة؟

منذ أوائل القرن الواحد والعشرين بدأ بعض المفكرين الجديين بالتنبؤ

في ما إذا كانت مسألة سنين لا عقود كي يصل إنتاج النفط والغاز إلى أوجه في روسيا. جيريمي ريفكن في كتابه «اقتصاد الهيدروجين»، لخّص رأي عدد من الجيولوجيين المعروفين الذين يصورون إنتاج النفط على شكل جرس كينغ هيوبرت.

نظرية هيوبرت سهلة جداً. قال إن إنتاج النفط يبدأ من الصفر ثم يرتفع ليبلغ ذروته عندما يتم إنتاج نصف كمية النفط الممكن استخراجها، ثم يهبط بشكل جرس كلاسيكي. يبدأ استخراج النفط ببطء ثم يرتفع بسرعة كلما تم اكتشاف آبار جديدة كبيرة، وبعد اكتشاف هذه الآبار الكبيرة واستغلالها، يبدأ الإنتاج بالهبوط. والعثور على الآبار الأصغر حجماً يصبح أكثر صعوبة والنفط أعلى كلفة للتنقيب عنه واستخراجه[٢٠].

عندما يبلغ إنتاج النفط الذروة، سيكون هناك ضغط على الإمدادات من عالم كيّف نفسه للاعتماد على الوقود العضوي ـ نفط، غاز وفحم ـ لتوليد الطاقة للحصول على احتياجاته الأساسية، أكان للنقل أو التدفئة أو الإنتاج الصناعي أو مواد البناء أو البلاستيك أو الأدوية.

لقد تنبأ هيوبرت بأن إنتاج النفط في الولايات المتحدة سيبلغ ذروته سنة ١٩٧٠، أو على أبعد تقدير سنة ١٩٧٢. وابتداء من ١٩٧٠ «خسرت الولايات المتحدة مركزها كأكبر منتج للنفط، هذا التغيير أملى الكثير من جيوسياسات العالم منذ ذلك الحين»[٢١].

سنة ٢٠٠٢، لاحظ ريفكن، «ينتظر من الولايات المتحدة وغيرها من البلدان أن تستورد نسبة مئوية متزايدة من نفطها من روسيا. لقد وظفت شركات النفط الروسية مليارات الدولارات مؤخراً في

الاستكشاف والحفر وساعدت الحكومة الروسية في بناء خطوط أنابيب جديدة إلى البلطيق والبحر الأسود (ويمكننا أن نزيد الصين منذ ذلك الوقت). والنتيجة أن الإنتاج الروسي للنفط زاد إلى ٧ ملايين برميل في اليوم (في ٢٠٠٨ كان فعلياً ٩,٨ مليون برميل في اليوم) سنة ٢٠٠٢ مما جعلها، على الاقل مؤقتاً، أكبر منتجة للنفط في العالم»[٢٢].

ريفكن وغيره الكثيرون يحذرون من بلوغ الإنتاج الروسي الذروة في خلال بضع سنوات تاركاً المنتجين في الشرق الأوسط ــ المملكة العربية السعودية، العراق، الكويت، الإمارات العربية المتحدة وإيران ــ قادرة على التحكم المطلق بالعالم أجمع.

إن مجمل استهلاك الطاقة العالمي يعتمد بنسبة ٨٥ في المئة على الوقود المستخرج من الأرض، ٤٠ في المئة يأتي من النفط و٢٢ في المئة من الفحم و٢٣ في المئة من الغاز الطبيعي. سبعة في المئة يأتي من النووي والمائي وما تبقى يأتي من مصادر متفرقة ومن الجهد البشري، فالعمل البشري ينتج طاقة في حقل الزراعة والنقل عبر عربات يجرها أشخاص في أماكن كتايلاند وفيتنام، وحتى في بلدان سياحية معروفة كنيس في فرنسا.

في السنين الأخيرة زادت المطالبة بعدم استعمال الفحم لأسباب بيئية، وحل الغاز الطبيعي محل الفحم في إنتاج الكهرباء في كثير من البلدان المصنعة. في الوقت الحاضر وفي المستقبل المنظور، يشكل الغاز مصدراً أكثر نظافة وهو، تقنياً، أكثر إنتاجية من الفحم وزيت الوقود. أسعار الغاز لا تزال أدنى من أسعار النفط على أساس محتوى الطاقة.

بما أن الهيدروكاربون الأساسي في روسيا أغنى بكثير في مادة الغاز منه في مادة النفط، فإن التنبؤ بذروة الإنتاج التي يتبعها انخفاض الطاقة ضمن سنوات يبدو كثير التشاؤم، وهناك آراء عديدة بأن مصادر روسيا من الهيدروكاربون لن تبلغ ذروتها قبل ٢٠٢٠. إن افتراض بلوغ إنتاج النفط والغاز في روسيا ذروته في بضع سنوات يقتضي افتراض وجود عدد من الشروط.

يجب أن يكون استكشاف مصادر جديدة قد استنفد احتمالات الاكتشافات النظرية، أو أن تكون المصادر المالية لتحسين العمليات القائمة والقيام بنشاطات استكشافية غير متوفرة.

في الواقع، لا يزال اكتشاف احتياطات روسية مستمراً، بينما هناك اكتشافات عديدة لم يتم تطويرها إلى حدود إمكاناتها الكاملة. وتشمل هذه الاكتشافات بحر برانتز وجزيرة ساخالين. وفق «تقارير الهيئة الجيولوجية للولايات المتحدة»، وهي ذراع تقنية لوزارة الداخلية مسؤولة عن شؤون الطاقة في الولايات المتحدة، لدى روسيا ١٠٠ مليار برميل على الأقل من الاحتياط النفطي لم يتم اكتشافها حتى الآن. هذا أكثر من ١٦٠ في المئة زيادة على ما هو متوفر من الاحتياط الحالي.

السؤال هنا هو ما إذا ما كانت التقنيات والموارد والمالية المطلوبة ستتوفر لتحقيق هذه الإمكانات. الكثير يعتمد على الطلب المستقبلي ومستويات الأسعار. وإذا استمر ضغط الطلب، وإذا كان معدل سعر النفط في سنة ٢٠٠٩ يساوي أو يزيد على ٧٠ دولاراً للبرميل بدل ٤٥ دولاراً، عندها سينطلق الاستكشاف وتتأمن الموارد المالية والتقنيات لهذا الغرض. وقد تحقق هذا الأمر عام ٢٠٠٩.

لكن أسعار النفط في حدود ٤٠ ـ ٤٥ دولاراً للبرميل ستؤدي إلى إقفال الآبار الهامشية في الولايات المتحدة وخفض ملحوظ في الإنتاج في روسيا وخسائر متزايدة جراء الإنتاج في بحر الشمال. النفط بسعر ٤٠ ـ ٤٥ دولاراً للبرميل سينهي التنقيب عن النفط والغاز في البلدان المصنعة، إذ إن كلفة الإنتاج تكون أعلى من سعر المبيع. ومع النقص الطبيعي البالغ مليوني برميل في اليوم عالمياً، حتى مع تدنّي الطلب من جراء الأزمة العالمية، لن يكون هناك نفط وغاز كافيين في العالم.

التقديرات التالية لأحجام الطلب والأسعار التي قامت بها الـ«آي آي آي» لا تزال تبدو أقرب إلى الحقيقة، حتى بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أدت باقتصادات العالم إلى الانحسار الاقتصادي المتمادي.

في تقرير نشر في ١١ تموز/يوليو ٢٠٠٨، قامت الـ«آي آي آي» بتنبؤين اثنين في ما يخص الطلب على النفط حتى سنة ٢٠٣٠، يرتكز الأول على سعر مفترض، ٧٠ دولاراً للبرميل كمعدل لسنة ٢٠٠٩، والثاني على سعر ١٠٠ دولار أو أكثر للبرميل لنفس السنة. في الحالة الأولى ـ أسعار نفط أكثر انخفاضاً نسبياً ـ سيكون مجموع الطلب على النفط ١١٢ مليون برميل يومياً في مقابل ٨٧ مليون برميل يومياً سنة ٢٠٠٨. وبالسعر الأعلى، سيكون الطلب على النفط ٩٩ مليون برميل في اليوم بحلول ٢٠٣٠.

إن توقع سعر ٧٠ دولاراً للبرميل قد يكون أقرب إلى الحقيقة، وخصوصاً أن الغاز هو أقرب بديل للنفط. لقد تم الكشف عن مصادر جديدة للغاز في تشكيلات صخور صلصالية في الولايات المتحدة وكندا، ولكن هذه المصادر، مع كونها كبيرة جداً، تكلف

ما لا يقل عن ٧٠ دولاراً لإنتاج الغاز الكافي لتوليد الطاقة التي يحتويها برميل واحد من النفط.

ومن المفترض أن أكثرية الزيادة على الطلب ستأتي من الاقتصادات المتنامية بسرعة مثل الصين والهند والبرازيل وروسيا وتركيا والبلدان المنتجة للنفط والغاز في الشرق الأوسط. وحتى الآن، هذه البلدان مسؤولة عن أكثر من ٥٠ في المئة من الطلب العالمي على الطاقة.

تأمين مصادر الطاقة السائلة ـ التسعة والتسعين مليون برميل في اليوم المطلوبة في ٢٠٣٠ ـ ستمثل ٣٣ في المئة من مجموع متطلبات الطاقة، مقابل ٣٧ في المئة في ٢٠٠٨. وسيعوض الغاز والوقود العضوي والطاقة النووية والهوائية والشمسية عن انخفاض الأربعة في المئة.

دور روسيا محوري في هذه الفترة المتوقعة. فهي أكبر منتج ومصدّر للغاز الذي سيزيد الطلب عليه بأسرع من مجموع الطلب على الطاقة ككل. وهي، علاوة على ذلك، ثالث أكبر مستهلك للطاقة في العالم. فالازدهار في الواردات والمداخيل الشخصية في روسيا شجع اقتناء السيارات، ذلك أنه في خلال الستة أشهر الأولى من سنة ٢٠٠٨ اشترى الروس ١,٦٣ مليون سيارة وسجلوها في مقابل ألمانيا حيث ابتيع وسجل ١,٦ مليون سيارة. صحيح أن عدد سكان روسيا ١٤١ مليوناً مقابل ٨٥ مليوناً لألمانيا، ولكن الروس لم يشبعوا بعد من اقتناء الآليات الحديثة. ذلك يحدث بالرغم من أن أسعار البنزين ليست في الواقع رخيصة، بسعر ٢٥ دولاراً لكل ٢٠ ليتراً، ما يوازي ٦٠ في المئة من سعرها في فرنسا وضعف سعرها في الولايات المتحدة.

وما يساهم في استهلاك الطاقة الفردي المرتفع نسبياً في البلاد هو الغاز الرخيص، والماء الساخن والكهرباء والنقل العام المدعومة كلها.

في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي كان استهلاك الطاقة يستعمل كمقياس لتقييم الدخل: لتحقيق نمو من واحد في المئة، يزداد استهلاك الطاقة بواحد في المئة. منذ ذلك الحين، ممارسات الحفاظ على الطاقة، السيارات الاقتصادية، تحسين الطرقات وإمدادات الكهرباء، كل ذلك ساهم في خفض هذا المعدل إلى ٦,٠ بدلاً من واحد لواحد.

في روسيا، حيث ١٤١ مليون شخص يستهلكون طاقة، بالقياس الفردي، أكثر من معظم البلدان الأوروبية، يمكن تحقيق توفير هام في الاستهلاك يحرر الموارد للتصدير. وبدءاً من سنة ٢٠٠٨، تنفذ روسيا سياسة تدريجية لزيادة الأسعار المحلية للغاز والكهرباء نحو مساواتها مع أسعار السوق في أوروبا. وستتضاعف أسعار الغاز والكهرباء على مدى أربع سنوات، من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١، بينما أسعار البنزين قد تزيد أكثر من ذلك. ولكن أسعار الغاز في روسيا ستستمر أقل من الأسعار العالمية لأن أجهزة التسليم وشبكاتها أنشئت من زمن بعيد ولا يوجد رسوم عبور يدفعها المستهلك.

مستقبل الغاز

تكتسب روسيا أهمية كمصدّرة للنفط والغاز إلى أوروبا الغربية. وإذا تمكنت من الاستفادة من كمية أكبر من الغاز من مصادرها الواسعة والتنسيق مع أوزبكستان وتركمانستان وأذربيجان بصدد هذه المادة، يمكن لهذه الصادرات من الغاز سنة ٢٠٢٥ أن تغطي ٥٠ في المئة من الحاجة الأوروبية. في هذا الوقت سيصبح للغاز

نفسه أهمية أكبر كمصدر للطاقة مما هو عليه اليوم ـ ربما ٣٥ في المئة من مجمل استهلاك الطاقة في مقابل ٢٥ في المئة سنة ٢٠٠٧.

وروسيا هي الدولة المؤهلة أكثر من غيرها لتطوير موارد الغاز الإيراني غير المستثمر حتى اليوم. لدى إيران، ثاني أكبر احتياط من الغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا ، ولكنها حتى الماضي القريب لم تتخذ أية خطوات لتطوير صناعة الغاز السائل فيها. وتملك قطر، التي تقع على الخليج ليس بعيداً عن إيران وتتقاسم معها تشكيلات من الغاز تحت مياه البحر، ثالث أكبر احتياط من الغاز الطبيعي في العالم وينتظر أن تصبح أكبر مصدِّر للغاز السائل سنة ٢٠١٥، وهي اليوم تنافس الجزائر وإندونيسيا والنروج في هذه السوق.

مثّل قطر هام جداً لإيران. تستطيع روسيا أن تتنصل من الجهود الأميركية والأوروبية لإعاقة قدرة إيران على تطوير اقتصادها، بما فيه قطاعا النفط والغاز، إذا لم توقف تخصيب الأورانيوم المعدّ لصناعة الأسلحة. وروسيا في مركز جيد للمفاوضة مع إيران على تطوير الغاز إذ إنها تزود إيران بمفاعلها النووي الأخير المصنوع في روسيا، مع الأورانيوم المخصب المعدّ لتوليد الطاقة. وقد عقدت خلال ٢٠٠٨، عدة اجتماعات تمهيدية لتطوير إمدادات الغاز المشتركة وسياسة الأسعار بين ممثلي روسيا وإيران وقطر، وقد انشأنا منظمة لمصدِّري الغاز ترأسها قطر حالياً.

إن موارد النفط والغاز التي اكتشفتها روسيا أو الشركات الروسية، خلال العشر سنوات الماضية، في منطقة بحر قزوين، تمكّن روسيا وشركاتها من تنفيذ العقود المبرمة حتى سنة ٢٠٢٠.

هذا التوكيد يرتكز على توقعات سعر وسطي للبرميل يناهز ٦٠ دولاراً في ٢٠٠٩. وقد تدهورت أسعار النفط في تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول (أكتوبر ونوفمبر وديسمبر) من ١٠٠ دولار إلى ٥٠ دولاراً أو أقل في أوائل كانون الأول/ديسمبر. وذلك بسبب الركود العالمي الذي أدى إلى تدنّي مبيعات السيارات وخيّم على التوقعات المستقبلية. وكما أظهرنا سابقاً، فإن ٧٠ دولاراً للبرميل تمثل الكلفة الحقيقية للبدائل المتاحة.

إن تطوير الآبار المكتشفة في بحر برانتز وشمالي بحر قزوين وغرب سيبيريا وساخالين يؤمن الموارد اللازمة للتعويض عن خفض الإنتاج في حقول النفط والغاز القديمة، إضافة إلى الالتزامات التعاقدية مع زبائن جدد في كوريا الجنوبية واليابان والصين والولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة.

وقد خصصت موارد مالية وتقنية وأصبحت متوافرة. قد يكون مفيداً ذكر قيم اسهم أكبر خمس شركات نفط وغاز روسية في حزيران/يونيو ٢٠٠٨ لإدراك مدى قدراتهم المحتملة على توظيف موارد مالية. وفق مجلة **فايننشال تايمز ويك اند ماغازين** في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، التي تضم «تغطية **الفايننشال تايمز** للخمسمئة العالميين» وهي مسح خاص لأكبر ٥٠٠ شركة في العالم، قدرت قيمة خمس شركات نفط وغاز روسية بمبلغ ٥٣٣ مليار دولار، والشركة الأكبر من بين الشركات الخمس، غازبروم، كانت رابع أكبر الشركات في العالم إذا ما قيست بمجموع مبيعاتها. بالإضافة إلى ذلك، كان لأكبر مصرف روسي يمول مشاريع خطوط الأنابيب وأعمال تطوير النفط رأس مال يبلغ ٧٠ مليار دولار. ولكن الأزمة المالية العالمية التي تحولت إلى ركود

واسع خفضت قيمة أسهم هذه الشركات الروسية الخمس إلى ٢٠٠ مليار دولار بحلول اخر السنة. كما أن انخفاضات مشابهة في أسعار الأسهم ضربت كبريات شركات النفط في البلدان الصناعية. أما منتجو السيارات في الولايات المتحدة فقد تكبدوا خسائر أكبر، وصلت إلى ٨٠ ـ ٩٠ في المئة بالنسبة إلى أسهم جنرال موتورز، فورد وكرايزلر، مما تطلب تأمين نحو ٣٥ ـ ٤٠ مليار دولار من القروض العاجلة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ لتجنب تصفية هذه الشركات أو إفلاسها.

وبما أن العالم سيحتاج على الأقل إلى ٢٢ ـ ٢٣ في المئة زيادة في الطلب على الطاقة سنة ٢٠٢٠ (نسبة مئوية مقتبسة من توقعات الـ«آي آي آي» في تموز/يوليو ٢٠٠٨ حتى ٢٠٣٠)، على افتراض سعر النفط ١٠٠ دولار تقريباً، ما هو عال نسبياً، وبما أن السوائل (نفط أو غاز مسيّل) سوف تخفض حصتهم الحالية من مجموع الإمدادات من ٣٧ في المئة إلى ٣٥ في المئة سنة ٢٠٢٠، وإلى ٣٣ في المئة في ٢٠٣٠، فتوقعات الطلب ستكون في ٢٠٢٠ نحو ٩٨ ـ ٩٩ مليون برميل في اليوم.

دراسة الـ«آي آي آي» تقول: «إن السعر المرتفع (١٠٠ دولار للبرميل في ٢٠٠٨) يفترض أن البلدان أعضاء أوبيك ستحافظ على الإنتاج على مقربة من المستويات الحالية». هذه الفرضية بعيدة الاحتمال لأن المملكة العربية السعودية أعلنت عن عزمها زيادة إنتاج النفط والمكثفات بمليوني برميل في اليوم في السنوات الخمس القادمة. ما هو أهم، أن الإنتاج العراقي الكامن والمكبوت (٢,٥ مليون إلى ٣ ملايين برميل في اليوم) في مدى خمس سنوات، إذا ساد السلام، و٣ ملايين برميل في اليوم من إيران، إذا تركت

وشأنها لتطوير مواردها الهائلة من النفط والغاز، سيزيل مخاوف النقص في الإمدادات وأزمة أخرى في أسعار النفط حتى ٢٠٢٠.

وفي ما هو أبعد من أوبيك، أن زيادة الإنتاج متوقعة في أذربيجان (مليونا برميل في اليوم على مدى خمس سنوات)، البرازيل (٢,٥ مليون برميل في اليوم) كندا وكازاخستان (٢,٥ مليون برميل في اليوم في غضون عشر سنوات) والولايات المتحدة (١,٢ ـ ١,٥ مليون برميل في اليوم من الوقود العضوي).

وعلى افتراض أن التوقعات بشأن مجموع الطلب والعرض تحققت، وأن الأسعار ظلت عالية نسبياً، فوق ٧٠ دولاراً للبرميل في المستقبل القريب، يبدو أن ليس هناك مشكلة في تأمين تسعة إلى عشرة ملايين برميل إضافية من موارد النفط. هذا الأمر يتوقف على تطور الأحوال في العراق وإيران. إذا سمح لهاتين الدولتين أن تطوراً مواردهما بسلام ودون إعاقة، ستكون أمور الطاقة أكثر هدوءاً. ويبدو أن العراق حقق عبر اتفاقات وقّعت عام ٢٠١٠ تقدماً ملحوظاً نحو زيادة إنتاجه إلى ٦ ملايين برميل يومياً بخلال ٥ سنوات و١٠ ملايين خلال ثماني سنوات.

تستطيع روسيا أن تلعب دوراً هاماً في تطوير موارد إيران من الغاز تحت مياه البحر أو على البر. وقد تعهدت توظيف ٤ مليارات دولار لإكمال خط أنابيب الغاز من إيران إلى باكستان والهند والصين. وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت الصين توظيف ١٧ مليار دولار لتطوير موارد إيران من النفط والغاز. وكلا البلدين لم يرتدع بسبب التشريعات الأميركية المتعلقة بصناعة النفط في إيران.

لدى روسيا مصالح مشتركة مع إيران لأسباب عدة، ليس أقلها

تطوير موارد بحر قزوين. زيادة على ذلك، لروسيا عقود بعدة مليارات من الدولارات لإتمام عدد من معامل الطاقة النووية لتوليد الكهرباء في إيران، علماً بأن المفاعل الأول في أبو شهر قد أنجز ويمكن أن يبدأ العمل فيه في غضون أشهر.

إن الصين، بمعدل النمو الذي تحققه، ستتسبب في ربع الزيادة في الطلب على النفط والغاز في العشرين سنة القادمة، وهدفها الأول وقبل كل شيء هو أن تؤمن الغاز لتوليد الكهرباء. لهذا السبب، تعاقدت مع تركمانستان وأوزبكستان وروسيا لتزويدها بالغاز بكميات كبيرة، وتعهدت بتقديم ٢٤ مليار دولار لتمويل خطوط أنابيب قيد الإنشاء. أبرمت روسيا اتفاقات مع المزودين الآخرين لاستعمال شبكة الغاز الروسية لتأمين الإمدادات. تركمانستان وأوزبكستان هما ثالثة ورابعة أغنى البلدان المحاذية لبحر قزوين في موارد الغاز بعد روسيا وإيران، ومنذ ١٩٩١، اعتمدت تركمانستان بقوة على خطوط الأنابيب الروسية لصادراتها من الغاز.

إذا كانت موارد النفط والغاز ستكون كافية لتلبية المتطلبات العالمية، المتوقع أن تنمو بمعدل ١,٥ إلى ٢ في المئة سنوياً فقط بسبب التباطؤ الاقتصادي في البلدان الصناعية، وفي النهاية، نمو أدنى في بلدان «البريك»، فلماذا إذن يشعر خبراء مثل ريفكين بالذعر والخوف من أن تنخفض الامدادات الروسية في المستقبل القريب؟

إن تضاعف أسعار النفط في الستة الأشهر الأولى من ٢٠٠٨ اعتبره البعض دليلاً على وصول العالم إلى قمة هوبارت. ولكن دراسة الأسباب الكامنة وراء ارتفاع الأسعار السريع للغاز والنفط توفّر أجوبة مختلفة.

تصاعدت أسعار النفط أولاً بسبب ضعف الدولار. إضافة إلى أن مستقبل العراق ـ الذي يملك ربما أكبر احتياط في العالم ـ أصبح رمادياً بسبب تعهد أوباما بسحب القوات الأميركية المقاتلة قبل أواخر آب/أغسطس ٢٠١١. إن سوق الطاقة العالمي مربوط بشكل وثيق بما يحصل في العراق. ومن المعروف أن جورج دبليو بوش وديك تشايني وكوندوليزا رايس كانوا جميعهم من العاملين في قطاع النفط. عندما أحتل العراق سنة ٢٠٠٣، حمت القوات الأميركية وزارة النفط فقط وطوقتها وصادرت وثائقها. وزارات أخرى، وحتى المتحف، تركت بدون حماية ونهبت. هذا الأمر الغريب مذكور بشكل واضح في كتاب علي العلاوي ـ وزير الدفاع السابق بعد صدام ـ «**احتلال العراق: ربح الحرب، خسارة السلم**»[٢٣].

من دون صورة واضحة لخطط تطوير نفط العراق، فإن «لعبة شطرنج» واردات النفط العالمية ستفقد مِلكها.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أقر البرلمان العراقي اتفاقاً بشأن الأمن والانسحاب مع الولايات المتحدة. مبدئياً يفترض بالأميركيين أن ينسحبوا بالكامل سنة ٢٠١١. غير أن عدداً كبيراً من السياسيين العراقيين يزعمون أن الاتفاق يترك الباب مفتوحاً أمام احتمالات كثيرة يمكن أن تمدد وجود الأميركيين إلى ما بعد ٢٠١١.

أحد هذه الاحتمالات يتعلق بحقوق الأقاليم عقد اتفاقات للتنقيب عن النفط وإنتاجه. كان الأكراد يدّعون أن لهم هذا الحق، بينما الحكومة المركزية تصر على سيادتها الوحيدة في هذا المجال. كيف ستتطور الأمور في المستقبل؟ لا أحد يعلم. الثابت هو أن العراق

يبقى محورياً لواردات النفط في المستقبل. في شباط/فبراير ٢٠٠٩ أعاد الرئيس أوباما التأكيد على عزمه سحب ما يقارب ١١٠,٠٠٠ جندي أميركي من العراق ليس أبعد من آخر آب/أغسطس ٢٠١٠، ولكن نحو ٥٠,٠٠٠ جندي وضابط أميركي سيبقون لسنة إضافية لمساعدة العراق في إتمام بناء قواته الخاصة.

اليوم، روسيا هي البلد الوحيد الصناعي والنووي مع حضور هام على المسرح العالمي للطاقة. يمكنها أن تبادر إلى التنسيق مع المملكة العربية السعودية أولاً، وربما في وقت لاحق مع إيران، لموازنة موارد النفط والغاز والاحتفاظ بسعر ٦٠ دولاراً للبرميل، كمعدل في سنة ٢٠٠٩، وهو سعر يفي بالغرض وليس مفرطاً، ويزداد وفق مؤشر التضخم.. والحقيقة أن معدل الأسعار عام ٢٠٠٩ كان أعلى من هذا الرقم.

سياسات التنسيق مع المملكة العربية السعودية وإيران غدت أكثر إلحاحاً لروسيا بسبب التطورات في إنتاج الغاز من صخر الصلصال في تكساس، حيث ثمة تقنية جديدة تقوم على ضخ الماء بعد الحفر في الصخور الصلصالية لزيادة إنتاج الغاز منها.

وكما جاء في مقالة طويلة في صحيفة **الهيرالد تريبيون** في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨، زاد الغاز من الصلصال إنتاج الولايات المتحدة بـ ١١ في المئة، وقد حدث ذلك لأول مرة منذ ١٩٨٤.

وفق مصلحة الدراسات الجيولوجية في الحكومة الأميركية، هناك تشكلات محددة بشكل جيد من صخور الصلصال في الولايات المتحدة يبلغ محتواها من الغاز ٢٠٠ تريليون قدم مكعب. وثمة

علماء جيولوجيون مستقلون يقدرون مخزونات تشكيلات صخور الصلصال بـ ٨٤٢ تريليون قدم مكعب. هذا الرقم يسمح بإنتاج كميات من الغاز تكفي معدلات الاستهلاك الحالي للولايات المتحدة لأربعين سنة، ولكن يجب أن تحفر عشرات آلاف الآبار في غضون عدد قليل من السنين.

غاز صخر الصلصال ينتج الآن في الولايات المتحدة وكندا، وبعض إيجارات الأراضي التي تحتوي تشكيلات من صخر الصلصال زادت قيمتها بشكل كبير. بسبب زيادة الإنتاج وأسعار النفط المخفضة وزيادة التنافس، هبطت الأسعار من ١٣ دولاراً لألف قدم مكعب إلى ٩ دولارات. والأسعار الأدنى من ٨ دولارات ستحبط التطورات الحاصلة. يعتبر الصناعيون الأميركيون أن موارد غاز صخر الصلصال نعمة في هذا الوقت الذي يتدنى فيه إنتاج النفط وتزداد الطاقة المستوردة.

إن الولايات المتحدة، مع برنامج جدي لتحسين استعمال الطاقة وتحقيق وفر، بالإضافة إلى زيادة إنتاج الغاز من صخر الصلصال، تستطيع أن تضغط على أسعار النفط. هذه الإمكانية تدفع روسيا والمملكة العربية السعودية وإيران إلى تطوير سياسات للإنتاج والتصدير تبقي الأسعار العالمية أعلى من السعر القياسي المستهدف.

إن صدمة أسعار النفط في سنة ٢٠٠٨ كان سببها ضعف الدولار وتناقص الثقة به كعملة احتياط بسبب أزمة الرهونات العقارية التي كلفت أوروبا حتى الآن ١٢٠٠ مليار دولار (خسارات وضخ أموال من المصارف) أكثر مما كان بسبب قصور في الإمدادات.

وإذا استأنف العراق وإيران إنتاجهما الأساسي في مدة خمس

سنوات، وطورت موارد منطقة بحر قزوين، بالإضافة إلى آبار كازخستان الهائلة، وتوصلت البرازيل إلى الكفاية الذاتية، فعندها تتمكن روسيا، مع المملكة العربية السعودية وإيران، من أن تصبح نقطة الارتكاز لموازنة موارد النفط والغاز العالمية.

المواقف السياسية في الولايات المتحدة يجب أن تخضع إلى تغيير أساسي. المحافظة على الطاقة يجب أن تعود مرة ثانية لأن تكون هدفاً جدياً، كما كانت في زمن الرئيس كارتر. استعمال القوة والاحتلال الوقائي، كما في العراق، يجب أن يصحح. وصادرات النفط والغاز يمكن أن تتوقف بسبب نزاعات محلية، هذه هي الحالة بشكل خاص بالنسبة إلى خطوط الأنابيب التي تجتاز عدداً من البلدان لتوصيل منتجات لأكثر من سوق واحدة.

هذه المخاوف ظهرت بشكل خلافات على أسعار الغاز الروسي المسلم إلى أوكرانيا وجورجيا في ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨. وبسبب نزاعات على إمدادات الغاز لبولندا ومنها لألمانيا، اتفق منذ سنتين على خط البلطيق الممتد تحت مياه البحر بين روسيا وألمانيا بالرغم من تخوف بولندا.

نزاع جورجيا

في آب/أغسطس ٢٠٠٨، أصبح تهديد امدادات النفط والغاز بسبب النزاعات الإقليمية واضحاً جداً في القتال بين قوات جورجيا وقوات الأمم المتحدة لحفظ لسلام الروسية في أوسيتيا، الذين انضمت إليهم لاحقاً قوات روسية وأخرجوا الجورجيين. ذلك لأن موقع جورجيا استراتيجي بالنسبة إلى إمدادات النفط والغاز الروسية والأذربيجانية إلى تركيا وإمدادات الغاز إلى أرمينيا وأوكرانيا.

طلبت كل من أوسيتيا وأبخازيا الاستقلال عن جورجيا سنة ١٩٩١، وأدّت النزاعات العسكرية إلى ترتيبات عسكرية اتخذت على عجل مع روسيا التي تولت دور صانعة السلام في المنطقتين. لأبخازيا موقع استراتيجي يميزها عن أوسيتيا إذ إنها تقع على البحر الأسود في الطرف الغربي لجورجيا، بعكس أوسيتيا المقاطعة الممتدة داخل روسيا.

تحول ميخاييل سايكاشافيلي، المحامي المتخرج من جامعة هارفارد، إلى زعيم «الثورة الوردية» سنة ٢٠٠٣ التي أجبرت الرئيس إدوارد شيفرناتزي على الاستقالة. كان هذا الأخير وزير خارجية غورباتشيف ثم أصبح زعيماً سياسياً في بلده، جورجيا، بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. كان من السهل إزاحة شيفرناتزي الذي كان يمثل رمز الممارسات السوفياتية السابقة بالإضافة إلى كونه متساهلاً مع الفساد، ذلك أنه، مثلاً، منح ابن أخيه إجازة لتشغيل الهاتف المحمول في جورجيا التي تعد خمسة ملايين نسمة لقاء ١٥,٠٠٠ دولار فقط.

الرئيس سايكاشافيلي أظهر ميوله الأميركية من اليوم الأول، دافعاً جورجيا لكي تصبح عضواً في الناتو لأن الأميركيين كانوا دائماً يشجعون أوكرانيا وجورجيا على طلب الانتساب إلى الناتو. وبما أن مرفأ سيفاستوبول، وفق معاهدة معقودة في سنة ١٩٩٧، سيستقبل الأسطول الروسي حتى ٢٠١٧، فإذا أصبحت جورجيا وأوكرانيا عضوين في الناتو، سيكون القسم الأكبر من الأسطول الروسي محاطاً بقوات معادية.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وأوائل كانون الأول/ديسمبر زار المؤلف جورجيا وسنحت له الفرصة لزيارة عدد من الوزراء بمن

فيهم وزير تشجيع الاستثمار، خاكا بندوكيوزي، رجل لذيذ المعشر، شديد الذكاء وثري من أيام روسيا الغابرة، ومن محبذي العلاقات الجيدة مع روسيا.

قبل مجيئه إلى جورجيا، كان بندوكيوزي مسيطراً على شركة نفط صغيرة في روسيا، في غرب سيبيريا. تمكن فريقه من السيطرة على الشركة وتحسين الإنتاج ومن ثم بيع الشركة مؤمّناً لبندوكيوزي ما يقارب ٣٠٠ ـ ٤٠٠ مليون دولار.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ واجه ساكايشفيلي الانتخابات وسط انتقادات متزايدة حول زعامته.

في حفل غداء في جورجيا، قبل شهر من الانتخابات، قال وزير الداخلية للمؤلف إنه يعتقد أن الرئيس سوف يؤمن ٧٠ إلى ٧٤ في المئة من الأصوات. كان ساكايشفيلي متأكداً من الفوز وسخر من تحدي أوليغارشي روسي سابق على علاقة مع بيريزوفسكي الذي شن حملة إعلامية ضده.

أبلغ المؤلف تقديرات الوزير إلى القائم بالأعمال الأميركي الذي كان قد تنبأ بأن يحصل الرئيس على ٥٦ ـ ٦٠ في المئة من الأصوات. كانت معلومات الأميركيين، الذين يتمتعون بحضور واسع في جورجيا، أدق وأفضل من الوزراء الجورجيين، إذ حصل ساكايشفيلي بالكاد على ٥٥ بالمئة من الأصوات.

في اجتماع القمة العام للناتو في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وُضعت مسألة عضوية أوكرانيا وجورجيا في الناتو على الرف لمدة عشر سنوات بسبب ضغوط ألمانية وفرنسية وإيطالية وإسبانية. ولم يتغير

هذا الموقف في اجتماع القمة للناتو في أوائل ٢٠٠٩. وفي الواقع شدد أعضاء الناتو على ضرورة التعاون مع روسيا. أما العضوان الجديدان اللذان انضما إلى الناتو، كرواتيا وألبانيا، فهما بعيدتان بما فيه الكفاية عن روسيا ولا تثيران احتجاجات كما حصل في العضوية المقترحة لجورجيا وأوكرانيا.

كان ساكايشفيلي قليل الصبر، فقام بجمع ١٠,٠٠٠ جندي بالقرب من حدود أوسيتيا ابتداء من أيار/مايو ٢٠٠٨ وفق تقرير من «آي آي آي» نُشر في ١١ تموز/يوليو ٢٠٠٨. وقامت قوات أميركية وجورجية بتدريبات مشتركة في أيار/مايو، وسلمت إسرائيل، في ربيع ٢٠٠٨، أسلحة إلى جورجيا تشمل طائرات متطورة ودبابات. هذه الامدادات لم تكن لتتم دون إقرار أميركي.

في ليل ٧ آب/أغسطس قصفت قوات جورجية أوسيتيا ثم دخلت أراضيها بالقوة، وقتلت عشرة جنود من قوات حفظ السلام الروسية. لم يكن لدى روسيا خيار غير الرد، وقامت بذلك بقوة.

أتاح ساكايشفيلي لروسيا الفرصة لكي تنسحب من الرباط العسكري ـ الدبلوماسي المحتمل الممثل بجهود جورجيا وأوكرانيا للانضمام إلى الناتو. سيطرت القوات الروسية على أوسيتيا، وأرسلت فرقة من ٩,٠٠٠ رجل إلى أبخازيا لطرد الجنود الجورجيين، الذين انسحبوا بسرعة.

لأن جورجيا بدأت الحرب فإن أي تسوية في أوسيتيا وأبخازيا وجب أن تكون مرضية لروسيا قبل كل شيء. أصر ميدفيديف وبوتين على وجود روسي قوي في المنطقتين لتمكين الأسطول

الروسي من استخدام منشآت البحر الأسود الممتدة على طول شواطئ أبخازيا، الحالية والمستقبلية، لأغراضه الخاصة. وعلاوة على ذلك، إذا دعت الحاجة، يمكن تحويل خطوط الأنابيب، في حال أي تهديد أو تدخل من جورجيا، عبر الأراضي الروسية إلى أبخازيا والبحر الأسود. كان يجب على أية تسوية سلمية أن تفرض على جورجيا عدم التدخل بمرور النفط والغاز عبر أراضيها إلى الأسواق الأخرى. في الواقع، إن موقف روسيا بتشجيع استقلال أوسيتيا وأبخازيا ظهر في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨ عندما صوت البرلمان الروسي لصالح استقلال كلتا المنطقتين، وصادق الرئيس ميدفيديف على القرار.

من المستبعد جداً أن تقوم الناتو بتشجيع جورجيا على مقاومة شرط كهذا. والمجابهة العسكرية أبرزت الخطوط الحمر الروسية. أن روسيا ٢٠٠٨ ليست البلد الذي يجوز العبث معه، إن من دول صغيرة مثل جورجيا أو متوسطة الحجم مثل أوكرانيا، وحتى من الولايات المتحدة.

منيت إسرائيل بانتكاسة خطيرة لخططها من جراء هذه الحرب. كان الإسرائيليون يمدّون الجورجيين بالسلاح وبطائرات استطلاع من دون طيار تستخدم لسبر الدفاعات الروسية، وفي بعض الأحيان، لإلقاء نظرة على شمال إيران، على بعد ساعة واحدة من الطيران. بمساندة الرئيس الجورجي ووزيريه للدفاع والشؤون الخارجية اللذين يحملان الجنسية الإسرائيلية، قام الجيش الإسرائيلي وفرق هندسية بالعمل على تجهيز مطارين عسكريين جورجيين بهدف تحضير هجمات ضد أهداف في إيران وإطلاقها، لأن الطيران من جورجيا نحو إيران ليس من السهل اكتشافه، وقد

كانت نية إسرائيل أن تستغل إلى أقصى الحدود هذه الطريق لضرب أهداف إيرانية.

دمرت القوات الروسية هذين المطارين ومنشآتهما بالكامل، وصادرت الطائرات بدون طيار وأجهزة التعقب الإلكترونية المعقدة، ثم استرسلت في تدمير جميع الطائرات وأجهزة التعقب والرادار، وتركت المطارين وكأنهما حقلان محروقان.

هذه المعلومات تلقاها الكاتب من مصادر موثوقة وتحقق منها مرة ثانية مع مسؤولين روسيين كبار أكدوها وأضافوا أن القوات الروسية دهشت لاكتشاف أجهزة هامة، مثل الصواريخ المضادة للطائرات، ومن أوكرانيا أيضاً، التي كانت زودتها بها روسيا في الأصل. وهكذا أصبح لروسيا دين على إيران، وتعلمت إسرائيل أن لا تتدخل في المصالح الروسية القريبة من حدودها، وتراجعت جورجيا عن أي احتمال في عضوية الناتو في العقد القادم.

ابتداءً من صيف ٢٠٠٨، وبالنظر إلى التعاون السعودي ـ الروسي المتنامي، أبدت روسيا اهتماماً أكبر لتنسيق سياساتها مع أوبيك، وتنسيق سياساتها للغاز مع إيران وقطر والجزائر والنروج وإندونيسيا. وقد جعلت أزمة إمدادات الغاز المتجددة مع أوكرانيا الحاجة لتنسيق سياسات الإمدادات أكثر إلحاحاً بسبب اتصالها بخطوط الأنابيب الممتدة إلى أوروبا الغربية.

كانت الاختلافات تتمحور حول مسائل ثلاث: مدفوعات متأخرة مستحقة لروسيا على أوكرانيا بدل إمدادات الغاز الطبيعي في الربع الأخير، أسعار الإمدادات المستقبلية، والرسوم التي ستدفع إلى

أوكرانيا لقاء مرور أنابيب الغاز عبر البلاد إلى الأسواق الأوروبية، ذلك أن نحو ٨٠ في المئة من مجمل الغاز الروسي إلى أوروبا يمر عبر أوكرانيا، مما يعني أن كييف تتمكن، إذا أرادت، أن تمنع وصول ٢٠ بالمئة من احتياجات أوروبا للغاز.

توصل البلدان إلى اتفاق في كانون الثاني/يناير مدته عشر سنوات بعد خمسة عشر يوماً من انقطاع إمدادات النفط. من المنتظر أن يصمد هذا الاتفاق لأن أوكرانيا بحاجة إلى الغاز لصناعتها الفولاذية التي، على رغم تراجعها الكبير في الوقت الحاضر بسبب الهبوط العالمي للطلب، فهي لا تزال تمثل الأمل الرئيسي للمستقبل. روسيا، بعكس ذلك، ستشعر بارتياح أكبر عندما يصبح خط أنابيبها المار تحت البحر إلى ألمانيا شغالاً في المستقبل القريب. وإذا دعت الحاجة، يمكن زيادة قدرة هذا الخط ثلاث مرات في حال عادت الخلافات إلى السطح ثانية. وكانت ثمة حالة شبيهة ولكن أقل دراماتيكية قد ظهرت خلال أشهر الشتاء الباردة نفسها سنة ٢٠٠٧، عندما يكون الطلب على الغاز على أشده.

بسبب تزايد أهمية الغاز لاستعماله كطاقة إن في توليد الكهرباء أو التدفئة أو النقل، وأهمية روسيا الحاسمة كمزود رئيسي للغاز إلى أوروبا الغربية، أكبر كتلة اقتصادية في العالم، فمن الأهمية بمكان تطوير التزامات قانونية دولية لتنظيم الترانزيت والسلطات التي يمكن أن تمارسها أو أن لا تمارسها بلدان الترانزيت على موارد الغاز. إن فترة سماح العشر سنوات، إذا صمدت، تتيح الفرصة لاستنباط مثل هذه الأنظمة، وسيكون دور الاتحاد الأوروبي محورياً في هذا المجال.

ربما وجب على المشترعين أن يتمثلوا بالمعاهدات التي صيغت للترانزيت في الممرات المائية التي تجتاز الحدود الدولية، والتي لها أهمية في التجارة العالمية. فمعاهدة القسطنطينية التي تعود إلى ما قبل مئة عام تنظم المرور عبر البوسفور، ولقناة السويس أيضاً أنظمة تتعلق بشحن البضائع المارة في القناة التي أغلقت مرتين جراء الحروب ضد مصر في القرن العشرين، في السنوات ١٩٥٦ و١٩٦٧. وأيضاً المرور في قناة باناما له أنظمته الخاصة.

في المبدأ، لا يجوز للبلدان ذات السيادة التي تمر فيها السفن أن تتدخل في المنتجات الاستهلاكية والسلع الرأسمالية. نظرة مماثلة يجب أن يؤخذ بها بالنسبة إلى خطوط أنابيب النفط والغاز التي تنقل الشحنات من المنتج إلى المستهلك. يجب أن تكون تلك حالة أوكرانيا وغيرها من البلدان كجورجيا، وفي المستقبل، باكستان والهند عند نقل الإمدادات عبرها إلى الصين.

إن قدرة روسيا على تحقيق جميع أهدافها في تزويد أوروبا والشرق الأقصى بكميات كبيرة من النفط والغاز بشكل ثابت، إن كانت هذه الكميات من إنتاجها أو من إنتاج الجمهوريات الغنية بالنفط كأذربيجان وكازاخستان، هي مسألة تتعلق بالموارد المتوفرة والوقت المناسب. الصين ملتزمة بتمويل كبريات خطوط الأنابيب من جمهوريات آسيا الوسطى وروسيا عبر سيبيريا. أما قدرة روسيا على التعهد بتمويل طويل المدى فقد تأذت بفعل الأزمة المالية العالمية التي خفضت الاحتياط المالي الروسي من ٧٠٠ مليار دولار إلى المستوى الحالي، ٣٠٠ مليار دولار.

على الرغم من أن روسيا تواجه ١٤٠ مليار دولار من الموجبات الخارجية، فهي تستطيع أن تنفق ٣٠ ـ ٤٠ مليار دولار سنوياً

على البنية التحتية للنفط والغاز. هذه المهمة، في حال ضرورتها، سيسهلها عاملان. من جهة أولى، احتياط روسيا الكبير من الذهب يوفر دعماً إضافياً. ومن المنتظر أن ترتفع أسعار النفط لأن كلفة البدائل المتاحة تفترض ٧٠ دولاراً كسعر للبرميل، والمملكة العربية السعودية البلد القائد والمؤثر في تخفيض أسعار النفط في أوبيك، تعتزم تخفيضاً يوازي مليون برميل قبل صيف ٢٠٠٩ لترسيخ استقرار الأسعار. يستطيع الروس أن يدعموا التخفيض بنصف هذا الرقم، وينتظر أن ترتفع أسعار النفط إلى ٥٥ ـ ٧٠ دولاراً للبرميل، مما سيمكن موسكو من الإبحار براحة عبر المياه الاقتصادية الهائجة لسنة ٢٠٠٩.

قبل نهاية عام ٢٠٠٩ كان سعر النفط يقرب من ٨٠ دولاراً للبرميل واحتياطات روسيا المالية ارتفعت من جديد إلى مستوى ٤٥٠ مليار دولار، كما ارتفع مؤشر أسعار الأسهم الروسية بنسبة تقرب من ٥٠ في المئة، خصوصاً أن الاستثمار الخارجي في روسيا استعاد زخمه.

الهوامش

(١) مايكل إيكونوميدس وروناالد أوليفيتي، **لون النفط** راوند اولا للنشر، ٢٠٠٠ ص ٦٥.

(٢) إدارة معلومات الطاقة (الولايات المتحدة الأميركية) مذكرة تحليل لروسيا، ٨ أيار/مايو ٢٠٠٨.

(٣) جايمس شير «روسيا والغرب، إعادة تقدير» أكاديمية الدفاع في المملكة المتحدة ـ شريفر هارم، عدد ٦، يناير ٢٠٠٨ ص ٢٠ ـ ٢١.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) مارشال غولدمان، **الشؤون الخارجية**، عدد نوفمبر/ديسمبر ٢٠٠٤.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) كريستيا فريلاند، **مبيع القرن**، دبلداي، ٢٠٠٠.

(٨) **موسكو تايمز**، ٢٤ يوليو صفحة ٣.

(٩) **الإيكونوميست**، عدد أول أسبوع من أغسطس ٢٠٠٨.

(١٠) كاترين بيلتون ونيل باكلي، **فايننشال تايمز**، ١٤ مايو ٢٠٠٨.

(١١) لي ولوسكي، **الشؤون الخارجية**، مارس/أبريل ٢٠٠٠.

(١٢) **الإيكونوميست**، عدد ١٥ مارس، ٢٠٠٨.

(١٣) **الفايننشال تايمز**، آذار/مارس ٢٢-٢٣، ٢٠٠٨

(١٤) **التايمز**، ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٨.

(١٥) آنا بوليتكوفسكايا «**يوميات روسية**» فينتاج بوكس، ٢٠٠٨ ص. ٣٠٣ ـ ٣٠٤.

(١٦) المصدر نفسه، ص. ٢٦٥.

(١٧) كيفن فيلبس «**الثيوقراطية الاميركية» خطر وسياسات الدين المتطرف، النفط المال المستدان من القرن الواحد والعشرين**، فايكينغ، ٢٠٠٦ ص ٤٨.

(١٨) فيليبس، ص ٤٧.

(١٩) تحديث آي آي آي لروسيا، أيار/مايو ٢٠٠٨

(٢٠) جيريمي ريفكن، **اقتصاد الهيدروجين** جيريمي ب. تاوشر/بنغوين ٢٠٠٣ ص ٢٥.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٢٣) علي علاوي، **احتلال لعراق: ربح الحرب، خسارة السلم**، مطبعة يال الجامعية.

الفصل السادس

روسيا في الشرق الأوسط

ابتداءً من ١٩٩١، عند إعلان قيام الاتحاد الروسي بعد انسحاب أوكرانيا وعدد من الجمهوريات من الاتحاد السنوفياتي، تولى الروس دوراً رسمياً كإحدى اربع دول عينت دولياً في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط لحل النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني.

على مستوى مختلف ولكن بنفس الأهمية، كان الاتحاد الروسي مهتماً بتنسيق سياسات النفط والغاز مع كبار المنتجين في الشرق الأوسط. إن ما يقارب ٧٠ في المئة من احتياطات العالم من النفط تتجمع في المملكة العربية السعودية والعراق وإيران والكويت. أما في ما يتعلق بموارد الغاز الطبيعي، فموارد روسيا تضارع، بالأهمية، موارد إيران وقطر والإمارات العربية المتحدة. وأكثر من ٦٠ في المئة من مصادر الغاز في العالم تتجمع في هذه البلدان الأربعة.

على الرغم من أن بلدان الشرق الأوسط هي قاعدة مهمة لمصادر الهيدروكابون، ورغم الثروة الروسية من الهيدروكاربون ودورها

السياسي في حل النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، فإن روسيا يلتسن لم تعر انتباهاً لأي من المسألتين.

ثمة سببان مباشران لعدم تدخل روسيا، اقتصادياً وسياسياً، مع بلدان الشرق الأوسط الرائدة في مجالات النفط والغاز.

من جهة، كانت أسعار النفط منخفضة نسبياً وأسعار الغاز منخفضة إلى حد أكبر. وكان الازدياد في الاستهلاك مستقراً من دون أن يكون مزدهراً. فقط، بدءاً من أواسط التسعينيات، تضاعفت مشاريع الغاز الطبيعي السائل في قطر التي صارت تحت التأثير الأميركي المباشر جراء بناء قاعدة عسكرية أميركية كبرى في هذا البلد الصغير الغني بالغاز.

السبب الثاني في عدم تدخل روسيا في قضايا الشرق الأوسط الاقتصادية والسياسية كان التدهور السريع في أحوال الاتحاد الروسي الاقتصادية وفي موارده المالية. كان هذا العقد عقد نهب الأوليغارشيين الأصول الوطنية بالترادف مع رئيس فاسد ومرتهن سياسياً. كان ما يُسمون مصلحي يلتسن يتبعون طريقة المعالجة بالصدمة الاقتصادية التي أوصى بها البروفسور جيفري ساخس من جامعة هارفرد. بالاختصار، أوصت هذه السياسة بخصخصة كل المشاريع العامة بأقصى سرعة ممكنة. حشود من حملة الإجازات في إدارة الأعمال كانوا يعملون لمساعدة الشركات على التخصص، وبعد فترة وجيزة من الوقت، بدءاً من آب/أغسطس ١٩٩٨، أفلست البلاد.

الأوليغارشيون الذين سيطروا على جميع المشاريع الروسية الهامة، باستثناء صناعات الأسلحة الدفاعية، لم يكونوا مهتمين بالتعاون مع

الشرق الأوسط. أولوا اهتمامهم لإمكانيات الأعمال في أوروبا والولايات المتحدة، وسعوا إلى إنشاء المصارف العالمية. فقط قبرص، كملاذ ضريبي لشركات الأوف شور، جذبت الأوليغارشيين كمركز لشركاتهم التجارية المتكاثرة. علاوة على ذلك، سيطر الأوليغارشيون على سياسات يلتسن، وخصوصاً بعد سنة ١٩٩٦ ودفعوه إلى طلب التمويل من ألمانيا والولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصارف الإنماء الأوروبية.

ممارسة حرية الاختيار في الاتحاد الروسي، أغنى بلد في العالم بالمعادن ـ أكانت نفطاً أم غازاً أم ذهباً أم أورانيوم أم ماساً أم ألمينيوم أم خام الحديد ـ كان عليها أن تنتظر عودة القوميين الروس إلى الحكومة. جسّد بوتين هذا الخيار المطلوب، وبحلول ٢٠٠٣، كان قد وضع الأمور في نصابها، وأخذت روسيا تزدهر اقتصادياً وتزداد هيبتها وتعلو منزلتها.

ومع ذلك لم يسرع بوتين إلى تقوية علاقات روسيا مع بلدان الشرق الأوسط الغنية بالنفط والغاز، ذلك أن خبرة روسيا مع بلدان الشرق الأوسط منذ القرن التاسع عشر لم تكن سارة. كانت روسيا القيصرية في حالة حرب بشكل متقطع مع العثمانيين المسلمين منذ القرن الرابع عشر. وكانت جهود البعثات التعليمية الروسية والمشاركة في حماية اللبنانيين الأرثوذوكس ابتداء من ١٨٦٠، بعد أن توقفت حرب دينية بمبادرة دولية، قد ذهبت أدراج الرياح بسبب الشيوعيين الملحدين الذين تسلّموا السلطة في روسيا من ١٩٢٥ إلى ١٩٩١.

بعد الحرب العالمية الثانية، خاف ستالين من نية الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الإطاحة بالشيوعية، حتى ولو بالقوة، ولم يشعر

الاتحاد السوفياتي بقدرته على تحدي الولايات المتحدة عسكرياً إلا في أوائل الخمسينيات، عندما امتلكت موسكو القنبلة النووية. بالإضافة إلى دعمه للكوريين الشماليين في حربهم مع الجنوب المدعوم من الولايات المتحدة، دخلت القوات السوفياتية إلى شمال إيران، وكان حزب توده الشيوعي في إيران قوياً وأثر على رئيس الوزراء في ذلك الحين، مصدق، ليقوم بطرد الشاه وتأميم صناعة النفط.

كانت ردة الفعل الأميركية عنيفة بالنسبة إلى إيران، إذ إن الأميركيين كانوا على علم بمدى غناها بالنفط والغاز. نظموا انقلاباً مضاداً وأعادوا الشاه وضبطوا تحركاته ووجهوا إنذاراً إلى الروس بالخروج من شمال إيران أو مواجهة حرب مباشرة. علم الروس أن الإنذار الأميركي كان جاداً فانسحبوا.

بعد وفاة ستالين عام ١٩٥٣، شعر خروتشيف أنه قادر على تحدي الأميركيين في الشرق الأوسط حيث كانت مصالح النفط البريطانية والأميركية والفرنسية مهيمنة.

السدود والمواثيق: الحلف الروسي- المصري

عند بداية الثورة المصرية عام ١٩٥٢، تسلّم ضباط شباب الحكم ونفوا الملك فاروق، ونصّبوا محمد نجيب وهو أكبرهم سناً وأعلى رتبة، كقائد لهم. وكانوا في تلك الفترة يفضلون تقوية روابطهم مع القوى الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة.

بعد انقضاء سنتين، تخلص الضباط الشباب من محمد نجيب كقائد لهم، وتبوأ الزعامة جمال عبد الناصر وتفاوض مع

البريطانيين بشأن اتفاقية لإخلاء قواعد على طول القنال، والجلاء عن مصر بغضون أربعة وعشرين شهراً بدءاً من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤. نصت تلك الاتفاقية على توفير منشآت للتخزين والإبقاء على ١٢٠٠ خبير في مصر لمدة سبع سنوات. هذه الاتفاقية زادت من شعبية عبد الناصر في مصر والعالم العربي عامة، ولكنها أصابت كبرياء البريطانيين بجرح عميق.

انتخب عبد الناصر رئيساً في ٢٢ تموز/يوليو ١٩٥٦، وعلى الفور حل مجلس الثورة المؤلف من الضباط الشباب الذين قاموا بالانقلاب الأصلي.

بين ١٩٥٢ و١٩٥٦، كان جون فوستر دالاس، الإنجيلي المتكبر، وزيراً للخارجية الأميركية في عهد الرئيس دوايت إيزنهاور. أراد أن يضع ميثاقاً عسكرياً واقتصادياً ضد الاتحاد السوفياتي، يعرف بـ«حلف بغداد»، ويشمل العراق ولبنان والأردن ومصر وتركيا وباكستان. وكان الضباط الشباب في مصر يريدون بناء السد العالي في أسوان لري مساحات شاسعة وتحسين إمكانيات الفلاحين المصريين، إذ إن العديد من هؤلاء الضباط ترعرعوا في قرى مصرية حيث كانوا يؤمنون عيشهم من الزراعة، وكان عبد الناصر وأنور السادات، الذي خلفه في ما بعد، كلاهما من الريف.

علّق دالاس المساعدات الأميركية إلى مصر، وجمّد التمويل المتفق عليه للسد العالي بالإضافة إلى المساعدة التقنية من قبل «سلطة وادي تينيسي» إلا إذا وافقت مصر على الانضمام إلى الحلف المضاد للاتحاد السوفياتي. أراد عبد الناصر أن يظل محايداً، وكان واحداً من الرواد في الكتلة الوسطية من البلدان المحايدة (دول عدم الانحياز) بالاشتراك مع الهند ويوغوسلافيا.

أربعة أيام قبل انتخاب عبد الناصر، أعلن دالاس أن مصر مفلسة وأن الولايات المتحدة والبنك الدولي لن يموّلا السد العالي. كان السوفيات ينتظرون فرصة سانحة، فبعثوا دبلوماسياً عالي الرتبة للمشاركة في احتفال مصر الرابع بالثورة في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٦. قال المبعوث الروسي لعبد الناصر، في أول يوم لانتخابه رئيساً، إن الاتحاد السوفياتي مستعد لبناء السد العالي ولتأمين أسلحة إضافية، فاشترت مصر الأسلحة من روسيا في العام ١٩٥٥ بعد أن كانت أميركا قد رفضت طلبها تزويدها بالعون العسكري والمالي منذ ١٩٥٣.

كان عبد الناصر، بموارده المحدودة، وكزعيم للثورة، بحاجة إلى إنجاز باهر. وكانت شركة قناة السويس، وهي مشروع بريطاني – فرنسي أهم مورد مالي لمصر، ولها قيمة استراتيجية واضحة.

بفخر وتهور، أعلن عبد الناصر تأميم قناة السويس في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٥٦ كرد على دالاس، مشرعاً الأبواب أمام علاقات مصرية ـ سوفياتية.

وبموجب اتفاق سري بين رئيس الوزراء الفرنسي غي موليه ورئيس الوزراء البريطاني أنطوني إيدن ورئيس وزراء إسرائيل بن غوريون، هاجمت قوات إسرائيلية سيناء في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر من تلك السنة، بينما دمرت الطائرات الفرنسية والبريطانية القوات الجوية المصرية المنشأة حديثاً والمؤلفة من طائرات روسية زودت قبل عام واحد.

لم يُبلغ إيزنهاور بهذا التحرك، فوبخ المحتلين الثلاثة علناً وبغضب شديد، وطالب بانسحاب عاجل. كان تصرف عبد الناصر حكيماً

إذ سحب القوات المصرية من سيناء، وهذا القرار أنقذ ثلثي الجيش المصري وفق أنور السادات في كتابه «**البحث عن الذات ـ قصة حياتي**» المنشور باللغة العربية سنة ١٩٧٨.

اتصل عبد الناصر بأيزنهاور وطلب اليه أن يتدخل مع البريطانيين والفرنسيين ويترك الإسرائيليين للمصريين. انسحب الفرنسيون والبريطانيون بحلول ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦ بينما بقيت القوات الإسرائيلية حتى آذار/مارس ١٩٥٧ بعد أن أعلنت وزيرة الخارجية الإسرائيلية غولدا مائير ضم سيناء. لم تتحرك القيادة الروسية إلا عندما أعلن الرئيس الأميركي عدم رضاه عن الهجوم، وواجه إيدن مظاهرات حاشدة وخطيرة في بريطانيا ضد قراره هذا.

من تلك اللحظة وصاعداً، أصبحت مصر حليف الاتحاد السوفياتي الأهم في الشرق الأوسط. غير أن عبد الناصر لم يكن ليتسامح مع الاحزاب السياسية، فاضطهد الشيوعيين في مصر، وفي سورية إبان اتحاد الثلاث سنوات بين البلدين، من سنة ١٩٥٨ حتى أيلول/سبتمبر ١٩٦١.

ربما كانت هذه الفترة مؤاتية لاستئناف علاقات الصداقة الأميركية ـ المصرية. غير أن فوستر دالاس، الذي كان رجلاً قاسياً، لم يغفر لعبد الناصر رفضه الانضمام إلى حلف بغداد ونجاحه في إثارة الاضطرابات ضد الحلف في لبنان والأردن.

بدأ السوفيات في بناء السد العالي وعملوا بدأب في نفس الوقت للإطاحة بالنظام العراقي الذي انضم إلى «حلف بغداد» وعقد اتفاقاً مع الأردن لإقامة وحدة بين البلدين. في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، قامت جماعة من ضباط الجيش العراقي بانقلاب وقتلت جميع

أفراد العائلة المالكة ونوري السعيد، رئيس الوزراء الموالي للغرب والشخص الرائد في تحقيق حلف بغداد.

في أوائل الستينيات، دعم السوفيات عبد الكريم قاسم الذي صار الزعيم العسكري للعراق، ولكنه اغتيل بعد ثلاث سنوات فقط. وفي اليمن دعم السوفيات المصريين بالسلاح، وساعدوهم استخباراتياً واستراتيجياً، ولكن المصريين والقوات الجمهورية فشلوا في التغلب على الملكيين المدعومين من المملكة العربية السعودية.

كانت خيبة أمل السوفيات كبيرة في ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧ عندما هاجمت إسرائيل مصر وسورية ـ كلاهما حليف للسوفيات. في اليوم الأول دمرت إسرائيل كل سلاح الجو المصري المزود من قبل الروس وهو جاثم على الأرض. حصل نفس السيناريو في سورية، إلّا أن الخسارة هنا كانت جراء معارك جوية بين الطيارين السوريين والإسرائيليين.

في غضون خمسة أيام، احتل الإسرائيليون سيناء وأغلقوا قناة السويس واحتلوا مرتفعات الجولان السورية، الجبال التي تحتوي على مخزون مياه هائل، ومن حيث يستطيع الجنود الإسرائيليون رؤية دمشق. وعلاوة على كل هذه الخسائر الهائلة، سقطت القدس في أيدي الإسرائيليين الذين خاضوا معارك ضارية مع الجنود الأردنيين الذين لم يكونوا مجهزين كفاية على رغم تصميمهم القوي.

تعرضت هيبة السلاح السوفياتي إلى نكسة كبيرة. بالدرجة الأولى اعتبرت الهزيمة هزيمة السلاح السوفياتي في مقابل السلاح الأميركي المتفوق. اعتبر الروس أن السوريين والمصريين بحاجة إلى تدريب

مكثف على أعتدتهم، أكانت طائرات أم دبابات أم مدافع. وجدير بالذكر أن بريجنيف، الأمين العام للحزب الشيوعي، كان قد نصح عبد الناصر عدم شن الحرب.

في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧ في الخرطوم، أقر عبد الناصر بخطئه الفادح في إرسال قواته إلى اليمن، فانسحب منها وقدم اعتذاراً إلى الملك السعودي فيصل ساعياً وراء مساعدته المالية والدبلوماسية.

كانت العلاقات السوفياتية ـ العربية متوترة بعد قمة الخرطوم. وكان تردد أميركا في مساعدة البلدان العربية عسكرياً واضحاً، ذلك أن إدارة جونسون كانت مهتمة بحرب فيتنام التي ازدادت شدة، ولم تعر إلا القليل من الاهتمام للحاجات العربية.

إضافة إلى المساعدة المالية، ساعد فيصل المصريين للحصول على بطاريات ضد الطائرات عالية الدقة تعمل بواسطة الحاسوب. رافق الأجهزة الروسية الجديدة تقنيون وطيارون روس، وقد مكن ذلك مصر من شن حرب الاستنزاف. كانت القوات المصرية تستطيع أن تقصف مواقع إسرائيلية دون خوف من رد جوي إسرائيلي إذ كان على الطائرات أن تحلق عالياً جداً لتجنب بطاريات الصواريخ. استمرت حرب الاستنزاف من سنة ١٩٦٩ حتى أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ ووفاة عبد الناصر المفاجئة.

خلف أنور السادات عبد الناصر. كان الرئيس المصري الجديد قد أقام صداقة مع فيصل وعقد العزم على تهيئة جيشه لعبور قناة السويس وطرد الإسرائيليين. كان بحاجة إلى مساعدة مالية لشراء أسلحة حديثة، قدمها له فيصل كما موَّل سورية بقيادة الرئيس

الجديد، حافظ الأسد، أيضاً. ألغى السادات الميثاق المصري مع الاتحاد السوفياتي وطلب من الخبراء السوفيات مغادرة مصر قبل نهاية سنة ١٩٧٢.

في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، عطلة عيد يوم الغفران الإسرائيلي، عبرت القوات المصرية القناة واحتلت أكثر المواقع الإسرائيلية على الشاطئ الشرقي لقناة السويس، وهاجمت القوات السورية الإسرائيليين في مرتفعات الجولان، وفي غضون ثمانٍ وأربعين ساعة بدأت تهدد باحتلال قرى إسرائيلية. وبسرعة، أرسل الأميركيون الإعانات من مخازنهم الاستراتيجية في أوروبا، كما يقر كيسنجر في مذكراته، لينقذوا الإسرائيليين من هزيمة محققة. استطاع الإسرائيليون أن يعبروا القناة إلى الغرب، وساعدت الكميات الهائلة من الأسلحة الأميركية، إضافة إلى القوة الجوية، في استعادة إسرائيل لأكثر ما خسرته.

وكان العرب قد هللوا للنجاح الأولي للجيش المصري المزود بأسلحة سوفياتية بفضل إسراع السوفيات إلى تقديم الذخيرة والصواريخ لمصر خلال حرب الثلاثة أسابيع.

كانت السبعينيات عقداً واعداً بالنسبة إلى السوفيات، إذ إن الحرب العربية ـ الإسرائيلية سنة ١٩٧٣ أثبتت فاعلية السلاح السوفياتي، والنجاحات العربية حركت الجهود الأميركية التي قام بها وزير الخارجية هنري كيسنجر لفك ارتباط القوات المتقاتلة.

كان الأميركيون بحاجة إلى دعم سوفياتي لحمل السوريين والمصريين على قبول اتفاق للانسحاب. أدرك الأميركيون ثقل روسيا وأهميتها، فأظهروا مرونة كبيرة في التعامل مع الخلافات

السورية ـ الأميركية. وبينما كان نيكسون يغازل الصينيين كان يتصل بالسوفيات آملاً أن يقتل عصفورين بحجر واحد.

عودة الإيمان

كانت الشيوعية نظاماً بلا رب، يطبق علمانية الدولة. وبسبب نظرة القسم الأكبر من الشرق الأوسط إليهم كملحدين ظلت العلاقات السوفياتية ـ العربية باردة حتى تاريخ اعتماد الغلازنوست والبيريسترويكا التي أعلن فيها الاتحاد السوفياتي أن شيوعيته ليست نداً للرأسمالية والأسواق الحرة. وبدءاً من ١٩٨٧، فتحت الأبواب أيضاً للمعتقدات الدينية الأرثوذكسية الروسية، عندما احتفل بطريرك الكنيسة الروسية بيمن وبطريرك القسطنطينية ديمتريوس الأول بعيد التجلي في ١٩ آب/أغسطس من تلك السنة.

اضطر غورباتشيف، تحت الضغط الأميركي، إلى الاعتراف بالحريات الدينية. كما أن الأميركيين أصدروا تشريعات لقطع العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفياتي إلا إذا سمح لليهود الذين يريدون الهجرة إلى إسرائيل أن يفعلوا ذلك. وفي أواخر الثمانينيات، هاجر ١,٢ مليون يهودي إلى إسرائيل، كذلك، لم يتمكن غورباتشيف من منع الروس المسيحيين الأرثوذوكس من حقهم في إقامة شعائرهم الدينية التي مارسوها منذ أوائل القرن الحادي عشر.

حظر يلتسين الشيوعية، وعادت أكثرية الروس إلى معتقدات الديانة الأرثوذوكسية وعباداتها. لم تعد روسيا دولة ملحدة، وقد عنى ذلك أن العلاقات بين المملكة العربية السعودية، الحارسة والأمينة على الإسلام السني، والأرثوذوكسية الروسية يمكنها أن تنطلق من دون عوائق.

عائق الإلحاد لم يعد يحول دون إقامة علاقات مع النظام الإيراني الثيوقراطي. في آب/أغسطس ١٩٩١، بعد سنة وشهرين من انتخابه بطريركاً لموسكو وكل روسيا، طلب كل من يلتسن، الرئيس الجديد المنتخب، وغورباتشيف، الأمين العام للحزب الشيوعي، من ألكسي الثاني أن يدعمهما ضد الـ «كاي جي بي» والحرس القديم اللذين كانا يسعيان إلى إزاحة كلا الرجلين وإعادة النظام الشيوعي القديم. كان يلتسن محاصراً في البيت الأبيض، مبنى البرلمان، وكان غورباتشيف تحت التوقيف القسري في «الداشا» خاصته على بحر قزوين.

دعم البطريرك ألكسي كلا الرجلين ودعا المؤمنين، وخصوصاً الجيش، أن لا يصوبوا سلاحهم ضد المدنيين الابرياء. استجاب عدد من أبطال الجيش السوفياتي ـ إن في الحرب العالمية الثانية أو في أفغانستان ـ إلى هذه الدعوة، وأحبطت محاولة الانقلاب. من ذلك الحين وصاعداً أصبح يلتسين مديناً لألكسي الثاني، فسهل استعادة الكنيسة لأملاكها وكنائسها المصادرة. وعلاوة على ذلك، وكإشارة رمزية ذات معنى كبير، قدمت الدولة إعانة مالية لإعادة إعمار كنيسة المسيح المخلص الكائنة على بعد مائتي متر من حائط الكرملين، التي أمر ستالين سنة ١٩٣٣ بهدمها وحوّلها إلى بركة سباحة للعموم.

من ذلك الحين وصاعداً، واصل البطريرك ألكسي الثاني جهوده لاسترجاع ممتلكات الكنيسة وتعمير الكنائس. عبر الروس عن التدين الكامن في أعماقهم بحضورهم الكثيف إلى الكنائس وإعادة بناء الأديرة المكثف والسريع وتأهيلها وإعطاء الكنيسة دوراً اجتماعياً وتثقيفياً أوسع. هذه التطورات مفصلة في كتاب حديث

«انبعاث الأرثوذوكسية الروسية، الإيمان والسلطة في روسيا الجديدة» بقلم جون غرّاد وكارول غرّاد.

الأرثوذوكسية، وهي إيمان الكنيسة الشرقية، أصبحت أشد بأساً في عهد بوتين وحلت محل الشيوعية في عقيدة غالبية الروس. لا يخفي بوتين أرثوذوكسيته، ويظهر للناس في جميع المناسبات والأعياد الدينية، خصوصاً احتفالات عيد الفصح التي تحيي ذكرى قيامة المسيح.

توفي ألكسي الثاني فجأة عن عمر ناهز التاسعة والسبعين في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أعلن يوم دفنه في ٧ منه يوم حداد وطني. لم يحظ رجل دين في تاريخ روسيا الحديث بمثل هذا الشرف، وساد موسكو هدوء تام وحزن شامل إبان حضور الرئيس ميدفيديف ورئيس الوزراء بوتين مراسم الدفن.

أنشأ ألكسي الثاني علاقات بين الكنيسة والدولة منذ أوائل التسعينيات ونعم بروابط متينة مع الرئيسين يلتسن وبوتين. واستعادت الكنيسة الأرثوذوكسية الروسية أهميتها وغالبية رعيتها، وأصبحت، نوعاً ما، البديل الروحي للإلحاد الذي كان ملحقاً بالشيوعية. كان اختيار خلف ألكسي الثاني بالغ الأهمية.

في أول شباط/فبراير ٢٠٠٩، انتخب البطريرك كيريل، الذي ولد لعائلة من الكهنة في لينينغراد سنة ١٩٤٦ وسمّي فلاديمير ميخليوفيتش غوندياف، بطريرك موسكو وكل روسيا، رئيس الكنيسة الأرثوذوكسية. درس البطريرك الجديد الدين في معهد لينينغراد للاّهوت حيث نال شهادته سنة ١٩٧٠. منذ ١٩٧١، أصبح أرشمندريت ـ درجة واحدة أدنى من مرتبة المطران ـ

وتسلّم مركز ممثل الكنيسة الأرثوذوكسية الروسية في مجلس الكنائس العالمي (دبليو سي سي) في جنيف. منذ ١٩٧٥، أصبح عضواً في لجنة مجلس الكنائس العالمي المركزية واللجنة التنفيذية. نجح في مجلس الكنائس العالمي في تلطيف وجهات النظر عن روسيا وقيادتها الشيوعية. وساعد تمكنه باللغتين الإنكليزية والألمانية على نشر رسالته. قدرته على توضيح الأفكار والمعتقدات كانت محل تقدير لسنوات بعد نهاية الحقبة السوفياتية عندما كان يقدم برنامجاً تلفزيونياً في شرح معتقدات الكنيسة الأرثوذوكسية ووضعها الفريد. كان تقدم كيريل مطرداً وسريعاً. في ١٩٧٧، صار مطران فيبورغ، وفي ١٩٧٧، أصبح رئيس أساقفة وتسلّم إدارة أبرشيات الكنيسة الأرثوذوكسية الروسية في فنلندا، وابتداءً من ١٩٨٩، أصبح رئيس أساقفة سمولنسك وكالينينغراد.

في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩، بعد انتخاب كيريل لبطريركية موسكو وكل روسيا، أقام الرئيس ميدفيديف حفل استقبال لمطارنة الكنيسة الأرثوذوكسية الروسية في قصر الكرملين الكبير حيث تكلم البطريرك كيريل، بحضور رئيس الوزراء بوتين، عن مفهوم «سيمفونيا» البيزنطي كرؤاه لأفضل علاقات بين الكنيسة والدولة. ظهرت بعض الآراء المعارضة لكيريل في بعض أرجاء الكنيسة الأرثوذكسية الروسية بسبب انفتاحه على الحوار مع الكنيسة الكاثوليكية، بالإضافة إلى إلمامه باللغات ومساهمته في سينودوسات عالمية وفي مجلس الكنائس العالمي، وحصوله على شهادة دكتوراه فخرية من جامعة بيروجيا الإيطالية، كانت أسباباً كافية للمتشددين في الكنيسة الأرثوذوكسية الروسية لانتقاده. غير أن الانتخابات أتت لمصلحته. في الثالثة والستين من عمره، مدعوماً من الحكومة الروسية، وينعم بعلاقات دولية على مستوى عال، ينتظر من كيريل

أن يضيف الكثير إلى إرث سلفه العظيم ألكسي الثاني ولوقت طويل آت.

بالنسبة إلى الشرق الأوسط، لم تعد روسيا الأرثوذوكسية الدولة الملحدة التي يجب أن يرفضها آيات الله الإيرانيون. وكون المسيحيين الأرثوذوكس عاشوا بسلام مع المسلمين لمئات السنين ساعد أيضاً في تعبيد الطريق أمام علاقة أكثر حميمية مع المملكة العربية السعودية وإيران، وغنيّ عن القول أن النفط والغاز كان لهما اعتبارات رئيسية.

روسيا وآل سعود

بين ١٢ و١٣ تموز/يوليو كان الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز، السفير السعودي السابق في واشنطن، ومن بعد مستشار الأمن القومي للملك عبد الله بن عبد العزيز، يزور موسكو بمهمة. كانت القيادة السعودية، على أعلى مستوياتها، قد جابهت خيبات أمل كبيرة مع إدارة بوش. وعلاوة على ذلك، لم يكن بمقدور السعوديين أن يتجاهلوا الملاحظات السلبية الصادرة عن بعض مرشحي الرئاسة في الولايات المتحدة ضد المملكة العربية السعودية مثل ما صدر عن جون ماكاين عندما انتقد شكل الحكومة السعودية الأوتوقراطي. وبدا، لبعض الوقت، أن المملكة وقيادتها أصبحت هدفاً لانتقادات بعض السياسيين الأميركيين البارزين والمعلقين الصحافيين. وبالإضافة إلى كل ما ورد أعلاه، أصبحت المملكة العربية السعودية حذرة جداً بالنسبة إلى السياسات الأميركية المستقبلية في العراق.

يبقى أن للأمن في العراق أهمية أساسية لدى السعوديين. شاهد

السعوديون السلطة في العراق تنتقل من نظام صدام حسين السني إلى حكومة شيعية تدعمها إيران، فتخوفوا من حصول تحركات ثورية يقوم بها الشيعة السعوديون البالغ عددهم ١,٥ مليون نسمة يقطنون شرق البلاد، على الحدود العراقية.

بالإضافة إلى ذلك، كان تطوير موارد العراق النفطية يشكل عنصراً هاماً في تحسين استقرار إمدادات النفط العالمية. وكانت جميع الدراسات المتعلقة بآبار النفط العراقية العاملة ودراسات المناطق الواعدة قد أصبحت في عهدة الأميركيين. والقانون المقترح لتطوير النفط في العراق ارتبط بكثير من الأخذ والرد والإقدام والإحجام، فيما يبدو أن السلطات العسكرية الأميركية مترددة في السماح بإصدار قانون يشجع المنافسة وانتقال تقنيات ورساميل شركات نفط غير أميركية أكانت من القطاع الخاص أو شركات حكومية.

ذهب الأمير بندر إلى روسيا في تموز/يوليو ٢٠٠٨ لإضفاء طابع رسمي على معاهدة استراتيجية بين روسيا والمملكة العربية السعودية تتعلق بالنفط والغاز والسياسات المالية، ولإبرام عقدٍ بأربعين مليار دولار لشراء أسلحة روسية مضادة للطائرات والصواريخ البالستية من أجل حماية سكان المملكة العربية السعودية ومراكز إنتاج النفط من الهجمات المفاجئة.

عندما أبرمت الاتفاقية، أصر الأمير بندر على أن يصدر الإعلان عنها من الكرملين. حاول مضيفوه إقناعه أن الاتفاقيات التي تشمل قضايا التسلح لا تعلن. أصر الأمير بندر على ذلك، وأشار إلى أن تلك هي رغبة الملك عبد الله، إذ إنه يعلن بذلك أن المملكة العربية السعودية اختارت أن تكون حليفة لروسيا. لكن التوجه للتسلح من روسيا انقلب فيما بعد إلى أكبر عملية تسلح من الولايات المتحدة.

كان الأمير بندر سفيراً للسعودية في الولايات المتحدة من ١٩٨٣ إلى ٢٠٠٥، تاريخ بدء الولاية الثانية لجورج دبليو بوش كرئيس. وكان يعتبر، عملياً، كعضو في حكومة الولايات المتحدة سنة ١٩٩٠ عندما طلب جورج بوش الأب نصيحته ومساعدته في الحصول على موافقة الملك فهد في تأمين مرافق لوجيستية وتكتيكية لعملية «عاصفة الصحراء» في أوائل ١٩٩١.

ومع أن الأمير يعتبر عائلة بوش أصدقاء، ومع أنه طور علاقات متينة مع الولايات المتحدة على مدى عشرين سنة كسفير وحليف قوي للولايات المتحدة، فإنه كان دائماً يقدم مصلحة بلده على كل ما عداها. لهذا السبب تفاوض مع الصين في أواسط الثمانينيات لشراء صواريخ متوسطة المدى، المشروع الذي أغضب الرئيس ريغان. ولكن في أوائل ١٩٨٩، ذهب بندر إلى موسكو للتفاوض مع غورباتشيف بشأن انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان لقاء تقديم دعم اقتصادي لسياسات غورباتشيف ووقف المساعدات إلى المجاهدين الأفغان التي كانت تبلغ ٥٠٠ مليون دولار شهرياً تدفع مناصفة من السعوديين والأميركيين.

تدخّل بندر في الاتفاقية السعودية ـ الروسية هام جداً لأنه مستشار الأمن القومي في بلده. وبسبب خدمته الطويلة وتأثيره الواضح في الولايات المتحدة، حظي باهتمام لم يكن دائماً مجاملاً أو دقيقاً. وقد نشر الصحافي الأميركي، دايفيد أوتواي، كتاباً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، «**رسول الملك**»، شكك فيه بصحة بعض ادعاءات الأمير بندر. في تفاخر نموذجي للصحافة الأميركية، وصف الكاتب الأمير بندر بـ «ساعي» البيت الأبيض.

كان الأمير بندر الشخصية المحورية في استقبال القوات الأميركية

ومساندتها أثناء حرب الخليج الأولى. إلى ذلك، كان له دور فعال في التأثير على غورباتشيف كي يسحب القوات الروسية من أفغانستان. سنة ٢٠٠٠، حدثت أول أزمة دولية لجورج دبليو بوش عندما أجبر سلاح الجو الصيني طائرة استطلاع أميركية على الهبوط، وبطلب من الرئيس الأميركي قام الأمير بندر في ربيع تلك السنة بالتفاوض بهدوء لإعادة الطائرة وأفراد طاقمها الثلاثة والعشرين. هذه الوقائع كلها مسجلة في كتاب وودوارد «**حالة انكار**»، اتينا على ذكره سابقاً في هذا الكتاب.

بعد تركه واشنطن كسفير، طُلب إليه أن يتدخل مع الرئيس الليبي معمر القذافي من أجل دفع تعويضات لركاب الطائرة التي انفجرت فوق لوكربي، في سكوتلاندا، من المفترض بفعل انفجار قنبلة زرعها عملاء ليبيون. وتقديراً منه لهذا العمل الفذ، أعلن الزعيم الأفريقي الجنوبي المميز الحائز على جائزة نوبل، نلسون مانديلا، أن الأمير بندر رجل سلام ومزايا نادرة.

الاتفاقية السعودية ـ الروسية لسنة ٢٠٠٨ تؤدي بالعلاقات بين البلدين إلى أبعد من أي تحرك سابق للتعاون. ثمة أسباب جوهرية عدة لهذا التغيير في نظرة كلا البلدين. بعض هذه الأسباب تتعلق بأمور إمدادات الطاقة، ويتعلق البعض الآخر باعتبارات استراتيجية. وأصبح كلا البلدين مهتماً بجدوى النظام المالي الدولي كما هو اليوم، وقابليته على الحياة والاستمرار، والخيارات المتاحة للاستثمارات الكبيرة لكلا البلدين، إما بالعملات أو بمشاريع صناعية أو بإنتاج السلع.

ومع ذلك علاقات روسيا مع المملكة العربية السعودية تخفي بعض الأشباح، على رغم أنها بدأت بشكل ودي بما فيه الكفاية.

كان الاتحاد السوفياتي أول بلد في العالم يعترف بشرعية حكم الملك عبد العزيز بن سعود على الرياض ونجد. وكان كريم حكيموف، قنصل الاتحاد السوفياتي في جدة، قد قدم أوراق اعتماده الرسمية إلى الملك عبد العزيز في شباط/فبراير ١٩٢٦.

سنة ١٩٣٢، زار الأمير فيصل بن عبد العزيز الاتحاد السوفياتي وركز فكره المتوقد على دراسة شكل الحكم في النظام الشيوعي. تأثر إيجاباً بالجهود المبذولة والقومية الواضحة. غير أن الإلحاد والشيوعية يتعارضان مع معتقداته. ومع ذلك، ولأنه اعتبر الاتحاد السوفياتي مجموعة هامة من البلدان والجنسيات، نصح أن تحتفظ المملكة العربية السعودية بعلاقات طيبة مع الاتحاد السوفياتي وقيادته.

ولأسباب لم تتوضح قط، قرر ستالين قطع العلاقات مع المملكة العربية السعودية سنة ١٩٣٨، واستدعيت البعثة التجارية من جدة إلى روسيا من دون تفسير. بعد وقت طويل، اعتبر المستعربون الروس هذا العمل أسوأ حادث مع المملكة العربية السعودية. ليس هناك أية منشورات تشرح هذا القرار. بحلول ١٩٣٨، كانت الروابط بين المملكة العربية السعودية الغنية بالنفط والإدارة الأميركية، المتمحورة حول النفط، تزداد رسوخاً.

وكان ستالين آنذاك يتفاوض بشأن ميثاق مع هتلر بعد أن فشل في إثارة حماسة الفرنسيين أو البريطانيين لعقد مواثيق مع روسيا. وكان الألمان قد حاولوا الحصول على امتيازات نفط في بلدان الخليج، بما فيها العراق، من دون نجاح. من الممكن أن يكون ستالين سحب بعثته التجارية من جدة لإرضاء حلفائه المتوقّعين. وهكذا، وبفعل الهجوم الألماني عليه، خاض الاتحاد السوفياتي الحرب العالمية الثانية

إلى جانب الحلفاء.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عندما كانت العلاقات السوفياتية – العربية على وشك التحسن، وعلى طريقتهم النموذجية المدروسة، أرسل السعوديون مبعوثين اثنين في زيارة رسمية إلى الاتحاد السوفياتي. أحيطا بانتباه خاص ودعاهما خروتشيف إلى منزله الريفي في سوشي، المصيف الشهير على شاطئ البحر الأسود الذي يتهيأ الآن لاستقبال الألعاب الأولمبية الشتوية سنة ٢٠١٤.

ولكن جميع النوايا الطيبة تبخرت عندما قاد ضباط في الجيش اليمني انقلاباً ضد الإمام، الحاكم المتدين لليمن، وذريته، وأعلنوا قيام الجمهورية. قدمت المملكة العربية السعودية الملجأ والدعم المالي للإمام المخلوع وعائلته. وعلى العكس، أرسل المصريون ٧٠,٠٠٠ جندي مع دبابات من صنع سوفياتي ونفاثات الميغ للقتال بجانب الثوار ضد جيش الإمام وبمساندة سوفياتية. هاجمت إذاعة «صوت العرب» العائلة السعودية الملكية وحكمها، مستهدفة أكثر من مليون يمني يعملون في المملكة العربية السعودية بدعاياتها التي لم تكن تتوقف.

أما الملك فيصل، وبعد أن تدارك وأصلح مالية المملكة التي ضعفت في أيام حكم الملك سعود، فقد استطاع أن يحرز التفوق في الحرب الأهلية في اليمن. ظل السوفيات في اليمن بعد مغادرة المصريين، يدافعون عن النظام الجمهوري ضد رجال الإمام الذين طوقوا صنعاء في تشرين الأول وكانون الاول (نوفمبر وديسمبر) ١٩٦٧.

خلال دعمهم لليمن الجمهورية، حاول السوفيات توسيع نفوذهم

ونشر اتفاقياتهم في المنطقة. كان فيصل متصلباً، وجابه جهودهم حيثما تمكن. وكمسلم متدين، رفض مضامين الإلحاد ووجد النظام الشيوعي غير فعال، ذلك أن المطلوب هو التنوع في الإنتاج.

كان فيصل، قبل كل شيء، سياسياً واقعياً وقومياً عربياً. بذل جهوداً لجعل البلدان العربية الغنية بالنفط تلتزم بمساعدة سورية ومصر والأردن مالياً في أعقاب هزيمة حرب الستة أيام سنة ١٩٦٧.

وبسبب الدعم الأميركي الفاضح لإسرائيل سنة ١٩٧٣، كانت ردة فعل الملك فيصل غاضبة وسمح باستخدام النفط أداة ضغط سياسية. في البدء، خفضت مبيعات النفط العربي بـ١٥ في المئة، يضاف إليها خفض يوازي ٥ في المئة كل شهر، وأوقف التصدير إلى الولايات المتحدة وهولندا، أهم الداعمين لإسرائيل.

وبحلول آخر السنة، كانت أسعار النفط قد ارتفعت من ٢ – ٢,٢ دولار للبرميل إلى ١١ – ١١,٨ دولاراً للبرميل. كانت الصدمة المالية والاقتصادية كبيرة جداً في البلدان الصناعية. لفترة وجيزة، وربما بتأثير من تخوفات مستقبلية واعتبارات تنبؤية، تشكلت صفوف كبيرة من السيارات أمام محطات البنزين في الولايات المتحدة وإنكلترا. يقال إن هذه التطورات حملت جيمس شلسنغر، وزير دفاع نيكسون، على الاتصال بمسؤولين بريطانيين طالباً منهم الانضمام إلى الولايات المتحدة في هجوم جوي مشترك لاحتلال آبار النفط في المملكة العربية السعودية والكويت وأبو ظبي. تردد البريطانيون، كما أن هنري كيسنجر، الذي شجع هذا السيناريو للهجوم والاحتلال[1]، عاد إلى اختيار آخر.

هنري كيسنجر، وبمساعدة من الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان الذي تتلمذ على يد وزير الخارجية الأميركي في جامعة هارفرد، تعاون مع بلدان صناعية أخرى لإنشاء «وكالة الطاقة الدولية» (آي اي آي). عملت هذه المنظمة، من مركزها الرئيسي في باريس، على تطوير سياسات للمحافظة على الطاقة، وتشجيع تطوير موارد أخرى للطاقة، وممارسة الضغوط على أسعار النفط، وتشجيع جهود التنقيب خارج منطقة الشرق الأوسط.

وعلى رغم تحقيق نجاح لا بأس به في ما يتعلق بالمحافظة على الطاقة والتنقيب عن النفط، وتطوير موارد بحر الشمال، فإن إضراب عمال النفط في إيران في صيف ١٩٧٨ رفع أسعار النفط إلى ٣١ دولاراً للبرميل. قضت سياسات الخميني، ابتداءً من شباط/فبراير ١٩٧٩، عندما تسلّم الحكم في إيران، بأن يقتصر الإنتاج على مليوني برميل في اليوم بدل الستة ملايين التي كانت تنتج في أوائل صيف ١٩٧٨.

لأسباب عدة، بما فيها فعالية أكبر في استهلاك الطاقة، وممارسات المحافظة على الطاقة التي نشرها الرئيس كارتر، وزيادة إنتاج أوبيك، تراجعت أسعار النفط من ٣١ ـ ٣٥ دولاراً للبرميل في سنة ١٩٨١ إلى ٢٧ ـ ٣٠ دولاراً في سنة ١٩٨٥، وأخيراً إلى ١٠ ـ ١١ دولاراً للبرميل في سنة ١٩٨٦. ويعتبر مؤلف هذا الكتاب أن حرب العراق ـ ايران ساهمت أيضاً في تراجع الأسعار هذا. في بداية هذه الحرب سنة ١٩٨٠، زادت أسعار النفط على مستوى ٣٠ ـ ٣٥ دولاراً، ومع تقدم الحرب والخسارة المادية والبشرية، حاول البلدان إغراق السوق بأكبر كمية ممكنة من نفطهما، وزاد المنتجون العرب الذين يساعدون العراق ـ خصوصاً

الكويت والمملكة العربية السعودية ـ إتاجهم وتصديرهم.

لم يكن النفط بسعر ٢٧ ـ ٣٠ دولاراً للبرميل أغلى مما كان عليه بسعر ١١ ـ ١١,٨ للبرميل في ١٩٧٣، قياساً إلى السعر الثابت للدولار. كانت أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات سني تضخم ومعدلات فوائد عالية على سندات الخزينة. مستويات ١٠ ـ ١١ دولاراً للبرميل التي سادت في سنة ١٩٨٦ عكست برامج المحافظة على الطاقة، وأعادت خطط التفتيش عن بدائل. على أي حال، من الصعب تطوير موارد تنافسية للطاقة، حتى بسعر ٣٥ دولاراً للبرميل.

على رغم رفض السادات للسوفيات قبل سنة، إلا أنهم دعموا المواقف العربية السياسية، واعتمدوا سياسات نفطية منسجمة مع برنامج الملك فيصل. ومن أجل شكر السوفيات، بعث الملك فيصل، لأول مرة منذ علق ستالين العلاقات سنة ١٩٣٨، رسالة تهنئة وتمنيات طيبة للقيادة السوفياتية بمناسبة الاحتفال بالثورة السوفياتية، حدث ذلك في نفس التاريخ الذي كان كيسنجر يزور فيه الملك فيصل طالباً مساعدته في عقد اتفاق وقف إطلاق نار بين إسرائيل ومصر وسورية، وإستئناف امدادات النفط إلى الغرب.

اعتبر الرئيس الروسي كوسيغين الرسالة السعودية إشارة مبكرة للرغبة في استئناف العلاقات، وكان ذلك صحيحاً، غير أن السعوديين كانوا بحاجة إلى الوقت ليخططوا للتعاون الذي يؤدي إلى علاقات سياسية كاملة. اغتيل الملك فيصل في آذار/مارس سنة ١٩٧٥ على يد شاب من العائلة المالكة قيل إنه مجنون. تخيل كثيرون أن دوافع القاتل ربما كانت مرتبطة باستخدام فيصل الجريء للنفط في الامور السياسية ولمواقفه قبل الحرب العربية ـ

الإسرائيلية سنة ١٩٧٣ وبعدها. توفي هذا الملك الهادئ، المفكر الذكي، المتسامح، كشهيد عربي مكرم بعد وفاته أكثر مما كان مقدراً في حياته.

سنة ١٩٧٦، فضل كل من الملك خالد والأمير فهد، ولي العهد، استئناف إقامة علاقات مع الاتحاد السوفياتي. عبَّر كلا الزعيمين السعوديين عن استحسانه للسياسات السوفياتية الداعمة للقضايا العربية وعن أهمية الاتحاد السوفياتي وقوته. وقام الفريقان بجس النبض وأحرز بعض التقدم، ولكن قبل أن تثمر هذه الجهود، احتل الاتحاد السوفياتي أفغانستان وبدأ نزاع طويل ودموي ومكلف بين القوات السوفياتية و«المجاهدين» المدعومين والممولين من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، دام ما يقرب من عشر سنوات.

عندما كان الاتحاد السوفياتي بحاجة إلى موارد أجنبية كبيرة لتحقيق التغيير والانفتاح المعتمدين في البيروسترويكا والغلازنوست، وصلت الخلافات بخصوص الحصص وكميات الإنتاج والأسعار داخل الأوبيك إلى حدود الأزمة. سعى السعوديون إلى التقيد بسياسات محافظة، ولما لم يجدوا تجاوباً من الأعضاء الذين ينتجون أكثر من حصصهم المقررة، هددوا بإغراق الأسواق بالنفط. وهذا ما فعلته المملكة العربية السعودية سنة ١٩٨٦، فهبطت أسعار النفط إلى ٩ دولارات للبرميل مقابل ٣٧ دولاراً للبرميل في آخر سنة ١٩٨٠.

شلّت روسيا جراء هذا الانخفاض العنيف في الأسعار. وكما قال يغور غايدار، أول رئيس وزراء في عهد يلتسن، في صحيفة **الفاينانشيال تايمز** في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، «في آخر

السبعينيات وأول الثمانينيات، اقترفت القيادة السوفياتية خطأً استراتيجياً باطمئنانها إلى أن أسعار النفط العالية جداً مؤمنة إلى ما لا نهاية، وبما أنها فشلت في خلق احتياطات مالية، زادت ديون الدولة. عندما هبطت أسعار النفط في أواخر ١٩٨٥ وأوائل ١٩٨٦، لم يتمكن قادة الاتحاد السوفياتي من التعامل مع هذا التحدي. كانت النتيجة موت «الإمبرطورية السوفياتية». ربما كان هذا الحكم قاسياً، ولكنه، على الأكيد، يحتوي على بعض الحقيقة. ومع أن غايدار يشغل اليوم منصب مدير «مؤسسة التحول الاقتصادي في موسكو»، فإنه يعتبر أحد المسؤولين الرئيسيين عن تطوير السياسات التي خفضت موجودات الحكومة في سنوات يلتسن الأولى.

حاول غورباتشيف التوصل إلى تفاهم مع أعضاء أوبيك لرفع أسعار النفط، وخصوصاً المملكة العربية السعودية. في ذلك الوقت، اعتبر السوفيات أن كارثة هبوط الأسعار أحدثتها المملكة العربية السعودية، وكان ذلك صحيحاً. تحسنت الأسعار في غضون بضعة أشهر، ولكن الثمانينيات انتهت بأسعار نفط أقرب إلى ٢٠ دولاراً للبرميل من ثلاثين دولاراً. صدمة أسعار النفط المنخفضة لمدة طويلة أضرت فعلاً بالاتحاد السوفياتي. وكان القادة الروس سنة ٢٠٠٨ أكثر قدرة على مواجهة أزمات الأسعار إذ إنه أصبح لروسيا احتياطات تبلغ أكثر من ٧٠٠ مليار دولار، وعليها موجبات أقل مما كان يترتب على الاتحاد السوفياتي. ومع ذلك، فإن انخفاضاً حاداً في الأسعار سوف يتسبب بضرر كبير، ولهذا السبب، فالتحالف السعودي ـ الروسي في تموز/يوليو ٢٠٠٨ يبقى مهماً جداً.

وإزاء طلب منخفض على النفط بمليونين أو ثلاثة ملايين برميل في اليوم بسبب الركود العالمي، تستطيع المملكة العربية السعودية وروسيا أن تخفضا صادراتهما بهذا القدر وتستفيدا من الأسعار الأعلى أكثر مما تخسران من تخفيض الكمية، ومن الأهمية بمكان أن تُنسق سياسات النفط السعودية ـ الروسية بشكل فعلي في المدى القصير. فبمثل هذا التعاون فقط يمكن تأمين عائدات من أسعار النفط في ٢٠٠٩ في مستوى ٧٠ ـ ٨٠ دولاراً للبرميل.

في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، في اجتماع مع سفير السعودية في الولايات المتحدة، والسفير الروسي لدى واشنطن، أناتولي دوبرينين، الذي أمضى مدة طويلة في هذا المنصب، أكد غورباتشيف قراره سحب قواته من أفغانستان قبل آخر آذار/مارس ١٩٨٩. لاحظ الأمير بندر، السفير السعودي في الولايات المتحدة، أن إنهاء القتال سيخفض الالتزامات الأميركية والسعودية ولذلك يستطيع غورباتشيف أن يأمل بمساعدات أكبر.

كان السعوديون صادقين في كلامهم، وقام وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل ووزير الدفاع محمد أبا الخيل بزيارة موسكو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠. تناول البحث خطط التعاون الدبلوماسي وحاجة غورباتشيف للمساعدة. في ذلك الوقت، كان صدام حسين قد احتل الكويت في أول آب/أغسطس ١٩٩٠، وفي وقت ما، بدا أنه عازم على اجتياح المملكة العربية السعودية. الانتشار السريع للقوات الأميركية والبريطانية والفرنسية والسورية والمصرية حال دون توسيع مغامرة صدام.

كان سعود الفيصل ومحمد أبا الخيل في موسكو عندما أعلنت أميركا خططها للهجوم على قوات صدام في الكويت. قدَّرا دعم

روسيا للجهود الحليفة على رغم أن صدام حسين كان زبوناً كبيراً للسلاح الروسي وحليفاً سياسياً مفترضاً. أظهر السعوديون تقديرهم للموقف الروسي بأربعة مليارات دولار من المساعدات دون قيد أو شرط. كان السعوديون على علم بالتكتيك الأميركي لتأخير المساعدات إلى غورباتشيف، إذ إن الأمير بندر كان مشاركاً في التحضيرات لهزيمة صدام. وفي أثناء قيامه بمهمة كلفه بها الملك فهد، زار الأمير بندر صدام قبل وقت قصير من هجومه على الكويت وتلقى تأكيدات من الزعيم العراقي بأنه لا يفكر بمثل هذا الهجوم.

لم تكن سني يلتسن مثمرة كثيراً بالنسبة إلى العلاقات الروسية ـ السعودية. سببان أخَّرا تطور هذه العلاقات. من جهة كان يلتسن ورؤساء وزرائه الأوائل، مثل يغور غايدار وأناتولي شبيس، منشغلين أولاً وقبل كل شيء في تفكيك الاتحاد السوفياتي السابق وتجريده من موجوداته. مؤسسات العلاقات العامة الأميركية وحملة شهادات الماسترز (MBA) من جامعة هارفرد أثروا على السياسات الروسية أكثر من اعتبارات الدوما المدروسة ذات الأهداف الطويلة المدى.

كان للعامل الثاني تأثير أكبر في تأخير توثيق العلاقات الروسية ـ السعودية. كان يلتسن قد شن حربين على الشيشان. نشأت المشكلة الشيشانية سنة ١٩٩٤ لأن الشيشانيين ربما شعروا أن يلتسن لا يبالي بفقدان الجمهوريات السوفياتية السابقة. كان لدى الشيشانيين «مجاهدون» جاءوا من افغانستان وكانوا ممولين في السابق من المملكة العربية السعودية، وظل السعوديون يزودون الشيشانيين بمساعدات مالية ولم يحاول الروس ثنيهم عن ذلك.

وقف المساعدات السعودية كان عليه الانتظار حتى ٢٠٠٣ عندما وعد المغفور له رفيق الحريري، رئيس وزراء لبنان، بوتين أنه سيعمل على إحقاق ذلك. طلب الحريري، وهو صديق حميم منذ زمن بعيد للعائلة المالكة السعودية، دعم الأمير بندر، فأنهى الملك السعودي كل مساعدة إلى الشيشانيين. ومنذ ذلك الوقت، وبسبب مقدرة بوتين كرجل عسكري وإداري، أصبحت الشيشان هادئة إلى حد كبير.

ومع ذلك، أراد بوتين من السعوديين أكثر من مجرد وقف المساعدة إلى الشيشانيين. طلب مساعدة السعوديين في اجتماعات الأمم الإسلامية التي تلعب فيها المملكة العربية السعودية دوراً رائداً. وعلاوة على ذلك، طلب مبادرات تدعم الإسلام المعتدل في المناطق المسلمة في الاتحاد الروسي كما في الجارات القريبة من حدوده كأوزبكستان وأذربيجان وتركمانستان. المواطنون المسلمون في الاتحاد الروسي يعدّون ٢٦ مليوناً من أصل ١٤١ مليون مواطن. بينما تنخفض أعداد الروس الأرثوذوكس، واليهود، ثالث أكبر مجموعة سكانية، الذين هاجروا بأعداد كبيرة، فإن المسلمين يزدادون بمعدلات مريحة.

ومن المحتم للقيادة الروسية أن تحافظ على السلم والشعور بالبحبوحة والتطور بين المواطنين المسلمين. لذا، تستطيع المملكة العربية السعودية أن تلعب دوراً حاسماً. فروسيا تريد أن تعوض عن زمن القتال في افغانستان والشيشان، والسعوديون بحاجة إلى دعم الاتحاد الروسي وقوته.

الحاجة لتعزيز الإسلام المعتدل من كل من المملكة العربية السعودية وروسيا حفزت مبادرة الملك عبد الله، ملك العربية السعودية،

لتشجيع الحوار بين المسلمين والمسيحيين واليهود وعلى التعاون والعيش المشترك والغنى الثقافي. أول حلقة من المباحثات والمبادلات بشأن التعاون الديني والتواجد المشترك بين الديانات التوحيدية عقدت في مدريد، إسبانيا، في تموز /يوليو ٢٠٠٨ تلبية لدعوة من الملك السعودي، وعقد اجتماع مماثل في الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

ينسقان طاقاتهما

روسيا والمملكة العربية السعودية هما اليوم وفي المستقبل القريب ـ حتى زيادة إنتاج العراق وإيران ـ البلدان اللذان يستطيعان تثبيت استقرار أسعار النفط وإمداداتها لمساعدة العالم على تجاوز الاتجاهات الانكماشية.

هناك عدد من السمات البارزة على مسرح الطاقة تتصل بروسيا والمملكة العربية السعودية. في أوائل تموز/يوليو ٢٠٠٨ ارتفعت أسعار النفط إلى ١٤٧ دولاراً للبرميل وعلى مستوى ١١١ دولاراً للبرميل في أواسط آب/أغسطس. كان سعر صرف الدولار قد وصل إلى ١٦٠ سنتاً لليورو وهبط إلى ١٤٦ سنتاً بنفس التاريخ. بكلام آخر، ٩ في المئة من تحسن الدولار على اليورو أدت إلى خفض سعر النفط بمعدل ٢٥ في المئة. تنبأ عدد من الخبراء بأن يكون سعر اليورو ١٣٠ ـ ١٣٥ سنتاً أميركياً في أواخر ٢٠٠٨، مما يعني أن انخفاضاً آخر بمعدل ٢٥ في المئة سيطرأ على سعر النفط فيكون سعر البرميل ٩٢ دولاراً. في حقيقة الأمر، كان سعر الصرف في أوائل كانون الأول/ديسمبر نحو ١,٢٨ دولار لليورو، ما كان يجب أن يشير إلى سعر للنفط أقل من ٩٠ دولاراً

للبرميل، بينما السعر الفعلي هبط إلى ما دون ٥٠ دولاراً. السبب الرئيسي لهذا الهبوط غير المنتظر في أسعار النفط يكمن في انتشار الركود الاقتصادي في البلدان الصناعية، وارتفاع البطالة، والصعوبات والمشاكل المصرفية، وتدهور مبيعات السيارات أن في أوروبا أو الولايات المتحدة أو الصين أو الهند. سعر للنفط أدنى من ٦٠ دولاراً للبرميل يعني مشاكل مالية لروسيا والمملكة العربية السعودية في المستقبل المتوسط والبعيد. لهذا السبب أصبح تنسيق قطاع النفط والسياسات المالية بين البلدين أكثر إلحاحاً.

بالنظر إلى التطورات الأخيرة، فإن على روسيا والمملكة العربية السعودية أن تتعاونا لتأمين استمرارية إمدادات الطاقة واستقرارها على مستويات تعكس حاجاتها، بالإضافة إلى نضوب هذه الصناعة وكلفة الطاقة البديلة بما فيها الموارد السائلة المستخرجة من احتياط الفحم الحجري.

روسيا تملك كميات من الغاز تبلغ ٣٠ في المئة من الاحتياط العالمي. ولديها ثامن أكبر احتياط نفطي، وفوق ذلك، فإن وكالة الدراسات الجيولوجية في الولايات المتحدة تقدر أن لدى روسيا ١٠٠ مليار برميل من النفط تنتظر الاستكشاف والتطوير، مما يزيد احتياطاتها الحالية بمعدل ١٦٠ في المئة. كما أنها ثالث أكبر مستهلك للطاقة، ويغطي الغاز ٥٥ في المئة من حاجاتها.

لدى المملكة العربية السعودية أكبر احتياط نفطي في العالم، يقدر بنحو ٢٠ في المئة من الاحتياط المعروف في الوقت الحاضر. ولديها احتياطي كبير من الغاز، والغاز السائل أيضاً. الإنتاج السعودي من النفط يبلغ نحو ١٠,٥ مليون برميل في اليوم، وإنتاج الغاز السائل الذي لا يخضع إلى نظام الحصص المعمول به في أوبيك يبلغ ١,٥

مليون برميل يومياً، وقد قطعت الخطط لزيادة قدرة الإنتاج إلى ١٢ مليون برميل من النفط في اليوم سنة ٢٠٠٩، شوطاً كبيراً على رغم الانخفاض الطبيعي من حقول النفط البالغ ٧٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم. سنة ٢٠٠٨، زودت المملكة العربية السعودية الولايات المتحدة بنحو ١٦ في المئة من مجموع استيراداتها، بزيادة اثنين في المئة عن السنة السابقة.

عدد كبير من الجيولوجيين تنبأ بأن إنتاج النفط العالمي سيبلغ ذروته سنة ٢٠١٠. وهم أشاروا إلى أن الإنتاج الأميركي بلغ ذروته في سنة ١٩٧٢ وأن إنتاج نفط بحر الشمال والنفط النروجي بلغ ذروته في التسعينيات. فقط بلدان الشرق الأوسط ستبدأ في بلوغ ذروة إنتاجها ابتداءً من سنة ٢٠٢٠، ويتوقف ذلك على الطلب العالمي.

أما الغاز فحاله حرجة أيضاً بنفس المقدار، إن لم يكن أكثر، إذ إن ثمة اتجاهاً ظاهراً نحو استهلاك الغاز، خصوصاً في توليد الكهرباء. بحلول سنة ٢٠١٠، أصبحت أكثر الشبكات الكهربائية في الولايات المتحدة معتمدة على الغاز، وهناك أسباب عدة لتفضيل استهلاك الغاز، فهو أقل تلويثاً للبيئة وأكثر فاعلية في إنتاج الطاقة، ومحطات توليد الكهرباء بواسطة الغاز أقل كلفة وأسرع في البناء.

سنة ١٩٩٩، عبّر سي جي كامبيل، أحد الجيولوجيين المعروفين، عن مخاوفه كما يلي: «إن بلوغ الذروة العالمية في إنتاج الغاز يمكن أن يحدث سنة ٢٠٢٠. بعد ذلك سيزداد اعتماد الاقتصاد العالمي على الشرق الأوسط والاتحاد السوفياتي السابق لاحتياجاته إلى الغاز، وبأسعار مرتفعة جداً. لدى إيران ١٦ في المئة من احتياط الغاز العالمي، ولدى قطر والإمارات العربية المتحدة ١٠ في المئة، مما

يجعل من هذه البلدان الثلاثة لاعبين رئيسيين في لعبة الطاقة العالمية في المستقبل. مرة أخرى، وكما في مسألة النفط، يصبح الشرق الأوسط المنتج المقرر في عالم تتناقص فيه كميات الغاز وكميات النفط الرخيص الثمن»[٢].

موارد روسيا الطبيعية وجيرانها القريبين الملحقين بها، مثل تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان، وموارد المملكة العربية السعودية والأعضاء الآخرين في مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً الكويت وأبو ظبي تعني أن التعاون والتنسيق بالنسبة إلى سياسات الطاقة هو شيء محتم لأمن الإمدادات العالمية المستقبلية ولازدهار البلدان الغنية بالنفط والغاز نفسها.

مثل هذا التعاون، الذي كانت قد بدأته المملكة العربية السعودية وروسيا، يواجه تحديات كثيرة. ثلاثة منها، بوجه التحديد، هي تحديات هائلة يجب التغلب عليها. وعنصر رابع، تمثله الجهود الغربية الجدية للمحافظة على استهلاك الطاقة وتحسين الإنتاجية في استخدامها، يمكن أن ترحب به بالتأكيد البلدان التي تصدر موارد هي في تناقص دائم.

أول تحديات التعاون بين روسيا والمملكة العربية السعودية هو مستوى الأسعار المقبول لصادرات النفط والغاز.

زيادات الأسعار الحديثة التي ضاعفت سعر النفط سنة ٢٠٠٦ وأيضاً سنة ٢٠٠٧ ولمدة قصيرة في سنة ٢٠٠٨، بدت غير مترسخة، خصوصاً لأن أسعار السلع أكثر ما تضاعفت سنة ٢٠٠٧ لأن قسماً من زيادة السعر نتجت لأن أقساماً واسعة من الأراضي الخصبة المخصصة لزراعة المحاصيل الزراعية خصصت

لإنتاج الإثنول بدلاً من القمح والذرة لعلف الأبقار.

وقد تراجع سعر النفط إلى ١١١ دولاراً للبرميل في أواسط آب/ أغسطس ٢٠٠٨ وخفض الاستهلاك بـ ٥٠٠,٠٠٠ برميل يومياً في الولايات المتحدة وما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ برميل يومياً في الصين. ومن المعروف أن زيادات الطلب في الخمس سنوات الماضية كانت الأقوى في الصين والهند وروسيا والبرازيل وتركيا، وكلها اقتصاديات سريعة النمو وكبيرة.

متى يستقر سعر النفط؟ منتجو أوبيك وروسيا اتُّهموا بعدم تزويد السوق بكميات كافية. واضح أن هذا غير صحيح. كانت الزيادة في سعر النفط ومشتقاته أكثر ارتباطاً بالنقص في عملية التكرير وتهديدات الحرب ضد إيران منها إلى نقص في إمدادات أوبيك، فضلاً عن انخفاض سعر الدولار مقابل اليورو من زمن طويل.

على روسيا والمملكة العربية السعودية أن تنسقا سياستهما وسياسات جيرانهما لإبقاء سعر النفط على ما لا يقل عن ٦٠ دولاراً للبرميل. سببان تقنيان كافيان لتبرير هذه السياسة ومستوى التسعير.

من المعروف جيداً أن المحروقات السائلة تشكل أهم نسبة في امدادات الطاقة من الهيدروكاربون. أقرب بديل للوقود السائل هي منتجات خفيفة مستخرجة من الفحم. هذه الطريقة كانت مستعملة منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية. في فترة ما، خلال الحرب العالمية الثانية، كانت الطائرات الألمانية واليابانية تعتمد حتى ٧٥ في المئة على وقود سائل مستخرج من الفحم، واستعملت وسائل مشابهة لاستخراج وقود سائل من الغاز. لدى قطر مصنع

كهذا، وكثير من دعايات شركة شل ترتكز على التقدم في هذه الناحية من البحث العلمي.

وفقاً لبعض الدراسات المتوافرة، الوقود السائل من الفحم يستخرج بكلفة ٨٠ إلى ٩٠ دولاراً للبرميل. لكن إنشاء معامل بقدرة كافية للتأثير على الاستهلاك العالمي، من ٩٠ ـ ٩٥ مليون برميلاً في اليوم من الهيدروكاربون، سيستغرق سنوات. لذلك، فإن سعراً أعلى لبرميل السوائل، ١٠٠ دولار وما فوق، مُبرَّر في الوقت الراهن.

السبب التقني الثاني هو سبب إحصائي محض. دويتشي بنك قدر سعر النفط في ٢٠٠٨ بـ ١٢٠ دولاراً للبرميل استناداً إلى أسعار النفط في آخر ١٩٨٠ مستعملاً معدلات التضخم (CPI) على مدى سنوات من أجل التعديل. صحيح أن المستهلكين لا يفكرون بهذه الطريقة، لكن الأهم أن الأسعار النهائية التي تصل إلى المستهلكين غير دقيقة بسبب الضرائب.

في كثير من البلدان الصناعية تبلغ ضرائب المبيعات على البنزين والمازوت أكثر من ٧٠ في المئة من سعر المبيع النهائي. كانت أسعار النفط الخام مسؤولة عن ٥٠ في المئة من زيادة الأسعار في محطات الوقود حتى ٢٠٠٥، عندما هبط المستوى إلى نحو ١٥ ـ ٢٠ في المئة. لكن الأسعار المتدينة اليوم قلبت هذا التوجه إلى ما كان سائداً من قبل.

إن سعراً مستهدفاً بحدود ٧٠ دولاراً للبرميل، معدلاً في المستقبل بموجب فهرس للتضخم في البلدان الصناعية، يرتكز على ضرورة أن تكون الحاجة الجيوسياسية مرنة بوجه الركود الذي انتشر في البلدان الصناعية، وبيطء، ولكن بالتأكيد، في البلدان في طور النمو.

التحدي الثاني الذي يواجه التعاون الروسي ـ السعودي خادع جداً. لدى العراق ثاني أكبر موارد نفط في العالم. في سنة ١٩٩٨ كانت الولايات المتحدة تستورد أكثر من ٥٠ في المئة من حاجتها إلى الطاقة، واستيراد النفط من الشرق الأوسط فاق إمدادات المناطق الأخرى. كان الإنتاج من النفط والغاز قد بلغ ذروته في الولايات المتحدة ومنذ وقت أقرب في المكسيك وكندا، المعتبرين مزودين مميزين بحسب شروط «اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية».

بدت الولايات المتحدة، مع ٥ في المئة من موارد الطاقة في العالم و٢٥ في المئة من الاستهلاك العالمي للطاقة، على شفير مجاعة في مجال الطاقة أو ممسكة كرهينة مالياً. وجّه القادة الأميركيون اهتمامهم إلى إمكانات الشرق الأوسط الغنية. ابتداءً من ١٩٩٥، نشرت جريدة **وال ستريت جورنال** عدداً من المقالات تبين أن لدى العراق أغنى احتياط للنفط في العالم. قُدرت الكميات بـ ٤٠٠ مليار برميل قابلة للإنتاج، ٢٥ في المئة أكثر من المملكة العربية السعودية. وجدير بالذكر أن المؤلف كان مستشاراً لشركة موبيل خلال ١٩٧٢ ـ ١٩٧٨، حيث أكد الكثير من المديرين التنفيذيين في هذه الشركة أن لدى العراق من النفط أكثر بكثير مما لدى المملكة العربية السعودية.

إبان حربه الطويلة مع إيران (آب/أغسطس ١٩٨٠ إلى آخر آب/أغسطس ١٩٨٨) لم يتسنّ للعراق أن يهتم بصناعته البترولية ولذلك كان إنتاجه أقل بكثير من قدرته. مددت سنوات الحرب بسبب إمدادات الأسلحة، والجمرة الخبيثة (أنتراكس)، ومعلومات استخبارات البريطانيين والأميركيين والفرنسيين وحتى الألمان التي

أرسلت إلى العراق. وزيادة في الإرباك، قامت إسرائيل بالتآمر مع الأميركيين، بإمداد إيران بالأسلحة في مقابل إمدادات بترولية منها. إن قضية إيران ـ كونترا موثقة جيدا، وسجلات الكونغرس توفر صورة صارخة ومخيفة عن هذه الممارسات.

قبل نهاية عهد كلينتون وانتخاب جورج دبليو بوش، طلب ديك تشيني من استخبارات الجيش القيام بدراسة عن تأمين إمدادات الطاقة من الشرق الأوسط، وأوصى بإيلاء العراق اهتماماً خاصاً. قبل ذلك كان الأميركيون قد حصلوا على بعض التأكيدات بشأن إمدادات الغاز لهم بفضل دعم الولايات المتحدة للانقلاب الذي قام به ابن شيخ قطر حمد لخلع أبيه. كان الأمير الجديد ورئيس وزرائه الحالي قد تعهدا بمساعدة إسرائيل على إقامة علاقات طبيعية مع بلدان الخليج، بدءاً بقطر، وتمكين الولايات المتحدة إقامة قاعدة جوية كبيرة فيها. نفذ الالتزامان وشنت الطائرات الأميركية غاراتها على العراق في ربيع ٢٠٠٣ من قطر. من المعلوم أن احتياط الغاز القطري هو الثالث في العالم بعد الاحتياط الروسي والاحتياط الإيراني، وأصبحت أكسون موبيل المساهم الأكبر في مشاريع الغاز السائل القطرية قبل ١٩٩٥ وبعدها. وكالعراقيين، كان الإيرانيون منهمكين في الحرب وبعدها بالتوترات مع الولايات المتحدة، فلم يطوروا صناعات غازهم ونفطهم الذي ينطوي على إمكانات هائلة.

بول أونيل، أول وزير للخزانة في أول حكومة لجورج دبليو بوش، كان رجلاً ناجحاً وجديراً باحترام كبير. روى لرون ساسكيند، المؤلف المعروف الذي كتب كتاباً يلخص فيه اختبارات أونيل على مدى سنتين، كيف أن تشيني ورامزفيلد وولفوفيتز كانوا قد هيأوا

خططاً لاحتلال العراق والسيطرة على موارده النفطية وتفكيك البلاد وإنهاء العقود مع فرنسا والصين وروسيا.

في حملته الانتخابية، وعد بوش بعدم التدخل في الخارج، وأكد أن الولايات المتحدة ستكون «متواضعة في الخارج» ولن تنخرط في بناء الأمم.

وابتداء من الاجتماعات الأولى لمجلس الأمن القومي (إن إس سي) في إدارة بوش، وضح جلياً أن العكس كان مبيّتاً. ذهل أونيل من وجود «خطط فعلية تحت البحث للاستيلاء على العراق واحتلاله، خطط كاملة مع كيفية التصرف بآبار النفط، وقوات لحفظ السلام، ومحاكم لجرائم الحرب، والمضي قدماً في الحرب الوقائية»[٣]. حتى أن تقدير أرباح الشركات الأميركية، إذا استثمرت حقول النفط العراقية، كان مذكوراً. وكانت تقديرات الأرباح السنوية على مدى أربعين عاماً ستكون نحو ١٠٠ مليار دولار سنوياً.

الحرب على العراق كانت فكرة مهيأة حتى قبل إجراء الانتخابات الرئاسية، وقبل ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بوقت طويل. كل ما كان يحتاج له بوش وتشيني ورامزفيلد وولفويتز كان المبرر فقط. هجمات ١١ أيلول/سبتمبر خيمت على الرؤية الواضحة الأميركية لدرجة سمحت لهذه العصبة وغيرهم من المحافظين الجدد والمتشددين من المسيحيين الجدد بإثارة حمى مؤاتية للحرب على العراق.

استيقظ العالم الآن على المهزلة المأساوية للتبريرات التي قدمتها الإدارة الأميركية لشنها الحرب على العراق والتعقيدات المستمرة.

كثير من الخبراء المحنكين الشرفاء شهدوا أن ليس لدى العراق أسلحة دمار شامل ولا قدرات نووية. تقدموا باكتشافاتهم قبل نهاية سنة ٢٠٠٢، ولكنها أهملت. كانت هذه حال هانس بليكس، وزير سويدي سابق ترأس فريق مفتشي الأمم المتحدة للتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق. بالإضافة، كان لدايفيد كاي، رئيس برنامج أسلحة الدمار الشامل في «السي آي أي» رأي مماثل. عندما كذب الرئيس بوش بصدد مكتشفات «السي آي أي» في «خطابه إلى الأمة» في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، قدم كاي استقالته من منصبه احتجاجاً. وكان هانس بليكس قد هوجم من قبل صحافيين أصدقاء تشيني ورامزفيلد، وغادر الولايات المتحدة ممتعضاً.

ربما أكثر ما يعبر عن سوء نية تشيني تجسّد في قضية جوزف ويلسون وزوجته. كان ويلسون سفيراً مميزاً يتقن اللغة الفرنسية إتقانا تاماً. طلب منه تشيني أن يسافر إلى النيجر ليثبت ما إذا كان العراق قد ابتاع كميات من الأوراونيوم كما أفادت مصادر بريطانية.

لدى عودته، أفاد السفير ويلسون بأن ليس هناك مثل هذه المشتريات، وأن المسألة كلها خدعة. وعلى رغم تقرير ويلسون، ظل الرئيس بوش ووزير الخارجية باول يشيران إلى محاولات العراق تأمين قدرات نووية. عندما شرح ويلسون في مقالة في صحيفة **النيويورك تايمز** أن هذا الادعاء ليس صحيحاً، عُقد العزم على تشويه سمعته أو سمعة عائلته. ´سكوتر ليبي، كبير الإداريين في مكتب تشيني، أبلغ مصدراً صحافياً سراً أن زوجة ويلسون عميلة لـ«السي آي أي» منذ عشرين عاماً ـ ذلك كان صحيحاً،

ولكنه أمر بقي سرياً للغاية من اجل سلامتها وصدقيتها ـ وقال إنها هي التي طلبت من زوجها زيارة النيجر وليس تشيني أو مكتبه. في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ حكم على ليبي بالسجن وبدفع غرامة كبيرة بلغت ٢٥٠,٠٠٠ دولار إلى السيدة ويلسون. لم يرف لتشيني جفن، وفي ٢ تموز/يوليو ٢٠٠٧، خفف الرئيس بوش حكم ليبي بالسجن ٣٠ شهراً على اعتبار أنه حكم مفرط. ومنع سكوتر ليبي من ممارسة مهنة المحاماة طيلة حياته، وقد اعترض تشيني على هذا القرار باستمرار.

حتى يومنا هذا، سبع سنوات بعد احتلال العراق، لم تنظم صناعة النفط ولم تضبط بشكل جيد. منذ ٢٠٠٣، يحتفظ الأميركيون بجميع خطط تطوير حقول النفط ومعطياتها، لكنهم لا يفعلون شيئاً لمساعدة العراق بالنسبة إلى زيادة إنتاجه أو تحسين إمدادات الكهرباء. وكما كانت الحال في زمن صدام، لدى العراق خطة لزيادة الإنتاج إلى ستة ملايين برميل في اليوم، وفي مرحلة ما، وصل الإنتاج إلى ٣,٥ مليون برميل في اليوم بينما يبلغ حالياً ٢,٤ مليون برميل يومياً.

إن العراق هو أحد أهم البلدان لاستمرارية تدفق النفط إلى العالم في المستقبل. موارد العراق كانت مستغلة بحد أدنى من طاقتها منذ سنة ١٩٩١، عندما اضطر صدام إلى الانسحاب من الكويت، واضطراره في النهاية إلى تنفيذ برنامج الغذاء والدواء مقابل النفط الذي قيّد الإنتاج العراقي.

في هذا الوقت، وبوجود برنامج وطني لتطوير منشآت الإنتاج والتصدير على مدى خمس سنوات، يستطيع العراق أن يزيد إنتاجه بـ ٣ ـ ٣,٦ مليون برميل في اليوم، والمستوى الجديد

للإنتاج الذي سيبلغ ستة ملايين برميل في اليوم سيدوم لوقت طويل. ولكن الرقابة الأميركية المباشرة على السياسات والقرارات تعوق زيادة الإنتاج والاستثمار في تحسين النوعية التقنية لمنشآت صناعة النفط العراقية.

ما فعله الأميركيون في العراق ـ تأخير زيادة الإنتاج بمقدار ٣ ـ ٣,٦ مليون برميل في اليوم ـ يحاولون فعله في إيران بفرض قيود على إمدادات النفط والاستثمار في قطاع النفط. أية استثمارات من شركة نفط كبيرة تزيد على ٢٠ مليون دولار في السنة تعني أن الشركة المتورطة ستواجه عقوبات خطيرة في السوق الأميركية أو مع المصارف الأميركية، علماً بأن قدرة إيران على زيادة الإنتاج لا تقل عن ٢,٥ مليون برميل في اليوم. وأهم من ذلك، لدى إيران ثاني أغنى احتياط للغاز في العالم (١٦ في المئة) ولكنها لم تقم بتطوير أي من هذه الإمكانيات. وفي الواقع، إيران تستورد الغاز من تركمانستان. ومنذ وقت قريب، وخصوصاً في سنة ٢٠٠٨، أظهرت روسيا والصين عزمهما على التعاون مع إيران، إذ إن الصين ستهتم بإنتاج النفط إضافة إلى الغاز الطبيعي السائل، بينما روسيا ستهتم بإنتاج الغاز ونقله، والاستثمارات المعلنة من الجهتين تزيد على ٢١ مليار دولار (١٧ من الصين و٤ أو أكثر من روسيا).

لا شك في أن تطوير نفط إيران وغازها له أهمية قصوى، خصوصاً للاقتصادات السريعة النمو في الشرق الأقصى إضافة إلى باكستان والهند. وعندما تصبح مشاريع الغاز الكبرى في طور الإنتاج، يتراجع الخوف من بلوغه ذروة إنتاجه قبل سنة ٢٠٣٠.

قد يكون أهم مساهم في تهدئة جو إمدادات النفط والغاز في الشرق الأوسط هو الانسحاب المنتظم للقوات الأميركية من العراق

(كما تعهّد أوباما) والتوسط الروسي لتهدئة الأجواء بين المملكة العربية السعودية وإيران. وروسيا ستشغّل أول منشأة نووية إيرانية لتوليد الكهرباء، وقد تعهدت ببناء أربعة أو خمسة مفاعلات أخرى. والتعاون في مجال إنتاج الغاز وتصديره سيساعد روسيا على توفير الإمدادات المتعاقد عليها وسيتيح لها فرصة أكبر في إيران للحفاظ على علاقات هادئة مع المملكة العربية السعودية.

التحدي الثالث لنجاح الترادف بين المملكة العربية السعودية وروسيا، والذي يشمل إيران أيضاً، هو النظام التقليدي لتسعير النفط بالدولار. لأول سبعين سنة من القرن العشرين كانت الولايات المتحدة وشركات النفط الأميركية الكبيرة تسيطر فعلياً على إمدادات النفط العالمية. وكان النفط يسعر بالدولار لأن أول صادرات كبيرة كانت من الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، كانت الشركات الأميركية المستفيد الأول من امتيازات النفط في الشرق الأوسط، وخصوصاً في المملكة العربية السعودية، حيث تتواجد شركات أميركية فقط.

بلغ إنتاج النفط الأميركي ذروته في أوائل السبعينيات، وعلق ارتباط الدولار بثمن أساسي (٣٥ دولاراً لأونصة الذهب) وألغيت امتيازات النفط. عند هذه النقطة، كان يتحتم إلغاء الدولار كمعيار قياسي لأسعار النفط. غير أنه في ذلك الوقت لم يكن لأوروبا عملة موحدة ولم تكن درجة التكامل الأوروبي كافية لاعتبارها كتلة اقتصادية دولية موحدة. وعلاوة على ذلك، كان الاتحاد السوفياتي آنذاك، مع كونه مصدراً كبيراً للنفط والغاز، غير موافق على نظام التبادل الحر، ولذلك لم يكن الروبل مناسباً كمقياس معتمد، كما أن الروس كانوا بحاجة إلى دولارات لاستيراد

المنتجات الغذائية والتكنولوجيا.

إن مزج تسعير النفط بالدولار مع السيطرة الأميركية على الإنتاج العراقي والقيود على زيادة صادرات إيران من النفط والغاز تؤدي إلى أن التهديدات الأميركية لإيران تزيد المخاوف الدولية والضغوط الهائلة على الاسعار. كما أن إهمال تثبيت معدل صرف الدولار، والسماح بخفض سعره بمعدل ٥٠ في المئة في غضون سنتين، أصاب أسعار النفط بفوضى شديدة. والتحسن الذي طرأ على سعر صرف الدولار إزاء اليورو في آب/أغسطس ٢٠٠٨ (٩ في المئة) والجنيه الاسترليني (١٢ في المئة) والين (٧ في المئة) أدى إلى انخفاض سعر النفط ٢٥ في المئة. والتحسن الإضافي في معدل الصرف ترافق مع انخفاض أسرع لأسعار النفط إلى أقل من ٥٠ دولاراً للبرميل في كانون الأول/ديسمبر.

من المعروف أن تدهور الدولار ارتبط بأزمة رهونات المنازل في الولايات المتحدة التي أوصلت خسارة المصارف الأوروبية إلى ما يقارب ١,٢٠٠ مليار دولار والمصارف الأميركية إلى أكثر من ذلك بكثير. لا تزال هناك غيمة تخيم فوق هذه السوق تتمثل بضمانات قروض الإسكان المقدمة من فاني ماي وفريدي ماك، المؤسستان اللتان أنشأتهما الحكومة واللتان تؤمنان في ما بينهما ٦,٥٠٠ مليار دولار من قروض الإسكان. من المفيد معرفته أيضاً أن هاتين الشركتين باعتا رزم رهونات قروض كسندات إلى سلطات توظيف حكومية، ١٠٠ مليار دولار إلى روسيا، ٣٧٨ مليار دولار إلى الصين، و٢٠٠ مليار دولار إلى اليابان. كل هذه السندات كانت قد صنفتها ستاندرد أند بور أند موديز كموجودات درجة AAA، أعلى مستوى من الضمان. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر

كانت كلتا الشركتين لتمويل الرهونات قد أممت.

كان بإمكان سلطات الولايات المتحدة أن تضخ سيولة أكبر في السوق جاعلة بذلك من الصعب على الدولار أن يتحسن أكثر بالنسبة إلى اليورو والاسترليني والينّ، مما يجعل الانخفاض في سعر النفط يترسخ ويستقر. ومهما يحدث، فإن على روسيا والمملكة العربية السعودية وأوروبا الغربية واليابان والصين والهند أن يتخطوا تسعير النفط بالدولار. يجب اعتماد نظام مالي دولي جديد، وعلى البلدان المذكورة أعلاه أن تتعاون مع البلدان التي لديها احتياطات كبيرة مثل سنغافورة وأبو ظبي لوضع أساس جديد لنظام مالي عالمي يعطي العملة الأميركية أهمية تساوي ما تمثله في التجارة العالمية. لقد حان وقت تعديل النظام المالي العالمي، كما حان وقت مراجعة أساسية لشروط التجارة العالمية، ومراجعة الأهداف البيئية لتخفيض انبعاث ثاني أوكسيد الكاربون، وزيادة مساحات الغابات والمزروعات.

التحدي الرابع لروسيا والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى غيرهما من منتجي النفط والغاز في المستقبل القريب، يتمثل في برامج «الآي أي آي» لتخفيض الاتكال العالمي على الوقود المستخرج من باطن الأرض وتحسين الإنتاجية في استعمال الطاقة. من الخطأ اعتباره تحديا لأن «الآي أي آي» أنشئت بعد صدمة النفط في سنة ١٩٧٣ من أجل اعتماد سياسات تقيد قدرة أوبيك في السيطرة على الأسعار. وقد أعلن هذا الهدف بوضوح هنري كيسنجر، أحد مؤسسي «الآي أي آي».

إن المحافظة على الطاقة خدمت مصالح روسيا والمملكة العربية السعودية وغيرهما من المنتجين الكبار سنة ٢٠٠٨. كل هذه

البلدان تتمنى وتأمل أن يتأخر بلوغ إنتاجها ذروته لعشر سنوات على الأقل، إذ سيتيح لها ذلك وقتاً أطول لتنويع اقتصاداتها واستخدام احتياطاتها بشكل مجدٍ كي تستثمرها على نطاق عالمي. وقد اعتمد الرئيس كارتر في سنتي ١٩٧٨ و١٩٧٩ سياسات محافظة على الطاقة أدت في مدة سبع سنوات إلى انخفاض في استهلاك الولايات المتحدة من الوقود المستخرج من الأرض بـ٢٠ في المئة. وقد انخفض سعر النفط من ٣٧ دولاراً للبرميل في سنة ١٩٨٠ إلى ٩ دولارات للبرميل سنة ١٩٨٦، مما أصاب سياسات البريسترويكا لغورباتشيف بتداعيات كارثية.

إيران وروسيا

كانت العلاقات الإيرانية ـ الروسية خلال القرن العشرين معقدة على الدوام. بعد الحرب العالمية الثانية، وبوجود قوات روسية منتشرة في شمال ايران، كان حزب الثورة الشيوعي في إيران قوياً وكاد أن ينجح في إنشاء دولة مستقلة في الشمال في أوائل الخمسينيات. وفي العام ١٩٥٢ اختار الشاه محمد رضا بهلوي محمد مصدق، وهو محام تلقّى تدريبه في جامعة السوربون، ليكون رئيساً لوزراء إيران. قام مصدق، الرجل الهادئ والمفكر العقلاني ذو الميول اليسارية بتأميم صناعة النفط التي كانت تحت السيطرة البريطانية في ذلك الحين، وطرد الشاه وانحرف نحو السوفيات.

أحس الأميركيون بالخطر. وأرسل إيزنهاور إنذارا إلى ستالين: «ابتعد وإلا سنجبرك». وكان ستالين ما زال خائفاً من الاعتداء الغربي، ففضل سحب قواته من شمال إيران وخفض دعمه للثوريين. في نفس الوقت، قام ضابط كبير في «السي آي أي»، كيرميت

روزفلت، حفيد ثيودور روزفلت، الرئيس الأميركي الذي احتل باناما سنة ١٩٠٤، بهندسة احتجاجات صاخبة في الشارع واتهامات في وسائل الإعلام ضد مصدق، متهماً إياه بأنه شيوعي. انتهت مغازلة إيران مع التأميم: احتجز مصدق وأخلي سبيله في ما بعد ليعيش في عزلة، مخفياً هويته، بينما أعيد الشاه إلى إيران ليصبح رهينة في يد الإدارة الاميركية. والبريطانيون، الذين كانوا أصحاب الامتيازات الوحيدين في إيران منذ أوائل القرن العشرين، تنازلوا عن قسم من امتيازاتهم إلى الشركات الاميركية كلفتة شكرٍ. وأصبح كيم روزفلت مديراً في شركة غالف أويل. أثناء غداء مع كيرميت روزفلت في بيروت سنة ١٩٦٦ تحدث الكاتب بأمور النفط والسياسة في الشرق الأوسط مع رجل «السي آي أي» وصُعق من حديثه العرضي وغير المبالي عن الأحداث في إيران، هذا الرجل النحيف واللطيف والمسؤول عن كل تلك الأحداث الكبيرة.

كانت هناك مشاكل دائمة بين إيران وروسيا بالنسبة إلى الحقوق في بحر قزوين. إلى حين تفكك الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٩١، كان الزعماء السوفيات يمثلون كل الدول المحاذية لبحر قزوين ما عدا إيران. وكان من المعروف أن بحر قزوين يحتوي على النفط والغاز، وأن أول بئر لاستخراج النفط أكملت في باكو سنوات قبل بئر درايك في الولايات المتحدة. وإضافة إلى ذلك، يحتوي بحر قزوين ثروة من سمك الحفش الذي يستخرج منه الكافيار، وهو طعام مترف زادت قيمته مع الوقت وبات نادراً اليوم بسبب الإهمال البيئي.

ازدادت سلطة الشاه محمد رضا بهلوي وأوتوقراطيته مع زيادة

الدخل من النفط. أول صدمة نفطية، تلك التي زادت أسعار النفط أربع مرات في أواخر ١٩٧٣ واوائل ١٩٧٤، أدت إلى صدمة نفطية أخرى سنة ١٩٧٨ حين تلاعبت ايران بإمدادات النفط لزيادة الأسعار. في ذلك الوقت كانت إيران أكبر منتج مع ٦ ملايين برميل في اليوم. في جلسات مزايدات مفتوحة، حصل الإيرانيون الذين كانوا قد استحوذوا على امتيازات النفط من البريطانيين قبل أواسط السبعينيات، على طلبات لكميات كبيرة من النفط بأسعار بلغت ٤٥ أو ٥٠ دولاراً للبرميل. كان لإيران حينذاك جيش كبير لدرجة أن الشاه ادّعى أن جيش بلاده أقوى من جيوش إنكلترا أو فرنسا. بدأت أفكار الفخامة والعظمة تدور في رأسه، وشعر أنه قادر على التخلص من قيود عرفان الجميل للأميركيين والبريطانيين الذين أعادوه إلى الحكم بعد تخليص إيران من مصدق والتهديد الشيوعي.

بحلول سنة ١٩٧٦، علم الشاه أن لبلاده موارد طائلة من الغاز يتفوق عليها فقط مخزون الغاز في الاتحاد السوفياتي. فتش عن إمكانيات للتعاون وتعهد بإمداد الجمهوريات السوفياتية الجنوبية بما تحتاج إليه من غاز عبر خطوط الأنابيب. بوشر بالعمل سنة ١٩٧٨، وأصبح خط الأنابيب جاهزاً لتزويد الغاز الإيراني إلى الجمهوريات المحيطة بالاتحاد السوفياتي. ولكن في ذلك الوقت كان مرض السرطان قد أضعف الشاه كما أضعفه إضراب عمال النفط الذي دام ستة أشهر طوال صيف وخريف سنة ١٩٧٨.

وأهم من ذلك، كانت المعارضة السياسية للشاه تكبر وآية الله روح الله الخميني الذي نفي من إيران لمعارضته السياسية للشاه يوزع أشرطة تنتقد الشاه وزملاءه المقربين. المعارضة المتزايدة للشاه

والموافقة الغربية على هذه الانتقادات العلنية، وأيضاً الترحيب الفرنسي بالخميني واستضافته في فرنسا، أدت إلى مغادرة الشاه في شباط/فبراير ١٩٧٩ وتسلّم الخميني الحكم.

أصبحت إيران ثيوقراطية وأفتى الخميني بعدم تصدير الغاز إلى الجمهوريات السوفياتية لأن الشيوعيين ملحدون ولذلك هم أعداء الإسلام. واضافة إلى ذلك، أفتى بأن لا يزيد إنتاج النفط على مليوني برميل في اليوم، قرار أطلق صدمة النفط الكاملة الثانية.

ظل الخميني الحاكم الثيوقراطي المطلق لإيران من شباط/فبراير ١٩٧٩ حتى وفاته في تموز/يوليو ١٩٨٩. وكان السوفيات قد احتلوا أفغانستان من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ حتى آذار/مارس ١٩٨٩ قليلاً قبل وفاة الخميني. خلال فترة العشر سنوات هذه تقريباً، كانت العلاقات الإيرانية ـ السوفياتية مجمدة. وليس ذلك فقط، بل ساعدت إيران في تدريب المجاهدين ووفرت لهم ملاذاً كلما احتاجوا إلى ذلك في شمال شرق إيران على الحدود مع أفغانستان.

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٩١، وإعادة الحريات الدينية إلى المسيحيين والمسلمين واليهود في روسيا، أصبح من الممكن استئناف العلاقات بين البلدين. ومع ترشيح بوتين للرئاسة استؤنفت المفاوضات مع الروس لبناء عدد من المفاعلات النووية في إيران ووقّعت العقود. علماً بأنه إبان حكم الشاه، كانت عقود قد وقعت مع شركات فرنسية وألمانية لبناء مفاعلات نووية لتوليد الكهرباء. ولكن في أعقاب الثورة الإسلامية والعقوبات الأميركية على طهران انسحب كلا البلدين.

ثمة إجراءات أميركية تهدف للحد من قدرة إيران على تطوير صناعتها للنفط والغاز وتطوير مفاعلات نووية كانت سارية المفعول منذ ١٩٨٠ وبشدة متفاوتة. وفي السنتين الأخيرتين، مع اتهامات الغرب بأن برنامج إيران لتخصيب الأورانيوم يستعمل لإنتاج أسلحة نووية، خففت روسيا من اندفاع الولايات المتحدة في استصدار قرارات من مجلس الأمن أكثر صرامة ضد إيران. جوهرياً، حافظت روسيا والصين، بواسطة الفيتو، على قدرة إيران في متابعة بناء محطات نووية لتوليد الكهرباء.

باستطاعة روسيا أن تلعب دوراً فريداً وهاماً بالنسبة إلى تخصيب الأورانيوم إذا ما نظم هذا الأمر وتمت السيطرة عليه دولياً. وقد أشار برنت سكوكروفت، مستشار الأمن القومي السابق للرئيسين فورد وجورج دبليو بوش الأب، إلى اقتراح بوتين المهم في ضبط الأورانيوم المخصب، المادة الأساسية لصنع الأسلحة النووية.

وفي آذار/مارس ٢٠٠٧ ألقى بوتين خطاباً من ثلاثة أقسام في ميونيخ. أول قسمين نشرا على نطاق واسع، والقسم الثالث بالكاد ذكر في وسائل الإعلام. قال شيئاً يقرب إلى ما يلي: «عندما كنا ضعفاء، عندما كنا مستلقين على ظهورنا، أنتم في الغرب (كان المستمعون من الناتو) مشيتم على أجسادنا». وفصَّل ذلك. ثم قال «والآن استعدنا قوتنا ولن نُدهس مرة ثانية. سوف ندافع عن حقوقنا». ثم أضاف، «ولكن الآن جاء وقت التعاون. يجب أن نتعاون على الأسلحة النووية، ويجب أن نتعاون على عدم انتشارها، ويجب أن نتعاون بخصوص الطاقة النووية حتى لا تبقى أمة تشعر بالحاجة إلى تخصيب اليورانيوم في بلدها»[٤].

هذه الفكرة الأخيرة التي يقول سكوكروفت إنها أهملت، تروق له

كأساس لتنظيم وضبط إمدادات الأورانيوم المخصب لتوليد الطاقة. يتخيل سكوكروفت ترتيبات بإدارة وكالة الطاقة النووية الدولية «IAEA» لسد حاجات بلدان مثل إيران والهند وربما مصر وسورية، لتزويدها في المستقبل من مجموعة تنشئها «الآي أي أي آي» لاستلام إمدادات من الأورانيوم المخصب لإنتاج الطاقة والذي يسلم إلى تلك البلدان بكلفة أقل من الكلفة التي سيتكبدونها في إنتاجه بنفسهم. هذا ترتيب معقد ولكنه يستطيع أن ينفّس الاحتقان الدولي.

تطورت العلاقات الروسية ـ الإيرانية في ٢٠٠٨، فزار بوتين إيران وزار الرئيس الإيراني أحمدي نجاد موسكو. وأدّت المصالح المتكاملة إلى توقيع معاهدات تتعلق بحوض بحر قزوين ومساهمة روسيا في تطوير ثروة إيران من الغاز المتكون تحت الماء، وبناء خط أنابيب لإمدادات الغاز الإيراني إلى باكستان والهند والصين. في نهاية المطاف، دور إيران كمزوّد للغاز والنفط لاقتصادات الشرق سيكون حاسما في السنوات العشر القادمة.

تسيطر روسيا والمملكة العربية السعودية وإيران على ٥٢ في المئة من موارد العالم من الغاز الطبيعي وما لا يقل عن ٥٠ في المئة من موارد النفط. موارد المملكة العربية السعودية لن تنضب قبل وقت بعيد بينما لم يبدأ استغلال الغاز الإيراني، والنفط مستغل جزئياً، وخزانات النفط لزيادة الإنتاج في المستقبل تقع تحت المملكة العربية السعودية وإيران والعراق وروسيا حيث يوجد ١٠٠ مليار برميل تنتظر استغلالها وتطويرها، ويقدر مجموع الاحتياطي العراقي بما لا يقل عن ٤٠٠ مليار برميل.

اليوم، إجمالي إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية ـ بما فيه

المكثف ـ وروسيا وإيران يبلغ ٢٥,٥ مليون برميل في اليوم (١١,٥ مليون من السعودية، ١٠ ملايين من روسيا و٤ ملايين من إيران). أما إنتاج أوبيك، بما فيها إنتاج السعودية وإيران، فيقارب الـ ٢٩,٢٨ مليون برميل في اليوم. إن روابط متينة بين البلدان الثلاثة، وخصوصاً أهميتها بالنسبة إلى الغاز الذي يزداد أهمية يوماً بعد يوم كمصدر للطاقة النظيفة، تعطيها الدور الأول بالنسبة إلى إمدادات الطاقة في السنين الخمس عشرة أو العشرين القادمة.

إن الرخاء والرفاهية في أوروبا الغربية والشرق الأقصى يتوقفان على إمدادات النفط والغاز الحالية والمستقبلية من روسيا والمملكة العربية السعودية وإيران، وهذه الحالة ستستمر بصرف النظر عن نجاح أي برنامج لتوفير الطاقة. فقط حرب ضروس ضد أي من هذه البلدان الثلاثة ستغير الموازين بشكل مؤثر. وقوة روسيا هي الضامن الوحيد ضد حرب كهذه.

الهوامش

(١) كيفن فيليبس، **الثيوقراطية الأميركية**، لندن، فايكنغ، ٢٠٠٦، ص ٧٣.

(٢) جيرمي ريفكن، **اقتصاد الهيدروجين**، نيويورك، جيرمي ب تارشر/بنغوين ٢٠٠٢ ص ١٢٧.

(٣) **ثمن الدولار: جورج دبليو بوش، البيت الابيض وتثقيف بول أونيل**، سيمون أند شوستر، ٢٠٠٤ ص ١٢٩.

(٤) زبيغنيف بريجينسكي وبرنت سكوكروفت **أميركا والعالم، محادثات بشأن مستقبل السياسة الخارجية الأميركية**، راجعه دايفيد اغناتيوس منشور من قبل بايزك بوكس، ٢٠٠٨.

الفصل السابع

روسيا والغرب
حروب ستالين

الروس مقتنعون، عن حق، أنه من دون تضحيتهم باثنين وعشرين مليون قتيل، لما تخلصت أوروبا من الفاشية، ألمانيّة كانت أم إيطالية. وجهة النظر الروسية هي أن جيش هتلر دُمر في الحملة الروسية بين صيف ١٩٤١ وأواخر شتاء ١٩٤٣. وقد استاء الروس مما يحسبونه إهمالاً لدورهم المحوري بجانب دور بريطانيا وأميركا في هزيمة ألمانيا وحلفائها. عندما دخل الجيش السوفياتي إلى برلين عام ١٩٤٥، كان بمقدور موسكو بسهولة أن تستبعد حلفاءها عن المشاركة في هذا الانتصار. بدلاً من ذلك رحبت بالقوات الأميركية والبريطانية والفرنسية في العاصمة الألمانية، لأنه، بالنسبة إلى الروس، التحالفات في الحرب هامة.

صور نيكيتا خروتشيف بشكل واضح امتعاض الروس من المواقف الغربية، ومخاوف ستالين من هجوم بريطاني ـ أميركي بعد الحرب العالمية الثانية عندما كان الاتحاد السوفياتي ضعيفاً جراء الحرب،

وكان معرضاً لمخاطر كبيرة. في كتاب «**خروتشيف يتذكر**» الذي نشره أندريه دويتش سنة ١٩٧٤، يقول الراوي «أعطانا البريطانيون والأميركيون بعض آليات النقل التي كنا بحاجة ماسة إليها كجزء من برنامجهم «للإقراض» ولكنهم استرجعوها فيما بعد وأغرقوها أمام أعيننا ـ أمام أعين حلفائهم الذين تكبدوا خسارة هائلة في هزيمة العدو الهتلري»[١].

في ذلك الوقت كان الروس بحاجة ماسة إلى آليات النقل لإعادة جيشهم إلى وطنه. وقد لجأوا حتى إلى استعمال باصات النقل المحتجزة بعد أن رأوا الأجهزة التي وفرها لهم حلفاؤهم إبان الحرب تسحب بقرار من الرئيس ترومان في أيار/مايو ١٩٤٥. ما من عجب في أن ستالين اقتنع أن البريطانيين والاميركيين يريدون قهر روسيا. استمرت مخاوفه إلى حين حصول روسيا على القنبلة النووية، وبقيت مخاوفه، ولكن بمستوى أقل، حتى مماته في ١٩٥٣.

إن حساسية الروس بشأن دورهم في الحرب العالمية الثانية ازدادت حدة جراء الإهمال العلني أو تمويه الأحداث الهامة في مسار الحرب. في كتابه المنشور حديثاً «**عالم ما بعد أميركا**» يقول فريد زخريا:

«بالنظر إلى الاتجاه السائد في القصص التاريخية الأميركية، من ستيفن أمبروز إلى كن بيرنز، من الممكن مسامحة الأميركيين لاعتقادهم أن الروس لعبوا دوراً صغيراً في المعارك الحاسمة ضد هتلر وطوجو. في الواقع، كانت الجبهة الشرقية (أي الجبهة الروسية) الحلبة الأساسية للحرب العالمية الثانية. حصلت فيها معارك برية أكبر من جميع ميادين الحرب الأخرى وتسببت بثلاثين مليون

قتيل. كانت المكان حيث قاتل ثلاثة أرباع القوات الألمانية وحيث تكبد الألمان ٧٠ في المئة من إصاباتهم. كانت الجبهة الأوروبية، من عدة نواح، ثانوية الأهمية، ولكن الغرب يعتبرها الأهم»[٢].

وهنا يوفر زخريا مثلاً على تركيز الغرب على المعارك التي ربحتها القوات الأميركية والبريطانية في الحرب العالمية الثانية بالمقارنة مع المعارك التي ربحتها روسيا. «كما أظهر الكاتب بنيامين شفارتز، أن ستيفن أمبروز يركز الاهتمام على الغزو الأميركي ـ البريطاني لصقلية الذي أخرج ٦٠,٠٠٠ ألماني من الجزيرة، ولكنه يتجاهل تماماً كيرسك ـ أكبر معركة في التاريخ حيث تقاتل ١,٥ مليون سوفياتي وألماني والتي حدثت في نفس الوقت تماماً. على رغم أن الأمر يربكنا عندما نقر بأن النزاع ضد ألمانيا النازية، كما سماه المؤرخ العسكري العظيم جون أريكسون، هو «حرب ستالين»[٣].

صُور دور روسيا في الحرب العالمية الثانية على نحو أقل مما يستحق، كما يظهر من معركة كيرسك المدرج أعلاه. وكتاب كريس بيلامي الموثق والذي صدر حديثاً، «**الحرب المطلقة ـ روسيا السوفياتية في الحرب العالمية الثانية**» يعطي صورة شاملة وتفسيراً مهماً عن تأثير القتال من أجل كيرسك، البلدة الواقعة في غرب روسيا.

«ذلك النزاع (الحرب الروسية ـ الألمانية والروسية ـ اليابانية)، الذي انتهى قبل إتمام هذا الكتاب بستين عاماً، كان عنصراً حاسماً ـ يقال إنه العنصر الأكثر حسماً ـ في الحرب العالمية الثانية. وإن القسم الأكبر من أراضي وقوات ألمانيا النازية وحلفائها دمرت على يد الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٤٤ فيما أسماه شعبه ـ وشعوب الخمس عشرة دولة التي ورثته، ويسمونه اليوم «الحرب القومية

الكبرى[٤]، كان على الجبهة الشرقية بين ١٩٤١ و١٩٤٥».

وعلينا أن نضيف انتصارات القوات السوفياتية في هزم مليون ياباني في منشوريا سنة ١٩٤٥، والذي تبعه احتلال جزر الكوريل. كان هتلر عازماً على تدمير الاتحاد السوفياتي فأعطى جنرالاته تعليمات بالاستعداد للهجوم على كيرسك. كان مفترضاً أن يُشنَّ هذا الهجوم في حزيران/يونيو أو تموز/يوليو ١٩٤٣. أوامر هتلر كانت كما يلي:

«لهذا الهجوم أهمية حاسمة. يجب أن ينتهي بانتصار سريع وحاسم. يجب استعمال أفضل التشكيلات وأفضل القادة وكمية كبيرة من الذخيرة على المحور الأساسي (...) النصر في كيرسك سيكون منارة للعالم أجمع».

ويتابع الكاتب «سيكون كذلك حتماً، ولكن النصر لن يكون لهتلر»[٥].

كان عند الروس خمسة خطوط للدفاع تمتد من كيرسك حتى بروكوروكا، مئات الكيلومترات إلى الجنوب، فأوقفوا بذلك الهجوم الألماني. عشرة آلاف ألماني كانوا يقتلون كل يوم من ٢ تموز/يوليو إلى ١٢ منه، بالإضافة إلى عشرين ألف جريح، أما القتلى والجرحى الروس والخسائر الأخرى فكانت مرة ونصف المرة أكثر. فوجئ الألمان بالتكتيكات الروسية الجوية التي دمرت طيرانهم الحربي. ومن ثم شن الروس هجوماً مضاداً ابتداءً من ١٣ تموز/يوليو ودفعوا الألمان إلى الغرب حيث عانوا من هجمات من الأنصار الروس البالغ عددهم ٢٥٠,٠٠٠.

وتأكدت هزيمة الألمان عندما استعاد الروس بروكوروكا.

«أكثرية الضباط الألمان، من كايتل إلى الضباط الشباب الذين حاربوا على الجبهة الشرقية اعتبروا كيرسك النقطة التي باتت بعدها ألمانيا محكومة بخسارة الحرب. أدلى كايتل بشهادة مفادها أنه بعد هزيمة القوات الألمانية في صيف ١٩٤٣، بات جلياً أن الألمان لن يتمكنوا من كسب الحرب بالوسائل العسكرية»[٦].

طوّر الروس تكتيكات قتالهم، وأظهروا قدرة استخباراتهم على جمع المعلومات بطريقة فاجأت الألمان، كما أظهر طياروهم شجاعة وبراعة كبيرة. سلسلة المعارك التي ربحها الروس، من كيرسك إلى برلين، وضعت الألمان في موقع الدفاع.

طلع بلامي بفكرة مشوقة. فيما يعترف بالعوامل التي أدت إلى تغلب الروس على الألمان، بما في ذلك قادتهم الأفضل على أرض المعارك، يعتقد أن غزو الحلفاء لصقلية أجبر هتلر على سحب قوات كبيرة من الجبهة الشرقية إلى أوروبا الغربية. خاف هتلر من هزيمة الجيش الإيطالي وتطويق قواته في أوروبا، وهكذا يوحي بلامي بأن كيرسك كانت كسباً كبيراً، ولكن تأثيرها الكلي اكتمل بإنزال قوات الحلفاء في صقلية.

ومهما كان تأثير بطرس الأكبر وكاترين الكبرى على النفسية الروسية، ثمة شعور روسي قوي حالياً لدى عامة الشعب بأنهم أنقذوا أوروبا الغربية مرتين في غضون ١٣٠ سنة، في ١٨١٢ – ١٨١٣ وأيضاً بين ١٩٤٢ و١٩٤٣.

غزا نابليون روسيا سنة ١٨١٢. وبحلول أوائل الخريف، عندما

كان الطقس معتدلاً، كان قد احتل موسكو. ولكن المدينة كانت خالية من القادة الروس ومن مخزونات الطعام واللوازم التي أُحرقت كلها. وكان القائد الأعلى للقوات الروسية، الثعلب المارشال كوتوزوف، قد أقنع القيصر ألكسندر الأول، حفيد كاترين المفضل، أن ينسحب ويترك أمر الفرنسيين لعوامل الطقس وصعوبة الحصول على التموين للغذاء والرداء، والحطب للتدفئة والطهي. انتظر نابليون شهرين أن يستسلم ألكسندر أو مندوبه وفق شروطه، ولكن عبثاً. عندما بدأ الطقس يتحول بارداً وباتت الإمدادات شحيحة، أمر نابليون «جيشه الكبير»، أكبر الجيوش التي جمعت حتى ذلك الزمن في أوروبا الغربية، أن يعود أدراجه.

خلال أشهر الشتاء القاسية، كانون الأول وكانون الثاني وشباط (ديسمبر وينابر وفبراير)، تم القضاء على جيش نابليون ـ المؤلف في معظمه من جنود فرنسيين وبولونيين- جراء هجمات رجال العصابات والمقاتلين الروس على صفوفه المتراجعة. وعندما وصل جيش نابليون إلى فرنسا لم يكن قد بقي من أكثر من ٣٠,٠٠٠ من جيش الـ٦٠٠,٠٠٠ الأصلي. منذ ذلك الحين وصاعداً، بدأ نابليون تراجعاً مستمراً أجبر هذا الفاتح الأسطوري في نهاية الأمر على الاستسلام في واترلو ـ القوات الروسية كانت هناك ـ ودخل ألكسندر الأول باريس منتصراً على ظهر جواده سنة ١٨١٥.

سنة ١٩٢١، خوفاً أن تكون ثورة البولشفيك على وشك الإخفاق، أدخل لينين سياسته الاقتصادية الجديدة التي شجعت المبادرة الشخصية كوسيلة لرفع المعنويات وزيادة الإنتاجية، خصوصاً في حقل الزراعة. بقيت هذه السياسة سارية المفعول حتى سنة ١٩٢٦، بعد سنتين من وفاة لينين.

في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات، بعد تثبيت الشيوعيين حكمهم سنة ١٩٢٨ بقيادة جوزيف ستالين، كان هم روسيا الأول تنظيم الإنتاج الزراعي جماعياً. هذه السياسة التي خطط لها ستالين ونفذها، كانت تشتمل على تهجير ما يقارب ستة ملايين روسي.

وبحسب خروتشيف، «حرّف ستالين مبادئ لينين بفرضه الجماعية الزراعية دون تحضير مناسب...كانت نتيجة هذه المقاربة والأساليب البوليسية التي رافقتها حصول نقص حاد في المواد الغذائية في موسكو. أجزاء أخرى من البلاد عانت من مجاعات رهيبة. حتى البطاطا والملفوف، العناصر الغذائية التي كانت الأرخص والأوفر قبل الثورة، أصبحت نادرة بسبب سياسات ستالين الزراعية غير المنطقية. كانت رفوف المخازن الحكومية فارغة، ولم يستطع الفلاحون شراء أي شيء بسبب تحريم التجارة الخاصة التي كانت محظورة»[٧].

يقدَّر أن مليوني روسي ماتوا بسبب السياسات الجماعية وتأثيرها على الإنتاج والإنتاجية. إضافة إلى ذلك، كانت هناك نظريتان تتواجهان بالنسبة إلى الزراعة. من جهة، هناك نظرية تفضل حراثة الأرض السطحية وترك بعض المساحات دون زراعة لإراحتها من أجل محصول أفضل في السنوات القادمة، والأخرى تفضل الفلاحة في العمق واستعمال السماد الاصطناعي المعدني. سادت النظرية الأولى حتى أواخر الثلاثينيات، بينما تركز الانتباه على النظرية الثانية بعد الحرب العالمية الثانية.

أضرّت الخيارات الزراعية الخاطئة والسياسات الجماعية بصناعة الآلات الزراعية الثقيلة وإنتاجها. ظهر ذلك في أواخر الثلاثينيات

عندما بانت الحاجة إلى إنتاج الأسلحة في القطاع الصناعي الروسي؛ ذلك أن إنتاج الجرارات لا يختلف كثيراً عن إنتاج الدبابات ويتطلب نفس المهارات والمواد، علماً بأن صناعة الجرارات لم تكن لها الأولوية حينذاك.

إضافة إلى الأسلحة، ركز ستالين على تحسين انتاج النفط، وتكريره وزيادته. كان قد لحظ أهمية النفط والمشتقات النفطية في زمن الحرب خلال الحرب العالمية الأولى. سنة ١٩٠٥ كان ستالين، جوزف دزوغاشفيلي حينذاك، خبيراً كعامل نفط في أول آبار اكتشفت في باكو وكان قد قاد المتظاهرين ضد الارتباط مع شركات النفط الأميركية(٨).

عندما استولى النازيون على الحكم في ألمانيا وأداروا ظهرهم إلى التزاماتهم بالنسبة إلى التسلح والتعويضات المنصوص عنها في معاهدة فرساي، تنبه الروس واعتراهم التوتر. فالنازية، الإيديولوجية الجديدة، معادية للشيوعية. بالإضافة إلى ذلك، كانت لوثة النازية العرقية تمجد العرق الآري وتكره اليهود والسلافيين ــ نصف الروس على الأقل هم من أصول سلافية ــ الأمر الذي تسبب بصدمة قوية عبر البلاد.

صيغ اتفاق سري يقضي بعدم الاعتداء بين ألمانيا وروسيا في صيف ١٩٣٩، ما فتح الطريق أمام احتلال ألماني ــ روسي لبولندا، ولكن جو عدم الثقة كان ظاهراً بين الفريقين. التحالف النازي ــ السوفياتي نص على ميثاق عدم اعتداء مدته عشر سنوات. وفي حال الاختلاف نصت بنود إضافية على اللجوء إلى التحكيم، والحياد إذا ذهب أحد الأفرقاء إلى حرب مع فريق ثالث، وتجنب الالتحاق بأي مجموعة موجهة مباشرة أو مداورة ضد الآخر.

أيّد ستالين إبرام هذه المعاهدة فقط بعد أن أخفقت محاولات متتالية للوصول إلى اتفاق مع فرنسا وإنكلترا، كلًّا على حدة أو الاثنتين مجتمعتين.

سنة ١٩٣٩، عندما كان الاتحاد السوفياتي أصغر بكثير مما أصبح عليه بعد الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من تزايد مخاوف إنكلترا وفرنسا بشأن سياسات ألمانيا النازية العدائية المعلنة، كانت القيادة في كلا البلدين مترددة في إقامة تحالف مع ستالين لمواجهة النازيين. وبالأخص، كان السياسيون البريطانيون يعتبرون أن القيادة الروسية متخلفة وغير قادرة على توفير دعم كبير على المسرح الجيوسياسي الأوروبي.

«اعتبر زعماء بريطانيا العظمى أن مساهمة ستالين في استراتيجيتهم تحصيل حاصل لدرجة أنهم اعتقدوا أن بمقدورهم توقيتها ومداها. وزير الخارجية، اللورد هاليفاكس، حث على إبقاء الاتحاد السوفياتي في الاحتياط، غير مدعو للمساعدة إلّا في ظروف معيّنة وملائمة»(٩). كانت هذه نظرة حكومة بريطانية أذعنت إلى مطالب هتلر وكلامه الطنان في ميونيخ سنة ١٩٣٦. كان السوفيات يُعتبرون متوحشين، غير متطورين وذوي إيديولوجية خطيرة.

تعرّض ميثاق عدم الاعتداء الروسي ــ الألماني لحملات عنيفة من المؤرخين والمراقبين الغربيين. في الحقيقة، كانت جذور هذه المبادرة تعود إلى إهمال فرنسا وإنكلترا المحاولات الروسية لعقد معاهدات ملزمة. علاوة على ذلك، كانت روسيا، سنة ١٩٣٩، تحارب اليابان بسبب هجومهم على مونغوليا، حليفة روسيا، وكان ستالين يرغب في كسب الوقت استعداداً لمجابهة هجوم ألماني على روسيا.

الرسالة التالية إلى صحيفة **الفاينانشال تايمز**، عدد ١٣/١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ التي كتبها بريان رولاندز من ماليسبري، ويلتز، المملكة المتحدة، تبيّن الكثير من الظروف السائدة في ذلك الوقت. كانت الرسالة بعنوان: «**هذا هو المفتاح لفهم الأحجية الروسية**».

«وصف السير جورج هلام ميثاق مولوتوف ـ ريبنتروب بضربة معلم استراتيجية باهرة (رسائل، ٦/٥ أيلول/سبتمبر). كانت فعلاً كذلك، ولأسباب أكثر من التي شرح. في صيف ١٩٣٩، كان الجيش التركي الكبير يهدد الاتحاد السوفياتي على حدوده الجنوبية، وكان السوفيات منهمكين بحرب ضروس ضد اليابان للدفاع عن حليفتهم مونغوليا. لم تكن حربهم ضد اليابان مناوشة حدودية إذ إنها استمرت من أيار/مايو حتى النصر السوفياتي ـ المونغولي في خلقين ـ غول في أيلول/سبتمبر، وخسر اليابانيون ٢٥,٠٠٠ رجل وأكثر من ٦٦٠ طائرة.

«في ذلك الوقت، كانت الولايات المتحدة المزوِّد الرئيسي لليابان بالكثير من المواد الاستراتيجية، وكانت بريطانيا وبولندا تتغاضيان عن احتلال اليابان لمساحات كبيرة من الصين. ومع ذلك، دانت القوى الغربية الاتحاد السوفياتي لقبوله العرض الألماني لميثاق عدم الاعتداء.

«واليوم، كما كانت الحال في الثلاثينيات، يريد الغرب من روسيا أن تتخلى عن جميع حقوقها. يُنتظر من روسيا الآن أن تزود أوكرانيا بالغاز الرخيص الثمن، إن لم نقل بدون ثمن على الإطلاق، وأن تتغاضى عن الاعتداءات الجورجية، وأن تقبل بقوة صاروخية أميركية بمحاذاة حدودها.

«وإن لم نتفهم ونقدّر موقف روسيا سنكون، مرة أخرى، في دائرة الخطر المحدق بنا. من المجدي أن نتذكر أن ونستون تشرشل، عندما كان يفكر بالخطوة الروسية القادمة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٩، وصفها بـ«الأحجية المغلّفة بالأسرار داخل لغز»، غير أنه اقترح حلاً: «هذا الحل هو المصلحة الوطنية الروسية».

لم يكن الألمان يحبون الروس أو يحترمونهم. على العكس كان الروس يحترمون الألمان ولكن لا يثقون بهم ولا يحبونهم. كان ستالين يهاب الألمان وموقف هتلر. وجّه سياساته الصناعية نحو إنتاج المدافع والدبابات وآليات النقل الثقيلة والطائرات قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها، علماً بأن إنتاج روسيا من الطائرات الهجومية والمدافع والدبابات قبل الحرب كان أفضل من إنتاج ألمانيا.

جنباً إلى جنب مع موسوليني وعقيدته الفاشية، سيطر هتلر في وقت ما على القسم الأكبر من القارة الأوروبية، فوصل جنوباً إلى اليونان بينما احتلت القوات الإيطالية ليبيا، أما القوات الفرنسية بقيادة المارشال بيتان فاستسلمت إلى الألمان وكانت متمركزة في المغرب والجزائر وتونس.

فقط روسيا في القارة الأوروبية لم يحتلّها الألمان. وبدلاً من محاولة احتلال إنكلترا سنة ١٩٤٠، عندما كان البريطانيون ضعفاء في أعقاب دنكرك، بدأ هتلر يفكر بنقض تفاهمه مع روسيا.

كان هتلر يخطط لاحتلال روسيا وجميع دول البلطيق التي كانت القوات الروسية قد احتلتها خلال الحملة ضد بولندا سنة ١٩٤٠. فبدأ الجيش الألماني المزود بفرق مدرعة هجومه على روسيا من

بولندا وألمانيا في صيف ١٩٤١.

في ذروة اندفاعها عبر أوكرانيا وروسيا، كانت القوات الألمانية، مضافاً إليها فرق رومانية وكرواتية ونمساوية وهنغارية، تعد خمسة ملايين. كان الغطاء الجوي لهذه القوات في البدء سهلاً على المسافات القصيرة، إلا أنه أصبح أكثر صعوبة مع تباعد هذه المسافات كلما تقدمت القوات النازية على أراضي روسيا.

كان ستالين يعي تماماً أهداف ونوايا هتلر لاحتلال حقول باكو من أجل تأمين الوقود لحروبه في أوروبا. وقد قيل إن هتلر قال سنة ١٩٤٢، «سنأتي بالنفط من شمال القوقاز (باكو) أو سيفلت منا النصر».

في أول تموز/ يوليو ١٩٤٢ استدعى ستالين بايباكوف (نيقولاي كونستانتينوفيتش بايباكوف)، مهندس شاب يعمل في حقول باكو وقال له، «اذهب إلى القوقاز ودمر كل صناعة النفط. إذا تركت طناً واحداً من النفط لهتلر، سنطلق عليك النار. وإذا لم يدخل هتلر إلى القوقاز، وكنت خلال ذلك الوقت، قد دمرت صناعة النفط، فسوف نطلق عليك النار أيضاً»[١٠].

لم تصل جيوش هتلر إلى باكو لأنها توقفت في غروزني لنفاد الوقود اللازم للمتابعة. دمر بايباكوف بعض الآبار، ولكن ليس ما يكفي ليستحق غضب ستالين. أصبح بايباكوف وزيراً للنفط لتحقيقه اكتشافات نفطية كبيرة في روسيا، واقترح القيام باستثمارات ضخمة في منطقة فولفا ـ أورال، التي تشكل اليوم إحدى أهم المناطق لإنتاج النفط والغاز الروسيين.

من وجهة نظر الزعماء الشيوعيين الروس، كان للنفط أهمية رئيسية خلال الحرب، كان الدفاع عن مصادر النفط بالغ الأهمية، وبعد الحرب مثّل اكتشاف النفط وتطويره اهدافاً أساسية.

لم يتمكن الألمان من قهر روسيا لأسباب عدة؛ شجاعة الروس ومهاراتهم، ومناخهم القاسي، ولذلك لم يتمكن الألمان من النجاح وخسروا على الجبهة الشرقية.

كان الدفاع البطولي عن موسكو، ستالينغراد[١١] ولينينغراد (بطرسبرج سابقاً) أسطورياً. جنود، مزارعون، نساء، رجال، أولاد، كهنة أرثوذوكس، فنانون وموسيقيون، كلهم قاتلوا الألمان بأسنانهم وبخسائر روسية لا تصدق، هزم الالمان واضطروا إلى التراجع. خلال هذا التراجع، دمر الروس أو استولوا على ألوف المدافع والسيارات المصفحة والدبابات وعربات النقل. مئات الألوف من الجنود الألمان قتلهم المهاجمون الروس أو ماتوا من شدة البرد بفعل الصقيع والثلج.

تابع الروس ضغوطهم لقهر ألمانيا النازية بالكامل وكانوا أول من احتل برلين في أيار/مايو ١٩٤٥.

وللوفاء بالوعد الذي أعطاه ستالين للرئيس روزفلت في يالطا، هاجم الروس جزيرتي ساخالين وكوريل، بعد احتلال برلين، وطردوا اليابانيين من تلك الأراضي التي كانوا قد احتلوها منذ سنة ١٩٠٥. استسلمت اليابان في آب/أغسطس ١٩٤٥، بعد تدمير هيروشيما وناغازاكي بالقنابل الذرية. وبسبب مقاومتهم للهجمات الألمانية واشتباكاتهم مع القوات اليابانية، اعتبر الروس، وما يزالون، أنهم ربحوا الحرب للغرب. من غير بطولة الروس وتفانيهم

وجهودهم الشجاعة، كانت أوروبا ربما ظلت، في قسم كبير منها، تحت النير النازي.

يشعر الروس بأن إرادتهم وتضحيتهم الكبيرة هي التي أنقذت أوروبا من هيمنة الفاتحين مرتين، أكان نابليون أم هتلر. لهذا السبب لا يستطيع الروس أن يفهموا أو يتقبلوا المواقف السلبية لبلدان أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة التي خاضت الحرب فقط بعد بيرل هاربور في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤١.

بداية الحرب الباردة

كانت أميركا، في بداية الحرب العالمية الثانية، قد جهزت روسيا بمعدات ساعدت في بناء ناقلات جنود وشاحنات ودبابات ومدافع وطائرات وبعض السفن. بعد الحرب، وبالرغم من مساهمتها الضخمة والحاسمة في الجهد الحربي، تركت روسيا دون أي تعويض أو مساعدة. وضع الأميركيون خطة مارشال لمساعدة أوروبا على إعادة بناء اقتصادها، واعتمدت خطة مشابهة اقترحها الجنرال ماك آرثر لمساعدة اليابان للتغلب على محنتها. لم تستفد روسيا من تسهيلات خطة مارشال، حتى أن آليات النقل التي كان البريطانيون والأميركيون قد زودوا روسيا بها، سحبوها وأغرقوها في البحر.

في الواقع، إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها، حافظ ستالين، على رغم سمعته الظالمة والعديمة الرحمة، على اتفاقاته مع الزعماء الغربيين التي أبرمت في طهران ويالطا وبوتسدام.

بعد انتهاء الحرب، حث تشرشل الأميركيين على مهاجمة الروس

ودفعهم إلى التراجع، ولكن الأميركيين لم يرغبوا في ذلك. إذ إنهم كانوا مرتاحين لوضعهم في امتلاك القنبلة النووية من دون منافسة أحد، تلك القنبلة التي ألقيت اثنتان منها على هيروشيما وناغازاكي وتسببت في مقتل ٢٠٠,٠٠٠ نسمة وتشويه عشرات الألوف، وكانتا السبب المباشر في استسلام الإمبراطورية اليابانية.

في اجتماع بوتسدام الثالث والأخير لحلفاء الحرب العالمية الثانية، كان ترومان قد أصبح رئيس الولايات المتحدة مكان فرانكلين ديلانور روزفلت. كان روزفلت قد وطد صداقة حميمة مع ستالين، كانت مزعجة جداً بالنسبة إلى تشرشل. وكان ترومان، وهو فلاح صريح العبارة بحسب التقاليد الأميركية، قد أخبر ستالين أن الولايات المتحدة قد طورت القنبلة النووية وتنوي استخدامها ضد اليابان.

ذهل ستالين من قرار استخدام القنبلة. دعا إلى اجتماع مع مولوتوف وغروميكو أعلن خلاله أن «حلفاءنا قد أخبرونا أن لدى الولايات المتحدة سلاحاً جديداً. تكلمت إلى عالم الفيزياء الروسي كورتشاتوف على الفور بعد أن أخبرني ترومان بذلك. السؤال الأساسي هو ما إذا كان على البلدان التي تمتلك القنبلة أن تتنافس في ما بينها أو أنه يتوجب عليها أن تسعى إلى حل يهدف إلى منع صنعها أو استخدامها؟» أدرك أن أميركا وبريطانيا «تأملان بأن لا نتمكن نحن من تطوير القنبلة لبعض الوقت[١٢]».

شعر الزعيم السوفياتي بحاجة روسيا إلى تسريع الحصول على القنبلة. فأمر بتزويد مراكز التجارب المركزية بالكهرباء، وكلف أحد أكثر مساعديه قساوة وأكفأهم، بيريا، مسؤولية تنسيق هذه الجهود.

كان لدى ستالين خوف شديد من عملية عسكرية بريطانية ــ أميركية ضد الاتحاد السوفياتي بين ١٩٤٥ و١٩٤٩.

بعد الحرب العالمية الثانية، كان على القيادة الروسية أن تركز جهودها على أمور السكن ووسائل النقل والمنافع والعنايات الصحية والتعليم. وكانت المناطق السوفياتية قد توسعت بشكل كبير إبان الحرب. غير أن التحدي الأهم للروس كان الحصول على القنبلة النووية، وتوصلوا إلى ذلك سنة ١٩٤٩ بمساعدة خفية من مهندسين شيوعيين يعملون ضمن فريق روبرت أوبنهايمر الذي طور القنبلة النووية للأميركيين، والتي جربت لأول مرة في تموز/يوليو ١٩٤٥.

خضع أوبنهايمر نفسه فيما بعد للتحقيق للاشتباه بمحاباته للشيوعية، وكان أخوه، العالم الفيزيائي، وزوجته شيوعيين. أجبر شقيق أوبنهايمر على ترك عمله بسبب الشكوك في دوره في مساعدة الروس. وعلى الرغم من أن أوبنهايمر قد أهين، لم توجه التهم إليه مباشرة. وبدءاً من الخمسينيات، تحول أوبنهايمر إلى داعية ضد استخدام القنابل النووية. دعا إلى أنظمة دولية لتحديد استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية، كتوليد الكهرباء مثلاً.

ظل موقف ستالين دفاعياً حيال الغرب إلى أن حصل الاتحاد السوفياتي على قنبلته النووية في آب/أغسطس ١٩٤٩.

بعد سنة واحدة، أو أكثر بقليل، سقط الستار (الستار الحديدي) عندما طرح برنامج مساعدات مارشال لمؤازرة البلدان الأوروبية الغربية كي تتعافى من آثار الحرب. كان هذا البرنامج قد صمم كي لا يكون مقبولاً من الاتحاد السوفياتي وأتباعه![١٣]. هذا ما

أكده جورج كينان، مهندس السياسة الأميركية لفترة ما بعد الحرب. علاوة على ذلك، ازدادت الصورة ضبابية سنة ١٩٤٨ عندما انتزع الحزب الشيوعي الصيني الحكم من الوطنيين بقيادة شيانغ كاي شيك؛ وأيد الزعيم الشيوعي ماو زيدونغ علناً خط ستالين.

أقر الرئيس ترومان مساراً سريعاً لتطوير القنبلة الهيدروجينية، وفي سنة ١٩٥١، تمت تجربة هذه القنبلة بنجاح، وهي أقوى بألف مرة من القنبلة النووية. في غضون سنة، جرب الروس قنبلتهم الهيدروجينية التي طورها الأكاديمي الروسي اللامع، معجزة الفيزياء الروسية، أندريه ساخاروف. والمدة الفاصلة بين الإبداع الأميركي والرد الروسي كانت بضعة أشهر بدلاً من أربع سنوات. وهكذا بدأت الحرب الباردة بين الجبارين.

تماماً كما فعل أوبنهايمر، ناشد ساخاروف الحكومة السوفياتية ألّا تستخدم القنبلة الهيدروجينية «كعالم فيزيائي ومصمم للقنبلة الهيدروجينية، أعرف الضرر الذي يمكن أن ينتج عن هذه الانفجارات على البشرية»، قال ساخاروف[١٤]. أدركت القيادة الروسية كم أعطاها هذا السلاح المخيف من قوة وفاعلية لممارسة ضغط معنوي على الذين يفكرون بمهاجمة الاتحاد السوفياتي.

بحلول سنة ١٩٥٢، عندما بدأت الحرب في كوريا، وكان السوفيات يدعمون كوريا الشمالية بينما تدعم الولايات المتحدة كوريا الجنوبية، كان لدى كل من روسيا والولايات المتحدة القدرة على تدمير العالم بأكمله بأسلحتهما النووية. كانت ثمة مخاوف كبيرة من أن تتدهور الحرب لتشمل استعمال الأسلحة النووية. لم يحصل ذلك على رغم خسائر الطرفين الكبيرة.

ربما سأل سائل لماذا يتورط الروس بإثارة المتاعب ضد المصالح الأميركية في الشرق الأقصى؟ بالنسبة إلى أمة فقيرة نسبياً، خارجة لتوها من مجهود حربي هائل، كان من المنتظر أن تركز روسيا جهودها على التحديات الداخلية أولاً وقبل أي شيء آخر. غير أنه في الحقيقة وجدت روسيا أن التحديات هي على عتبة بابها.

بعد الحرب العالمية الثانية، كان لدى الأميركيين مطارات لقواتهم الجوية ومرافئ لأسطولهم في إنكلترا والنروج وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا واليونان وتركيا. وكان من الممكن أن يهاجموا موسكو من أي من هذه القواعد، ولم يكن لدى روسيا الإمكانات لتهاجم المدن الأميركية جواً، أو في ذلك الحين، بواسطة غواصات ذات مدى طويل كافٍ.

في الستينيات تفوّق السوفيات على الأميركيين في الفضاء. كانت «سبوتنيك» أول مركبة فضائية تدور حول الأرض. في نيسان/ أبريل ١٩٦١، أصبح الكولونيل يوري غاغارين اول رائد فضاء في العالم. أن يصبح السوفيات أول من يقهر الفضاء أمر أغضب الرئيس كينيدي، فتعهد بأن ترسل الولايات المتحدة رجلاً إلى القمر. تحقق ذلك في آذار/مارس ١٩٦٨.

الروس كانوا دائماً، ومنذ الثلاثينيات، بارعين في تصميم الطائرات وصنعها. أنتجوا مقاتلات وقاذفات قنابل قبل الحرب العالمية الثانية وإبانها، بالإضافة إلى الطائرات المدنية، بما فيها طائرة مروحية تربونية تحمل خمسين راكباً صممها توبوليف، كانت قد اعتبرت تقدماً هاماً للطيران التجاري في الثلاثينيات.

كان الإيديولوجيون يعتبرون العلماء أساسيين لطموحاتهم. قدموا

للمخترعين والعلماء المنشآت الضرورية لعملهم، إضافة إلى مستويات معيشية مريحة. إلا أن المخترعين والمبدعين غالباً ما كانوا يواجهون غضب ستالين. الكثير من الزعماء الروس، بمن فيهم خروتشيف، اعتبروا أندريه نيقولايفيتش توبوليف أعظم مصمم للطائرات لديهم، إذ إن أكثر النفاثات المدنية الروسية اليوم تحمل اسمه، إضافة إلى طائرات نقل المعدات الثقيلة والأعداد الكبيرة من الجنود. صمم توبوليف طائرة تي يو ١١٤ وأشرف على صنعها، هذه الطائرة التي أصبحت أول طائرة ركاب تستطيع أن تطير من دون توقف من موسكو إلى واشنطن، وطور أول طائرة أسرع من الصوت في أواخر الستيينات.

لكن ستالين أمر بسجن توبوليف سنة ١٩٣٨ بسبب اتهامه بإفشاء أسرار صناعة الطيران، غير أنه وفر له، وهو في السجن، مكتباً خاصاً بالتصميم كي يستطيع المضي في إنتاج أعماله. ظل في السجن حتى سنة ١٩٤٣، وفي فترة سجنه، صمم طائرة انقضاض بمحركين بدأ إنتاجها سنة ١٩٣٩[١٥].

استمر هذا المخترع الاستثنائي في خدمة وطنه بعد إطلاق سراحه. في الستينيات ناشد الرئيس خروتشيف أن يزيل عن اسمه الإشارة إلى سجنه كي لا تعيش عائلته في العار، فأزيلت الإشارة. يعجب المرء من قوة وعمق الالتزام الوطني لهذا النابغة الذي جعله يقبل المعاملة السيئة ومع ذلك يستمر في عمله.

كان عند الروس أخصائيون ممتازون في صناعة الصواريخ أيضاً. منذ سنة ١٩٢٩ صمم رئيس مصممي الصواريخ صاروخاً معززاً متعدد الطبقات عابراً للقارات. في الحقيقة، كان لدى السوفيات، بدءاً من أوائل الستينيات، صواريخ بالستية عابرة للقارات تستطيع

أن توصل الأسلحة النووية إلى قلب أميركا. وفي النهاية تخلصت القيادة السوفياتية من خوفها من ألا تتمكن من مجابهة هجمات البلدان الأوروبية المجاورة، لأنه صار بامكانها أن تضرب البلد المحرض، أي الولايات المتحدة.

هامش السوفيات الاستراتيجي

هذا الشعور بالثقة سمح للسوفيات بالاهتمام بمعالجة حاجات الإسكان والعناية الصحية وإمدادات الغذاء. أصبحوا أكثر جرأةً في الخارج، يمتحنون الأميركيين ببناء حائط برلين سنة ١٩٦١ وأزمة الصواريخ الكوبية بعد ذلك بسنة واحدة، لكن الأميركيين تغلبوا على الحصار السوفياتي لبرلين بضمان حرية حركة القطارات من غرب برلين إلى شرقها. وعندما زار الرئيس كينيدي برلين الغربية، بعد بناء الحائط، خطب بالبرلينيين عند بوابة براندينبرغ التي تفصل بين البرلينيين معلناً بالألمانية «أنا برليني». كان بذلك يتحدى خروتشيف.

غير أن الأزمة الكوبية كانت مسألة أخرى. كان السوفيات يرسلون إلى كوبا صواريخ يصل مداها إلى قلب الأراضي الاميركية. علما بأن الأميركيون فعلوا نفس الشيء بالسوفيات بعد الحرب العالمية الثانية حين كانوا يعلمون أن السوفيات لا يستطيعون الرد على التحدي. إن الولايات المتحدة، كما ظهر أكثر من مرة، لا تستطيع أن تبلع حبة مُرة. بكل بساطة، كانت الصواريخ السوفياتية الموجهة ضد المدن الأميركية غير مقبولة من واشنطن.

أراد خروتشيف، الشديد الثقة بقنبلته الهيدروجينية وصواريخه الباليستية العابرة للقارات، أن يمتحن قوة عزم وتصميم الأميركيين.

غير أنه أدرك أنه ذهب بعيداً جداً وعليه أن يتراجع، وكان ذلك أول إشارة إلى تراجع سلطته.

في السبعينيات وأوائل الثمانينيات، عزز السوفيات أمنهم عندما أضافوا إلى قدراتهم التدميرية المتمثلة بالصواريخ الباليستية العابرة للقارات غواصات نووية تستطيع الوصول إلى الشواطئ الأميركية! الغربية والشرقية من دون أن تُكتشف، وهذا الأمر ينطبق أيضاً على المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وتركيا. إذ إن غواصة واحدة تستطيع أن تحمل رؤوساً نووية متعددة يمكن أن تطلق من تحت الماء ضد أهداف عدة. في محادثات للحد من القدرات النووية والرؤوس المتعددة والصواريخ الباليستية بين غورباتشيف وريغان وجورج بوش الأب، ظهر أن الاتحاد السوفياتي والاتحاد الروسي المتهاوي يملك عدداً أكبر من الغواصات النووية المجهزة بالرؤوس النووية المتعددة مما تملك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا مجتمعين.

تظهر وثائق سرية رسمية نشرت في المملكة المتحدة في آخر سنة ٢٠٠٨ ـ بعد منع نشرها إلزامياً لثلاثين عاماً ـ مدى الخوف الذي اعترى رئيس الوزراء جيمس كالاهان وحكومته عندما أدركوا أن قدرات بريطانيا الدفاعية غير كافية ضد جهاز الإطلاق السوفياتي النووي وأدواته، وخصوصاً الغواصات النووية المجهزة بصواريخ باليستية عابرة للقارات مع رؤوس حربية نووية عديدة. هذه الاحصاءات لم تكن مخيفة لبريطانيا فقط، بل للولايات المتحدة أيضاً لأن قدراتها أقل بكثير من قدرات السوفيات.

كان من الممكن لهذا الامتياز الاستراتيجي أن يتقلص فقط في حال إهمال أعمال الصيانة والتحسين على أسطول الغواصات

النووية، هذا الإهمال تبدّى متأخراً بسبب سياسات يلتسن التي أوشكت على إفلاس الاتحاد الروسي في ١٩٩٨. والدليل على ذلك واجه، للأسف، الرئيس بوتين لدى تسلّمه الحكم عندما غرقت «الكيرسك»، إحدى أحدث الغواصات النووية الروسية المتطورة، صيف ٢٠٠٠ في بحر بارانتس مع ١١٨ بحاراً روسياً.

بحلول أوائل الثمانينيات، كان مواطنو الاتحاد السوفياتي، بوجه الإجمال، راضين عن مستوى معيشتهم وتعليمهم والعناية بصحتهم ومنزلتهم الدولية. وعندما أرسلت موسكو جيشاً إلى أفغانستان لمساعدة نظام ضعيف، لكنه صديق، توقعت انتصارات استراتيجية بوجه إيران، حليفة الأميركيين، واعتبرت أن المهمة قصيرة وسهلة.

من ريغان إلى بوش

أصبح ريغان رئيساً للولايات المتحدة سنة ١٩٨٠، بعد وقت قصير من إرسال السوفيات قواتهم إلى أفغانستان. أخبره مستشاروه أن السوفيات يودون الوصول إلى مياه الخليج العربي للحصول على منافع النفط، تماماً كما فعل الأميركيون طوال عقود.

كانت صورة الاتحاد السوفياتي حينذاك مخيفة. فهو مجموعة هائلة من الدول الدائرة في فلك نواة قوية، روسيا، مع أوسع وأغنى مساحة من الأرض في العالم، ويتمتع بتقاليد تعليمية قوية ومتقدم جداً في مجال تطوير القنابل النووية والهيدروجينية، ولديه برنامج فضائي حديث، وإيديولوجية تفترض زوال الرأسمالية في نهاية المطاف. كان رونالد ريغان رئيساً شعبياً وذكياً، ولكن ليس قائداً مفكراً. أظهر كرهاً شديداً للسوفيات، وأطلق على الاتحاد السوفياتي لقب «أمبرطورية الشر». «حرب النجوم» والقدرة على

الدفاع عن الولايات المتحدة وحلفائها في الفضاء الخارجي دون أن أي هجوم بالصواريخ على أهداف أرضية، كانت مصممة كفكرة لسحق الروس، وإجبارهم على إنفاق مبالغ كبيرة من مواردهم للدفاع عن أرضهم. كان يؤمل من هذا البرنامج الذي فرضته السياسات الأميركية على السوفيات أن يؤدي إلى تمزق الاتحاد السوفياتي. والتفكير بهذا البرنامج وضعه الرئيس الديموقراطي كارتر الذي هزمه ريغان في انتخابات آخر سنة ١٩٧٩.

خلال السنوات الثماني لرئاسة ريغان، ساهم برنامج «حرب النجوم» في ارتفاع النفقات العامة، وفي التضخم، ومعدلات عالية للفوائد على السندات الحكومية. جاء ميخائيل غورباتشيف إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي، واعتمد الحزب الشيوعي البريسترويكا والغلازنوست (تجديد الهيكلية الحكومية الإدارية والانفتاح). بكلام آخر، اعترف الاتحاد السوفياتي بأنه اتبع السياسات الخاطئة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وبنتيجة هذين التطورين ومحاولات غورباتشيف الدائمة لتحسين التواصل مع الدول الغربية، ذاب الجليد عن العلاقات الأميركية ـ السوفياتية، وبات من المنتظر تحسن التعاون مستقبلاً، ولكن الاتحاد السوفياتي تفكك بعد ذلك، ورفعت الجمهوريات التابعة راياتها الخاصة، وساد جو من الحرية للجميع. واستمر البارونات يسرقون كل شيء على مدى تسع سنوات من حكم يلتسن مما دمر سمعة روسيا ومواردها.

في أواخر ولايته الثانية، أصبح ريغان أقرب إلى غورباتشيف، خصوصاً أن الزعيم الروسي أيّد، من جهة واحدة، إجراءات لتخفيض أسلحته النووية. كان ريغان، بالرغم من صورته كرجل قوي، يهاب حرباً نووية، وتبنّيه لنظام دفاعي مُركَّز في الفضاء نبع

من أمله في تجنب الضربات النووية.

انتخب جورج ايتش دبليو بوش رئيساً للولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨. كان ينتمي إلى عائلة غنية تملك شركة نفط. خبرته في شؤون الحكومة كانت كبيرة، إذ كان لثلاث سنوات مديراً لـ«السي آي آي» ولثماني سنوات نائب رئيس. في كلا هذين الدورين، ركز انتباهه على الشؤون الدولية.

سنة ١٩٨٩، عندما تقلد بوش منصبه، كانت الولايات المتحدة على رأس البلدان الصناعية بسبب ما تتمتع به من الصفات المميزة. ولكنها كانت أيضاً تعاني من تحديات كبيرة إضافة إلى المواقف المتحجرة. وسنقوم بمراجعة قصيرة لكل من هذين الوجهين من أجل تفهم أفضل لتبدل التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وتردد بوش الواضح في مساعدة غورباتشيف.

وفي ما يلي اقتباس من كتاب هيمش ماكراي، **«العالم في ٢٠٢٠ ـ قوة، ثقافة وازدهار»:**

«كانت الولايات المتحدة قد تحولت من الإنتاج الصناعي إلى الخدمات. وكانت، عند نهاية العقد (من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠)، تتمتع بأعلى دخل للفرد (بعد تعديلات لتعادل القوة الشرائية)، وكانت أقوى قوة عسكرية،ومتقدمة في مجالات التكنولوجيا النامية بسرعة كالاتصالات وبرامج الكمبيوتر، والخدمات المالية التي تشمل المصارف والتجارة، والتأمين، والخدمات الصحية والاختراعات»[١٦].

غير أن الولايات المتحدة كانت تواجه تحديات اجتماعية. الجريمة

عنيفة ومتفشية، وتعاطي المخدرات منتشر لا حدود له، وبعض مدن الداخل تتفكك، والدعاوى القضائية كثيرة وباهظة الكلفة، تتطلب قانونيين ماهرين للحماية في المحاكم. وإضافة إلى ذلك، كانت هناك مشكلة المهاجرين غير الشرعيين الدائمة من المكسيك وكوبا وبلدان أخرى.

كان هناك تطوران بارزان على الساحة الاقتصادية عندما تسلّم جورج ايتش بوش السلطة. من جهة، الولايات المتحدة، التي كانت أكبر اقتصاد في العالم، أصبحت، بفعل الإنفاق العالي على الأسلحة ومعدلات الفائدة العالية لمحاربة التضخم في الثمانينيات، أكثر بلدان العالم مديونية. كانت الولايات المتحدة أكبر دولة دائنة في العالم في أوائل الثمانينيات. في عشر سنوات من العجز في الموازنة والميزان التجاري، مغطى بتدفق التوظيفات الخارجية، عانت من عودة كبيرة إلى الوراء.

خلال الثمانينيات، حُررت الأسواق المالية من التقييدات، تدفق المال بحرية بين الأسواق وزادت المضاربات، خصوصاً بعد بدء المتاجرة بالمشتقات. وأدى تحرير التجارة بين البلدان الأوروبية واتفاقيات «الغات»، التي فتحت الطريق نحو إنشاء منظمة التجارة العالمية (دبليو تي أو)، شبه الكامل إلى ربط البلدان الصناعية والأسواق مع بعضها البعض بالإضافة إلى البلدان المنتجة للنفط.

وبما أن الخدمات المالية تطورت بسرعة في البلدان الصناعية، فقد انتقل قسم كبير من التصنيع، وخصوصاً الأقمشة والمنتجات الجلدية وقطع السيارات والمنتجات البيضاء (كالبرادات والأفران) وبناء السفن إلى البلدان النامية التي تحوي قوة كبيرة من اليد العاملة. أصبحت البلدان المتقدمة بلداناً متخصصة، إن لم تكن

محتكرة، للصفقات والموارد المالية. وصارت الشركات الأميركية الصناعية من أكبر المساهمين في مشاريع تايوان وهونغ كونغ والصين وتايلاندا والبرازيل والمكسيك، إذ إن الكثير من تجارة السلع العالمية هو من إنتاج هذه الشركات التي يملكها ويديرها أميركيون، إنما تعمل في اسواق خارجية.

سنة ١٩٨٩، أتى الرئيس الأميركي الجديد إلى الحكم عندما كانت العولمة تنبت في كل مكان، وخصوصاً في الخدمات المالية. كان آلن غرينسبان قد خلف بول فولكر كرئيس للاحتياطي الفدرالي. وكان فولكر شخصية بارزة في علمه واستقامته وتمتعه بروح الحماسة للخدمة العامة والعمل لأجلها. وقد أعاد الثقة إلى العملة الأميركية والاقتصاد الأميركي من أوائل الثمانينيات إلى منتصفه. رأى فولكر التغيير مقبلاً واتخذ إجراءات وقائية. في المقابل، وعلى رغم أن غرينسبان خدم وقتاً أطول من فولكر، فقد كان في أحسن الأحوال محايداً في سياساته، وفي الأسوأ، بطيئاً في اقتراحه أي مبادرة أو أي تصحيح ضروري.

هذا التقييم السلبي لسياسات غرينسبان وقراراته معتمد في كتاب مختصر لوليم فليكينستاين وفريدريك شيهان بعنوان، «**فقاعات غرينسبان ــ عهد الجهل في الاحتياطي الفدرالي**».

وفق الكاتبين «سمح غرينسبان لأزمة الادخار والتسليف أن تجر الاقتصاد الأميركي إلى الركود سنة ١٩٩١. وبطريقة مماثلة يعتبران غرينسبان مسؤولاً عن فقاعة التكنولوجيا في سنة ٢٠٠٠، ويدعيان أن أزمة الادخار والتسليف كانت النذير عن الاقتراض غير المنضبط الذي أدى إلى أزمة الإسكان سنة ٢٠٠٧»[١٧].

ومن المتفق عليه أن غرينسبان ساهم في أزمتين وصلت كلفتهما إلى ٥٠٠ مليار دولار في ١٩٩١ ، و١٠٠٠ مليار دولار في ٢٠٠٧. أزمة الإسكان التي أضعفت الدولار بشكل كبير وكانت السبب الأساسي في ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة، مؤدية في النهاية إلى الأزمة الثانية التي عصفت بالعالم ابتداءً من تشرين الاول/أكتوبر سنة ٢٠٠٨.

في أوائل ١٩٩٠ مثّلت كارثة الادخار والتسليف تراجعاً خطيراً للإدارة الحكومية، التي كانت على ما يبدو قد قامت بعمل إيجابي ناجح ونافع داخل باناما. غالباً ما ينجذب الأميركيون نحو ادعاءات النصر القوية، لكن نشوتهم هذه خمدت مع كارثة الادخار والتسليف. سنة ١٩٨٩، كان ديك تشيني وزير دفاع بوش الأب، وكان هو نفسه نائب الرئيس جورج بوش الابن والذي حرضه سنة ٢٠٠٠ على مهاجمة العراق من اليوم الأول لتنصيبه.

واجه الرئيس جورج إيتش دبليو بوش أزمة من ٥٠٠ مليار دولار سنة ١٩٩٠ لأن إجراءات الاحتياطي الفدرالي لم تستعمل لضبط أزمة الادخار والتسليف أو احتوائها. أموال بُددت كانت مكفولة من الاحتياط الفدرالي. وهكذا، واجه الرئيس بوش، في السنة الثانية لولايته، أزمة مالية كبيرة لها تداعيات على مستوى الوطن، لكن حرب الخليج حولت الانتباه عن هذه الأزمة، إنما ليس لوقت طويل.

بحلول آخر ١٩٩١، بدا الرئيس بوش رئيساً ناجحاً مرة أخرى. عقد مؤتمر «مدريد للسلام في الشرق الأوسط» برعاية مشتركة مع الاتحاد السوفياتي. وبنهاية السنة، تفكك الاتحاد السوفياتي وتألفت

حكومة غير شيوعية بقيادة بوريس يلتسن الذي كان أكثر انفتاحاً على سبل الإنتاج وعلى الحكومات الغربية من غورباتشيف. وعلاوة على ذلك، بدا يلتسين شخصية محببة، أكثر سحراً وجاذبية من سلفه ومستعداً دائماً للتجاوب مع الغير.

في أوائل ١٩٩٢، كان بوش في وضع أفضل كي يتصرف كحكم وحيد في التطورات الدولية، مع أنه كان منزعجاً قليلاً من سرعة التخطيط للوحدة الألمانية والارتباطات القوية بين روسيا وألمانيا. كانت أصداء أزمة الادخار والتسليف تتراجع مع المساعدات الكبيرة من الوكالات الفدرالية. في ١٩٩٢، كان اقتصاد الولايات المتحدة اقتصاد خدمات بالدرجة الأولى (٧٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي) وكانت الولايات المتحدة بحاجة إلى ضبط العجز المتمادي في موازنتها، الذي بلغ ٣٢٠ ملياراً سنة ١٩٩٠. جزئياً، كانت مشاكل بوش الآتية منبثقة من استخدام الأموال الفدرالية لتغطية خسائر الانهيار المالي بدلاً من تمويل المحتاجين، أو المبادرة إلى إنشاء برامج لتفعيل الشركات الصغيرة والتعويض عن خسارة فرص العمل بسبب التسريحات في الولايات الكثيفة السكان مثل كاليفورنيا.

اقتصاد كلينتون

بيل كلينتون، الشاب الفصيح، حاكم ولاية أركانساس، تحدى جورج إيتش بوش في الانتخابات الرئاسية الأميركية لسنة ١٩٩٢. شدد كلينتون على المواضيع الاقتصادية وتعهد بإعادة أميركا إلى العمل وزيادة الصادرات وتصحيح العجز ومعالجة احتياجات المناطق التي عانت أكثر من غيرها من جراء التسريحات. لعدد من

الأسباب، كان كلينتون وزميله المرشح آل غور يمثلان حاجة أميركا للتجديد سنة ١٩٩٢. وهذا ما حصل. أصبحت العلاقات الروسية ـ الأميركية والمقارنات، والنزاعات، والاتفاقيات الآن في يد رجلين مختلفين تماماً عن سلفيهما. ستنتعش أميركا في ولاية كلينتون وتحوّل العجز إلى فائض، وتجدد صناعة السيارات، وتقوّي الخدمات. أما يلتسين فأخذ روسيا إلى الخراب.

كان كلينتون الذي انتخب في تشرين الأول/نوفمبر ١٩٩٢ رجلاً مختلفاً تماماً عن بوش. كان ديموقراطيا، شاباً (في أواسط الأربعينيات)، ابن عائلة من الطبقة المتوسطة، متخرج من كلية الحقوق في جامعة يال، وأميركي متحمس للثقافة الأوروبية. في ١٩٦٧، التحق بجامعة أكسفورد كحائز على منحة مؤسسة سيسيل رودز حيث أمضى سنتين وحصل على درجة دكتوراه في السياسة قبل دراسته القانون. إبان اقامته في أكسفورد، خصص وقتاً للتمعن بالشؤون الروسية وشؤون الاتحاد السوفياتي ونظامه السياسي. في هذه الحقبة الزمنية الغنية، أقام علاقات ودية مع اثنين اخرين من الحائزين على منحة رودز هما روبرت رايخ وستروب تالبوت. رايخ، الذي أصبح أستاذ اقتصاد شهيراً في جامعة هارفرد، خدم في حكومة كلينتون الأولى وزيراً للعمل، بينما عيّن تالبوت سفيراً متجولاً مع مسؤوليات خاصة تتعلق بالعلاقات الروسية ـ الأميركية. كان تالبوت يتكلم الروسية بطلاقة، ولذلك حضر جميع الاجتماعات والمحادثات الهامة مع الدبلوماسيين والمسؤولين الروس[١٨].

خلال الحملة الانتخابية ظل كلينتون يشدد أن على الولايات المتحدة أن تنافس لا أن تتقهقر، وأن مدن الداخل المليئة بأعمال

العنف بحاجة إلى تحديث وخدمات اجتماعية، وأن البيئة يجب أن تلقى عناية، وأن العجز يجب أن يُخفض إلى النصف خلال سنة رئاسته الأولى، وأن كبار السن والمحرومين يجب الاعتناء بهم. لم ينسَ قط الحاجة إلى تحسين التعليم الابتدائي لكي يتمكن الشباب الأميركيون من التنافس مع نظرائهم الأوروبيين واليابانيين. والأهم من أي شيء آخر، شدد على تضييق ثغر التهرب من الضرائب التي يلجأ إليها الأغنياء، وخفض الإنفاق العام المسرف. ولكي يحصل ذلك، يتوجب على الحكومة الفدرالية أن تحسن إداراتها وتتخلص من الأعمال المكتبية غير الضرورية. وشدد أيضاً على الحاجة إلى الاستمرار في دعم التغييرات في روسيا بقيادة زعيمها الجديد، بوريس يلتسن.

ضمت حكومة كلينتون أعضاء بارزين مثل لويد بنتسن وزيراً للخزانة ولورا تايسون أستاذة الاقتصاد في جامعة ستانفورد وذات الاهتمام الخاص بالتجارة الخارجية والتكنولوجيا. وأصبح الاقتصادي الشاب خريج هارفرد، ذو الذكاء الخارق، لاري سمرز، أحد مساعدي وزير الخزانة الكبار. كان سمرز من أوائل الاقتصاديين الذين أتموا عملاً هاماً يظهر اتجاهات الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة. شمل فريق لورا تايسون جوزف ستيغليتس الذي أصبح في ولاية كلينتون الثانية رئيساً لمجلس المستشارين الاقتصاديين محل تايسون، وصار لاحقاً نائباً أول لرئيس البنك الدولي ومرشحاً لجائزة نوبل سنة ٢٠٠١.

أول فريق عمل لكلينتون شمل إدارياً قديراً وخبيراً مالياً، ليون بانيتا، الذي رأس مكتب الإدارة والموازنة (أو أم بي). أول موازنتين بإدارة بانيتا، كانتا الأوليين، في سبعة عشر عاماً، اللتين اعتمدهما

الكونغرس في الوقت المحدد. الموازنتان ضمنتا خفضاً للعجز على مدى ثلاث سنوات متتابعة، وذلك لأول مرة منذ رئاسة ترومان. ربما، ما هو أكثر مدعاة للإعجاب، أنهما حققتا أول تخفيض في الإنفاق الاستنسابي المحلي في أربع وعشرين سنة، وفي نفس الوقت وفرتا زيادات في ميزانيات التعليم، وأموالاً لتشجيع الشركات الصغيرة الجديدة، وللتدريب على الوظائف والتكنولوجيات الجديدة[١٩].

من المعروف أن سنوات كلينتون الثماني كانت أطول فترة من فترات تحسن الأداء الاقتصادي على جميع المستويات. زادت الصادرات بسرعة، وازدادت فرص العمل إلى حد خلق ٢٢ مليون فرصة جديدة، وابتداءً من سنة ٢٠٠٠، عندما نصب جورج بوش رئيساً، على رغم الإشكال المعروف، كانت الموازنة في فائض، والتقديرات المستقبلية لخمس سنوات تدل على فائض متراكم يبلغ ١٦٠٠ مليار دولار.

ليس من شك في أن كلينتون كسب معركته في إنقاذ الاقتصاد الأميركي وتعزيز التكنولوجيا وتحسين مستويات التعليم، وإطلاق جمعية التجارة الحرة في اميركا الشمالية (نافتا) سنة ١٩٩٣ التي أدت إلى تسهيل استيراد العمالة الرخيصة وكميات كبيرة من النفط من المكسيك، بالإضافة إلى وفرة من الموارد الطبيعية من البوكسايت والنفط والغاز من كندا. أما بالنسبة إلى الخدمات الاجتماعية، فقد كان الإخفاق الكبير الوحيد هو في عدم نجاح محاولة إصلاح نظام الضمان الصحي. هذه المهمة التي سلمها كلينتون لزوجته هيلاري، زميلته في الدراسة في جامعة يال، فشلت كلياً بسبب انتقادات الجمهوريين القاسية وضغوط شركات التأمين.

كانت جهود كلينتون مركزة اولاً وقبل كل شيء على تجديد الاقتصاد الأميركي وإصلاحه، مستفيداً من الفرص التي أتاحتها العولمة، وعلى إعطاء الولايات المتحدة دوراً قيادياً جلياً في القرن الواحد والعشرين. وإبرام معاهدة ماستريخت، التي وقعت في ٧ شباط (فبراير) ١٩٩٢، فقط ثلاثة أسابيع قبل تنصيب بيل كلينتون رئيساً، ساعد في هذه الجهود.

كان عنوان هذه المعاهدة «**المعاهدة على الاتحاد الأوروبي**». أما هدفها فكان زيادة التعاون الاوروبي إلى ما هو أبعد من تحرير التجارة وانتقال الرساميل والمواطنين بين البلدان الأعضاء. وبحسب معاهدة ماستريخت، سيكون للاتحاد الأوروبي في ظل هذه الاتفاقية عملة موحدة وسياسة دفاعية وخارجية متزامنة، ونواة سياسات تعاونية في ما يتعلق بالعدالة الجنائية والقضاء المدني واللجوء السياسي أو غيره، والهجرة.

ومع أن كلينتون كان ميالاً لأوروبا أكثر من أي رئيس أميركي آخر، فقد كان قلقاً من اشتداد المنافسة من جراء توجه أوروبا نحو مؤسسات فدرالية، خصوصاً وحدة النقد، والدفاع، ونظم العدالة. ضغط كلينتون على بريطانيا لكي لا تنضم إلى اليورو، وعمل على تأخير اعتماد العملة الموحدة إلى سنة ٢٠٠٢. كثف جهوده على التنافس مع الأوروبيين، وخصوصاً أنه لم يشأ أن يظل متأخراً بالنسبة إلى العلاقات مع روسيا التي كانت تتقدم بخطى سريعة مع أوروبا. لزيادة التأثير الاقتصادي في المساومة، عمل كلينتون مع رايخ وتايسون على تطوير هيكلية معاهدة «نافتا».

ربما يسبق الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة بمقياس مجموع إنتاج السلع والخدمات، وبعملة موحدة ربما يزيح الدولار من موقعه

كعملة التجارة الخارجية والاحتياط. لكن المهمة ستكون أكثر صعوبة في حال ارتباط اقتصاد المكسيك وكندا مع اقتصاد الولايات المتحدة باتفاقيات اقتصادية وتجارية ومالية. كلينتون، وكل أعضاء فريقه، كانوا متهيئين للمنافسة في عقد التغير السريع، إن في طرق وأساليب الإنتاج، والمواصلات، والمعلومات التكنولوجية والأسواق المالية، أو الاستعانة بمصادر خارجية، والسيطرة على الموارد الطبيعية الهامة، والبحث العلمي والجيني.

يشير كلينتون بفخر إلى انجازين إداريين حسّنا فاعلية الحكومة، وصنع القرارات وتنفيذها داخل البيت الابيض بشأن الشؤون الاقتصادية. الإنجاز الأول كان نتيجة عمل آل غور لتطوير عمل الحكومة بفضل خفض الأعمال المكتبية المضنية وغير الضرورية. شمل ذلك، على سبيل المثال، تبسيط وتسهيل نماذج ضريبة الدخل واختصارها، والتقليل من المعلومات المطلوبة للحصول على تمويل ميسر لمشروع صغير أو للحصول على العناية الصحية. ووفقاً لمذكرات كلينتون، تم الاستغناء عن نحو ٢٦,٠٠٠ صفحة من هذه النماذج الرسمية.

كان الإنجاز الثاني إنشاء المجلس الاقتصادي القومي (إن آي سي) للقيام بدور مجلس الامن القومي في ما يتعلق بأمن الولايات المتحدة. وقد أشرف على هذا المجلس لمدة سنتين تقريباً بوب روبن، خبير سابق في مجال الاستثمارات، كان يعمل في وال ستريت، وبعد ذلك أصبح وزير الخزانة. ويقول كلينتون إن إنشاء الـ«إن آي سي» كان أهم ابتكار في اتخاذ القرارات في البيت الأبيض لعقود مضت.

رزمتان من المساعدات الخارجية طورهما أو وافق عليهما كلينتون،

أظهرتا حكمة وبعد نظر، وثبّتتا مصالح أميركا وقوة تأثيرها. سنة ١٩٩٤، بعد أن اعلنت دول البلطيق استقلالها من دون أي عمليات قمع من يلتسن، ولأجل المساعدة في استيعاب الضباط والجنود الروس العائدين، تمكن كلينتون من منح يلتسن رزمة مساعدات من ملياري دولار. كان الرئيس الروسي قد غاص في النظام الرأسمالي من دون أن يتنبه إلى ضرورة التغيير البطيء من الشيوعية إلى اقتصاد السوق، كما حدث في الصين. كان يلتسن بحاجة إلى مساعدة كلينتون الذي تجاوب معه، على عكس ما فعل جورج إيتش دبليو بوش مع غورباشيف عندما شجعه شفهياً ولكنه لم يقدم له يوماً أية مساعدات فعالة.

سنة ١٩٩٥، تعرضت المكسيك لخطر الإفلاس. كان احتياط العملات الأجنبية ٢ مليار دولار فقط، بينما بلغت المديونية في تلك السنة ٣٠ مليار دولار. كان المطلوب لتجنب الإفلاس ٤٠ مليار دولار، وفّر صندوق النقد الدولي ٢٠ ملياراً منها. طلب من الإدارة الأميركية كفالات بمبلغ ٢٥ مليار دولار، ولكن الرأي العام كان ضد قرار كهذا، بعكس كلينتون وفريقه الاقتصادي (روبن، تايسون، ستيغليتس وسمرز) الذين كانوا يؤيدون ذلك لأن إفلاس المكسيك سيؤدي إلى خراب عدد كبير من المؤسسات الأميركية وإفلاسها في هذا البلد، ويخلق مصاعب لعدد من المصارف الأميركية الكبيرة.

إن القرار الشجاع في دخول الحلبة وقبول مخاطر الفشل من أجل إنقاذ شريك في «النافتا»، بالإضافة إلى مؤسسات أميركية، أدى إلى مردود ضخم. فقد كانت الفائدة على القروض، التي دفعت بالكامل في خلال سنتين، أعلى من الفائدة التي كان يستطيع

صندوق الاستقرار تحقيقها على موارده في الولايات المتحدة.

وثمة إنجازان كبيران تحققا في بلدان غنية جداً بالموارد الطبيعية، كلتا النتيجتين قوّتا المصالح الاقتصادية الأميركية لسنين عديدة على حساب البلدان الأوروبية، لا سيما فرنسا وبلجيكا. لا يذكر كلينتون في مذكراته هذا الربح الواقعي، ربما لتحويل الانتباه عن التركيز على نتائجه، أو ربما لتجنب إحراج حلفائه الأوروبيين بشأن خسارتهم.

بعد حرب الخليج الأولى، وبسبب انتشار العولمة واتساعها، أصبح واضحاً أن السيطرة على النفط والغاز وغيرهما من الموارد المعدنية وفرت للدولة الرائدة صناعياً وعسكرياً، أي الولايات المتحدة، امتيازاً يمتد لجيل كامل على أقل تقدير. لم تعد الصين وروسيا شيوعيتين، إذ إن الصين كانت تحقق معدلات نمو عالية جداً. وإن تمكنت روسيا من تنظيم وسائل الإنتاج لديها وتحسين فاعلية أسواقها، فإنها ستستطيع، بمواردها الهائلة والمتنوعة من نفط وغاز بالإضافة إلى الذهب والمعادن النادرة، أن تنافس الولايات المتحدة. ولذلك كان من المحتم على الولايات المتحدة أن تتفوق على هاتين الدولتين المنافستين المحتملتين.

بعد حرب الخليج الأولى دخلت «موبيل أويل» و«فيليبس بتروليوم» في صناعة الغاز في قطر. هذا البلد الصغير في الخليج، لديه في مياهه الإقليمية وامتداداً إلى حدود ضمن مياه إيران الإقليمية، ثالث أغنى احتياط للغاز الطبيعي في العالم، بالإضافة إلى كمية محدودة من النفط العالي الجودة.

سنة ١٩٩٢، قيّدت الولايات المتحدة قطر بمعاهدة دفاع، وعقدت

اتفاقاً لبناء قاعدة جوية فيها، كما أجرت محادثات مع ولي العهد تهدف إلى تقديم مساعدات تقنية وغطاء عسكري شرط أن تنفتح قطر على إسرائيل. وفي صيف ١٩٩٥، نفذ ولي العهد انقلاباً ضد والده الذي كان مسافراً إلى أوروبا. عندما تأخرت المملكة العربية السعودية أربعاً وعشرين ساعة في الاعتراف بالحاكم القطري الجديد، طار وزير خارجية كلينتون إلى المملكة العربية السعودية وأمّن اعترافاً رسمياً وإقراراً بالحاكم القطري الجديد.

واليوم، من المعروف أن لقطر ارتباطات قوية مع إسرائيل. وابتداءً من ١٩٩٧، أصبح رجال الأعمال والسياسيون الإسرائيليون يشاركون في منتديات الأعمال في قطر. كان شمعون بيريز، الرئيس الاسرائيلي الحالي، من أول زوار هذا البلد، وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، حضرت تسيفي ليفني، وزيرة الشؤون الخارجية الإسرائيلية، مؤتمراً اقتصادياً في الدوحة، عاصمة قطر. كما يحتفظ كلا البلدين ببعثات تجارية ومكاتب على مستوى أقل بقليل من تبادل دبلوماسي كامل. أما المؤسسات الأميركية فتتمتع اليوم بمركز قوي في الاقتصاد القطري السريع النمو وربما تقوم بتسويق ما لا يقل عن ربع الغاز الطبيعي السائل القطري.

سنة ١٩٩٧، تدخلت القوات الأميركية في جمهورية الكونغو الديموقراطية (زائير سابقاً) لإيقاف حرب كانت مستعرة منذ ثلاث سنوات. كانت البلاد مستعمرة بلجيكية حتى أوائل الستينيات حين أصبح الفرنسيون أكبر المهيمنين على الكونغو في أواسط هذا العقد. كانوا مهتمين بالمحافظة على سيطرتهم على هذا البلد بسبب امتلاك الكونغو أغنى ترسبات أورانيوم في العالم. سنة ١٩٧٣، بعد الصدمة النفطية الأولى، تمكن الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار

ديستان، المدرك اهمية اقتصاد الطاقة، من تأمين كميات من الأورانيوم من الكونغو للمفاعلات النووية الفرنسية التي تتيح لها توليد الكهرباء على مدى جيل كامل على الأقل. دفعت فرنسا ثمناً زهيداً لذلك مما أتاح لها، حتى يومنا هذا، توليد الكهرباء من الطاقة النووية بكلفة أدنى بكثير مما يستطيعه أعضاء الاتحاد الآخرون.

كان الأميركيون يعرفون بوجود ترسبات الأورانيوم في الكونغو بالإضافة إلى ترسبات النحاس والنيكل، ثاني أغنى ترسبات في العالم. وأيضاً، كان احتياط الذهب ثالث اغنى احتياط بعد جنوب أفريقيا وروسيا، فضلاً عن الماس. وإضافة إلى كل ذلك، لدى الكونغو كميات كبيرة من النفط والغاز. ولذلك، صممت الولايات المتحدة أن تسيطر على الكونغو، فساعدت ثوار جوزف كابيلا، الضابط العسكري الذي حاربت قواته قوات الحكومة الموالية للرئيس موبوتو.

من أجل إثبات رغبته بتحقيق الأهداف الأميركية، كان كابيلا يجري مقابلاته مع الصحافة والتلفزيون باللغة الإنكليزية. لكن الاميركيين لم يسمحوا له بدخول العاصمة كينشاسا قبل توقيعه اتفاقيات مع الشركات الاميركية لاستغلال أكثر الموارد المذكورة أعلاه، على رغم مساعدتهم له بالأسلحة والموارد المالية وأجهزة الاتصالات.

منذ تسلم كابيلا السلطة في كينشاسا، اندلعت حرب أهلية مرتين، ولأكثر من سنتين كل مرة. ويبدو أن استغلال موارد الذهب والماس والنفط والغاز قد أرجىء لوقت لاحق من القرن الواحد والعشرين. والظاهر، أن الأميركيين يحتفظون بالكونغو كاحتياط

محتمل للمستقبل حين يتصاعد التنافس في إمداد الطاقة مع روسيا، ربما إلى حوالي ٢٠١٢ ـ ٢٠١٥.

تقع أنغولا، التي كانت مستعمرة برتغالية، بمحاذاة الكونغو. مساحة أنغولا شاسعة تزيد على ٢٣٠٠,٠٠٠ كيلومتر مربع. في الستينيات استولى عليها ثوار شيوعيون وقوات كوبية بقيادة شي غيفارا. سيطر عليها الشيوعيون لجيل كامل، ولكن بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، انحرفت الحكومة إلى اليمين، وفي النهاية، في سنة ١٩٩٧، أصبحت أنغولا تحت السيطرة الأميركية. لدى أنغولا جميع الموارد الطبيعية الموجودة في الكونغو بما فيها النفط والغاز، إضافة إلى الاخشاب.

باقتراب القرن العشرين من نهايته، كانت الولايات المتحدة بقيادة كلينتون قد استعادت نشاطها، وكانت تجمع موجوداتها، إذ كانت تسيطر سيطرة كبيرة على موارد الغاز في قطر، وموارد النفط والغاز في الكونغو وأنغولا، بالإضافة إلى الزنك والنحاس والنيكل والذهب والماس. ما من بلد آخر يمتلك مثل هذه الموارد باستثناء روسيا التي، كما ذكر أعلاه، هي أغنى بلد في العالم بالموارد المعدنية. وبحسب توقعات مستقبلية لإدارة الرئيس كلينتون، فإن دور روسيا في استعادة أهميتها وازدهارها سيستغرق عشرين عاماً على أقل تقدير.

روسيا في عالم أميركا

استرعت روسيا وقيادتها انتباهاً كبيراً في أعقاب الانتخابات الروسية البرلمانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ والانتخابات الرئاسية في آذار/مارس ٢٠٠٨.

أما الانتقادات الموجهة إلى روسيا وقيادتها فترتكز على ثلاث ظواهر: من جهة، تعتبر روسيا بلداً اعتاد القمع السياسي ومرتاحاً له، مفضلاً ذلك على الديموقراطية. واقتصادياً، تُتهم القيادة الروسية بالتوجه نحو مركزية الدولة في تملك المؤسسات، وأخيراً، بمحاولة بسط نفوذها بطريقة إمبريالية بواسطة استخدام موارد الطاقة الهائلة لديها، وخصوصاً بالنسبة إلى أوروبا الغربية. وقد أكد زبيغنيف بريجنسكي، مستشار الأمن القومي السابق للرئيس كارتر، أن «بوتين يميل إلى التركيز على المدى القصير، ومعروف عنه أنه يشدد على الاعتزاز والكبرياء، والقوة، والمكانة العالمية، والتقدم الاقتصادي، لكنه لا يستند إلى أي مخطط عقائدي»[٢٠].

وثمة اتهام عام آخر هو أن سياسيين كباراً ومسؤولين يستغلون الفرص الاقتصادية والمالية من دون حساب. لروسيا نظام حكم فردي يرعى حكم المال الفردي. أصحاب المليارات الروس يبددون كميات هائلة من المال في كل اتجاه، وحتى أنهم يدعون أمام المحاكم الأميركية والبريطانية بمليارات الدولارات ضد بعضهم البعض.

لتقييم ما إذا كانت هذه الصفات المميزة ستؤثر على قدرة روسيا على النمو بسرعة في العشر أو الاثنتي عشرة سنة القادمة، على المرء أن يرجع إلى تجربة بلدان هامة اخرى. الاختيار الواضح هو الولايات المتحدة، إذ إنها البلد الصناعي الرائد الذي طور أكبر صناعة للنفط والغاز على مدى عقود ولديه موارد طبيعية وافرة لسكانه البالغ عددهم ٣٠٠ مليون نسمة.

من الصعب جداً تقييم الأوتوقراطية بالمقارنة مع الديموقراطية. متى يصبح تعسف سلطة الشرطة وتقييد الرأي العام دكتاتورياً؟ في بلد

مثل روسيا لم يكن لديه، لسبعين سنة خلت، أية قوانين تتعلق بالملكية أو وسائل الإنتاج أو التعبير الحر أو التظاهرات الشعبية أو حتى المحاسبة المالية، فإن الانتقال من النظام الشيوعي إلى نظام اقتصادي وسياسي متعدد سيتطلب عقوداً من الزمن، كما لاحظ السفير السابق إلى موسكو السير رودريك برايتوايت، ومن زمن طويل قبله، المراقب الأميركي الشهير لروسيا، جورج كنان. من السابق لأوانه تهنئة روسيا على أساليبها الديموقراطية كإجراء انتخابات برلمانية في وقتها المحدد، وتحديد ولاية الرئيس، والمحافظة على الدستور. وفي نفس الوقت، من السابق لأوانه أن ندين روسيا لأنها لم تتبع معايير الديموقراطيات الغربية، وحماية حقوق الإنسان. ذلك يحتاج إلى وقت طويل.

إن مثال الحرية والمحافظة على حقوق الإنسان والرفاهية هي الولايات المتحدة. لذلك فإن من المهم مراجعة التطورات الأميركية العريضة في القضايا السياسية والقضائية والاقتصادية والمالية.

إن المبادئ التي وضعها الآباء المؤسسون للفدرالية الأميركية وللديموقراطية مستمدة أساساً من تعاليم مونتسكيو وجان جاك روسو وجون لوك. الأميركيون الذين جاءوا في الأساس من أوروبا، وجدوا أرضاً واسعة تملك فرصاً لا متناهية. اختاروا أن يطبقوا نظاماً فدرالياً فضفاضاً وطليقاً، متماسكاً بواسطة أعضاء مجالس نيابية (أعضاء الكونغرس وأعضاء مجلس الشيوخ) منتخبين لتولي السلطة، كانوا في البدء من الذكور البالغين، وفي وقت لاحق، من جميع الأميركيين البالغين، ذكوراً وإناثاً.

سنة ١٧٧٦ كان للولايات المتحدة الأميركية الحديثة المولد سمتان مميزتان، بالمقارنة مع أنظمة الحكومات الأوروبية التي هيمنت في

أكثرية هذه البلدان التي جاء منها المهاجرون الأصليون إلى الولايات المتحدة. من جهة، جميع الدول الأوروبية بما فيها فرنسا وإنكلترا وألمانيا وبروسيا والسويد وروسيا كانت ممالك. كان رئيس الدولة إما ملكاً أو إمبرطوراً. الفرنسيون، الذين أَلهمَ كتّابهم الآباء المؤسسين الأميركيين، إلى حد كبير، قاموا، سنة ١٧٩٣، بثورة أطاحت آخر ملوك فرنسا، لويس السادس عشر، ولكن بعد ذلك بقليل جاء نابليون، العسكري والمعلم الكبير، وتوج نفسه إمبراطوراً.

على العكس، بعد حرب الأميركيين على البريطانيين الذين استعمروا القسم الأكبر من الشاطئ الشرقي للولايات المتحدة، وربحوا حرب الاستقلال بمساعدة الفرنسيين العسكرية، اختاروا النظام الجمهوري لحكومتهم. كانت أميركا أول جمهورية في العالم الغربي.

هذه الجمهورية الجديدة، التي جذبت المهاجرين من كل أصقاع أوروبا، تمددت إلى غرب البلاد. ومن ١٨٦١ إلى ١٨٦٥، نشبت الحرب الأهلية الدموية ضد العبودية والرق. قصة غور فيدال الثلاثية التي تغطي الفترة من عصر جورج واشنطن في منتصف القرن الثامن عشر إلى عهد وودرو ولسن، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، توفر قراءة ممتعة تشرح تنوع الغنى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي أثر في تكوين الخصوصية الأميركية.

نظام الحكم الجمهوري أظهر توق المواطنين العاديين إلى التخلص من نير الملوك والأباطرة ذوي السلطة المطلقة. وعلاوة على ذلك، وهذه هي السمة المميزة الثانية، القارة الأميركية الشمالية كانت شاسعة وتحتوي على ثروات متنوعة. فتربية المواشي ممكنة، والذهب متوافر، وقبل مرور قرن واحد على الاستقلال، اكتُشفت موارد

كبيرة للطاقة من نفط وفحم حجري. والروح التي سادت بين المهاجرين من بلدان متعددة في أرض شاسعة، لها حدود جغرافية وموارد طبيعية تبدو كأن لا نهاية لها، كانت روح المغامرة. الأميركيون الجدد لم يكونوا بحاجة إلى فتح أراض جديدة، كما كان يفعل الأوروبيون في حروبهم الدائمة، بل إلى ملء المناطق غير المكتشفة بالسكان. وعلاوة على ذلك، كان بالإمكان شراء مساحات هائلة من الأرض وضمّها إلى الاتحاد كما حصل بلويزيانا وألاسكا اللتين اشترتهما الحكومة الأميركية من فرنسا وروسيا. «لكل شيء ثمن» صار شعاراً أميركياً.

بعد الحرب العالمية الثانية، أدّت قوة الأميركيين العسكرية والاقتصادية والمالية، التي لا يجاريهم فيها أحد، إلى فرض شروطهم على إنشاء هيئة الأمم المتحدة مع حقوق نقض لخمسة أعضاء فقط في مجلس الامن. وحفظ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مركزاً مميزاً للولايات المتحدة، وقوي هذا المركز أيضاً بتحديد السعر القياسي لصرف الذهب ــ سعر اونصة الذهب بما يساوي ٣٥ دولاراً ــ مما حوّل الدولار إلى عملة تتحكم في احتياط الصرف والتجارة الدولية، وفي تسعير النفط، والمساعدات الدولية. وقد ألغت إدارة نيكسون هذا الارتباط بقيمة الذهب سنة ١٩٧١.

في أعقاب كارثة الكساد الاقتصادي الكبير الذي تسبب به انهيار البورصة سنة ١٩٢٩، حاول الأميركيون تنظيم القوى الاحتكارية وعمليات الاسواق المالية. سياسات الإنفاق الجديد التي وضعها فرانكلين ديلانو روزفلت في ولايته الأولى، صممت لجعل القطاع العام يوفر الاموال للانفاق من اجل خلق فرص العمل. أنشئت وكالات تمويل الإسكان من أجل توفير قروض ميسّرة أو لضمانها.

وهكذا أصبحت أميركا، بعد الحرب العالمية الثانية، مختلفة بشكل كبير عن أميركا ما قبل الحرب. صارت الآن أول وأعظم ديموقراطية عسكرية واقتصادية إضافة إلى كونها الأكثر تدخلاً في الشؤون الدولية بفضل بلوغ الدولار مرتبة العملة العالمية بامتياز.

منذ أوائل الثمانينيات وحتى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كانت الولايات المتحدة المثل الذي يحتذى لتحقيق النجاح. بدأ الأوروبيون بتحرير أسواقهم المالية وعملاتهم وأعلنوا، في ماستريخت سنة ١٩٨٩، أنهم مع عملة موحدة، اليورو. عولمة الأسواق المالية والتدفق الحر للمال في قرية مالية عالمية من دون عوائق فرضت الممارسات الأميركية والمضاربات على الأسواق والعملات الأخرى. الترابط الدولي، الذي رافقته بعض التهديدات الضمنية، أصبح الفرصة الكبرى.

الممارسات الأميركية دمجت القوة السياسية والمال، وهي الظاهرة التي اعترض عليها النقاد الأميركيون بالنسبة لروسيا بوتين. منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ظلت علاقة قوية قائمة بين صانعي الأسلحة والإدارة الأميركية. وثمة كتب أخرى وثّقت المجمع الصناعي العسكري وسيطرته على السياسة الأميركية.

إن إنشاء أسواق مالية ومبادلات حرة، خصوصاً في منتصف الثمانينيات، غيّر اتجاه الانصهار بين القوى السياسية والثروة في الولايات المتحدة نحو مؤسسات مالية. واتخذ سياسيون بارزون أو رجال من الإدارة الأميركية لأنفسهم مراكز عالية كشركاء في المؤسسات الاقتصادية الكبيرة، إما قبل توليهم مسؤوليات سياسية أو، في أكثر الأحيان، بعد توليهم مثل هذه المسؤوليات. وسنشير إلى مثلين ساطعين لتأثيرات سياسية متشابكة مع أوضاع مالية،

ونبيّن كيف، في كل من هذه الحالات، تمت التغطية أو مُوّهت الحقائق بالإجراءات العامة. وثمة مثل آخر عن التأثير السياسي في السعي لتحقيق منافع خاصة في شركة هامة للخدمات الهندسية.

في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨ اعترف الرئيس كلينتون بعلاقته مع المتدربة السابقة في البيت الأبيض مونيكا لوينسكي. هذه الفضيحة استحوذت على انتباه وسائل الإعلام أكثر من الأزمة المالية في بلدان جنوب شرق آسيا، وكانت ازمة السندات الروسية في انتظار الانفجار، بحسب بيل ماكدونو، رئيس بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. في ذلك اليوم، خفضت الحكومة الروسية قيمة الروبل وأعلنت التوقف عن دفع ديونها. كان لهذا العمل تداعيات دولية هامة خصوصاً على مؤسسة مالية سرية تدعى «إدارة الرأسمال ذي المدى الطويل» (ال تي سي إم) مركزها الرئيسي في غلاينيتش، كونيكتيكات. أسس هذه الشركة الاستثمارية المضاربة عام ١٩٩٤ جون ميريوذر، نائب رئيس «سلمون براذرز» السابق ونائب الرئيس الفدرالي دايفد مولينز السابق. كان آلان غرينسبان معجباً بهذا الخبير المالي ويستمع إليه، وقد عمل معه لعدة سنوات.

هددت أزمة السندات الروسية «إل تي سي إم» بالإفلاس، مع أن عمليات شركة الاستثمارات هذه كان مفترضاً أنها تحت السيطرة التامة، علماً بأن اثنين من الحائزين على جائزة نوبل وعشرات من الدكاترة في علم الاقتصاد كانوا قد عملوا على تطوير أنظمة هذه الشركة. كانت «إل تي سي إم» صندوق احتياط (hedge fund) يلعب لعبة هجومية، إذ إنه كان يشتري ويبيع في الوقت نفسه، وفي أكثر الأحيان، للسلع نفسها. هوامش الربح على عمليات المضاربة هذه كانت ضئيلة، ولكن الآمال كانت تعقد على حجم

العمليات الهائل. من أجل استخدام مبالغ ضخمة، كانت «إل تي سي إم» مدعومة بشكل كبير، ربما حتى ٩٥ في المئة[٢١].

كانت الاحتياجات المتوقعة لإنقاذ «ال تي سي إم» بحدود ٤ مليارات دولار. دعا بيل ماكدونو الرؤساء التنفيذيين في ست عشرة مؤسسة مالية للاجتماع في المكاتب الفدرالية في نيويورك للاتفاق على رزمة لإنقاذ صندوق التحوط. خاطب هيربرت إليسون، الرئيس والرجل الثاني في الميريل لينش، زملاءه قائلاً: بإمكانكم توقع تحمل خسارة تبلغ ٢٠ مليار دولار في حال عدم إنقاذ الشركة في حين عملية الإنقاذ تحتاج إلى اربعة مليارات دولار فقط. في هذا الاجتماع، تعهد المجتمعون بمبلغ ٣,٦ مليارات دولار، وكان البنك الفدرالي وسيطاً فقط، وهكذا تم تفادي أزمة كبرى.

المثل الثاني الصارخ الآخر لاندماج التأثيرات السياسية والإرث والمصالح المالية ظهر في مجموعة كارلايل. أنشأ فرانك كارلوتشي، وزير الدفاع السابق في عهد رونالد ريغان، هذه المؤسسة المتكتمة الخاصة للأسهم العادية في أوائل التسعينيات.

كان هدف كارلوتشي جذب أموال وفيرة من أجل عمليات الإدارة أو السيطرة على مؤسسات. وقد استهدف من أجل ذلك مستثمرين من الشرق الأوسط والشرق الأقصى، وكانت عملياته الفعلية تتم بسرية تامة. كان على أعضاء مجلس الإدارة والمستشارين أن يكونوا من ذوي الأسماء المعروفة بسبب تسلّمهم أدواراً سياسية. المجلس المليء بالأسماء اللامعة شمل جورج بوش الأب، جايمس بايكر، رئيس الوزراء البريطاني السابق جون مايجر، رئيس موظفي البيت الأبيض السابق جون سنونو، وهنري كيسنجر الذي عين مستشاراً.

أطلق هذا الفريق العديد من عمليات الاستحواذ وحصل على مليارات الدولارات من المستثمرين، أكانوا من الأفراد أو المؤسسات أو الحكومات. كان كثيرون من المستثمرين الشرق أوسطيين، والمؤلف يعرفهم، يعتبرون أن دعوة من فريق كارلايل للغذاء بمثابة شرف عظيم لهم. كانوا يجعلونهم يشعرون بأنهم قريبون من السلطة المطلقة والمعرفة.

كان المستثمرون يفترضون ضمنياً أن مجموعة كارلايل تتمتع بإمكانية الوصول والتأثير والمعرفة الكاملة. شخصيات بارزة من كارلايل كانوا يبهرون زائريهم بأحكامهم المسبقة وتنبؤاتهم المستقبلية.

عشر سنوات بعد كارثة «إل تي سي إم»، أقفلت كارلايل كابيتال غروب صندوقاً عقارياً انشىء في هولندا للتوظيف في أسهم العقارات.

تلقت كارلايل كابيتال غروب ما قيمته ٢٢ مليار دولار من قروض تمويل الإسكان، وبما أن رأسمالها كان فقط نحو ٧٠٠ مليون، تمت استدانة أكثر من ٢١ مليار دولار ــ نحو ٩٧ في المئة من مجموع توظيفاتها. يدل ذلك على سهولة استقراض مبالغ طائلة من الأموال عندما يكون السياسيون المتدخلون محترمين أو مهابين أو الاثنين معاً. وبالفعل، غرقت كارلايل كابيتال غروب، وتكبد مدينوها و/أو مستثمروها خسائر جمة.

«هاليبورتن» هي شركة كبيرة تعنى بخدمات النفط، أُنشئت سنة ١٩٢٠ وحصلت على عقود كبيرة لإمدادات الطعام والمحروقات للقوات الأميركية في البوسنة والكويت والعراق، ولكنها ضبطت في الكويت والعراق وهي تغش، بما فيه فوترة إمدادات محروقات

لم تحصل إطلاقاً. وفي العراق منح وزير الدفاع دونالد رامسفيلد «هاليبورتن» عقداً من دون مناقصة يبلغ ٧ مليارات دولار للنفط والبنى التحتية.

بوناتين غرينهاوس، موظفة بالعقود والاتفاقيات ذات خبرة تمتد واحداً وعشرين عاماً، رفعت شكاوى لمسؤولين في الجيش في عدة مناسبات بأن «هاليبورتن» تلقى معاملة خاصة غير قانونية للعمل في العراق والكويت والبلقان. وفي النهاية، حركت ادعاءاتها وزارة العدل ومكتب التحقيقات الفدرالي (إف بي آي) ومفتش البنتاغون العام، الذي فتح تحقيقاً لا يزال مستمراً حتى كتابة هذه السطور. وفي هذه الأثناء، خُفضت رتبة غرينهاوس على خلفية ادعاءات بعدم الكفاءة.

إن قدرة «هاليبورتن» في الحصول على عقود وتحريف التحقيقات ترتبط بوجه أو بآخر بنائب الرئيس ديك تشيني. كان تشيني الرئيس الأعلى والمدير التنفيذي الأول لـ«هاليبورتن» حتى سنة ٢٠٠٠، وعندما استقال ليصبح نائب رئيس البلاد نال تعويضاً بسبب فصله عن العمل بقيمة ٣٤ مليون دولار من «هاليبورتن». وكانت هذه التعويضات لتنخفض في حال عدم ازدهار أعمال «هاليبورتن». يبدو أن تشيني اتخذ اجراءين تأمينين لضمان تقاعده: من جهة أبرم عقد ضمان شخصي لتأمين هذه النتيجة، ومن جهة أخرى ساعد «هاليبورتن» في الحصول على عقود تبلغ على الأقل ١٧ مليار دولار على مدى عدد من السنين في المستقبل.

ولأن «هاليبورتن» هي رهن التحقيق منذ سنة ٢٠٠٥، فقد نقلت مركزها الرئيسي إلى دبي سنة ٢٠٠٧ حيث الشفافية وأنظمة الشركات أقل صرامة مما هي في الولايات المتحدة، والآن يعمل الرئيس التنفيذي لـ«هاليبورتن» من دبي.

العلاقات الروسية ـ الأوروبية

كانت العلاقات الأوروبية ـ الروسية في العشر سنوات الماضية أفضل بكثير وأجدى من العلاقات الروسية ـ الأميركية أو حتى العلاقات الأوروبية ـ الأميركية.

في أوائل سنة ٢٠٠٠، بعد مجيء فلاديمير بوتين إلى الحكم بمساعدة يلتسن الذي سعى إلى حماية اسمه وعائلته ضد ادعاءات بالفساد، طرحت مسألة ما إذا كانت روسيا حاضرة لعضوية الاتحاد الأوروبي. لم يكن الرئيس الروسي الجديد هو الذي طرح هذه القضية، بل عدد من البلدان الأوروبية وبعض مقالات الصحف.

أسرع رئيس الوزراء السويدي إلى الإعلان أن روسيا غير ملائمة لعضوية الاتحاد الأوروبي. فهي ليست ديموقراطية، وشدد أنها آسيوية أكثر مما هي أوروبية. هذه المسألة عن جذور روسيا الشرقية أم الغربية كانت موضوع نقاش بين قادة روس وغربيين منذ أجيال، ولا يزال هناك موقف عرقي بالنسبة إلى روسيا وقيادتها يعتبر أن السلافيين ملوثين وليسوا أوروبيين. بينما، غورباتشيف مثلاً، لم يكن لديه شك بأن الروس في أساسهم أوروبيون، تماماً نفس اعتقاد بطرس الأكبر وكاترين الكبرى.

خلال الحقبة الممتدة من أيام انفتاح بطرس الأكبر على الغرب وحتى الثورة البولشيفية، كان التفاعل مع التفكير الإداري والسياسي الغربي، والفن الغربي، والموسيقى والمسرح والأدب موضع تشجيع كبير. كان الشيوعيون أكثر واقعية. شددوا على التعليم والإنجازات العلمية وحاولوا أولاً وقبل كل شيء أن يلحقوا بالغرب في الصناعة والإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى الجهوزية العسكرية

والمعدّات الحربية. اعتبر الشيوعيون حكمهم بديلاً عن الديموقراطيات السياسية في الغرب. ولكن، على العكس، كان القياصرة الروس يريدون أن يجعلوا من روسيا دولة غربية ورغبوا في مجاراة إنجازات الولايات المتحدة وإنكلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا.

وفق جايمس شير، كاتب دراسة تبعث على التفكير الجدي عنوانها «روسيا والغرب، إعادة تقييم»، ترتكز على استطلاعات يمكن الاعتماد عليها للرأي العام الروسي، «أغلبية تعددية من الروس لا ترى روسيا كبلد أوروبي بالكامل، ولكن كبلد ذي حضارة أوروبية ـ آسيوية متميزة»(٢٢).

قلة من بين أولئك الذين يعتبرون أنفسهم أوروبيين، يعتقدون أنهم ليبراليون. في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، ٦١ في المئة من الذين وجهت إليهم الأسئلة في استطلاع للرأي قالوا إن روسيا بحاجة إلى زعيم قوي في مقابل ٢١ في المئة دعموا الديموقراطية. ومواقف بطرس الأكبر وكاترين الكبرى صمدت عبر قرون.

تحسنت العلاقات بين مراكز القوى الأوروبية وروسيا بسهولة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي في آخر ١٩٩١. انسحبت روسيا بهدوء من ألمانيا الشرقية ولم تعرقل إعادة الاتحاد مع ألمانيا الغربية. وكانت رزمة من المساعدات تبلغ ٢٠ ـ ٢٥ مليار دولار من ألمانيا إلى روسيا قد بددت في سني يلتسن. كان ذلك ثمناً بخساً تدفعه ألمانيا إذا ما قيس بمبلغ ١٦٠٠ مليار مارك ألماني دفعته على مدى عشر سنوات لتسهيل إعادة الاندماج.

إعادة التوحيد كلفت أوروبا غالياً لأن المارك الألماني، عملة أكبر اقتصاد أوروبي، أصبح، بحكم الواقع، معيار القياس بالنسبة إلى

عملة موحدة. وفي ماستريخت سنة ١٩٨٩، كان أعضاء السوق الأوروبية المشتركة قد وضعوا مسوّدة لاتفاق تطوير الاتحاد مع عملة موحدة، اليورو.

أُعيق النمو في أوروبا لأن الألمان أجبروا على اعتماد معدلات فوائد عالية ليتجنبوا التضخم العالي المرتبط بالنفقات الضخمة لتحسين البنى التحتية ومستويات المعيشية والإنتاج الصناعي في قرى ومدن ألمانيا الشرقية السابقة. بلدان أوروبية أخرى كانت قد انقبضت لتبقى ضمن أهداف ماستريخت بالنسبة للتضخم والعجز، أصبح عليها أن تضارع المعدلات الألمانية، وهكذا انخفضت وتيرة النمو.

إبان هذه الفترة، حوّلت استثمارات هامة من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا نحو روسيا، ولكن ليس بالمقدار الذي حصل في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين.

أقام هيلموت كول علاقات صداقة مع روسيا، كذلك فرنسوا ميتران، اليساري التفكير، أقام علاقات جيدة مع موسكو. كان ذلك، في قسم منه، إرثاً من أيام شارل ديغول الذي أيّد الانفتاح والتعاون مع الصين وروسيا. وجاك شيراك، الرئيس الفرنسي السابق، كان أيضاً متحمساً لتطوير علاقات مع روسيا، كان شيراك يتكلم الروسية، وبعد أن جاء بوتين إلى الحكم، أصبح الرجلان صديقين وشريكين سياسيين.

كان أهم هدف ليلتسين في السياسة الخارجية طيلة وجوده في الحكم (١٩٩١ ـ ١٩٩٩) هو إرضاءُ الأميركيين. وفعل ذلك دون أن يتوقف ليفكر إلى أي حد يمكنه أن يذهب في ذلك. بعد الأميركيين، وجّه اهتمامه إلى ألمانيا لسببين: المساعدة الألمانية والمثل

الألماني في الصناعة والتطبيق. وحتى الآن، من بين كل الأوروبيين، الروس هم الأكثر إعجاباً بالألمان، وبعد ألمانيا تأتي فرنسا في المرتبة الثانية في أوروبا بسبب الإرث الثقافي الذي يرجع إلى عصر كاترين الكبيرة. أعطي البريطانيون بعض الانتباه بسبب موقعهم القوي في قطاع النفط، وخصوصاً من خلال شركتي «شل» و«بريتش بتروليوم» اللتين حصلتا على مصالح هامة في روسيا. وعلاوة على ذلك، كان الروس بحاجة إلى أجهزة حديثة لصناعة النفط، من هندسة وأنابيب. أما الأميركيون والبريطانيون والفرنسيون، فقد وفروا الخبرة والمنتجات والتكنولوجيا لقطاعي النفط والغاز. في أوائل القرن الواحد والعشرين، أدرك الأوروبيون أن الولايات المتحدة اتخذت قراراً قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بمهاجمة العراق واحتلاله، لكن فرنسا وألمانيا وروسيا كانوا ضد الهجمة الأميركية وخصوصاً إذا كانت بدون إذن من مجلس الأمن للقيام بذلك بحسب الأصول، أما بريطانيا وهولندا فقد دعمتا الولايات المتحدة، كما فعل إزنار، رئيس الوزراء اليميني الإسباني. إيطاليا مانعت خطط بوش ولكن من دون إثارة بلبلة غير ضرورية.

انقسمت أوروبا حول حرب أميركا الاستباقية على العراق وتبريراتها. وأُضعف تحالف الناتو وظلت فرنسا تتصرف كمتفرجة على خطط الناتو. وعلاوة على ذلك، أقرت عشر دول أوروبية عملة موحدة في أول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، اليورو، بما يساوي ١١٧ سنتاً اميركياً. وبتشجيع من الولايات المتحدة، اختارت بريطانيا الإبقاء على عملتها دون التقيد بالمبادئ التوجيهية بالنسبة للتضخم ومعدلات مجموع الدين العام وعجز الموازنة. وهكذا، أصبح لكتلة اليورو مصرفها المركزي، ولكنها كانت متوجسة بشأن نجاح عملتها الجديدة الموحدة التي يمكنها، مبدئياً،

أن تصبح عملة احتياط هامة على المستوى الدولي.

تابع الاتحاد الاقتصادي الأوروبي مسيرته وبات الاتحاد النقدي على طريق الإنجاز. ما تبقى للإنجاز هو نوع من الوحدة السياسية على شكل دولة فدرالية، شيء ما يقارب ولايات متحدة أوروبية.

وعهدت مهمة تحضير مسودة لمعاهدة دستورية إلى لجنة ذات مستوى عال من فقهاء القانون ورجال الدولة. طلب إلى فاليري جيسكار ديستان، الرئيس الفرنسي اليميني السابق، أن يقوم بهذا العمل. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، كان لدى اللجنة مشروع المعاهدة الدستورية، مُوقَّعاً من ممثلين عن جميع الأعضاء الخمسة والعشرين في الاتحاد الأوروبي.

صادق الخمسة عشر عضواً السابقون على دخول عشرة أعضاء إضافيين كانوا جميعهم من الدول الدائرة في الفلك السوفياتي سابقاً، منهم الكبير، مثل بولندا ورومانيا، والصغير مثل ليتوانيا ولاتفيا وإيستونيا، مع بلدان من حجم متوسط مثل جمهورية التشيك وسلوفينيا وسلوفاكيا.

أعضاء جدد، على درجات متفاوتة من التطور وثقافات مختلفة، جاءوا بتحديات جديدة لإدارة فعالة لبرامج الاتحاد الأوروبي ومنظماتها. استيعاب أعضاء جدد، وإطلاق عملة جديدة من قبل عشرة أعضاء قديمين في الاتحاد الأوروبي، والتعامل مع امتناع بريطانيا من الانضمام كانت مسائل.شغلت الزعماء الأوروبيين إلى حد تجنب أية مجابهة مع روسيا، بينما قدموا مساعدات قيّمة لها وللدول التي كانت تدور في فلكها سابقاً من خلال بنك التنمية الأوروبي.

لو صُدق على المعاهدة الدستورية من قبل جميع الهيئات المفوضة بذلك في الدول الأعضاء الخمسة والعشرين لكانت الولايات المتحدة الأوروبية أصبحت أقرب إلى التحقيق. وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ لم تصدق أكثرية المقترعين الفرنسيين، الذين شاركوا في استفتاء وطني، على المعاهدة الدستورية. وفي اليوم التالي، أول حزيران/يونيو ٢٠٠٥، رفض الهولنديون أيضاً التصديق على المعاهدة. هذا الأمر خلق مشكلة لا تزال تعكّر مستقبل أوروبا.

بينما كانت بلدان أوروبا تنمو ببطء، إنما بمعدلات مرضية في القرن الواحد والعشرين حتى أواخر صيف ٢٠٠٨ عند انفجار الأزمة المالية العالمية التي انقلبت ركوداً واسع الانتشار، كانت التجارة والاستثمارات مع روسيا تنمو بمعدلات سريعة أكبر بكثير من النمو الأوروبي.

قام الألمان باستثمارات كبيرة، وكذلك فعل الفرنسيون والإيطاليون، في قطاعات النفط والغاز والمصارف والمنتجات الصناعية، والقروض إلى المؤسسات الروسية الكبيرة. هذا التدفق من الجهتين للتجارة والاستثمارات، خلق في أوروبا اتكالاً على الغاز الروسي بلغ ٢٥ في المئة من استهلاكها الاجمالي. كما أن تنفيذ العقود الحالية مع ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والنمسا سيزيد حصة الاستهلاك الأوروبي من الغاز الروسي إلى ٥٠ في المئة بحلول سنة ٢٠٢٠.

بسبب نمو روسيا السريع، وخصوصاً ابتداءً من سنة ٢٠٠٢، استفادت الاقتصادات الأوروبية من سوق متوسعة لمنتجاتها. وبينما كان الاقتصاد الأوروبي قد وازى حجم الاقتصاد الأميركي سنة ٢٠٠٥، كانت التجارة والاستثمارات الأوروبية الروسية أكبر، كما يظهر من الأرقام التالية العائدة لسنة ٢٠٠٧. التجارة في الاتجاهين

بين الولايات المتحدة وروسيا بلغت ٢٧ مليار دولار. الصادرات الأميركية لروسيا بلغت ٧,٥ مليارات دولار ووارداتها أقل بقليل من ٢٠ مليار دولاراً، بما فيه الأورانيوم المخصب والمشتقات النفطية. والاستثمارات الأميركية في روسيا بلغت ٧ مليارات دولار.

التجارة في الاتجاهين مع أوروبا في الحقبة نفسها بلغت ما مجموعه ٣٥٠ مليار دولار. مثّل هذا الرقم قسماً هاماً من الناتج المحلي الإجمالي لروسيا وأوروبا. وشركاء روسيا الاساسيون في التجارة والاستثمار في أوروبا كانوا ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والنمسا، كما زادت الاستثمارات الأوروبية في روسيا على ٢٠ مليار دولار.

كبار مستوردي الغاز الطبيعي الروسي (٢٠٠٥)

المرتبة	البلد	الاستيراد Bcf/yr	المعدل المئوي للاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي
١	ألمانيا	١٠٢٩١	٣٦
٢	إيطاليا	٨٢٤	٢٧
٣	تركيا	٦٣٠	٦٥
٤	فرنسا	٤٠٦	٢٣
٥	هنغاريا	٢٩٤	٥٦
٦	تشيكيا	٢٥٢	٧٥
٧	النمسا	٢٤٦	٧٢
٨	بولندا	٢٢٦	٣٩
٩	سلوفاكيا	٢٢٦	٩٩
١٠	فنلندا	١٤٨	٩٥
١١	رومانيا	١٤٠	٢٢
١٢	يوغوسلافيا السابقة	١٣٤	٥٧
١٣	بلغاريا	١٠١	٥٣
١٤	اليونان	٨٥	٨٥
١٥	سويسرا	١٣	١١

المتسلمون الكبار لصادرات الغاز الطبيعي الروسي (٢٠٠٥)

المرتبة	البلد	الاستيراد مليار قدم مكعب سنوياً	المعدل المئوي للاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي
	أوكرانيا	٢١١٣	٦٩
	روسيا البيضاء	٧١٠	٩٩
	دول البلطيق	٢٠٥	٨٩
	أذربيجان	١٢٠	٣٣
	جورجيا	٤٦	٨٨

المصادر: الاستهلاك المحلي ـ الكتاب السنوي للطاقة الدولية ٢٠٠٥، استيراد: سيديغاز ٢٠٠٦ والمجلة الإحصائية لشركة بريتش بتروليوم ٢٠٠٧.

وتجدر الإشارة إلى أن المبادلات التجارية الروسية ـ الأوروبية في الاتجاهين سنة ٢٠٠٧ تساوت فعلياً مع مبادلات الولايات المتحدة مع الصين، التي كانت ١٠ في المئة فقط أكثر من المبادلات الروسية ـ الأوروبية. إن أهمية روسيا كسوق للمنتجات الأوروبية والاستثمارات بالإضافة إلى إمدادات الغاز والنفط، واضحة جداً.

هذا المستوى من المبادلات، بالإضافة إلى التقارب الجغرافي، والخلافات المحتملة في ما يتعلق بالدول الدائرة في الفلك السوفياتي سابقاً تحتم حواراً سياسياً روسياً ــ أوروبياً مكثفاً وتفهماً متبادلاً.

إن روسيا المزدهرة التي سوّت علاقاتها مع الصين بالنسبة للنزاعات الحدودية، وطورت علاقات تجارية بالاتجاهين مع بيجينغ تبلغ ٧٠ مليار دولار في السنة، تستطيع الآن أن تكون بمثابة جسر عبور بين أوروبا والصين. ومن المرجح أن تزيد التجارة الروسية ــ الصينية بالاتجاهين في ثلاث سنوات إلى ١٥٠ مليار دولار سنوياً عندما تبدأ خطوط أنابيب الغاز مد الصين بالكميات المتعاقد عليها من الغاز الروسي والكازاخستاني والتركمانستاني.

في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين، كانت أوروبا في الأساس مهتمة بتوطيد التكامل الاقتصادي والتأكد من نجاح العملة الموحدة. أربع دول كانت تابعة للاتحاد السوفياتي في السابق انضمت إلى الاتحاد الأوروبي ابتداءً من آذار/مارس ١٩٩٩، وهي الجمهورية التشيكية، هنغاريا، بولندا وأستونيا. هذه الدول الأربع أصبحت جميعها أعضاء في الناتو، إضافة إلى أن الجمهورية التشيكية وبولندا كانتا على علاقات هامة مع ألمانيا وكانت لهما خبرة بالصناعات الثقيلة، بولندا في بناء السفن والجمهورية التشيكية في صناعة السيارات والشاحنات والدبابات. بالمغايرة، كانت هنغاريا البلد الأسرع نمواً في التسعينيات بين البلدان التي كانت تدور في فلك السوفيات سابقاً. وأستونيا، الدولة البلطيقية الصغيرة، كانت أقرب إلى الدول السكندنافية منها إلى روسيا. أما قيادة الاتحاد الروسي، ممثلة دائماً بيلتسن، فلم تحرك ساكناً إزاء انجراف الدول السوفياتية السابقة نحو الغرب.

بعد تسلم بوتين القيادة الروسية ابتداءً من سنة ٢٠٠٠، انضم إلى الاتحاد الأوروبي كلٌّ من لاتفيا وليتوانيا، الدولتين البلطيقيتين المتبقيتين من الاتحاد السوفياتي السابق، كما انضمتا إلى الناتو أيضاً. سلكت رومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا نفس الخيار سنة ٢٠٠٤. لم يصدر أي احتجاج من روسيا، على رغم أن بوش الأب كان قد وعد أن لا تتحرك الناتو نحو الشرق إذا ما سمحت روسيا بتوحيد ألمانيا سلمياً، كما حصل في تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٩٠.

وقد انضمت جزيرة قبرص إلى الاتحاد في أول أيار/ مايو ٢٠٠٤، بينما استبعدت تركيا. كان لروسيا مصالح مهمة بالنسبة إلى كلا الموقفين.

قبرص، جزيرة صغيرة في شرق المتوسط، مساحتها ٨٧٠٠ كيلومتر مربع كانت قد قسمت بين أقلية مسلمة تعد ٢٠٠,٠٠٠ نسمة وأكثرية أرثوذوكسية، بفعل حرب أهلية سنة ١٩٧٣. كانت قبرص قد نالت استقلالها عن بريطانيا، وكان أول رئيس لها رجل دين، المطران مكاريوس، الذي كان يميل نحو «الكتلة الثالثة» للبلدان غير الشيوعية وغير الرأسمالية بزعامة نهرو وناصر وتيتو. شرع مكاريوس أبواب الجزيرة للزائرين الروس الذين لم يكونوا بحاجة إلى تأشيرة دخول (فيزا). لهذا السبب، ولأن قبرص اعتمدت تشريعات مشجعة لاجتذاب شركات الأوف شور، سارعت الشركات الروسية للتسجيل فيها بدءاً من أواسط التسعينيات. ومن المدهش أن هناك اليوم ٢٥٠٠ شركة روسية مسجلة في قبرص، بما فيها لوك أويل، تي أن كاي، بي بي، وحتى شركة النفط العملاقة التي تديرها الدولة، غازبروم.

أكثر الاستثمارات الروسية في الاقتصادات الغربية هي من شركات

روسية مسجلة في قبرص. لكن، منذ أن أصبحت قبرص عضواً في الاتحاد الأوروبي، وبسبب التدقيق الشديد من سلطات الاتحاد الأوروبي للشركات القابضة في مراكز الأوفشور، أصبحت الشركات الروسية المسجلة في قبرص عرضة لتدقيق أشد، واستثماراتها في الشركات الأوروبية والأميركية باتت تستحوذ على اهتمام وتقييم أكبر، وربما نتج من ذلك تباطؤ في البرامج الروسية لتوسيع مصالحها التجارية. على أي حال، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية فعلت ذلك.

رفْض أعضاء الاتحاد الأوروبي انضمام تركيا إليه كان مبرراً في قسم منه بادعاءات أن دعم تركيا للأقلية المسلمة في قبرص يؤدي إلى استمرار الانقسام في الجزيرة. إلا أنه، في الحقيقة، كان بسبب التطور الاقتصادي والسياحي والصناعي التركي الكبير، وبسبب خشية بلدان أوروبية عدة لديها أقليات مسلمة كبيرة من وصول تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي والذي سيقلب الميزان الطائفي فيها بشكل مؤثر. لدى تركيا ٨٠ مليون مسلم، ومع الجاليات المسلمة في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، سيشكل المسلمون ثلث سكان الاتحاد الأوروبي. وقد كان لفاليري جيسكار ديستان، كرئيس للجنة المعاهدة الدستورية، موقف صريح وصلب في رفض انضمام تركيا إلى الاتحاد.

بالنسبة لروسيا، كان انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد أمراً هاماً، لأن العلاقات الاقتصادية الروسية ـ التركية قوية. فروسيا تزود تركيا بـ ٧٠ في المئة من احتياجاتها للغاز و٢٥ في المئة من استهلاكها من النفط. في أيام الاتحاد السوفياتي، كانت تركيا الحليف الأقوى للولايات المتحدة، ووجودها في جنوبي روسيا

مباشرة كان يمثل تهديداً خطيراً للاتحاد السوفياتي. انقلبت الحالة في ٢٠٠٤. فديموقراطية علمانية مسلمة في اكثريتها، مع روابط اقتصادية قوية مع روسيا والجمهوريات السوفياتية الجنوبية السابقة ذات الأكثرية المسلمة، ستساهم حتماً في أمن روسيا القومي. تركيا، داخل الاتحاد الأوروبي، ستكون حليفاً مؤثراً، أما في خارج الاتحاد فربما تصبح، مع روسيا وسائر الجمهوريات السوفياتية السابقة الواقعة مباشرة شمالي تركيا، نواة اتحاد اقتصادي جديد.

سببان آخران ساهما في نظرة روسيا الهادئة إلى توسع الاتحاد الأوروبي والناتو داخل الدول التي كانت دائرة في الفلك السوفياتي سابقاً. توقف الروس عن اعتبار الولايات المتحدة والناتو أعداء. وآمنوا عن صدق بنهاية الحرب الباردة وبزوغ عهد جديد، وكانت علاقات جورج بوش الأب ودية مع غورباتشيف وخليفته يلتسن.

أيضاً، وبعد أن خبر الروس ضغوط الاندماج المطول مع عدد كبير من الدول، حتى تحت راية إيديولوجية واحدة، الشيوعية، شعروا بأن توسع الاتحاد الأوروبي الاقتصادي سيؤول إلى توازن أفضل بالنسبة لأهمية الاقتصاد ضد الولايات المتحدة. كما أن حلف ناتو بقاعدة واسعة وعلى امتداد عريض سيضعف جهوزيته في نشر قواته في وقت قصير وبسرعة. استراتيجياً، لم تكن روسيا لتستاء من أي من هذه التطورات، وخصوصاً أنها تمتعت بنموّ قوي وتدفق مشجع للاستثمارات من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا.

في أوكرانيا وجورجيا، نجحت الثورتان البرتقالية والوردية سنة ٢٠٠٤، وجاءتا بحلفاء أميركا إلى السلطة ـ الرئيس الجورجي مايكل ساكاشفيلي يحمل الجنسية الأميركية ـ في بلدان تمتد عبر

حدود روسيا الغربية. وعلاوة على ذلك، موقف أميركا في العراق عكس سياسة الاحتلال الطويل المدى واستغلال ثروة العراق النفطية. بدأت كل من جورجيا وأوكرانيا تتلهف إلى عضوية الناتو في وقت كان الرئيس بوش يطلب من شركائه في الناتو اعتماد سياسة أقوى ضد الطالبان في افغانستان ويعطي حلف شمالي الأطلسي أسناناً أمتن.

بحلول ٢٠٠٥، شعرت روسيا بأن روابطها القوية مع كبريات القوى الأوروبية من الناحيتين الاقتصادية والسياسية ستضمن عدم تمدد الناتو نحو الشرق. نجحوا في هذا المضمار وأقاموا صداقات قوية مع الرئيس الفرنسي شيراك والمستشار الألماني هلموت كول، بالإضافة إلى المستشار غيرهارد شرودر. هذه العلاقات، وتنفير أميركا للرأي العام الدولي، ساعد روسيا على الوقوف بوجه التحديات الأوكرانية والجورجية وتطوير اتفاقات تعاون مع البلدان الأوروبية في ما يتعلق بالقوات التقليدية في أوروبا ونشرها. عُلقت هذه الاتفاقيات خلال النزاع الجورجي وقطعت العلاقات مع الناتو، ولكن هذا الطلاق المؤقت أنهي قبل سنة ٢٠٠٩. ويحث الرئيس أوباما على علاقات افضل مع روسيا، وتحركاته نحو خفض كبير للتسلح قوبلت بالترحيب في روسيا التي قطعت عهداً في تحسين العلاقات والتعاون مع الناتو.

وللحصول على آراء رجل دولة عن العلاقات الروسية ـ الأوروبية، حاول المؤلف وحصل في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، على مقابلة مع جاك شيراك، رئيس فرنسا من سنة ١٩٩٥ إلى سنة ٢٠٠٧. كطالب درس الأدب والتاريخ الروسيين، بالإضافة إلى كونه زعيماً أوروبياً يتكلم الروسية، ربما لعب شيراك الدور الأهم في تطوير

العلاقات الروسية ـ الأوروبية في فترة حكمه. اجوبة شيراك عن أربعة أسئلة بشأن روسيا وقيادتها تلقي الضوء على قضايا كثيرة تتصل بنظرة الغرب إلى روسيا. «هل يعتبر شيراك أن بوتين وميدفيديف هما الوريثان الروحيان لبطرس وكاترين الكبيرين؟»

«بودي أن أجيب عن السؤال بشكل مختلف»، قال شيراك. «في ثماني سنوات أنجز بوتين ثلاثة أمور هائلة لروسيا وللشعب الروسي. أعاد الثقة في الاقتصاد الروسي وعوَّض عن الهدر في الموارد خلال سني يلتسن المليئة بالإسراف والإهدار. إنجاز التنشيط واستعادة الثقة أصعب بكثير بعد الإسراف في إهدار الموارد وإضعاف الإدارات الحكومية.

«سنة ١٩٩١، عندما تهاوى الاتحاد السوفياتي، كان المواطنون الروس يتمتعون بمستوى معيشة قريب من بلدان أوروبية عدة. وبحلول سنة ٢٠٠٠، كان الفقر والعوز منتشرين على نطاق واسع، وتشاؤم كبير من المستقبل. وفي صيف ١٩٩٨، كانت روسيا قد أعلنت عن عدم قدرتها على تسديد ديونها الداخلية والخارجية.

«بحلول سنة ٢٠٠٨، كان دخل الفرد في روسيا أكثر من ١٠,٠٠٠ دولار، وعلى أساس القوة الشرائية، أعلى بكثير من ذلك. بلغ النمو ٨ في المئة، وكانت ديون روسيا الخارجية قليلة والاحتياط ٧٠٠ مليار دولار. كان البلد قد استعاد وزنه، وفي نفس الوقت أصبح سوقاً هامة للمنتجات والاستثمارات الأوروبية. وإضافة إلى ذلك، كانت أوروبا بحاجة إلى الغاز الروسي بكميات متزايدة بالإضافة إلى النفط الروسي، وكلاهما متوافران على أسس تجارية.

«استعاد الروس، كشعب، الأمل والتفاؤل. وكان ذلك إنجاز بوتين الثاني الكبير. تقلصت البطالة إلى أقل من ٦ في المئة سنة ٢٠٠٨ على رغم عودة آلاف الجنود والضباط الروس من أفغانستان وألمانيا ودول البلطيق، وكان هناك نقص حاد في المهنيين المدربين في قطاعات المال والمحاسبة والخدمات التجارية والأعمال المصرفية.

«حتى في ما يتعلق بالصحة، كان هناك تحسن ظاهر سنة ٢٠٠٥، لان الفاقة والعوز في التسعينيات ساهما في زيادة الإحباط الحاد والكآبة وفي ارتفاع معدل الوفيات بسبب النوبات القلبية. معدلات الوفيات من مرض السرطان زادت بسبب التدخين الكثيف وتعاطي الخمور في سنوات الركود.

«زادت الأجور في ثماني سنوات زيادة حقيقية بمضاعف ١٢، وتملّكت نسبة كبيرة من الروس الشقق والبيوت، وتنعّموا بالغاز والماء، والنقل العام، وخدمات الهاتف بأسعار متدنية. أصبح في روسيا طبقة متوسطة مكتفية ومرتاحة. وأي استطلاع للرأي العام سيثبت أن ٧٠ في المئة من الروس يؤيدون زعامة بوتين. وأكثر من ذلك، بعد نزاع أوسيتيا الجنوبية، أعتقد أن المعدل سيزيد على ٨٠ في المئة.

«الكلام عن الإحصاءات يظهر فعلياً الانجاز الثالث الذي يمكن أن يكون، بسيكولوجياً، الأهم إذا أخذتْ في الحسبان تركيبة الشخصية الروسية. أعاد بوتين لروسيا كبرياءها وعزتها. فعل ذلك في العلاقات الدولية وفي تحديث الاقتصاد الروسي. هناك الكثير مما يجب إنجازه، لكن ما تحقق كاف لطمأنة الروس إلى مكانتهم المحترمة في العالم.

«ربما أفضل برهان على استعادة روسيا الثقة يتمثل بأعداد السياح الروس الكبيرة الذين يجوبون البلدان الأخرى للتعرف إلى الثقافات الأخرى المختلفة، ومستويات العيش الجديدة، وأساليب التنظيم والترفيه.

«عشرة ملايين روسي سافروا إلى الخارج سنة ٢٠٠٧ مقارنة مع خمسة ملايين زائر إلى روسيا. فقد تدفق الروس بأعداد كبيرة إلى الصين والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وتركيا وقبرص ومصر. حرية السفر هذه لا يمكن أن تسمح بها مجتمعات مغلقة، فقط المواطنون الواثقون من أنفسهم يسافرون بأعداد كبيرة إلى جميع أصقاع العالم».

هل يصبح الاتحاد الروسي عضواً في الاتحاد الأوروبي؟

اعتبر الرئيس شيراك أن ذلك مستحيل. قال إن أي عضو جديد يجب أن يكون مقبولاً من جميع الأعضاء السبعة والعشرين الذين يؤلفون حالياً الاتحاد. برأيه، أكثر من بلد سيعترض على عضوية روسيا، ربما بضغط من الولايات المتحدة.

وقال الرئيس الفرنسي السابق إن حاجات أوروبا إلى استيراد الطاقة، والتعاون العلمي، وأسواق التصدير ستشجع اتفاقية تجارية شاملة تكون مرنة بالنسبة إلى تحركات العمالة الخبيرة والمهنيين.

غالباً ما يفسر المعلقون الغربيون تصرفات بوتين القوية كمظهر من خلفيته في الـ«كاي جي بي». ما هو انطباعك؟

قال شيراك: «إن بوتين رجل ذكي ومتفانٍ في إخلاصه. يدرك أن

العودة إلى الدستور هامة جداً، خصوصاً في روسيا التي اعتمدت دستوراً جديداً منذ اقل من عشرين عاماً. لهذا السبب، ورغم الطلب إليه ونصحه بتجديد ولايته الأخيرة، رفض بوتين أن يفعل ذلك. وإضافة إلى ذلك، اعترف بسلطة ميدفيديف بدون أي تحد. من خلال خبرتي الشخصية، أذكر أنه في عشاء شمل بوتين وميدفيديف وزوجاتنا وأنا منذ أقل من شهرين، أكد لي بوتين أنه لن يتحدى سلطة ميدفيديف الدستورية أبداً».

في ما يتعلق بـ«الكاي جي بي»، ذكر شيراك أن جورج بوش الأب كان رئيس الـ«سي آي أي»، الوكالة المركزية للاستخبارات في الولايات المتحدة، وأصبح رئيس بلاده في أواخر الثمانينيات. وفي ١٩٩٠ و١٩٩١، حشد بوش الأب قوات أميركية وحليفة لطرد الجنود العراقيين من الكويت. بعد طرد جيش صدام، امتنع بوش عن احتلال العراق أو أي من أراضيه. رفض أن يهاجم بلداً مستقلاً، وخصوصاً أنه حارب عدوان هذا البلد على الكويت، البلد الصغير الذي لا يملك دفاعات كافية. رئيس الـ«سي آي أي» السابق كان أكثر حكمة من ابنه الذي احتل العراق على خلفية مزاعم كاذبة.

بوتين، الذي كان يشغل وظيفة أدنى بكثير، كان رئيس قسم في بلدة قرب برلين، يستحق أن يُقيَّم في ضوء خبرة بوش الأب، كما قال شيراك. وإلى الآن، ظهر أن بوتين يتصرف بقساوة وعدائية حقيقية فقط عندما تكون سلامة بلاده على المحك. كيف نظر شيراك إلى أزمة جورجيا وردة فعل روسيا؟

«أزمة أوسيتيا الجنوبية، كما أصبح معروفاً على نطاق واسع، تسبب بها تسرع مايكل ساكاشفيلي، رئيس جورجيا. كان يلتمس

عضوية الناتو مع علمه أن أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية تتمتعان بحكم ذاتي، وأنهما أقرب إلى روسيا منهما إلى جورجيا.

«شجعت الناتو جورجيا على التسلح، وتلقت تدريباً من ضباط أميركيين، وأسلحة من إسرائيل. قام الرئيس الجورجي بمغامرة خطرة، آملاً أن يلقى عوناً حيوياً من الناتو. لم يحصل ذلك، ومبرر وجود الناتو الآن تحت المجهر. لقد أنشئت الناتو كميثاق دفاع بين البلدان الأوروبية الرائدة والولايات المتحدة لمجابهة الاعتداء السوفياتي. انحل الاتحاد السوفياتي، وشددت روسيا مراراً على أن لا أطماع لها في أراضي الجمهوريات السوفياتية السابقة.

«روسيا تبغي تعاوناً في الأمور الأمنية وتعاوناً اقتصادياً وتقنياً. في المقابل، رمت الولايات المتحدة بوجه روسيا التحدي تلو التحدي، من القاعدة الصاروخية في بولندا إلى النزاع في جورجيا، ومن المجدي التفكير بالعمق في ما إذا كانت الناتو لا تزال حاجة مرغوباً فيها».

وضع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، خليفة شيراك، خطة سلام لجورجيا انسحبت بموجبها القوات الروسية من الأراضي الجورجية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. في الوقت نفسه، اعترفت روسيا باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية اللتين كانتا تتمتعان بوضع مستقل منذ ١٩٩١ بضمانة من قوات حفظ السلام الروسية.

عبّرت البلدان الأوروبية عن تحفظها بالنسبة إلى هذه المبادرة. ولكن، في الوقت نفسه، طلبت فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا من شركائها في الناتو أن يطوروا علاقات افضل مع روسيا، علماً بأن

الرئيس الفرنسي، بوجه خاص، يشدد على هذه المقاربة.

في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، فشل اجتماع الناتو في بوخارست في تأمين الضوء الأخضر لأوكرانيا وجورجيا للانضمام إلى الناتو. وحتى في حال القيام بإجراءات مستعجلة وبحماسة لتأمين ذلك في المستقبل، سيتطلب هذا الأمر عشر سنوات.

وقد أشار زوار كييف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى أن أكثرية سكان العاصمة الأوكرانية يفضلون علاقات أقوى مع روسيا على عضوية الناتو، وأكثرية أعضاء البرلمان اظهرت هذا التوجه.

وتشدد تعليقات المؤلفين والاستراتيجيين المميزين، مثل فرانسيس فوكوياما وبرنت سكوكروفت، على أن الناتو إما لا تستطيع أن تفي بواجباتها الأمنية نحو جورجيا (فوكوياما) أو أن التحدي المبدئي بتثبيت الولايات المتحدة صواريخ دفاعية في بولندا لا يمكن فهمه على الإطلاق (سكوكروفت). ومع أن روسيا طمأنت أميركا بصدد نظرتها السلمية حيال الدول التي كان الاتحاد السوفياتي يسيطر عليها، وكذلك دول أوروبا الغربية، فقد استمر البرنامج الأميركي وبرر على أنه درع دفاعي ضد هجمات صاروخية إيرانية محتملة. لم يعر الروس أي انتباه للحجج الأميركية قبل أن تقوم إيران بتجربة صواريخ بعيدة المدى نسبياً. بعد هذه التجارب، عبّر الروس عن قلقهم، لكنهم ظلوا يطالبون الولايات المتحدة بعدم تنفيذ هذا البرنامج. وقد أظهر الرئيس أوباما رغبته في إعادة تقييم التبريرات الأميركية لنشر شبكة صواريخ في بولندا.

في الجوهر، كان أعضاء الناتو يحاولون امتصاص غضب بوتين من جراء التحركات الهادفة إلى إدخال جورجيا وأوكرانيا في التحالف

الأمني الغربي. كان بوتين قد أعلن أن مثل هذا التحرك سيُدخل الناتو إلى قلب روسيا، كما أن كلّاً من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا قد شجبت دعوة الرئيس بوش إلى رسم خريطة الطريق لضم أوكرانيا وجورجيا إلى عضوية الناتو.

وجدير بالذكر أن البلدان الشاجبة الثلاثة الأول تعتمد اعتماداً كبيراً على إمدادات الغاز الروسية. وكلها تتطلع إلى اعتماد أكبر في المستقبل، ولديها مشاريع إمدادات غاز بواسطة شبكات أنابيب قيد التنفيذ أو ما تزال في طور التخطيط.

من أجل إيجاد الحلول لهذه المسألة، كان على جميع الفرقاء أن يقدموا تنازلات قد تكون مؤقتة. حلفاء الناتو وافقوا على إقامة شبكة رادار في الجمهورية التشيكية مرتبطة بقاعدة دفاعية من بطاريات الصواريخ في بولندا، على افتراض مواجهة التهديدات الإيرانية. بالإضافة إلى ذلك، اتفق أعضاء الناتو على زيادة القوات في افغانستان لمحاربة الطالبان وبالأخص فرنسا التي التزمت بإرسال ٧٠٠ جندي. في المقابل، ومع أن ذلك هو ضد المنشآت الدفاعية البولندية ـ التشيكية في الناتو، تعهّدت روسيا، في اتفاقية منفصلة، تسهيل مرور المواد غير العسكرية إلى أفغانستان عبر طرقات برية في روسيا.

اجتماع الناتو يشير إلى تزايد وعي الحلفاء الغربيين للحاجة إلى منح روسيا مكانة هامة على حلبة قضايا الدفاع الدولية الأساسية.

وكان هناك تطوران خلال الأشهر الأولى من ٢٠١٠ يبعثان على التفاؤل بانخفاض درجة التوتر بين دول حلف الناتو وروسيا.

اجريت انتخابات رئاسية في أوكرانيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ فاز فيها سياسي يرأس حزباً مؤيداً للتعاون مع روسيا، وهو زار روسيا للتباحث والاتفاق حول إمدادات الغاز التي تؤثر على إمدادات الغاز إلى أوروبا، كما أصبح من المرجح تمديد اتفاق إيواء الأسطول السوفياتي في أوكرانيا حتى فترة تتجاوز الـ ٢٠١٧ التي كان متعاقداً عليها.

التطور الثاني تمثل في توصل الولايات المتحدة وروسيا إلى تمديد اتفاق خفض الأسلحة النووية ووسائل نقلها، وكان هذا الاتفاق قد انتهى بنهاية عام ٢٠٠٩. وفي اواسط آذار/مارس ٢٠١٠ أعلن الطرفان أنهما توصلا إلى الاتفاق على جميع التفاصيل، ويبقى توقيع المعاهدة من أوباما وميدفيديف.

الهواش

(١) ستروب تالبوت، المترجم والمحرر **خروتشيف يتذكر: الوصية الاخيرة** أندريه دويتش، ١٩٧٤، ص ١٩.

(٢) فريد زخريا، **العالم بعد أميركا**، دبليو دبليو مورتن، ٢٠٠٨ ص ٣٤-٣٥.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) كريس بلامي، **الحرب المطلقة- روسيا السوفياتية في الحرب العالمية الثانية**، نسخة فنتاج، أكتوبر ٢٠٠٨ ص ١٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ٥٧٧.

(٦) المصدر نفسه، ص ٥٩٥.

(٧) تالبوت، ص ١٠٨.

(٨) مايكل إيكونوميدس، رونالدكوليني، **لون النفط**، راوند اول بابليشنغ، ٢٠٠٠، ص ٦٦.

(٩) هنري كيسنجر **ديبلوماسي**، سايمون أند شوستر، ١٩٩٤ ص ٣٤٢.

(١٠) إيكونوميدس، كوليني ص ٦٣.

(١١) في ستالينغراد مالت الأمور ابتداءً من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٢ عندما أطلقت عملية «اورانوس» التي ابتكرها زوكوف لتطويق الجيش السادس بقيادة المارشال بولوس والجنرال شميدت. لم يتمكن القادة الألمان المشهورون من إيقاف الهجوم السوفياتي واستسلموا في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٣. من تلك اللحظة فصاعداً كانت القوات الألمانية في تراجع مستمر ومحكوم عليها بالفشل. (راجع كتاب **ستالينغراد**، لـ أنتوني بيفور، بانغوان بوكس، ٢٠٠٧).

(١٢) مونتيفاريو سيمونو سيباغ **ستالين بلاط التسار الاحمر ووبندفيلد ونيكلسون**. لندن الطبعة الرابعة ٢٠٠٤ن ص. ٤٤٣

(١٣) فيليب لونغوورت: **الامبرطوريات الروسية، نشؤوها وسقوطها: من ما قبل التاريخ إلى بوتين**، جون موراي، ٢٠٠٦، ص. ٢٦٦.

(١٤) تالبوت ص. ٦٩

(١٥) تالبوت ص. ٣٩

(١٦) هاميش ماكراي **العالم في ٢٠٢٠ ـ قوة، ثقافة وازدهار**، هارفرد بيزنس سكول برس، ١٩٩٤ ص. ٢٤-٢٥.

(١٧) وليم فليكينستاين وفريدريك شيهان **فقاعة غرينسبان-عهد الجهل في الاحتياطي الفدرالي**، ماغرو هيل، ٢٠٠٨ ص ١٢.

(١٨) بيل كلينتون **حياتي**، ألفرد كنوبف، ٢٠٠٤

(١٩) المصدر نفسه، ص. ٦٠٥

(٢٠) بريجنسكي، **اختيار بوتين**، واشنطن كوارترلي سبرينغ ٢٠٠٨، ص. ١٠٠.

(٢١) بوب وودوارد، **مايسترو، غرينسبان (البنك الفدرالي) والازدهار الأميركي**، سايمون أند شوستر ٢٠٠٠، ص. ١٩٨ - ٢٠٥.

(٢٢) جايمس شير، **روسيا والغرب، إعادة تقييم**، كلية دفاع المملكة المتحدة، ٢٠٠٨

الفصل الثامن

روسيا في آسيا والباسيفيك

أكثر من ٨٠ في المئة من الأراضي الروسية تقع في آسيا وتمثل ٣٨ في المئة من مجموع مساحة القارة، فيما مجموع سكان روسيا ٤ في المئة من سكان آسيا. أما عدد سكان كل من الصين والهند فيتجاوز المليار، ومعظم مدنهما مكتظة بالسكان وتعاني ظروف معيشية صعبة. اليابان، بالمقارنة، لديها تقريباً نفس عدد سكان الاتحاد الروسي (١٣٠ مليوناً في مقابل ١٤١ مليوناً) يعيشون على سلسلة من الجزر الصغيرة ويتمتعون بدخل فردي يبلغ ٣,٢ أضعاف الدخل الفردي الروسي.

العلاقات الروسية مع الصين واليابان هي موضوع هذا البحث، الذي يَفترض أن تستمر العلاقات مع الهند بقوة وإيجابية. علاقات روسيا مع الهند تطورت بعد استقلال الهند، إذ إن غاندي ونهرو كانا، نظرياً، كلاهما يفضلان الاشتراكية على الرأسمالية. سعت الهند إلى التخلص من أصفاد الإمبرطورية البريطانية ـ وشكل الاتحاد السوفياتي حليفاً قوياً. إن العلاقات بين روسيا ـ بديلة

الاتحاد السوفياتي القانونية - والهند لا تزال قوية حتى يومنا هذا. وقد تلقت الهند أسلحة من روسيا ودعماً تقنياً في مختلف النشاطات الصناعية.

علاقات روسيا مع الصين واليابان أكثر تعقيداً واختلافاً. في العصور الوسطى اكتسحت جحافل جنكيزخان الأراضي الروسية المسطحة ووصلت إلى الكريميا. تركوا ورائهم الخراب واتسمت أعمالهم بالوحشية. أما التتر، أحفاد المغول، فقد كرروا هذه الغزوات والاجتياحات في السنوات اللاحقة، مخلفين وراءهم خرابا من جديد.

فقط في أواخر القرن السادس عشر، تخلص الروس من خوفهم ورعبهم من المغول والتتر، إذ تغلب ايفان الرهيب على هذه الجحافل وكان أكثر وحشية من التتر. وظل الروس لقرون يخافون ويكرهون المغول والهنز والتتر. هاريسون أي. سالسبوري، مراسل **النيويورك تايمز**، المتخصص بالشؤون الروسية بعد الحرب العالمية الثانية، وصف في كتابه «**الحرب بين روسيا والصين**» الذي نشره دبليو دبليو نورتن عام ١٩٦٩، الخراب الناتج من الحروب بين الصينيين والهنز والمغول والروس، كما بين اليابانيين والصينيين، واليابانيين والروس.

إن تاريخ هذه البلدان الثلاثة مأساوي ودموي، ومن السهل الافتراض أنهم لن يتوصلوا أبداً إلى اتفاقيات أساسية بشأن التعاون والتكامل الاقتصادي، ولكن مثل هذا الافتراض سيكون خطأ. سنة ١٩٥٦، أصدرت اليابان وروسيا إعلاناً للنوايا الحسنة. لكن على مدى ثلاثة وخمسين عاماً، لم يحصل أي تقدم لحل النزاعات الإقليمية. لماذا يبدو ممكناً أن تطور روسيا مبادلات قوية واتفاقيات

استراتيجية مع الصين واليابان؟

هناك ثلاثة أسباب أساسية على الأقل لمثل هذا التعاون بين روسيا وكلا البلدين. روسيا هي القوة العظمى الوحيدة التي تملك قدرات نووية هائلة إضافة إلى تقنيات فضائية متقدمة، ولديها موارد من الهيدروكاربون (نفط وغاز) تزيد على احتياجاتها إلى حد كبير. فقط الولايات المتحدة نعمت بوضعية مشابهة تُحسد عليها من سنة ١٩٤٥ إلى أوائل الستينيات عندما تقلّصت إمكاناتها في تصدير الهيدروكربون في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وقد ساعدت الولايات المتحدة أوروبا واليابان بتصدير النفط إليهم وبناء المصافي.

أما الصين فقد تمكنت من تطوير إنتاجها من السلع المنزلية والاستهلاكية وتصديرها بسرعة، بينما كانت تتخلى تدريجاً عن التعاليم الشيوعية وتخفف القيود المفروضة على الحريات السياسية والشخصية. في غضون ثلاثين سنة، من ١٩٧٨ إلى ٢٠٠٨، رفعت الصين ٥٠٠ مليون مواطن إلى مستوى معيشي مقبول. إنجاز لم يحرز مثله أي مجتمع آخر، باستثناء اليابان، التي فعلت الشيء نفسه بين أوائل الستينيات وأواسط الثمانينيات، ولكن لسكان أقل عدداً، وتحولت إلى أحد أغنى المجتمعات في العالم بالرغم من افتقارها التام إلى الموارد الطبيعية.

تتمتع روسيا والصين واليابان بصفات تكمل بعضها البعض. اليابان احتلت موقعاً رائداً في الإنتاج الإلكتروني المدني، مثل الهواتف المتطورة، والحواسيب الشخصية، وشاشات التلفزة المسطحة، والألعاب الإلكترونية، والسيارات والكاميرات. ولدى الصين مخزون من اليد العاملة المدربة لا ينضب، وسوق محلية آخذة في النمو. بينما لدى روسيا أسلحة نووية وقدرات تقنية لإطلاق السفن

إلى الفضاء والأقمار الاصطناعية من جميع الأنواع، بالإضافة إلى أغنى احتياطات الهيدروكاربون في العالم ـ عندما نحتسب موارد النفط والغاز معاً ـ وثاني أغنى احتياطات في العالم من الأورانيوم والألومنيوم والذهب والخشب.

ثمة فرص كثيرة للتعاون والتنسيق، تعززها احتياطات نقدية خارجية هائلة تجمعت من الصناعة في حالة الصين، وصادرات متنوعة من السيارات والإلكترونيات من اليابان، والنفط والغاز والأورانيوم المخصب والذهب من روسيا. بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٨، كانت البلدان الثلاثة تملك نصف الاحتياط المالي الحر في العالم، ٣٤٠٠ مليار دولار: الصين ١٨٠٠؛ اليابان ٩٠٠؛ وروسيا ٧٠٠.

في سنة ٢٠٠٨، بنتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية، رُصد قسم كبير من هذه الاحتياطات للخطط الإنقاذية. ومع ذلك، فالقرب الجغرافي واليد العاملة المدربة والثروة الكبيرة تدل بوضوح على أن المبادلات القائمة حالياً بين هذه البلدان أقل من امكاناتها بكثير. وعلى العكس من ذلك، فإن التبادل والاستثمار الصيني - الياباني هام جداً.

الأسباب الكامنة وراء بطء تطور المبادلات والاستثمارات بين الصين وروسيا وبين اليابان وروسيا لها جذور في المجابهات العسكرية التاريخية بين هذه البلدان، اضافة إلى النزاعات الإقليمية فيما بينهم. وقد تم حل القسم الأكبر من هذه النزاعات بين روسيا والصين في تموز/يوليو ٢٠٠٨ بعد أربعين سنة من المفاوضات؛ ولكنها لا تزال تنتظر الحل بالنسبة لليابان، مع أن اتفاقاً على المبادئ وُقع بين البلدين سنة ١٩٥٦.

تجدر الإشارة إلى أنه بعد ستين عاماً من تغلب روسيا على القوات اليابانية في منشوريا والكيريل، لم تُوقع بعد معاهدة سلام بين البلدين بالنسبة إلى إنهاء الأعمال العدائية في الحرب العالمية الثانية. وهكذا، ثمة حاجة إلى استكشاف أسباب التوتر بين روسيا والصين وروسيا واليابان في القرن العشرين.

الأخ الكبير، الأخ الصغير

كانت الثورة السوفياتية الشيوعية قد عززت قبضتها على الحكومة بحلول سنة ١٩٢٩. في أوائل الثلاثينيات، أعلن السوفيات أن نظامهم الاجتماعي الاقتصادي افضل من النظام الرأسمالي، عندما كانت الولايات المتحدة وأوروبا غارقتين في الكساد الاقتصادي. وكانت الفاشية، التي تسلّمت الحكم في إيطاليا في أواخر العشرينات، مثالاً على نجاح النازية في ألمانيا، ولكن لا ألمانيا ولا إيطاليا تمكنت من إظهار تقدمها الاقتصادي من دون تأجيج آليتهما العسكرية. وعلى العكس من ذلك، كانت روسيا تزيد إنتاجها الزراعي والصناعي بأساليب قسرية، بحماسة الشيوعية.

عند انتهاء الحرب العالمية الثانية، كان الاتحاد السوفياتي قد صار إمبرطورية واسعة وخرج منتصراً من معارك في شرق أوروبا وغربها، وفي مونغوليا ومنشوريا، واحتل جزراً تبعد كيلومترات قليلة من الشواطئ اليابانية.

أما الثورة الشيوعية الصينية التي بدأت في الثلاثينيات، فلم تتمكن من تحقيق النجاح ضد منافسيها الوطنيين القوميين، بقيادة شيانغ كاي تشيك، إلا في سنة ١٩٤٩. وأثناء سنوات الصراع الداخلي في الصين، اختار ستالين أن يدعم شيانغ وليس الشيوعيين، ذلك

أنه كان يعتبر ماو زيدونغ فلاحاً يقود ثورة فلاحين.

عندما كان على روسيا أن تتعامل مع الصين كقوة شيوعية متصاعدة ابتداءً من ١٩٤٩، لم يسمح ستالين بأن يُسأل عن البرامج الشيوعية ومستقبل الشيوعية. وعندما زار ماو موسكو في أوائل ١٩٥٠ تم التعامل معه بإهمال، مما جعله يكره روسيا والروس منذ ذلك التاريخ.

كان ستالين متعجرفاً بطبيعته، وكان قد خرج من الحرب العالمية الثانية بصفته المنتصر الأكبر. بحلول ١٩٤٩، كان يمتلك قنبلته النووية، ولم يعد خائفاً من التفوق الأميركي العسكري. كما أنه كان مسيطراً على ألمانيا الشرقية ومونغوليا ومنشوريا، وإلى حد كبير كوريا. بالنسبة إلى ستالين، كان الاتحاد السوفياتي والشيوعية هما القوة العالمية الجديدة. كان يخاف الأميركيين فقط لقدراتهم الإنتاجية الهائلة وقوتهم العسكرية. ومع ذلك شعر بأن في مقدوره تحدي أميركا وبدأ العملية من كوريا. أما الصين فلم تكن مهمة بالنسبة له، وبالتأكيد لا ينبغي أن تحسب رائدة في عصر الشيوعية. غلطته هذه كلفت كلا البلدين فرصاً ضائعة لا حدود لها.

علاقة ستالين ـ ماو كانت مفروضة في الأساس عليهما بسبب الأخوّة الشيوعية، وكانت موسكو تمثل الأخ الأكبر لبكين، التي سميت فيما بعد بيجينغ. المساعدات، اقتصادية أم عسكرية، كانت تافهة (٣٠٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات) ولكنها «ضرورية للتصنيع في الصين وتطوير أسلحتها النووية. لم يكن استقلال ماو السياسي والعقائدي يروق لستالين، بينما كان ماو يمتعض من معاملة السوفيات الفوقية. ربما أطلقت الجمهورية الشعبية على نفسها اسم «الأخ الأصغر» ولكن ذلك لم يكن ينطوي على

الرضى بمنزلتها المتدنية وتبعيتها»[1].

التوتر بين روسيا والصين في ظل حكمي ستالين وماو بقي تحت السيطرة بفعل ادعاءات متبادلة من الجانبين. بعد وقت وجيز من تسلم نيكيتا خروتشيف الزعامة السوفياتية، ظهرت الخلافات الكامنة. كانت الأنا والغرور مسيطرين على ماو وخروتشيف، كما كان لكل منهما نظرته الخاصة إلى الشيوعية. شعر الزعيم السوفياتي بأنه الرجل الشيوعي الرائد الذي يجب أن يقود شيوعيي أوروبا وأن الصينيين ليسوا سوى أطراف ملحقين، وأهميتهم تكمن فقط في عددهم. مع تصادم شخصيات هذين الزعيمين، لم يبق أمام الأخوّة المزعومة تلك سوى التفكك والزوال. وهكذا كان. بحلول ١٩٦٠، انهارت الصداقة القوية المزعومة بين الجانبين، وفي شهر حزيران/يونيو من تلك السنة غادر ١٣٩٠ مستشاراً روسيا بالجملة الصين، كان هؤلاء المستشارون يعتبرون ضروريين لقطاع الصناعة في الصين وللإدارة الحكومية فيها.

خرج خروتشيف، الزعيم الروسي، من الحكم في غضون سنتين إثر فشل عملية إرساء الصواريخ النووية في كوبا عام ١٩٦٢، بعد أن تحدى كينيدي وأرسل صواريخ باليستية إلى كوبا، ليضطر من بعد إلى تفكيكها وشحنها إلى روسيا تحت التهديد الأميركي. خلف ليونيد بريجينيف خروتشيف، الذي أمضى سنواته الباقية في الريف يكتب مذكراته قبل وفاته سنة ١٩٧١.

كان بريجينيف شيوعياً وفياً وأكثر دهاء من سلفه. عامل الصين بليونة، غير أن ماو اصبح، ابتداءً من أواسط الستينيات، وخاصة بعد أن حصلت الصين على قنبلتها النووية، أكثر عناداً وتصلباً، وشجع الفيتناميين الشماليين على جرّ الأميركيين إلى حرب

استنزاف، وبسط مفهوم حرب العصابات بواسطة مجموعات صغيرة تختبئ في أنفاق تحت الأرض أو في الاراضي الصخرية الوعرة حيث يكون من الصعب كشفها. مع نجاحات على الأرض في فيتنام، وقنبلة نووية، وأكثر من ٧٠٠ مليون صيني أكثريتهم من الهان، شعر ماو أن بمقدوره أن يتحدى روسيا على زعامة الشيوعية العالمية.

تدهورت العلاقات سريعاً بين الأخ الكبير والأخ الصغير، بعد قليل من التحسن أثناء ولاية بريجينيف. في العام ١٩٦٩، قامت القوات الصينية عبر نهر آمور، خط الحدود المتنازع عليها بين الصين وروسيا منذ عام ١٦٨٩ حين وقعت معاهدة نيرشنك بين إمبرطورية كينغ والقيصر الروسي، بمهاجمة القوات الروسية، وقتلت ٤٠٠ ـ ٥٠٠ جندي. رد الروس بعنف، فقصفوا القوات الصينية في جزيرة دمانسكي على الضفة الصينية من نهر آمور، موقعين أكثر من ٤٠٠٠ قتيل. تدهورت الأحوال مما أثار المخاوف من حدوث صدامات نووية بين أكبر دولتين شيوعيتين، لكن هدنة وُقعت وأنهت الصدام، وأُتبعت في ما بعد بعدد من الاتفاقيات انتهت إلى اتفاقية نهائية وُقعت في ٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٨ بفضل جهود بوتين الحثيثة الذي طور علاقات شخصية حميمة مع الرئيس الصيني هو جينتاو. وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات الحسنة تعود إلى خطاب ألقاه ميخائيل غورباتشيف عام ١٩٨٦ في فلاديفوستوك، المرفأ الروسي على الباسيفيك ـ مرفأ تجاري هام مع الصين واليابان. بحسب الدكتور بو ـ هو، أدّى خطاب غورباتشيف إلى بحر من التغيرات. «مع أن نتائجه الأولية كانت متواضعة، إنما رؤيا غورباتشيف لعلاقات التعاون بين روسيا وجيرانها الشرقيين ـ الصين واليابان وكوريا الجنوبية ـ وفرت مفهوماً أساسياً

لمقاربة أكثر إيجابية نحو آسيا بوجه عام والصين بوجه خاص»[٢].

عندما ألقى غورباتشيف خطابه في اقصى زاوية روسية إلى الشرق، كان في الوقت نفسه يعظ عن مبادئ البريسترويكا والغلازنوست. هذه المفاهيم لم تعد تنفّر الصينيين، إذ إنهم كانوا قد بدأوا يعتمدون سياسات مرنة بالنسبة إلى الانشطة الاقتصادية والملكية الخاصة وتفكيك التعاونيات الزراعية. علاوة على ذلك، بحلول ١٩٧٨، ولشعورها بالضغوط المستقبلية الهائلة التي سيفرضها سكان يتزايدون إلى ما فوق ١,٢ مليار نسمة في غضون سنوات قليلة، اعتمدت القيادة الصينية سياسة الولد الواحد للعائلة. استُثنيت المناطق الريفية من هذا الإجراء، وكان عدد العائلات التي لديها أكثر من ولد واحد يعد بعدد خيالي من الصينيين في غضون عقدين من الزمن. من أجل ذلك ولغيره من الأسباب، وخصوصاً النمو السريع، رحبت القيادة الصينية بخطاب غورباتشيف ودعوته إلى التعاون.

لم تساهم فترة حكم يلتسن كثيراً في تحسين العلاقات، لأنه تأرجح بين الشرق والغرب حسب أهوائه وما يمليه عليه الأوليغرشيون المقربون. كان هؤلاء يهتمون فقط بالاستيلاء على الثروات الروسية بحجة اعتماد سياسات التحرير بفعل الصدمات. عندما واجهت روسيا التوقف عن دفع ديونها عام ١٩٩٨، كانت الصين في أحسن أحوالها الاقتصادية وكان احتياطها كافياً لإنقاذ روسيا. غير أن الصينيين الأكثر حذراً بشأن التمويل، لم يعرضوا أية مساعدة، وكان على التحسن الحقيقي في العلاقات بين البلدين أن ينتظر قدوم بوتين إلى الحكم سنة ٢٠٠٠.

بوتين، الأقرب إلى هو جينتاو سناً ونظرةً إلى الأمور، طور علاقات

عمل ودية وهامة مع نظيره الصيني. أدرك أن مثل هذه العلاقات يجب أن تستكمل بتقدم جدي وحقيقي بالنسبة إلى مشاكل الحدود، وبتحسن في المبادلات التجارية والاقتصادية. حقق هذه النتائج بالتوقيع على معاهدة صينية ـ روسية لحسن الجوار والصداقة والتعاون عام ٢٠٠١، أُتبعت باتفاقية على ترسيم نهائي للحدود الشرقية، وحل مسألة النزاعات المتبقية على جزر نهر آمور. وفي عام ٢٠٠٥، صدق المشرعون الروس والصينيون على اتفاقية نهائية بشأن الحدود. لم يكن ذلك بالإنجاز القليل الأهمية، إذ إنه أنهى نزاعاً على خط ٤٣٠٠ كيلومتر من الحدود كان ملتهباً طوال ثلاثمائة سنة. علماً بأن التجار والمزارعين الصينيين يعبرون الحدود بأعداد كبيرة للتجارة غير المشروعة، والزراعة، وقطع الأشجار في الأطراف الشرقية لسيبيريا.

وُضعت اتفاقية ترسيم الحدود لسنة ٢٠٠٥ في وثيقة موقعة في ٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٨. وبحسب صحيفة **موسكو تايمز** الصادرة في اليوم التالي، «هذه الاتفاقية تضع حداً لمسألة شكلت خلافاً لأكثر من ثلاثة قرون وأدت إلى صدامات كان أقربها في أواخر الستينيات(...) وبالرغم من أن روسيا أعادت جزيرةً، وقسماً من جزيرة أخرى ـ ١٧٤ كيلومتراً مربعاً من الأراض ـ في نهر آمور قرب العاصمة الإقليمية لكاباروفسك، فقد قال المحللون السياسيون إن هذه الخطوة إيجابية بالنسبة إلى روسيا التي تتطلع إلى حدود شرقية آمنة في وجه جار شيوعي ينمو ويقوى باستمرار».

بالإضافة إلى إزالة أهم مصدر للتوتر دام أكثر من ثلاثة قرون بين روسيا والصين، زادت المبادلات التجارية ستة أضعاف وهي مرشحة لزيادة أكبر بكثير بعد ٢٠١٠، عندما تصبح خطوط أنابيب الغاز

التي ستزود الصين جاهزة. زادت قيمة التجارة من ٦,٥ مليارات دولار عام ٢٠٠٥ إلى ٥٠ مليارات عام ٢٠٠٨. و تقدر التجارة اللاشرعية عبر الحدود الطويلة مع الصين، وبالأخص من الصين، بأكثر من ١٢ مليار دولار سنوياً.

بناء الثقة

لم يكن التحسن في التجارة والأمن بين روسيا والصين ليحصل دون تحقيق برامج لترسيخ الثقة بين البلدين. كلا البلدين يؤيد أساليب مكافحة الإرهاب، فقد تعاونا على هذا التهديد الذي بدأ ينتشر في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بالإضافة إلى التهديد العسكري الطالباني في أفغانستان. دعمت روسيا الصين باعترافها بصين واحدة، أي البر الصيني الرئيسي وتايوان اللذين سيتّحدان في النهاية. وقفت الصين إلى جانب روسيا عند اعتراض موسكو على امتداد الناتو نحو الشرق، خصوصاً إلى أوكرانيا وجورجيا، واتخذت الموقف الروسي ذاته حيال نوايا أميركا بناء محطات رادار في الجمهورية التشيكية مربوطة ببطاريات مضادة للصواريخ الباليستية في بولندا على فرضية الدفاع ضد تهديدات إيرانية للولايات المتحدة أو حلفائها في الناتو في أوروبا.

وقد عارض كل من الصين وروسيا حرب الولايات المتحدة على العراق وطريقة إدارة الشؤون العراقية بعد إطاحة صدام. كلا البلدين عارض أيضاً التهديدات الأميركية ـ الإسرائيلية ضد إيران بسبب برنامجها النووي ونصح بمفاوضات هادئة ومطولة.

بعد سنة ٢٠٠٢، عندما اتضحت الخطط الأميركية للهجوم على العراق بسبب ادعاءات الولايات المتحدة وبريطانيا غير المؤكدة،

شعرت روسيا والصين بأن الهيمنة الأميركية على القضايا الدولية وطرق التجارة، وإمدادات النفط، وصلت إلى مستويات خطيرة. هذا الشعور قرّب البلدين لبعضهما أكثر من أي شيء آخر.

قدرت روسيا بشكل خاص دعم الصين لها في قضية يوكس التي جعلها الأميركيون والبريطانيون، والى حد أقل، الفرنسيون، تتطور إلى مسألة تستدعي اهتمام الرأي العام. موقف الصين كان هاماً لسببين. خودوركوفسكي، الرئيس السابق لـ«يوكس»، المسجون منذ ٢٠٠٣، كان قد عرض بناء خط أنابيب لإمدادات النفط الروسي من دون استشارة حكومته، مع أن هذا الخط سيمر حتماً بأراضي الدولة. وافق الصينيون على اتهامات حكومة بوتين ضد خودوركوفسكي وموّلوا السلطات الروسية بما مجموعه ٥ مليارات دولار لشراء شركة أساسية منتجة للنفط تابعة لـ«يوكس».

المواقف الموحدة ضد الحرب الأميركية على العراق والتهديدات بالحرب ضد إيران، بالإضافة إلى قضية يوكس، قربت البلدين إلى بعضهما. ولما كانت الثقة المتبادلة بين الزعماء الصينيين والروس في تحسن مستمر، صدّق على ما كان يعتبر مستحيلاً حتى اللحظة. أجريت مناورات بحرية مشتركة بين الأسطولين الروسي والصيني في المحيط الهادي، قرب شواطئ الصين. تمت المناورات بنجاح سنة ٢٠٠٥، ومع أن عدد السفن الحربية المشاركة لم يكن كبيراً جداً، فقد كان دليلاً هاماً على التحسن في العلاقات بين البلدين اللذين كانا على حافة حرب طاحنة في أواخر الستينيات.

في أوائل السبعينيات، أدى تطور مهم إلى إذابة جليد مناخ الحرب الباردة وحث كلاً من روسيا والصين على إعادة النظر في سياستهما الخارجية. وكانت المفاوضات الأميركية ـ الفيتنامية

تتقدم نحو إخماد نار الحرب في الشرق الأقصى والتهيئة لانسحاب القوات الأميركية.

كان الرئيس ريتشارد نيكسون ووزير خارجيته يعملان على عدة جبهات للحد من النزاعات المسلحة ولفلفة تداعيات حرب ١٩٧٣ بين مصر وسورية من جهة وإسرائيل من جهة ثانية. كانا بحاجة إلى دعم سوفياتي لإتمام اتفاقيات وقف إطلاق النار، وحصلا على هذا الدعم. نيكسون وهنري كيسنجر، المؤمنان بالسياسة الواقعية، اغتنما الفرصة في الوقت نفسه لتحسين العلاقات السوفياتية ـ الأميركية.

الاندفاع الأميركي نحو تهدئة الصراعات وتخفيف حدة الاحتكاكات الدولية حدا بنيكسون وكيسنجر إلى بدء مفاوضات مع الصين. كان الزعماء الباكستانيون قد سبق أن جسّوا نبض الرئيس ماو بشأن إمكانيات التعاون مع الولايات المتحدة، فرد إيجاباً. كان دائماً حذراً من اتفاقيات سوفياتية ـ أميركية محتملة تزيد من قوة الاتحاد السوفياتي على حساب الصين.

أجرى نيكسون وكيسنجر وماو محادثات كسرت حاجز الخوف الذي حال دون اتصالات ذات قيمة في السابق، وكان التقدم في إنهاء حرب فيتنام قد سهّل إبرام اتفاقيات للتبادل التجاري والثقافي.

كل من القيادة السوفياتية وماو كان على علم بالمقاربات المتوازية التي قام بها نيكسون وكيسنجر. أدركا أن علاقات أقل تشنجاً مع الولايات المتحدة سوف تساعد الصين والاتحاد السوفياتي على تحقيق التقدم في علاقاتهما المتشنجة، وكان كلا البلدين الشيوعيين

مدركين أن رئاسة نيكسون مهددة بسبب فضيحة ووترغيت.

بالمغايرة، نيكسون، الذي كان يناضل من أجل البقاء، شعر بأن هذا التقدم في العلاقات الصينية ـ السوفياتية ربما يوفِّر له فرصة لإنقاذ نفسه مؤقتاً. ولهذا السبب، وبسبب واقعية كيسنجر السياسية، كان الرئيس الأميركي مستعداً لتقديم تنازلات لكلا الفريقين. فعل ذلك، ولكنه خسر محاولته تجنب الاتهام ضده وأزيح عن منصبه قبل نهاية عام ١٩٧٤. ومن المعلوم أن القضايا الداخلية في الولايات المتحدة تأخذ دائماً محلاً مميزاً ومهمّاً أكثر من الإنجازات الخارجية.

استخدم الاتحاد السوفياتي الفترة بين ١٩٧٤ و١٩٧٨ لتحسين ترسانة أسلحته النووية وصواريخه الباليستية العابرة للقارات وتسريع إنتاج الغواصات النووية. وبحلول ١٩٧٨، كان السوفيات يتفوقون على الأميركيين بعدد الرؤوس الحربية النووية وقاذفات القنابل البعيدة المدى والغواصات النووية. وبالتزامن، أصبحت قوتهم العسكرية هائلة بالمقارنة مع الصين.

لم تكن الأمور واعدة إلى هذا الحد. كانت القيادة تكافح تداعيات الثورة الثقافية وإرث ماو الذي توفي عام ١٩٧٦. ولاستتباب النظام واعتماد سياسات تنموية نشيطة، وجب انتظار عام ١٩٧٨ حينما تسلّمت قيادة جديدة زمام الأمور وركزت على تطوير الإنتاج وتنويعه والسعي وراء الأهداف السلمية أكثر من الصراع على السلطة مع السوفيات.

قلب الأدوار

تطورت العلاقات الصينية ـ الروسية كما تفعل مياه المحيط، في

الطقس العاصف تكون الأمواج عاتية وهادرة، ولكن بعد حين تهدأ المياه ويستعيد المحيط هدوءه. ثمة قوى اختلاف وتباعد بين روسيا والصين، في مقابل التقارب في العلاقات الدولية، والتطور الاقتصادي، والأهداف الاستراتيجية.

أكثر الاختلافات وضوحاً يظهر في تغيير دور البلدين وصورة كلٍّ منهما. فبينما كان الاتحاد السوفياتي الأخ الكبير للصين، أصبحت الصين اليوم الأخ الكبير الذي يمكنه تقديم العون لروسيا على المدى القريب، بالإضافة إلى العقود والاتفاقات الهامة على المدى البعيد.

كلا البلدين كان شيوعياً بالعمق حتى أواخر السبعينيات. بدأ الصينيون تحرير سياساتهم الاقتصادية والزراعية سنة ١٩٧٨، ومحوا تدريجيا وجهاً بعد آخر من الإملاءات الشيوعية دون إزاحة الحزب وإلغاء دوره المركزي.

في المقابل، حل يلتسن الحزب الشيوعي في تموز/يوليو ١٩٩١، بعد فشل تجربة غورباتشيف في الإصلاح الإداري والانفتاح. بالنسبة إلى يلتسن وفريقه، فشل البريسترويكا والغلازنوست برهن عن جمود وتصلب النظام الشيوعي وعدم قدرته على التأقلم. وبينما اعتمدت روسيا سياسات التحرر بواسطة الصدمات في النشاطات الاقتصادية وملكية المؤسسات التي أدت إلى الإفلاس بسبب الفساد والجشع، كانت الصين تحقق معدلات أعلى من النمو.

في أواخر عام ٢٠٠٨، أصبحت الصين، بمقياس الناتج المحلي الإجمالي، ثالث أكبر اقتصاد في العالم متقدمة على ألمانيا، ووراء الولايات المتحدة واليابان. أصبحت الصادرات الصينية إلى أوروبا

الغربية توازي صادراتها إلى الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، كانت الصين تحتفظ بأعلى احتياط لأي بلد في العالم، ١٨٠٠ ـ ١٩٠٠ مليار دولار. ثاني أكبر احتياط هو في اليابان وأبو ظبي ويساوي نصف الاحتياط الصيني لكل منهما.

منذ أوائل عام ٢٠٠٩، كان هناك إجماع عالمي على أن خيارات الصين ستقرر ما إذا كان من الممكن إيجاد حل عملي للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وبينما كان من المنتظر أن ينمو الاقتصاد الصيني والاقتصاد الهندي بمعدل ٥-٦ في المئة عام ٢٠٠٩، كانت أكثرية البلدان الصناعية في أوروبا، بالإضافة إلى الولايات المتحدة، تتوقع انحساراً بناتجها المحلي الإجمالي يبلغ ٢-٤ في المئة. كان على الصين أن تفعل شيئين لضمان الخلاص الاقتصادي العالمي. أن تحفز الطلب الداخلي (وقد فعلت ذلك) وأن تزيد الدعم الاجتماعي، خصوصاً أن هناك ٣٥٠٠٠ معمل للتصنيع قد أقفلت مع خسارة ٢٥ مليون فرصة عمل. وإضافة إلى تحفيز الطلب الداخلي، ينتظر من الصين أن تشتري بمبلغ ٦٠٠ مليار دولار من أسهم الخزانة الأميركية الجديدة التي صدرت من أجل دعم المتطلبات المالية للرئيس أوباما لتنفيذ برنامجه التحفيزي وتغطية عجز الموازنة الذي بلغ ١٧٥٠ مليار دولار سنة ٢٠٠٩. هذا العجز هو الأكبر إطلاقاً في تاريخ أميركا إن كان بالأرقام المطلقة أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، (نحو ١٤ في المئة).

زارت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون الصين وعقدت محادثات مطولة مع الرئيس الصيني جنتاو. طلبت التزامات بالنسبة إلى السندات الحكومية الأميركية، ومشاركة صينية في زيادة موارد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. استمع الصينيون لها في ما

يتعلق بالطلب الأول، ولكن دون التزامات ثابتة. يريد الصينيون التزامات أكيدة من مجموعة العشرين التي تشمل شركاءها في «البي آر آي سي» (روسيا والبرازيل والهند)، بالإضافة إلى مختلف القوى الاقتصادية والمالية، كاليابان وجنوب أفريقيا وأوستراليا وسنغافورة والمملكة العربية السعودية وتركيا. أما بالنسبة إلى زيادة موارد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فقد حصلت كلينتون على «لا» واضحة بانتظار أن تتغير حقوق التصويت والإدارة في المؤسستين. أوضح الرئيس الصيني هذا الموقف في مقابلة مع صحيفة **الفاينانشال تايمز** في دافوس حيث عقد المنتدى الاقتصادي العالمي اجتماعاته في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

كان الرد الصيني في ما يتعلق بتنسيق العلاقات الدولية حذراً ومشروطاً. طلبوا من كلينتون اعتماد الصبر مع إيران والعمل بجد نحو حل المشكلة الفلسطينية التي سلط الضوء على قساوتها عندما دمرت إسرائيل قطاع غزة وعيّنت صقراً إسرائيلياً، بنيامين نتنياهو، لتأليف أول حكومة إسرائيلية بعد تدمير غزة. والأهم من كل هذا، يريد الصينيون دروساً أقل في الديموقراطية وحقوق الإنسان، وتعهداً بمدهم بالقمح، إذ إنه من المنتظر أن يكون الموسم الصيني أقل باربعين في المئة هذه السنة بسبب الجفاف في مساحات كبيرة لزراعة القمح في الصين.

بالإضافة إلى الطلبات الصينية ـ التي هي بالفعل شروط مغلفة بتواضع صيني مفتعل ـ أشار الرئيس الصيني إلى أن النظام المالي العالمي يجب أن يتغير. فهو يتنبأ بدور للذهب واليورو وعملات بلدان «البي آر آي سي» وعملات الخليج العربي بالإضافة إلى الدولار والينّ، وتساءل، «ماذا سيكون سعر صرف الدولار في ظل النظام الجديد؟».

الحجج والضغوط الضمنية الصينية بشأن تحسين الأداء السياسي والمالي اكتسبت أهمية كبرى بعد أن خصصت الصين ٢٠ مليار دولار لشراء حصة كبيرة في «ريو تنتو»، شركة معادن عملاقة تملك مصالح كبيرة في أستراليا، ووعدت بتقديم ٢٥ مليار دولار إلى روسيا في مقابل إمدادات نفط مستقبلية. لا يوجد اتفاق مؤكد على هذا الصعيد، وسيتوقف إكماله على الشروط التفصيلية المقترحة، إذ إن روسيا ما زالت تملك احتياطات مالية وذهبية بأكثر من ٣٠٠ مليار دولار.

لدى الصين سهمان إضافيان في قوسها. هونغ كونغ، المستعمرة البريطانية السابقة المكرسة للأعمال والتجارة الحرة، والتي أصبحت مقاطعة صينية سنة ١٩٩٨. وقد اختار حكام بيجينغ أن يتركوا لهونغ كونغ نظامها الخاص إدارة خاصة بها، ومع أنها أصبحت ضمن صلاحية الصين المركزية، فإنها لم تشعر بأي تغيير في مناخها الاقتصادي ومنشآتها.

في تصنيف حديث للبنك الدولي بشأن سهولة تأسيس الأعمال أو تنشيط الأعمال التجارية، حلت هونغ كونغ على رأس قائمة أفضل المنجزين في هذا الحقل. الدخل الفردي بالقيمة الثابتة للدولار للسكان السبعة أو الثمانية ملايين بلغ أكثر من ٢٥,٠٠٠ دولار في السنة يقابله ٣٠٠٠ دولار كدخل فردي في السنة داخل الصين.

مطار هونغ كونغ هو أحد أكثر المطارات ازدحاماً في العالم، يسهل رحلات الترانزيت عبر المحيط الهادي ويستقبل ملايين الزائرين والسياح كل سنة. نشاط المرفأ كبير جداً، وسوق هونغ كونغ المالية هي من أكبر الأسواق في الشرق الأقصى وأكثرها نشاطاً. إضافة إلى ذلك، هونغ كونغ هي المركز الرئيسي لأكبر مصرفين تجاريين

في العالم، «اتش اس بي سي» (بنك هونغ كونغ وشانغهاي). وبنك الصين، مصرفٌ تابع للدولة خصص جزئياً. أسهم الصين في «اتش اس بي سي»، بصرف النظر عن طابعه الدولي، كثيرة. بالإيجاز، هونغ كونغ هي المرفأ العالمي المالي والتجاري المتقدم للصين، توفر لها اتصالاً مهماً بالأسواق العالمية، ومركزاً لبيع المنسوجات الرخيصة، والمنتجات الجلدية، والأحذية الرياضية، والبضائع الإلكترونية كالهواتف الخليوية والحواسيب وأجهزة التلفزيون ذات الشاشات المسطحة.

في العام ٢٠٠٨ نظمت الصين الألعاب الأولمبية بنجاح بدرجة ممتاز. ومن أجل الحد من التلوث في فترة الألعاب، قيدت حركة المرور لشهور طويلة قبل ذلك، وأغلقت ألوف المصانع على مشارف بيجينغ. فخفضت درجة تلوث الهواء لدرجة أن السكان بدأوا يطالبون باستمرار هذه الإجراءات.

شارك ألوف الرياضيين من جميع أنحاء العالم في الألعاب الأولمبية المتنوعة. وحصد الرياضيون الصينيون اكبر عدد من الميداليات الذهبية بالإضافة إلى الميداليات الفضية والبرونزية. جاء الأميركيون في المرتبة الثانية، مع أن أحد سباحيهم حصد ثماني ميداليات ذهبية وحده، وهو رقم قياسي عالمي جديد، وأتت روسيا في المرتبة الثالثة مع نتائج قريبة من تلك التي حققها الفريق الأميركي.

أثبتت هذه الألعاب مقدرة الصين على استضافة أحداث عالمية هامة. الملاعب والمنشآت الرياضية، وتوفير الطعام، والأمن، والاستضافة كانت أفضل ما عرفه تاريخ الألعاب الأولمبية الطويل. شعر الرياضيون والزائرون جميعهم بأن الصين ليست بلداً مغلقاً، لا مادياً ولا إيديولوجياً. كانت جماليات الفنون في حفل الافتتاح

مذهلةً، بينما كان حفل الاختتام مثلجاً للقلوب ومؤثراً جداً. اجتازت الصين هذا التحدي من التنظيم والاستضافة بنجاح كبير. وقد بدأت لندن، الموقع التالي للألعاب الاولمبية الآتية، تدرس الطرق المختلفة لتوازي الإنجاز الصيني. والآن، في ظل الأزمة المالية العالمية، من المشكوك فيه أن تتمكن بريطانيا، حتى ولو بعد ٤٢ شهراً، من موازاة عمل الصين العظيم.

ثمة إمكانية كبيرة على المدى الطويل لتوسيع الاقتصاد والصناعة الصينيين تكمن في تايوان. عندما يتحرر نظام البر الصيني من الإملاءات الشيوعية، ويتقبل حريات شخصية أوسع، لن يكون هناك أي سبب لعدم اتحاد تايوان مع البر الصيني على أسس شبيهة بما حصل مع هونغ كونغ.

حتماً ستنتج من الاتحاد المرتقب روابط أقوى مع الجاليات الصينية الغنية والمزدهرة في الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وفرنسا. ربما في عام ٢٠١٥، سيبلغ عدد سكان الصين الموسعة ١,٤ مليار نسمة مع دخل للفرد يبلغ، بسعر الدولار الجاري في ٢٠٠٩، ثمانية آلاف دولار في السنة، ما يترجم إلى ناتج محلي إجمالي يبلغ ١١ ألف مليار دولار.

كانت الصين تستدفئ تحت شمس إنجازاتها وتسمن عاماً بعد عام. غير أنها، في أوائل ٢٠٠٩، واجهت صعوبات تتعلق بالعمالة وتململاً اجتماعياً ملموساً. خصص الزعماء الصينيون ٦٠٠ مليار دولار لتحفيز الاقتصاد، وخصوصاً الطلب الداخلي والمنافع الاجتماعية، وأعلنوا أنهم على استعداد لإنفاق أموال إضافية إذا دعت الحاجة، وتبين أن هذا الضخ قد ساعد فعلاً. على المستوى الدولي، طُلب إلى الصين أن تساهم أكثر من أي بلد آخر في

تحفيز الاقتصاد الأميركي وتشجيع التجارة العالمية، كان بمقدورهم أن يفعلوا ذلك، غير أن لديهم شروطاً يجب أن تنفذ.

من وجهة النظر الروسية، ليست جميع أوجه النمو ولا الاندماج المحتمل بين الصين وتايوان، هي تطورات معادية، وروسيا تدرك أنها لم تعد الأخ الأكبر للصين. فالثقل والنفوذ النسبي انقلب رأساً على عقب. فقط الاستياء من هيمنة أميركا يحفظ رباط التضامن بين الصين وروسيا.

ثمة مساحة واحدة لنزاع محتمل، هي الآن مصدر توتر بسيط يمكن أن يزداد أهمية. سيبيريا الشرقية، التي تحد الصين الغربية، قليلة السكان إلى حد كبير. مساحتها ربما هي ٣٠ في المئة من مجموع مساحة آسيا، يقطنها ٦,٥ ملايين روسي فقط يعملون بأكثريتهم في الزراعة وتجارة الاخشاب. في الجهة المقابلة لسيبيريا الشرقية تقع ثلاث مقاطعات صينية مجموع سكانها ١١٠ ملايين صيني. الهجرة غير الشرعية من الصين إلى شرق سيبيريا تشجع التجارة غير الشرعية من الطرفين، والصينيون، بالفعل، أكثر المتورطين. وفق دراسة الدكتور بو-هو «معظم التقديرات الموثوق بها (للمهاجرين الصينيين إلى داخل روسيا) يُقدَّر الرقم بـ١٠٠,٠٠٠ في سنة ٢٠٠٦. يضيف:

«مع أن التمييز المحلي ضد الصينيين (خاصة التجار) ما يزال موجوداً، فقد خفّت وطأته في السنين الأخيرة، ذلك أن جهود موسكو، وخصوصاً بيجينغ، لتنظيم حركة التجارة المكوكية والنشاط التجاري الصيني في الاتحاد الروسي الشرقي تركت أثراً فعلياً»[٣].

زبيغنيف بريجنسكي يعطي اهمية اكبر بكثير لهذه المسألة ويذكرها في سياق أوسع بكتابه «**الاختيار ـ سيطرة عالمية أم قيادة عالمية**».

بعد أن قارن بين الدول الكبيرة على أساس الثراء والقوة العسكرية وعدد السكان والموارد والموجودات، يؤكد أن أعلى خمسة مراكز على فترات متتالية تتألف من عشرين سنة (بدءاً بعام ١٨٨٠) كانت لسبع دول فقط: الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، ألمانيا، فرنسا، روسيا، اليابان، الصين (...) لم تعد روسيا دولة إمبريالية وتحديها الوحيد هو أن تتعافى اجتماعياً واقتصادياً مخافة أن تخسر أراضيها في شرقها الأقصى لصالح الصين»[٤].

ليس من شك من أن روسيا قلقة بشأن تناقص سكانها المنتشرين بأعداد قليلة على مساحة واسعة. وعلى العكس من ذلك، لدى الجارة الصينية أعداد هائلة من السكان تقدر بـ ١,٣٢ مليار نسمة في ٢٠٠٧، مع متوسط عمر أطول مما في روسيا، ومعدل أعلى للولادات، مما يرفع عدد السكان بعامل ٠,٦ في المئة سنوياً.

بالرغم من هذه المقارنة، التي يمكن أن توحي بتدفق الصينيين إلى داخل سيبيريا الشرقية، هناك عدة عوامل تقلل المخاوف على هذا الصعيد. الصين، التي يؤلف سكانها ٢٢ بالمئة من سكان العالم، ليست مكتظة بالسكان على أساس عدد السكان في الكيلومتر المربع الواحد، بينما الحياة في شرق سيبيريا ليست بسهلة أو ممتعة. قد تكون فلاديفوستوك بجوها الكوزموبوليتاني المستحب، مركزاً لاجتذاب عشرات الآلاف من اليابانيين والصينيين والكوريين بالإضافة إلى الروس، لكن الخوف من تدفق

المهاجرين من الصين إليها، كما يصوره بريجنسكي، ليس متوقعاً في القريب العاجل.

العلاقات الصينية ـ الروسية في ظل الظروف الجديدة المتأتية من تفوق الصين الاقتصادي كمالكة لأكبر احتياط دولي ليس مفترضاً أن تتدهور بفعل مرارة الروس من فقدانهم الدور الريادي في هذه العلاقة. في الحقيقة، كلا النظامين مشدودان الواحد إلى الآخر نتيجة الأزمة المالية الدولية واقتراب النظام الرأسمالي من الانهيار ـ النظام الذي لم تعتمده بالكامل لا الصين ولا روسيا - والحاجة الماسة إلى موارد الهيدروكاربون والأورانيوم والذهب، وهي مجالات لروسيا فيها مراكز قوية.

تطور الصين السريع، والتوقعات المستقبلية على أنها، بالإضافة إلى الهند، ستكون الاقتصاد الوحيد الذي ينمو نمواً كبيراً سنة ٢٠٠٩، وانعكاس العلاقات مع روسيا، هي عناصر تغيير سريع تحتم على روسيا إجراء بعض التعديلات.

لكي تكون روسيا ذات ثقل مواز للصين يجب عليها أن تعتمد على تصدير الغاز والنفط إلى الصين واليابان بالإضافة إلى أوروبا الغربية وتركيا. وفي الاستراتيجية الاقتصادية واستراتيجية العلاقات، على روسيا أن تضم الصين إلى شبكة الاتفاقيات المتبادلة مع أعضاء «البي آر آي سي» بالإضافة إلى تركيا واليابان. وفق تقديرات غولدمان ساخس، سيكون نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الصناعية الرائدة على الشكل التالي:

البلد أو المجموعة	معدل النمو ٢٠٠٩	٢٠١٠
الولايات المتحدة	-١,٦	١,٢
اليابان	-٣,٨	٠,٤
أوروبا	-١,٨	١,٢
المملكة المتحدة	-١,٦	١,٧
الصين	٦	٩,٠
الهند	٥,٨	٦,٦
البريكس	٤,٧	٦,٩

يجب على روسيا أن تشد بلدان «البي آر آي سي»، واليابان وتركيا إلى الأعلى، لكي تتوازن مع الصين للتخفيف من ثقل بيجينغ الطاغي. إن أهمية الصين في إنقاذ الاقتصاد الأميركي، ومن ثم الاقتصاد العالمي من الانحدار نحو الكساد، يضع مسؤولية كبيرة على عاتق الزعماء الصينيين. سوف يستمعون أكثر إلى روسيا في سياق سياسات البريكس في حال تحالفها مع اليابان وتركيا. وبما أن تركيا تعتمد على الإمدادات الروسية من النفط والغاز، وبما أن تزايد النشاط التجاري والاستثمارات مع روسيا تمثل البديل المنطقي الوحيد للأبواب الأوروبية المغلقة في وجه تركيا، سنفترض وجود علاقات تركية ـ روسية متينة، ونعالج روابط موسكو مع طوكيو.

العلاقات الروسية ـ اليابانية

تاريخ العلاقات اليابانية ـ الروسية اتسم بالعنف منذ أواخر القرن التاسع عشر، وتركز على سلسلة من الجزر تقع بين البلدين. في

١٨٧٥، وقّعت روسيا واليابان معاهدة بطرسبرج التي مكنت اليابان من ضم جزر الكوريل إلى أراضيها فيما تنازلت عن جزيرة ساخالين إلى روسيا. ولكن الروس لم يخرجوا منها.

سنة ١٩٠٥، هزم اليابانيون قوات القيصر في جزر الكوريل هزيمة نكراء أدت إلى معاهدة تسماوث التي اضطرت روسيا بموجبها إلى التخلي عن القسم الجنوبي من جزيرة ساخالين إلى اليابان.

خلال الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من وجود معاهدة عدم تعدٍ بين البلدين، احتلت اليابان منشوريا ومونغوليا وأجزاء من الصين. كان الحكم الياباني في هذه الأراضي قاسياً بصورة خاصة. سنة ١٩٤٥، أعطى الحلفاء روسيا الضوء الأخضر لاحتلال جزر الكوريل مرة اخرى. اجتاحت القوات الروسية دفاعات الجزيرة في غضون عشرين يوماً وطردت السكان اليابانيين البالغ عددهم ١٧٢٠٠ نسمة إلى داخل اليابان. وبحلول سنة ٢٠٠٥، أصبح السكان الروس في هذه الجزيرة أقل بـ٥٠٠ نسمة فقط من السكان اليابانيين السابقين.

عندما أقرت اليابان بهزيمتها في إعلان بوتسدام، بعد أن دمرت القنابل النووية الاميركية هيروشيما وناكازاكي ومحتها، كان الروس يسيطرون على جزر الكوريل. وفي سنة ١٩٥١، عندما وقع الحلفاء المنتصرون معاهدة السلام مع اليابان في سان فرنسيسكو، وافقت اليابان على التخلي عن سيادتها على جزر الكوريل. لم يكن الاتحاد السوفياتي من موقّعي هذه المعاهدة، وحتى هذا اليوم لا توجد معاهدة سلام بين روسيا ـ خليفة الاتحاد السوفياتي المعترف بها ـ واليابان.

سنة ١٩٥٦، صدر إعلان مشترك روسي – ياباني أكد على انتهاء الحرب من دون الوصول إلى معاهدة سلام. منذ ذلك الحين، واليابان تطلب بإلحاح إعادة جزر الكيريل إليها. وفي أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، كما في الأونة الأخيرة، أبدت اليابان استعدادها منح روسيا مساعدات هامة مقابل إعادة الجزر إليها.

بين أواسط الستينيات وأواسط التسعينيات، أصبحت اليابان مارداً في الاقتصاد والتجارة والتكنولوجيا. وأكثر من ذلك، فاليابانيون الذين يعبدون بالفعل إمبراطورهم، تحولوا إلى الديموقراطية، وأبقوا في الوقت نفسه على مركز الإمبراطور كعلامة للوحدة والتمسك بالتقاليد الاجتماعية.

لأكثر من ستين عاماً، حكم اليابان حزب واحد مرتبط بالسياسات الأميركية عن كثب، واحتفظت الولايات المتحدة بمنشآت عسكرية هامة، بحرية وجوية، على الجزيرة اليابانية أوكيناوا حتى عام ١٩٧٢. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك ثلاث قواعد لخدمة القوات الأميركية في كوريا وفيتنام.

حالياً، موضع الخلاف الوحيد بين اليابان وروسيا هي جزر الكوريل. فالعلاقات التجارية والاستثمارية قد تطبّعت بين البلدين، وتوجد شركتان كبيرتان يابانيتان شريكتان هامتان في مشروع لإنتاج النفط والغاز في ساخالين. كما أن شركة تويوتا في طريقها إلى إنتاج ١٠٠,٠٠٠ سيارة سنوياً في مصنع حديث قرب موسكو. وقد ابتدأت اليابان، منذ أول نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بتسلّم الغاز المسيل من مشروع ساخالين ٢ المشترك للنفط والغاز.

ليس لجزر الكوريل أهمية إلا لقربها من هوكاييدو، الجزيرة اليابانية

الكبيرة في الشمال. وجزر الكوريل المتنازع عليها هي أربع، تبلغ مساحاتها وعدد سكانها بحسب الأرقام الرسمية في ٢٠٠٥ كالآتي:

اسم الجزيرة	المساحة الإجمالية (كيلومترات مربعة)	مجموع السكان
جزيرة ايتروف	٣١٨٤	٦٩٠٤
جزيرو كوناشيري	١٤٩٩	٦٦٩٧
جزيرة شيشوتان	٢٥٣	٣١٩٥
جزيرة هابو-ماي	٩٨	لا سكان

سنة ٢٠٠٣، عرض بوتين على اليابان إعادة الجزيرتين الصغيرتين والبدء بمفاوضات بالنسبة إلى مصير الكبيرتين. غير أن اليابانيين أصروا على إعادة الجزر الأربعة جميعها. لكن التطورات الجديدة، وخصوصاً صعود الصين والأزمة المالية والاقتصادية الدولية، ستدفع كلا البلدين نحو تعاون أوسع.

موسكو وطوكيو في القرن الواحد والعشرين

العلاقات اليابانية – الروسية في القرن الواحد والعشرين بحاجة إلى تطوير على جميع الصعد. من الممكن زيادة المبادلات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية زيادة كبيرة، ويمكن التعاون الدبلوماسي أن يساعد كلا البلدين على مواجهة الثقل الصيني المتزايد اقتصادياً وسياسياً، إضافة إلى أن التعاون في مجال الأمن الإقليمي محوري لروسيا واليابان.

حتى الآن، كان التقدم في هذه المجالات محدوداً ومحبطاً. فاليابانيون يركزون انتباههم على مسألة الجزر، وموسكو لا تستطيع تسليمها من دون أن تبدو ضعيفة في أعين الأحزاب اليمينية المتربصة في روسيا. هذا التمركز لا يتيح أي تقدم ذي معنى نحو الحل.

تستطيع اليابان أن تتصلب وتصر على مطالبها، ولكنها لن تشن حرباً أبداً للمطالبة بهذه الأراضي، وبالأخص ضد دولة نووية. بعد هيروشيما وناغازاكي، التزم اليابانيون، في دستورهم، تجنب تطوير الطاقة النووية كسلاح. وبالإضافة إلى هذا الأمر الدستوري الذي فرضوه على أنفسهم، فاليابانيون ليسوا في وارد محاولة الاستيلاء على أراض أخرى. إنهم يعيشون على سلسلة من الجزر ذات مساحة المحدودة، ولكن، في نفس الوقت، يتضاءل عددهم ويتقدمون في السن. علماً بأن لليابان أطول معدل للحياة لكلا الجنسين الرجال والنساء، في أي بلد في العالم.

هناك أكثر من ٣٦,٠٠٠ ياباني بلغوا سن المئة سنة أو أكثر. وعلى رغم الانخفاض الطبيعي المستمر في معدل الولادات، فاليابان متشددة جداً بالنسبة إلى إجراءات التجنيس. قد تكون الجنسية اليابانية أصعب جنسية يستطيع أي شخص من أي جنسية أجنبية كانت الحصول عليها. فاليابانيون، بسماتهم وخصائصهم الجسدية، يشعرون أنهم من عرق نقي. وإذا اعترف اليابانيون أو لم يعترفوا، فإنهم، كشعب، يشعرون انهم متفوقون بالنسبة إلى التعلم والقدرات التنظيمية والمهارات الصناعية. وبسبب القيود على التجنيس والاتجاهات الديموغرافية السائدة وتوقعات إطالة الأعمار، فإن مجموع سكان اليابان لن ينفك ينخفض وتقلّ حيويته.

يبلغ عدد اليابانيين، في بلد تبلغ مساحته ٣٧٣,٠٠٠ كيلومتر مربع، ١٣٠ مليون نسمة، معدل كثافة سكانه ٣٣٥ نسمة للكيلومتر المربع، وهذا المعدل على ما يبدو، معدل مرتفع نسبياً. وقد تكيف اليابانيون وتأقلموا على العيش في بيوت صغيرة الحجم، مبنية من الخشب اتقاءً للزلازل والهزات الأرضية، هذه الميزة ساعدتهم على تحقيق وفْر كبير من دخلهم، إذ إنهم لم يكونوا مضطرين إلى إنفاق نسبة عالية من هذا الدخل على منازلهم أو أثاثها. وفرٌ عال يعني استثماراً عالياً ونمواً سريعاً.

نجاح اليابانيين في الستينيات والسبعينيات وأوائل الثمانينيات وفّر لهم أحد أعلى معدلات الدخل الفردي في العالم. هذا النجاح شجع الممارسات المالية الفاضحة، مما حتم على الحكومة اليابانية إنقاذ النظام المصرفي الياباني بكامله في أواخر الثمانينيات نتيجة التمادي غير المبرر في التسليف. خسرت أسواق البورصة اليابانية ٦٠ في المئة من قيمتها، وبعد واحد وعشرين عاماً، لم تتعافَ بعد. غير أن اليابان تمكنت من النمو ببطء، وبمعدلات منخفضة من البطالة والتضخم في العقدين الغابرين. عاد الازدهار والصفاء إليها، ولكن بدا أن اليابان خسرت رونق الشباب وحيويته. إنها سويسرا هرمة وغنية، سكانها في تناقص ومعدلات أعمارهم في تزايد مستمر.

بسبب تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بدأت اليابان تشعر بمفاعيل انخفاض الصادرات إلى السوق الأميركية وانخفاض الطلب على السيارات. ظهر عجز خفيف في الميزان التجاري سنة ٢٠٠٩ وبدا الينّ، الذي شهد ارتفاعاً إزاء جميع العملات الهامة في الربعين الأخيرين من سنة ٢٠٠٨، يضعف إزاء الدولار الأميركي. وفي مدى ثلاثة أسابيع من شباط/فبراير وآذار/ومارس

٢٠٠٩، خسر الينّ ١٠ في المئة من قيمة صرفه مقابل الدولار.

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وُقع إعلان صدر عن موسكو لإنشاء شراكة خلاقة طويلة الأمد بين روسيا واليابان مرتكزة على قواعد الثقة والمنفعة المشتركة والنظرة الطويلة الأمد والتعاون الاقتصادي الوثيق. في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، اعتمد الرئيس بوتين ورئيس الوزراء كويزومي خطة عمل روسية ـ يابانية، وأعلنا أن التعاون الثنائي وصل إلى مستوى غير مسبوق لكلا البلدين.

في أثناء القمة اليابانية ـ الروسية في تموز/يوليو ٢٠٠٨، أعلن الرئيس الروسي ميدفيديف أنْ لا مشاكل في العلاقات بين الدولتين لا يمكن حلها، وأن هذه العلاقات عنصر هام للاستقرار في منطقة آسيا ـ الباسيفيك. وشدد رئيس الوزراء الياباني أيضاً على أهمية هذه العلاقات، ولكنه سلّم بأن مشكلة عدم ترسيم الحدود التي لم يتم حلها بعد «تبقى عنصر عدم استقرار في المنطقة»، وأن حلها شرط مسبق أساسي لإمكانية توقيع معاهدة سلام بين الدولتين.

واليوم، يشهد شمال شرق آسيا تشنجات اقتصادية وسياسية. الصين تحولت إلى قوة عظمى وادّعت لنفسها، عن حق، التفوق الإقليمي. وبين اليابان والصين نزاع إقليمي لم يحل بعد على جزر السنكاكو، وتشكو الصين على الدوام من إعادة إحياء العسكرة اليابانية.

وعت اليابان تماماً منافع وقوف روسيا إلى جانبها كشريكة جدية في التعامل مع التحديات العالمية وفي الوصول إلى مكانة دولية متميزة. وبالأخص، فإن روسيا تدعم جهود اليابان كي تصبح

عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي، وتبادلها اليابان بما يتعلق بطلبها الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية.

الأثر المفيد للتقارب بين الدولتين لا يرقى إليه الشك. روسيا تجهد للتوسع في ارتباطاتها الاقتصادية الثنائية، وحجم التجارة الثنائية وصل إلى مستوى قياسي. ففي سنة ٢٠٠٧، وصل حجم التبادل إلى ٢٠ مليار دولار، لكن هذا الرقم أقل بعشر مرات من رقم التجارة اليابانية مع الولايات المتحدة والصين.

بالنسبة إلى روسيا، أصبحت اليابان ثالث شريك تجاري ضمن مجموعة الثمانية، تتقدمها فقط ألمانيا وإيطاليا. لكن حصة روسيا في إجمالي حجم التجارة اليابانية لا تزيد على ١ في المئة. في آخر سنة ٢٠٠٧، تخطت قيمة الاستثمارات اليابانية في روسيا ٣ مليارات دولار، مجرد ١,٤ في المئة من الحجم الإجمالي للاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الروسي. وفي الوقت الذي لم تتغير فيه الصادرات الروسية إلى اليابان، ومعظمها من المواد الخام، فإن الواردات الروسية من اليابان، التي زادت مرتين على قيمة صادراتها، تتألف من منتجات التكنولوجيا العالية والسيارات والآلات المختلفة.

غير أن الدستور غير المكتوب للسياسة اليابانية هو أن أهم معيار لتحديد نجاح العلاقات مع روسيا هو التقدم في حل مسألة ترسيم الحدود. في روسيا، يعتقد بعض المراقبين أن من الأفضل إعادة الجزر إلى اليابان لأن روسيا ليست قادرة أو مستعدة لتطوير هذه الاراضي. ويعتقد غيرهم أنه يجب التنازل عن هذه الجزر لاجتذاب الاستثمارات اليابانية إلى الاقتصاد الروسي. وغيرهم لا يمكن أن يقبل بإعادة الجزر إلى اليابان لأي سبب على الإطلاق.

ساد اعتقاد لسنوات عدة أن مشكلة معاهدة السلام ومسألة ترسيم الحدود يجب أن تعالج على أساس الإعلان الياباني ـ السوفياتي المشترك لسنة ١٩٥٦. ففي إعلان مشترك صدر عن الزعماء الروس واليابانيين في نهاية قمة إيركوتسك سنة ٢٠٠١، تم الاتفاق على أن إعلان ١٩٥٦ المشترك «هو وثيقة قانونية أساسية» شكلت نقطة انطلاق لمفاوضات السلام. وفي خطة العمل الروسية ـ اليابانية لسنة ٢٠٠٣، أكّد الفرقاء مرة جديدة على وجوب التوصل إلى اتفاقية سلام، غير أن أية خطوات فعلية لم تُتخذ نحو هذا الهدف.

إن الموقف الروسي الحالي بالنسبة إلى جزر الكوريل هو أنها مستعدة لتنفيذ ما جاء في الإعلان المشترك لسنة ١٩٥٦، غير أن اليابان فشلت إلى الآن في أن تستجيب بشكل واف للمبادرة الروسية، واتخذ الحوار منحىً سلبياً. وعلى رغم أن المفاوضات لم تؤد إلى أية نتيجة مرجوة، فإن العلاقات بين روسيا واليابان هي طبيعية، والبرهان على ذلك هو أن الفريقين راضيان عن الحالة القائمة.

إن المصالح الوطنية الروسية ـ اليابانية لا تتعارض مع بعضها البعض، بل هناك الكثير مما هو مشترك بينها. والعلاقات الثنائية مستقرة على المستوى الدبلوماسي. إلا أن الشراكة مع موسكو ليست على مرتبة عالية في قائمة الأولويات اليابانية، وفي المناخ الدولي الحاضر، لا يعقل أن تحصل تغيرات إيجابية سريعة في العلاقات بين البلدين. هذا الموقف ثبت أيضاً من خلال زيارة بوتين الرسمية إلى اليابان في أيار/مايو ٢٠٠٩. فقد أبرمت اتفاقيات على التعاون في حقل الطاقة النووية، وفي تسهيلات مالية لمشروعين للغاز والنفط في روسيا بالاشتراك مع شركات يابانية، وتوسيع التجارة بين البلدين. أما مسألة الجزر فتبقى معلقة.

الهوامش

(١) لو بو-هو: «الصين وروسيا، مصالح مشتركة، نظرات متناقضة»، **التقرير الآسيوي الجيوبوليتيكي الخاص**، أيار؟مايو ٢٠٠٦ ص ٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩.

(٤) زبيغنيف بريجنسكي، **الاختيار ـ سيطرة عالمية أم قيادة عالمية**، بايسيك بوكس، ٢٠٠٤.

الفصل التاسع

روسيا والأزمة الاقتصادية العالمية

الأزمة المالية والاقتصادية التي انفجرت كالبركان من لندن ونيويورك وزوريخ وجنيف، أثارت سؤالاً جديداً: هل يتجه العالم الجديد نحو ركود ينزلق إلى كساد اقتصادي عميق؟ هل تتمتع روسيا بمناعة كافية، وماذا يجب أن تفعل؟

كانت احتياطات روسيا تزداد بسرعة. احتياط العملات واحتياط الذهب زادا على ٧٠٠ مليار دولار في تموز/يوليو ٢٠٠٨ ويمكن أن يفوقا ألف مليار دولار في ثلاث سنوات في ظروف عادية. هل يتوجب على روسيا أن تبقي احتياطها بالدولار؟ أم تعمل على تنويع العملات واعتماد سياسة حكيمة للاستثمار في البلدان الصناعية الكبرى والاقتصادات النامية بسرعة، كالصين والبرازيل والهند وتركيا، وربما إيران؟ هذه أسئلة هامة ليس فقط لروسيا بل للأسواق المالية العالمية والأنظمة الاقتصادية الإقليمية أيضاً.

الموجة تتكسر

أول عاصفة هبّت على الأسواق المالية كانت في صيف ٢٠٠٧ مع انهيار بنك نورثن روك في المملكة المتحدة، وظهور عجز بلغ ٥٢ مليار جنيه استرليني (١٠٤ مليارات دولارات في ذلك الوقت). ثم من بعد تم تأميم المصرف.

وبالتتابع، ثمة مصارف كبيرة في الولايات المتحدة وسويسرا وفرنسا والمملكة المتحدة ومراكز مالية أخرى أعلنت عن خسائر فادحة. نتائج الفصل الأول من سنة ٢٠٠٨ كشفت عن خسائر متزايدة في سيتي غروب وكريدي سويس و«يو بي اس» ورويال بنك اوف سكوتلاند وميريل لينش ودويتشي بنك ودريسدنر وسوسيتي جنرال. وقد اجتمع وزراء مال مجموعة السبعة في أوائل نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وأعطوا المصارف مهلة شهر لنشر أرقام خسائرهم الحقيقية التي قدر الوزراء أنها تصل إلى ألف مليار دولار. وظهر لاحقاً أن هذا التخمين كان أقل من الواقع.

المصارف السويسرية الكثيرة التبجح والعجرفة، التي لم تفصح عن المدى الكامل لخسارتها، أعلنت عن خسائر في آخر آذار/مارس ٢٠٠٨ تبلغ ٣٠ مليار يورو تقريباً ـ ٧٠ في المئة لـ «يو بي اس» و٣٠ في المئة للكريدي سويس. وبحلول صيف ٢٠٠٨، طلب البنك المركزي السويسري إمدادات إضافية. في آخر أيلول/سبتمبر، زادت خسائر المصارف السويسرية على ٢٠٠ مليار يورو، وبدأت المصارف الروسية تشعر بتداعيات الأزمة المالية العالمية التي تحولت إلى تدهور اقتصادي كبير.

بسبب حجم الخسائر الهائل الذي يمكن أن يهدد النظام المالي

العالمي، أمَّنت المصارف المركزية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي تسهيلات بلغت ٢٠٠ مليار دولار من الاحتياط الفدرالي، ١٠٠ مليار دولار من بنك إنكلترا و١٥٠ مليار دولار من بنك أوروبا المركزي. حجم التسهيلات الممنوحة، بالإضافة إلى الكفالات من الوكالتين المتخصصتين بتأمين الرهونات في الولايات المتحدة، بلغ أكثر من ٨٠٠ مليار دولار، ولكن المشكلة لم تُحل بحلول حزيران/يونيو ٢٠٠٨.

من المهم جداً التشديد على أن العقود العقارية ذات المخاطر المرتفعة الممنوحة للقروض العقارية في سوق الولايات المتحدة مصنفة من درجة «آي آي آي» (AAA). هذه التصنيفات منحت لمجرد أن هذه القروض كانت مكفولة من مؤسستين عامتين، فريدي ماك وفاني ماي، اللتين أنشئتا بعد كساد سنة ١٩٢٩ الكبير وفي أوائل السبعينيات لكي تعطيا مثل هذه الكفالات.

ولكن مجموع موارد كلتا الوكالتين العامتين لم يكن يزيد على ٢٥٠ مليار دولار في مقابل كفالات بلغت ٦٥٠٠ مليار دولار. وربما كان هناك ١٠٠٠ مليار دولار من القروض مكفولة من شركات تأمين ومن المصارف الكبيرة الأميركية والأوروبية العاملة في مجال الاستثمارات، بالإضافة إلى شركات السمسرة.

كان ثمة مصارف أميركية ودولية تشتري أو تمول هذه السندات دونما جهد واف. في أكثر الأحيان، كانت المصارف توفر قروضاً طائلة اعتماداً على شهرة ومكانة المديرين إما في الشركات المعنية أو في شركاتها القابضة. كان ذلك واضحاً بالنسبة لكارلايل كابيتال غروب التي أنشئت في هولندا في أوائل ٢٠٠٧ للاستثمار في السندات العقارية.

والآن ثمة إقرار عام بأن سياسات أميركا المالية وممارساتها، وخصوصاً بعد خصخصة وعولمة الأسواق المالية، قد أسهمت في الأزمة المالية والاقتصادية التي تجابه العالم اليوم. من المؤلم الاعتراف بأن أعراض الأزمة كانت واضحة، ولكن الأرباح التقديرية والطمع والتأثير الطاغي للشركات ذات الأسماء التجارية المعروفة أخّرت أي أعمال تصحيحية. على مدى ثماني سنوات، حطمت إدارة بوش التعقل المالي وأخلاقيات السوق في الأسواق الأميركية وغيرها من الأسواق والمؤسسات التي تتبع مثالها.

في سنة ٢٠٠٠ نشر شالمرز جونسون، الباحث المتخصص في الصين واليابان والأستاذ الفخري في جامعة كاليفورنيا، في سان دييغو، كتاباً بعنوان «**تكاليف وتداعيات الإمبرطورية الأميركية**» حاول فيه إثبات أن العالم سيواجه أزمة مالية وجيوسياسية وأزمة طاقة بسبب السياسات الأميركية. كانت أميركا، كما أكد الكاتب، تزرع بذور الدمار. وسيحصد العالم ما زرعته أميركا. الاقتباس الآتي من الكتاب يظهر الكثير:

«يسأل أشوك نات، المدير التنفيذي لشركة الإعلان «إيجيالينك» والصوت العالي والمسموع في الشؤون الاقتصادية الآسيوية، عن سبب اندفاع وحماسة الولايات المتحدة للعولمة: أليس هناك من سبيل آخر نعتمده غير سبيل نظام عالمي شامل يجبر كل دولة أن تتبنى نفس تفسير الديموقراطية الذي تعتمده الولايات المتحدة؟. هل سيستمر المضاربون الذين لا ينتجون أية قيمة مضافة، بل ينتجون الأزمات، والذين يمثلون جزءاً من «المجتمع الحديث» في نشاطاتهم من دون أي رادع؟. هل الولايات المتحدة المدعومة بالإنفاق الاستهلاكي والتي تفتقر إلى المدخرات الكبيرة، ستكون الفقاعة الاقتصادية التالية؟»[1].

«هذه الأسئلة»، يضيف شالمرز جونسون، «أصبحت تطرح في كل مكان في شرق آسيا في أعقاب الانهيار الاقتصادي الذي كاد يحصل سنة ١٩٩٨».

هناك أسباب عدة لما شهده العالم من سلسلة الأزمات المرعبة في بلد بعد الآخر. ومن الضروري، إذا أردنا أن ننظر إلى المستقبل، أن نفهم الماضي القريب. أولاً، دعنا نصف ما حصل بشكل واضح، بصرف النظر عن مقدار هول التطورات.

النظام المصرفي والمالي العالمي، الذي صار في السنوات الأخيرة متكاملاً دولياً كالانترنت، شهد انفجاراً، كانفجار نووي، لكن الذين أصيبوا هم المؤسسات المالية الدولية، والمستثمرون، والمضاربون والمشاهدون الأبرياء الذين سيتأذون من الغبار المتساقط للبطالة وندرة المبادلات التجارية، واستثمارات خارجية مباشرة أقل بكثير من السابق.

بالتأكيد، كانت سوق الرهونات ذات المخاطر الكبيرة في الولايات المتحدة وآلياتها المتعددة والمعقدة السبب المباشر للانفجار، غير أن ثمة اسباباً أخرى ساهمت في الاحتقانات التي انفجرت في النهاية.

إن استكشاف الأسباب هام جداً، ومع أن القراء قد دُفعوا بالتأكيد إلى التلهّي بكثرة التفسيرات والإحصائيات الطويلة، من المهم ذكر عدد من العوامل التي لقيت القليل من الاهتمام أو لم تلق انتباهاً قط.

إن أولى السمات البارزة لهذه الأزمة هي حجمها الهائل. لم تواجه

الاقتصاد العالمي أزمة اقتصادية بهذه الأبعاد منذ الكساد الكبير لسنوات ١٩٢٩-١٩٣٣.

هناك تشابه بين الأزمتين ينذر بخطر كبير. كلتاهما كانتا مركزتين في الاقتصاد الأكبر والأكثر تطوراً بالنسبة إلى المنتجات والمؤسسات، وافتراضاً الوكالات التنظيمية.

في عقدي الثمانينيات والتسعينيات انفجرت الأزمات المالية والاقتصادية في البلدان النامية. كانت أولى هذه الدول الأرجنتين، تبعتها المكسيك ثم روسيا وبلدان جنوب شرق آسيا، كتايلاند وماليزيا وكوريا وسنغافورة.

في أواخر الثمانينيات ظهرت أزمة مصرفية كبيرة في اليابان، أول بلد حقق أعجوبة اقتصادية في القرن العشرين. غير أن الأزمة المصرفية اليابانية كانت مركزة، إلى حد بعيد، في اليابان لأن سوقها لم تكن مفتوحة على المصارف والاستثمارات الأجنبية كما صارت بحلول أواسط التسعينيات. ومن الجدير بالاهتمام أن اليابان، منذ تلك الأزمة، فقدت بريقها، وسوقها المالية لم تستعد أسعارها وقيمتها التي كانت لها قبل عشرين سنة. ربما لم يكن الدواء الياباني الذي أنقذ المصارف وقلل من كلفة التسليف هو الأفضل. لكن اليابان كانت اقتصاداً ناضجاً، ربما أكثر تطوراً صناعياً من معظم البلدان الموجودة الآن في قلب الأزمة الدولية. كما أن اليابان نجحت أيضاً في المحافظة على معدل بطالة متدنٍّ. وجدير بالذكر أن الأزمة الحالية في البلدان الصناعية تهدد فرص العمل والإنتاج أولاً وقبل أي شيء آخر.

الرهونات ذات المخاطر العالية وما يرافقها من سندات ومشتقات

كانت ممثلة بعقود تجارية مبهمة بالنسبة للمستثمرين العاديين، وحتى للاختصاصيين. كان الاهتمام منصباً على تحقيق الأرباح الكبيرة بواسطة التسويق السريع لسندات استثمار معقدة، ولمرات عدة. انهيار السندات الرديئة في أواخر الثمانينيات، ونهاية مصارف الاستثمار وشركات السمسرة المرافقة لتسويق هذه المنتجات ذات العيوب يبدو من الواضح أنه لم يترك أي أثر دائم على الأسواق المالية العالمية. كانت القرارات الحكيمة، مرة أخرى، غير موجودة في التعامل حتى مع وسائل استثمار أكثر تعقيداً.

في صيف ١٩٩٨، خيم إفلاس «ال تي سي ام» على المشهد الأميركي. قدرت تكاليف هذه الخسائر على النظام المصرفي، في حال تصفية «ال تي سي ام»، بمبلغ ٢٠ مليار دولار. ولتفادي هذه الخسارة، قامت المصارف الكبيرة وشركات السمسرة بتخصيص ٣,٦ مليارات دولار وأنقذت المؤسسة.

ما هو جدير بالملاحظة أن رئيس «ال تي سي ام» كان عضواً سابقاً في الاحتياط الفدرالي، وكان لديه شخصان من عباقرة الرياضيات يعملان على تطوير نماذج تجارية تعرف بـ«سدود التحوط» من الخسارة. وبالرغم من أن المستشارين كانا اخصائيين في اقتصاد الرياضيات وحاصلين على جائزة نوبل، فإن هذه السدود لم تحتفظ بالمياه. ومع ذلك لم يحفظ الدرس. في الواقع، خلال تلك السنة، صدرت قوانين زادت من التحرر من القيود وجعلت شركات السمسرة ومصارف الاستثمار بعيدةً عن مبادئ الحكم المتشددة.

كان انهيار الاتحاد السوفياتي قد زاد من التبجح الأميركي، وأكسب الولايات المتحدة صورة «الملاذ الصالح». في الحقيقة، صدر عن مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية في ذلك الحين، قول

بهذا المعنى في إحدى مقابلاتها.

الرئيس كلينتون، الذي كان يتحلى بشخصية جذابة وبلاغة لافتة، إضافة إلى معرفة لا بأس بها بالشؤون الخارجية، دعم هذه الصورة. وكانت سياساته الاقتصادية التي هدفت إلى تجديد الصناعات التقليدية، وزيادة الصادرات، وإزالة عجز الموازنة، قد أثمرت.

فرص العمل في أميركا في عهد كلينتون ازدادت أكثر من أي فترة سابقة مشابهة. وعندما تسلّم جورج دبليو بوش الحكم، كان حجم الفائض المتوقع في الموازنة نحو ١٦٠٠ مليار دولار. وعلاوة على ذلك، وبسبب شعوره بالراحة في موقعه، وعد في خطاب القسم بخفض الدين العام ـ البالغ ٥ آلاف مليار دولار في ذلك الحين ـ وزيادة منافع الرعاية الصحية.

بسبب حماسته الدينية الشديدة، آمن بوش بأن أميركا هي «الملاذ الصالح»، وانخرط في سياسات خطيرة. عقدت إدارة بوش الجديدة أول اجتماع لمجلس الأمن القومي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، قبل هجمات ٩/١١ بوقت طويل، هذه الهجمات التي هزت العالم والروح الأميركية ونفسيتها.

في هذا الاجتماع، تركزت المباحثات على خطة لاحتلال العراق وتوزيع الآبار البترولية الأربعين المكتشفة على شركات النفط الأميركية، وطرد الشركات الفرنسية والصينية والروسية، وذلك وفق كتاب **«ثمن الولاء»** لمؤلفه رون ساسكيند الحائز على جائزة بوليتزر، وهو يروي اختبارات بول أونيل، أول وزير خزانة لجورج بوش.

عرّابو الخطة ومبدعوها كانوا تشيني ورامسفيلد وولفويتز. وكما

يروي رون ساسكيند في فصول لاحقة من كتابه، فإن أونيل قال إن إدارة بوش كانت تبحث عن مبرر معقول لمهاجمة العراق.

قبل أن يصبح صدام حسين شخصية متوحشة بسبب ٩/١١، من المفيد أن نتذكر أن الإدارة الاميركية زودته خلال حرب ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ العراقية ـ الإيرانية، بصور من الأقمار الصناعية الاستخبارية تظهر مواقع الجيش الإيراني وتحصيناته. بالتأكيد، يعود الفضل بالنجاحات المحدودة التي حققتها القوات العراقية حول البصرة وشط العرب في الأشهر القليلة قبل نهاية الحرب إلى هذه الصور.

بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، نسيت إدارة بوش بسرعة كل ما يتعلق بالاقتصاد وعجز الموازنة، وعمدت، بدلاً من ذلك، إلى البحث عن تجميع الآراء على الخوف من تنظيم القاعدة. أنشئت وكالة خاصة لحماية الأميركيين من الهجمات الإرهابية، بالإضافة إلى خطط لمهاجمة العراق بذريعة تحالف صدام مع القاعدة وبرنامجه المفترض لتطوير أسلحة الدمار الشامل. ثبت أن كلا الادعاءين كان خاطئاً قبل وقت طويل من هجوم القوات الأميركية على العراق في اذار/مارس ٢٠٠٣.

ولصرف نظر الرأي العام الأميركي الرافض لحرب استباقية ضد العراق، وافق بوش على خطة لخفض الضرائب ساهمت في توسيع العجز. رئيس الاحتياط الفدرالي المجامل، آلان غريسبان، دعم بوش وشهد أمام الكونغرس أن أميركا يمكنها، بارتياح، أن تتحمل تكاليف الحرب على العراق والتخفيضات الضريبية. وعلاوة على ذلك، بدأ غرينسبان بخفض معدل الحسم وتشجيع تمويل الرهونات الخطرة إلى حدود ١٠٠ في المئة من الكلفة. كان منطقه أن الخفض المستمر لمعدل الحسم والنمو السريع سيزيد قيمة الأملاك

المرهونة. وهكذا انتشر الفيروس في النظام الأميركي.

سياسات آلان غرينسبان الفضفاضة والمتأخرة، وغير المبدعة، والمتواطئة سياسياً، ساهمت في التمهيد لانفجار الأزمة المالية طوال مكوثه في وظيفته. أزمة المدخرات والقروض في ١٩٩٠-١٩٩١ كلفت ٤٠٠ مليار دولار وكلفت جورج بوش الأب إعادة انتخابه، وتبعها انهيار «ال تي سي ام» وفقاعة التكنولوجيا في ٢٠٠٠-٢٠٠١، غرينسبان هو الذي مهّد الطريق أمام الأزمة المدمرة الحالية. وقد قام أناس يتمتعون بمكانة عالية مثل بول فولكر، ووارن بافت وبول كروغمان الفائز بجائزة نوبل للاقتصاد بتشريح هذا الدور الضار. صاحب الوحي الإلهي والبيانات الغامضة وغير المفهومة أُجبر في النهاية على الاعتراف بأن النموذج الكامل للاقتصاد الذي يؤمن به خاطئ.

إن تحرير السمسرة ومصارف الاستثمار والمصارف التجارية من القيود وفصلها بقانون سنة ١٩٩٨ أدى إلى حالة أصبحت فيها موجودات ومسؤوليات مؤسسات السمسرة ومصارف الاستثمار وشركات التأمين والصناديق المشتركة وصناديق التحوط خاضعة للقليل جداً من الأنظمة والقوانين الحكومية.

وهكذا أصبح أكثر من ٦٥ بالمئة من مجمل الموجودات والالتزامات المالية خارج الرقابة المنتظمة. بالإضافة، نسي القيمون والمنفذون التعقل والحذر واعتمدوا الطمع. قليلون منهم حاولوا الإبقاء حتى على بعض مظاهر الخيارات المحافظة وحماية استثمارات زبائنهم. أصبح الاستغلالَ المفرط هو الأسلوب السائد، وأكثرية المشاركين في صنع القرار سعوا وراء الأرباح والعلاوات المفرطة بقطع النظر عن المخاطر.

بهذه الطريقة تسبب مضارب شاب بخسارة مصرف «سوسيتي جنرال» في باريس خمسة مليارات يورو، وخسر مضاربون في «اليو بي اس» يعملون أساساً في السندات الأميركية، مبلغ ٢٠٠ مليار دولار، وخسر «صندوق الادخار» الفرنسي – وهو مؤسسة مالية أنشئت وصممت للحفاظ على مستحقات التقاعد للمدخرين – مليار دولار تقريباً على يدي مضارب واحد.

وبما أن ٦٥ في المئة من الموجودات والمسؤوليات المالية لم تتقيد بتوصيات بازل، والـ٣٥ في المئة الباقية كانت تحت إشراف الاحتياطي الفيدرالي المتقاعس، الذي ساهم في إثارة الشكوك، عُهد أمر تقدير المخاطر المتعلقة بأكثرية الموجودات والمسؤوليات المالية إلى وكالات التصنيف.

فشلت وكالات تصنيف معروفة مثل «موديز» و«اس اند بي» في تقييم المخاطر التي تهدد المنتجات والمشتقات المعقدة. أعطوا، مثلاً، «أي آي جي» تصنيف ثلاثة «آي» (AAA) في حين كانت فيه تغطيتها لضمانات سندات معقدة مدعومة برهن، واهية جداً. وينطبق ذلك على تصنيف ليمان براذر، إذ إن تصنيفها لم يكن واضحاً أو مفهوماً للمستثمرين، ولذلك لم تكن مجمل الموجودات والمسؤوليات المالية في السوق الأميركية مقومة أو مقيمة بالشكل الصحيح. والمستثمرون الأبرياء كانوا الضحايا.

إن الأميركيين، من خلال تهافتهم وتدافعهم لتحقيق الأرباح بقطع النظر عن المخاطر، جرّوا معهم المؤسسات المالية الكبيرة في أوروبا الغربية. كان من المفروض أن يكون البريطانيون، أقرب المتعاونين مع وول ستريت، أول المتأذين. وبالفعل، ورغم البلاغات المتعاقبة لغوردون براون بأن الأزمة نشأت في أميركا، فإن أولى الخسائر

الهامة أعلنها «نورثرن روك»، خامس أكبر المصارف البريطانية، في آب/أغسطس ٢٠٠٧. هذه الخسائر حصلت أولاً وقبل كل شيء نتيجة الاستثمارات بالسندات الأميركية، والتي بلغ مجموعها ٥٢ مليار جنيه استرليني أو ١٠٤ مليارات دولار في ذلك الوقت. وأول تأميم لمصرف بسبب الأزمة حصل في بريطانيا. بعده بقليل، اضطرت السلطات إلى تأميم مصرف متخصص بالرهونات بكلفة ٢٥ مليار جنيه استرليني أو ٥٠ مليار دولار في ذلك الوقت.

ولأسباب أكثر خبثاً وضرراً، تجنبت المصارف السويسرية أنظمة الرقابة التي أوصى بها مصرف التسويات الدولية في بازل. اخترعت هذه المصارف نظام الحسابات المصرفية الائتمانية المبنية على الثقة، حيث يجب ألّا يكون المودعون سويسريين ويوقعون اتفاقية تترك للمصارف المعنية حرية إدارة الأموال لحساب المودع الذي لا يملك حق التدخل في خيارات الاستثمارات إلا إذا احتفظ لنفسه بحق لعب هذا الدور في الاتفاقية الأصلية. كان مصرف «يو بي إس» ينشر دعايات بأنه أكثر مصرف مأمون في العالم.

هذا الأسلوب في إدارة الثروات من جميع أنحاء العالم تكلل بالنجاح لأن السويسريين يتمتعون بسمعة ممتازة في إدارة الأموال ورجحان الحصانة والتعقل. وهكذا، لم تخضع الحسابات الائتمانية لرقابة أنظمة بازل، ولم يكن بالإمكان التحقق من هذه الحسابات التي تفوق ٢،٢ ألف مليار دولار.. خسائر «يو بي اس» وغيره من المصارف السويسرية فاقت، وفق بياناتها، الـ ٢٥٠ مليار دولار من موجودات المصارف. أما خسائر الزبائن فهي غير معلنة ويمكن أن تكون أضعاف خسائر المصارف. وهذه الخسائر التي تساوي أو تفوق رأس مال «اليو بي إس» وقسماً هاماً من رأس مال كريدي

سويس كان من الممكن أن تحصل فقط بسبب المخاطرة سعياً وراء الأرباح الباهظة.

البعد الديموغرافي للأزمة

معدل الولادات لا يغطي معدل الوفيات في البلدان الغنية، باستثناء الولايات المتحدة. بكلام آخر، كان عدد السكان في البلدان الغنية ينخفض، بينما ساهمت العناية الطبية الأكثر كفاءة من السابق في زيادة الأعمار. وبدوره، كان معدل اليد العاملة بالنسبة إلى عدد السكان يتناقص. هذا السبب ساهم في الأزمة المالية والمصرفية بقوة. وعلى رغم ذلك، لم يذكر في التغطية الواسعة للأسباب الكامنة وراء الأزمة.

أكثر البلدان الأوروبية الصناعية استثمرت في بناها التحتية الثقيلة بما فيه الكفاية لتأمين احتياجات سكانها. هذه هي الحال بالنسبة إلى الطرقات والسكك الحديدية وشبكات الكهرباء والمدارس والمياه. ومع تراجع الضغوط لتمويل البنى التحتية، والاتجاهات الواضحة لخفض أعداد موظفي الحكومة والجنود، أصبح تراكم الثروات منحصراً بوجه عام في الموارد المالية. كان لدى المصارف أموال كثيرة ومشاريع قليلة للاستثمار، وتالياً باتت المصارف وأصحابها أمام اختيارين خاطئين.

وجّهوا قسماً كبيراً من مواردهم إلى أميركا لأنها كانت وما زالت الاقتصاد الأكبر، واعتمدوا خيارات اكثر مخاطرة بشرائهم سندات استثمار أميركية. كان هناك الكثير من السيولة وصار المال رخيصاً بالفعل. أبواب غامضة للاستثمار في المشتقات، ورزم الرهونات، والعقود الآجلة، والمعادن الثمينة وغيرها فُتحت، فدخلت فيها

المصارف الأوروبية معصوبة الأعين بالجشع والتوقعات غير الناضجة.

هذا هو أحد الأسباب التي جعلت إنقاذ أوروبا من مأزقها المالي أعلى كلفة. بعبارات مالية واضحة، تعهد الأوروبيون حتى الآن بإنفاق ٢٦٠٠ مليار دولار، بالإضافة إلى ٢٢٠ مليار دولار من روسيا و٢٥ مليار دولار من صندوق النقد الدولي لمساعدة أوكرانيا وهنغاريا.

على النقيض من ذلك، تعهدت السلطات الأميركية بمبلغ ١٨٠٠ مليار دولار، يمكن إضافة ٦٥٠ مليار دولار أو ١٣٠٠ مليار دولار إليه في حال عجز ١٠ في المئة من الرهونات المضمونة من فاني ماي و/أو فريدي ماك. ويستحق المبلغ الأعلى من الالتزام في حال وصول معدل العجز إلى ٢٠ بالمئة. وقد فاقت خسائر كلتا المؤسستين للربع الثالث من ٢٠٠٨ الـ ٥٥ مليار دولار.

كان الاختيار الثاني الخاطئ هو القبول الأعمى بصحة تقييمات المؤسسات المالية الأميركية الصادرة عن وكالات التصنيف.

بالرغم من عدة محاولات قام بها الكونغرس الأميركي، لا تزال صناعة «صناديق التحوط» غير منظمة بقانون. ووصل نفوذ «صناديق التحوط» إلى مستويات ضارة بحلول أواخر ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، لكن لم يكن هناك من اهتمام جدي في ما يتعلق بإنقاذ المستثمرين في حال اضطراب الأسواق. وعندما بدأت الأزمة المالية بالظهور، قلّصت المصارف أو أوقفت إقراضها إلى صناديق التحوط، فطالب المستثمرون باسترجاع أموالهم. كانت النتيجة أن اضطرت صناديق التحوط أن تصبح بائعة مكرهة لجميع أنواع

السندات المالية في أسواق التسليف والسندات والسلع بهدف تخفيف الضغط عنها وزيادة سيولتها لمواجهة الطلب غير المسبوق لإنقاذ رأس المال. هذا البيع المكره أنتج اتجاهاً سلبياً لتقييم السندات لا علاقة له، في أكثر الأحيان، بقيمها الاقتصادية الأساسية.

بعض الأخطاء التي اقترفها مسؤولون أميركيون في أعقاب الانهيار المالي خلّفت شكوكاً غير مسبوقة وتقلباً في الأسواق، كانت مغمضة وملتبسة. الشفافية لم تكن موجودة. ثمة برنامجان كان تصورهما وصياغتهما خاطئين، ساهما في نشر الهلع على نطاق واسع.

انهيار ليمان و«أي آي جي»

كان من الواجب أن يلقى بير ستيرنز وليمان براذر معاملة مشابهة، فقد أنقذت الحكومة الأميركية بير ستيرنز بدمجه مع جي بي مورغان وضخت فيه ٢٩ مليار دولار من المساعدة الفيدرالية، ولكنها، بعد خمسة أشهر، تركت ليمان براذر يغرق.

ربما كان توقف ليمان عن الدفع مرشحاً أن يصبح الإفلاس الأكبر كلفة في التاريخ. عدم تسديد ديون ليمان وسنداته الممتازة، بالإضافة إلى تبخر سنداته العادية ـ التصفية غير المنظمة والتنازل عن ميزانيته من الأوراق والسندات التجارية، وإنهاء جميع الصفقات والمعاملات التجارية الصادرة عن ائتمانات ليمان ـ ربما تخطت ثلاثة آلاف مليار دولار. هذه النتيجة لم يتصورها الاحتياط الفدرالي أو الخزانة أو أية وكالة فدرالية أخرى.

في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أعلن الاحتياط الفدرالي أن المجموعة

الأميركية للتأمين (أي آي جي) بحاجة إلى حل خاص. بعد يومين، تلقت «أي آي جي» ٨٥ مليار دولار قرضاً مشروطاً باستقالة كبير مديريها التنفيذيين. بحلول آخر تشرين الأول/أكتوبر بات واضحاً أن مجموع رزمة المساعدات إلى «أي آي جي» ستبلغ ١٥٠ مليار دولار. وعلاوة على ذلك، كانت ثمة دلائل بأن هذا الأمر لن يكون كافياً. فقد زادت خسائر الربع الثالث لِـ«أي آي جي» على ٢٩ مليار دولار.

من نافل القول أن هذه الأمثلة لا تنم عن سياسات ثابتة ومستقيمة أو مدروسة جيداً، وقد نتج من ذلك ذعر مالي واسع النطاق وفقدان سريع للثقة.

على هذه الخلفية عُقدت قمة واشنطن في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر للتصديق على سياسات تتغلب أولاً وقبل كل شيء على الأزمة المالية العالمية وعلى تبخر الثقة بالأسواق المالية. وقد دل تكوين المشاركين على أن الولايات المتحدة اعترفت بأهمية الدول التي لا تنتمي إلى مجموعة الدول الثماني الكبار بالنسبة للاقتصاد العالمي. لذلك، دعيت بلدان مثل المملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية والأرجنتين وتركيا وأستراليا لكي تكمل بلدان البريك، أي البرازيل وروسيا والهند والصين.

في الواقع، لم تأت قمة واشنطن بأي جديد، إذ إن المشاركين الكبار كانوا قد بدأوا ببرامج دعم لمصارفهم ومؤسساتهم الصناعية الهامة. كان هناك اعترافان محددان فقط: يجب أن تزاد موارد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ـ ولم يلحظ أي مبلغ بهذا الشأن ـ وحقوق التصويت في كلتا المؤسستين يجب أن تتغير ـ وأيضاً لم تحدد نسب التغيير. علاوة على ذلك، أصرَّ الرئيس بوش

على المحافظة على نمط التجارة الحرة والإسراع في إتمام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وعلى أن تبقى الأسواق التجارية حرة مع إشراف أفضل وآلية للإنذار المبكر.

ثلاثة تطورات هامة سبقت قمة واشنطن أو حصلت خلالها **أولاً**، شددت أوروبا الغربية على أن اعتمادها على الإمدادات الروسية من الغاز يوجب عليها الإبقاء على علاقة عمل مستقرة مع موسكو.

ثانياً، وضعت روسيا برنامجاً من ٢٢٠ مليار دولار لدعم المصارف والمنشآت الصناعية، واعتمدت سياسات لضمان مصالح المستثمرين والدائنين الأجانب إلى أبعد حد. وأظهرت ألمانيا، أيضاً، مرونة متزايدة في ربط برنامجها الضخم من ٦٠٠ مليار دولار للمصارف والصناعات مع غيره من برامج أوروبا الغربية. وبات واضحاً أنه كان لدى المصارف الألمانية حسابات هائلة من الأموال الأجنبية غير محددة.

ثالثاً، شددت المملكة العربية السعودية على أنها بصدد تنفيذ برنامج استثمار بقيمة ٤٠٠ مليار دولار في البنى التحتية وبرامج لتطوير قطاعات النفط والغاز على مدى خمس سنوات. وسيوفر هذا البرنامج فرص عمل لعدد كبير من المؤسسات الإقليمية والدولية الهامة.

ذهب الملك عبدالله إلى أبعد من ذلك، فشدد على أن المملكة العربية السعودية ستعمل من أجل أسواق نفط مستقرة وتسعير مستقر. هذا الهدف الهام جداً للاقتصاد العالمي لا يمكن تحقيقه بدون التنسيق السعودي ـ الروسي، الذي تطور بخطوات سريعة في سنة ٢٠٠٨ في ما يتعلق بسياسات الطاقة أو الترتيبات الأمنية.

وعلاوة على ذلك، أشار الملك عبدالله إلى أن سبعين دولاراً لبرميل النفط سيكون سعراً مناسباً.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تم الكشف عن عملية احتيال مذهلة. برنارد مادوف، رئيس سابق لـ«ناسداك» وعضو لجنة آداب المهنة التابعة لِلاس اي سي»، صرح أن مؤسسته للاستثمار المعروفة باسمه الشخصي خسرت ٥٢ مليار دولار. اعترف بأنه، خلال العشر سنوات الماضية كان يمارس احتيالاً هرمياً، أي أن توزيع الأرباح المفترضة للمستثمرين سيمول من أموال يوظفها مستثمرون جدد. تستطيع هذه المخططات أن تصمد لسنين في حال بقيت الأسواق تتحسن باستمرار، ولكن عندما تحصل أزمة سيولة، ينهار البيت من الورق في الحال.

كان هناك عدد غير قليل من الصناديق الخيرية اليهودية التي وظفت أموالها مع مادوف. حتى أن منتجاً سينمائياً معروفاً، ستيفن سبيلبرغ، وثق به ومني بخسائر فادحة. صاحبة أكبر حصة في «لوريال»، الشركة الفرنسية المنتجة لأدوات ومساحيق التجميل، خسرت مبالغ كبيرة أيضاً، وعلى ما يبدو، فإن مدير صندوقها المالي الفرنسي انتحر بسبب هذه القضية.

وعلى افتراض أن أوباما سيعيد النظر بالدرع الدفاعي من الصواريخ المقترح إقامته في بولندا بسبب انتفاء الدعم الشعبي في البلد المضيف، ولأن المنشآت الدفاعية الأميركية في الخليج أقرب بكثير لمواقع الصواريخ الإيرانية ـ موضوع الادعاء بتهديد البلدان الأوروبية ـ عندها ستلغي روسيا مشروعها لإقامة منصّات لإطلاق الصواريخ المتوسطة في كالييننغراد، القريبة جداً من الحدود البولندية. عند ذاك، تنخفض التوترات الجيوسياسية بشكل كبير، وخصوصاً

إذا أدّت الانتخابات الأوكرانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى فوز التحالف المعادي للناتو، كما هو متوقع.

كان من المتوقع حصول القليل من التطورات الإيجابية قبل أوائل نيسان/أبريل ٢٠٠٩، موعد القمة الاقتصادية العالمية الثانية في لندن والذي يوحي توقيتها بوجود مهلة ستة أشهر لاختبار فاعلية البرامج الموضوعة في التنفيذ الفعلي.

كل الدلائل تشير إلى أن فريق أوباما يتمتع بخيال أوسع في المسائل الاقتصادية، وأكثر عقلانية بالنسبة إلى العلاقات الدولية. كلتا السمتين ستساعد في تحسين العلاقات الروسية ـ الأميركية. في أوائل آذار/مارس، اجتمعت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون بسرغاي لافروف، وزير الشؤون الخارجية الروسي، في جنيف. اتفقا على تعديل معاهدة هامة بشأن الأسلحة النووية وطرق تسليمها، والتي جُددت سنة ٢٠١٠ بعد انتهاء مفعولها سنة ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، بدا أنهما متفقان على اكثرية المسائل الأخرى، حتى على إعادة النظر في وضع الصواريخ في بولندا. إلا أن الخلافات ظلت قائمة بالنسبة إلى أبخازيا وجنوب أوسيتيا. وقد شدد الوزيران على أن المدى المشترك مدى التفاهم والتعاون بينهما هو أهم وجه من أوجه العلاقات الروسية ـ الأميركية الجديدة.

العاصفة الشتوية الروسية

تأذت روسيا من التدهور المالي أكثر من العديد من البلدان الصناعية، ولحد ما، أكثر من الاقتصادات النامية الأخرى. وعلى العكس من ذلك، فإن الشعب الروسي، باستثناء الأوليغارشيين، لم يتأذَّ كثيراً.

بسبب أرباح الأسهم المحققة في روسيا خلال ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ التي تجاوزت أرباح معظم الأسواق، ولأن الربحية في روسيا كانت أعلى منها في الصين - أهم مركز لجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة - اقترض عدد من صناديق التحوط ومؤسسات الاستثمار المتخصصة في السوق الروسية، بكثافة، للاستثمار في الشركات الروسية. عندما انهارت أسواق التسليفات الغربية، أسرعت صناديق التحوط والمؤسسات الروسية المتخصصة بالاستثمار إلى التخلص من أسهمها وسنداتها لاسترجاع استثماراتها، مع ربح إذا أمكن. وهكذا عانت السوق الروسية انحداراً حاداً.

بحلول أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، عندما كانت الأزمة المالية على أشدها في الولايات المتحدة مع تداعيات كارثية في الأسواق الأوروبية والآسيوية، أظهرت رسملة سوق الأسهم والسندات الروسية أنه خسر نصف قيمته، أي ٧٠٠ مليار دولار، علماً أنه كان من افضل الاسواق اداءً من ٢٠٠٥ حتى اوائل ٢٠٠٨. بالإضافة، كان على المصارف الروسية أن تسدد ١٦ مليار دولار في الربع الأخير إلى مؤسسات أجنبية. وتدفق الاستثمار إلى روسيا انقلب إلى تحويلات للخارج بلغت ١٥ مليار دولار في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٨، وكانت التقديرات تشير إلى تحويلات على مستوى ٣٠ مليار دولار في شهر أيلول/سبتمبر من السنة ذاتها. ويقدر مجموع السحوبات من روسيا عام ٢٠٠٨ بـ ١٤٠ مليار دولار. لكن هذه الوضعية انقلبت عام ٢٠٠٩، وتحسن مؤشر الأسهم في روسيا بنسبة فاقت ما تحقق في غالبية البلدان الصناعية، كما تزايدت احتياطات روسيا بحيث تجاوزت الـ ٤٢٥ مليار دولار أوائل سنة ٢٠١٠.

على العكس، لم يكن للروس العاديين استثمارات مكثفة في السوق. فقط ٤-٥ في المئة من الروس يملكون استثمارات في الأسهم. وهذا الأمر مفهوم لأن النشاط في الأسواق المالية الروسية بدأ فقط في سنة ٢٠٠٣. إضافة إلى ذلك، فالروس، على العموم، ما زالوا لا يثقون بالرأسمالية. فقد عاشوا سبعة عقود تحت الحكم الشيوعي، ولعقد إضافي تحت حكم يلتسن، عرفوا الفساد وتصفية موجودات الدولة لصالح الأوليغارشيين بسرعة فاقت أي سوء تصرف أو مخالفات مالية في القرن العشرين. بحلول كانون الثاني وشباط (يناير وفبراير) ٢٠٠٩، بدأ الروس يعانون من بطالة متزايدة وصلت إلى ٨,١ في المئة في مقابل ٦ في المئة في صيف ٢٠٠٨. وارتفعت في ما بعد إلى نسبة ١٠ في المئة كما في فرنسا والولايات المتحدة.

بالإضافة إلى العوامل أعلاه، عدد كبير من المؤسسات الروسية، إما مملوكة من الدولة أو من الأفراد، اختارت الاستثمار في الأسواق الغربية أو الشرقية لتوزيع مخاطر أعمالها وتحقيق التنوع. هذه الاستثمارات تشمل ٥ في المئة من ملكية أسهم في «أي آي دي اس»، ٣٥ في المئة من أسهم «أو ام في» شركة الطاقة النمساوية، و٥ في المئة من ملكية أسهم «نورث ستريم»، الشركة التي تقوم ببناء خط الأنابيب تحت مياه البحر لإمدادات الغاز المباشرة إلى ألمانيا.

كما تملّك مستثمرون روس من القطاع الخاص عدداً كبيراً من الأسهم في أكبر شركتين ألمانيتين للسياحة والسفر، وملكية كاملة لمصانع لإنتاج الفولاذ في الولايات المتحدة، وسيطر بعضهم على شركة أميركية تقوم بتجارب لإنتاج طائرة صغيرة نفاثة، كما تملكوا

١٣٠٠ محطة لبيع البنزين من شركة «جيتي» للنفط في الولايات المتحدة أيضاً. لا يمكن تعداد جميع الاستثمارات الروسية، الخاصة منها والعامة، في البلدان الغربية والبلدان المنتجة للنفط مثل فنزويلا وإيران. ما هو مؤكد أن هؤلاء المستثمرين واجهوا خسارة كبيرة وهم بالتأكيد بحاجة إلى تمويل لكي يتمكنوا من إيفاء موجباتهم.

ارتأت السلطات الروسية أن تقر برنامج دعم للمصارف والمؤسسات الصناعية بمبلغ ٢٢٠ مليار دولار. وعلاوة على ذلك، اعلنت عن استعدادها لتوفير أموال أخرى لضمان حقوق المساهمين والملاءة المالية للمؤسسات. وكان هدف السلطات الروسية تكملة الجهود المبذولة من الصين والولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وغيرها من الاقتصادات الكبيرة. في الأساس، وبالرغم من حداثة عهدهم في الأسواق المالية العالمية، أراد الروس أن يساهموا في الجهود لإنقاذ الاقتصاد العالمي، واختاروا منهجاً أقرب إلى الجهود الأوروبية منها إلى المبادرات الأميركية.

ربما تمثلت أعظم مساهمة روسية نحو تفعيل الاقتصادات الأوروبية في إعلان غازبروم أنها ستخفض أسعار الصادرات للإمدادات الأوروبية ابتداءً من الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

بالنظر للانخفاض السريع في أسعار النفط ـ من ١٤٧ دولاراً للبرميل في ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٨ إلى أقل من ٥٠ دولاراً للبرميل في أوائل كانون الأول/ديسمبر ـ اعتبر العديد من المراقبين انه لا يمكن الهروب من أسعار أدنى للغاز. بمقارنة بسيطة، بدت هذه النتيجة منطقية، ولكن تحليلاً أعمق يظهر أن هذا الافتراض كان خاطئاً.

من ناحية، لم تصل أسعار الغاز الروسي إلى مستويات أسعار النفط على أساس المحتوى الحراري. وإضافة إلى ذلك، وربما أكثر أهمية، أن إمدادات الغاز الطبيعي من روسيا لا يمكن استبدالها حتى في ثلاث أو أربع سنوات من الوقت. علماً بأن إمدادات النفط من المملكة العربية السعودية، مثلاً، يمكن استبدالها واعتماد إمدادات من الجزائر أو الكويت أو الإمارات العربية المتحدة أو ربما من ليبيا.

بالنسبة إلى إمدادات الغاز الضرورية جداً لتوليد الكهرباء بطاقة نظيفة نسبياً، وللطاقة الصناعية والتدفئة والطبخ، ليس هناك مصادر بديلة لحجم الغاز الروسي الطبيعي. بكلام آخر، يتمتع الروس باحتكار طبيعي في هذا المجال.

مع أن الروس تصرفوا بشكل مختلف في زمن الأزمة العالمية، فقد حازوا تقديراً واعترافاً أوروبياً وقدموا برهاناً على أن سياساتهم هي الأكثر مباشرة من أجل إعادة النمو.

غير أن هذا الانطباع كان موضوع نزاع كبير لدى الاقتصاديين. وكما جرت العادة، منذ تسلّم بوتين الحكم سنة ٢٠٠٠، دأبت مجلة **الايكونوميست** على نقد تقدم روسيا والتشكيك في أهدافها. في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ قامت هذه المجلة الموقرة بنشر تقرير خاص من ثماني عشرة صفحة بعنوان «تغييرات اللغز» وهو نوع من اللعب على وصف اطلقه تشرشل على روسيا. القسم الاكبر من التقرير عالج مسألة الصحة، بينما الأقسام الأصغر عالجت الفساد وحاجة البلدان الغربية إلى معاملة روسيا بحذر. والصفحات الخمس الأولى عالجت التمويل والاقتصاد والسياسات الحكومية العائدة إلى هذه المسائل.

في الجوهر، شكك التقرير في أن تلتحق روسيا بصفوف البلدان الصناعية الرائدة بحلول سنة ٢٠٢٠، كما ادعى ميدفيديف وبوتين مراراً وتكراراً، لأنهم يعتبرون أن موجبات روسيا الخارجية، بما فيها ما تبقى من الاستثمار الخارجي بعد خروج مبلغ ١٨٠ مليار دولار في الأشهر الأخيرة لسنة ٢٠٠٨، يفوق الاحتياط الروسي المتبقي البالغ ٤٠٠ مليار دولار. تدخّل الدولة في إنقاذ أسهم وسندات الأوليغارشيين الروس في الصناعات الهامة مثل النفط والغاز والنيكل والألمنيوم يعتبر مسرفاً، ويؤدي إلى زيادة تركيز القوة الاقتصادية في ايدي الدولة. وتراجع أسعار النفط، وافتراض انخفاض الاستثمارات في روسيا، يمكن أن ينتج زيادة ضئيلة في الحسابات الجارية ونمواً ضعيفاً جداً.

بالمغايرة، لا تقارن **الايكونوميست** بين الموجبات الروسية التي تبلغ ٣٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مع موجبات الولايات المتحدة التي تفوق الناتج المحلي الإجمالي بهامش كبير. وعلاوة على ذلك، فإن الدين العام في روسيا البالغ ٤٠ مليار دولار يقل عن ٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما الدين العام الأميركي البالغ ١٢ ألف مليار دولار يبلغ ٧٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ولا يركز التقرير على تأثير زيادة أسعار الغاز التي دفعها المستهلكون الروس سنة ٢٠٠٩، مع الأخذ في الحسبان أن استهلاك الغاز يشكل ٥٥ بالمئة من استهلاك الطاقة. وتساهم أسعار البنزين، نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام، في زيادة موارد الحكومة. وهناك اتفاقية تمت مع الصينيين لإمدادات نفط مستقبلية افتُرض تأمينها ٢٥ مليار دولار لروسيا في سنة ٢٠٠٩. وأخيراً، التحسن في

الإنتاج الزراعي، الذي بلغ ١٠٠ مليون طن من القمح والذرة في سنة ٢٠٠٨، لن يلغي الحاجة إلى الاستيراد فحسب، بل سيوفر ٢٠ مليون طن من الحبوب للتصدير.

وفي اقتباس لإيليانوف، المستشار الاقتصادي لبوتين في الفترة ما بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٣، والذي أصبح فيما بعد غير راض عن معاملة يوكس، في الصفحة ٧ من **الإيكونوميست**، يقول «كان الهبوط في سوق الأسهم مؤثراً لأن المؤسسات الروسية سبق لها أن اقترضت بكثرة في مقابل أسهمها وواجهت مطالب دائنيها الأجانب. هذه أزمة عادية مرتبطة بالتسليف والسيولة وليست أزمة موازنة. بالمقارنة مع بلدان أخرى كثيرة، لا يزال لدى روسيا كمية كبيرة من النقد، حتى ولو كانت احتياطاتها تتناقص بمعدلات مقلقة. إذا وُضعت فورة الإنفاق الأخيرة جانباً، فإن سياسة الدولة الماكرو ـ اقتصادية كانت مقبولة بوجه عام... وإذا تباطأ النمو إلى ثلاثة في المئة في السنة القادمة، كما يتنبأ بعض المحللين، فسيكون ذلك أعلى مما هو في أكثر البلدان»[٢].

باعتبار أن ذلك هو رأي ناقد اقتصادي رائد لسياسات بوتين، يتضح سبب إعلان رئيس الوزراء الروسي في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عن أن روسيا ستتغلب على الأزمة وأن الأجور لن تُخفض.

خلاصة موجزة لموقع روسيا بالنسبة إلى تدفق رؤوس الأموال، والاحتياطات، والتدفقات الخارجية للرساميل، يوفرها تقرير ميريل لينش بتاريخ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بعنوان: «تركيز اقتصادي: روسيا. وأخيراً، روسيا تشعر بالضيق».

في الصفحة الثالثة من هذا التقرير المؤلف من ١٢ صفحة، الفقرة الآتية معبرة جداً:

«جميع العوامل المذكورة أعلاه (أي الأزمة المالية العالمية وأزمة جورجيا) أدّت إلى الرجوع إلى الوراء بالنسبة إلى تدفق الرساميل الصافي. وتدفق الرساميل إلى الخارج في آب/أغسطس كان كبيراً. قدَّرناه بـ ١٥ مليار دولار ـ تسارع كثيراً في أيلول/سبتمبر ـ في آب/أغسطس، خفضنا نظرتنا إلى تدفق الرساميل الصافي إلى الخارج من ٦٥ مليار دولار إلى ٣٥ مليار دولار في سنة ٢٠٠٨. الآن، هذا التقدير المستقبلي متفائل أكثر من اللازم. في النصف الأول من أيلول/سبتمبر، ربما يزيد تدفق الرساميل الصافي إلى الخارج عن ١٥ مليار دولار، وفي الوقت الحاضر، لا نرى أي اشارة إلى الانخفاض. بالنتيجة، أصبحنا أكثر تشاؤماً ونعتقد أن روسيا ربما تجابه تدفق رساميل متواضعاً إلى الخارج يبلغ ١٠ مليارات دولار لكامل سنة ٢٠٠٨. في نفس الوقت، تلاقي المصارف الروسية صعوبات في الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية التي تخفض تدفق الرساميل المحتمل إلى الداخل وتثير مسائل إعادة تمويل المصارف. وقد تدهورت مستويات السيولة في القطاع المصرفي ابتداءً من أيلول/سبتمبر. ومع أننا واثقون من قدرة الحكومة والبنك المركزي الروسي على تخطي الأزمة عبر ضخ السيولة، فإن النظام المصرفي على العموم وتوسيع الائتمان على وجه الخصوص لا يبدو أنهما سيتأثران»[٣].

في آخر التقرير، يوفر جدول مختصر الأرقام الفعلية الحالية والمستقبلية لجميع الأبعاد الهامة للاقتصاد الروسي. من المتوقع أن ينخفض النمو من ٨,١ في المئة في ٢٠٠٧ إلى ٧,٤ في المئة في

٢٠٠٨ و٨,٦ في المئة في ٢٠٠٩ و٦ في المئة في ٢٠١٠. الدخل الفردي مخطط له أن يزيد من ٩٠٨٦ دولاراً في ٢٠٠٧ إلى ١١٣٩٦ دولاراً في ٢٠٠٨ و١٣٧٨٠ دولاراً في ٢٠٠٩ و١٦٦٧٥ دولار في ٢٠١٠ على أساس القوة الشرائية، وسيزيد الدخل الفردي في روسيا سنة ٢٠١٠ على ٢٥٠٠٠ دولار، وهو مستوى ينسجم مع أكثرية البلدان الأوروبية ويزيد على ٥٠ بالمئة من الدخل الفردي الأميركي المتوقع قياساً بالقوة الشرائية. هذه الأرقام والأرقام الفعلية والمتوقعة لتقديرات الحسابات الجارية البالغة ٧٨,٣ مليار دولار في ٢٠٠٧ و١١٠ مليارات دولار في ٢٠٠٨ و٧٠ مليار دولار في ٢٠٠٩ و٦٠ مليار دولار في ٢٠١٠ تعطي صورة واعدة لروسيا في المدى القريب. وثمة تقديرات أخرى في أوائل ٢٠٠٩ وفرت صورة أكثر تشاؤماً ـ توقع نمو سلبي لسنة ٢٠٠٩ وحد أدنى من النمو لسنة ٢٠١٠.

إذا نجت روسيا من الأزمة المالية العالمية الحالية، التي ربما ستدوم سنتين على الأقل، فستكون أكثر اجتذاباً للاستثمارات من بلدان مثل الولايات المتحدة وأوستراليا والمملكة المتحدة وإيرلندا وإيطاليا وإسبانيا التي تواجه الآن فترة من الركود. ستكون الجاذبية الروسية أكبر بفعل توافر الموارد البشرية والطبيعية بالإضافة إلى الإمكانات المالية، وربما يكون لروسيا اقتصاد اكثر ديناميكية.

لقد تأذى النفوذ الأميركي عالمياً بشكل لا يمكن ترميمه. لن تتمكن الولايات المتحدة بعد الآن أن تفرض سياساتها على الأعضاء الأوروبيين الكبار في الناتو مثل إسبانيا وألمانيا وإيطاليا. وثمة دعوات جدية من الرئيس الفرنسي والمصرف المركزي الأوروبي لمراجعة النظام المالي العالمي وتعديله من أجل الحد من قوة

إمساك الدولار بالتمويل العالمي. إضافة إلى ذلك، كان لهذه التطورات أصداء في بلدان قريبة من روسيا شهدت تحول الرأي العام ضد الاصطفاف مع السياسات الأميركية. ظهر ذلك بوضوح في أوكرانيا التي ستتمكن، بعد إجراء الانتخابات في المستقبل القريب، من اختيار إقامة علاقات أقوى مع روسيا بدل السياسات المحابية للولايات المتحدة المتبعة من رئيسها الحالي. وهزيمة جورجيا وتطرف الرئيس الجورجي دفعت بأوكرانيا أيضاً إلى التقرب أكثر من روسيا.

من المستحيل صياغة سيناريوهات لمستقبل مالي عالمي أفضل بدون روسيا. فلدى روسيا الموارد الطبيعية، التكنولوجيا، المقدرة، الموارد المالية، والحس السياسي لتثبت نفسها في قلب الأحداث. ولقد تعرض مركز الولايات المتحدة كقائد عالمي للخطر والريبة، مما عزز أهمية روسيا إلى حد كبير. غير أنه لا يمكن تجاهل الحالة الأميركية، وانتخاب باراك أوباما للرئاسة يؤمّن جرعة من الأمل للنظام الأميركي لم تكن موجودة في السنوات الأخيرة من رئاسة بوش.

تعلم الدروس

ماذا بعد انهيار ٢٠٠٨؟ عاثت الأزمة المالية والمصرفية خراباً بنظام كان يسير باتجاه الأسواق الحرة، والبورصات المحررة، والتداول بالعملات من دون عوائق، وتبادل حر للسلع، وعلاوات ضخمة لكبار الموظفين التنفيذيين في المؤسسات المالية والصناعية، خصوصاً في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

وزارة الخزانة الأميركية، بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي والبنك

الدولي، كانوا وراء إرساء ركائز هذا النظام لإدارة الاقتصاد العالمي. و في مرات عدة، عندما كانت تطبق هذه الصيغة، خصوصاً في البلدان النامية، وعلى الأخص في سني يلتسن، كانت الكوارث تطل برأسها البشع. واليوم نستطيع القول أن ما يُسمى «تفاهم واشنطن» قد تسبب بخراب مالي واقتصادي في جميع أنحاء العالم. حتى هنري كيسنجر، الذي يتمتع بتقدير كبير لدى «تفاهم واشنطن»، كتب مقالاً في عدد كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ من العدد السنوي لمجلة **الإيكونومست** للشؤون السياسية والاقتصادية، أعلن فيه بوضوح أن «تفاهم واشنطن» لا نفع منه فعلياً، وأن نظاماً مالياً عالمياً جديداً يجب أن يحل محله. وقد اعترف، في هذا المجال، بأهمية الصين وروسيا والبرازيل والهند في تطوير نظام لم تحدد خصائصه بشكل جيد بعد.

صدقية المؤسسات المالية الأميركية وسلطات الرقابة الأميركية واستقامتها، وبخاصة لجنة الاسهم والمبادلات، تعرضت لأضرار جسيمة.. طبقت السوق اللندنية جميع الممارسات الأميركية بالقليل جداً من التقييم الدقيق للمنتجات المعقدة. وسائل حفظ الثروات هذه وتطويرها كانت تسوّق بتفهم قليل.

كانت سويسرا ثالث مركز مالي كبير يفقد صدقيته. بالإضافة إلى الإهمال وعدم التعقل في استعمال الموارد المالية التي بلغت ٢٠٠٠ مليار دولار، استخدمت المصارف السويسرية السرية المصرفية لحماية ودائع كبيرة حصل عليها مودعوها بطرق غير شرعية.

اهتزت سمعة المؤسسات المصرفية والسلطات المشرفة في المراكز الثلاثة جميعها. وبما أن هذه المراكز الثلاثة وحدها تمثل ٦٥ في

المئة من مجموع المبادلات المالية والاستثمارية اليومية، فقد انخفضت قيمة الأسهم والمشتقات والمنتجات المضمونة بسرعة كبيرة.

وكالات التصنيف، والمؤسسات الإدارية والمحاسبية الكبيرة، بالإضافة إلى شركات المحاماة والاستشارات القانونية السويسرية والبريطانية والأميركية الدولية الرائدة بدا انها كانت مهملة في حماية حقوق المستثمرين، ذلك أن المقاضاة من أجل حماية الاستثمارات الدولية مكلفة جداً ومليئة بالمزالق.

حجم صفقات الإنقاذ المتنوعة التي أقرتها اقتصادات الاتحاد الأوروبي الأساسية حملت العجز إلى أبعد من أهداف الإرشادات المحددة في معاهدة ماستريخت لسنة ١٩٨٩. لا يجوز لعجز الموازنات أن يتعدى ثلاثة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ولا أن يتعدى التضخم أكثر من ثلاثة في المئة. انتهكت نسبة العجز تلك، ومن المنتظر أن يزيد التضخم عندما تُستخدم الأموال المخصصة.

ستكون عملية دمج العشرة بلدان السوفياتية السابقة التي التحقت بالاتحاد الأوروبي أكثر صعوبة. المساعدة من الاتحاد الأوروبي إلى البلدان التي انهارت عملاتها، مثل عملات رومانيا وجمهورية تشيكيا وبولندا وهنغاريا، لن تكون متوفرة بالحد اللازم. والآمال في دمج أوكرانيا وجورجيا في الاتحاد الأوروبي تبخرت أيضاً.

في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، نشرت **الإيكونومست** مقالاً بعنوان «الفاتورة التي ربما تفكك أوروبا». فقرتان قدمتا ملخصاً مثيراً للقلق بشأن بلدان شرق أوروبا واحتياجاتهم، بالإضافة إلى التأثير الممكن

على المصارف المتورطة بقروض كبيرة لهذه البلدان أو لمواطنيها، أو باستثمارات فيها. المصارف الأكثر تورطاً هي مصارف إيطالية ونمساوية وسويدية.

مستثنياً أوكرانيا وجورجيا وروسيا البيضاء، التي تقع إلى الشرق من البلدان السوفياتية السابقة التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي، يذكر التعليق: «بالنسبة إلى البلدان الأقرب إلى الغرب، وكلها أعضاء في الاتحاد الأوروبي ويجب أن يتحمل الاتحاد مسؤوليتها الأولية، هناك علاج شهير يلوح به دائماً، وهو تسريع الطريق إلى اليورو، أو حتى جعلها تعتمده على الفور. هذا سهل ومعقول بالنسبة إلى البلدان الأربعة لتي لها معدلات صرف مربوطة باليورو: الثلاثي البلطيقي، أستونيا ولاتفيا ولتوانيا، بالإضافة إلى بلغاريا. (سلوفينيا وسلوفاكيا منضمتان إلى اليورو). ما من واحدة من هذه ستفي بشروط معاهدة ماستريخت للانضمام إلى اليورو في وقت قريب»[٤]. ومع أن دول البلطيق صغيرة جداً، مع عدد سكان يبلغ سبعة ملايين نسمة، فإن البنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية يرفضان بشدة إدخالها إلى الحظيرة الأوروبية.

الدول السوفياتية السابقة الأربعة الأخرى التي لها اقتصادات كبيرة وأعداد سكان وفيرة ـ بولندا وجمهورية التشيك وهنغاريا ورومانيا ـ تجابه كلها ضغوطاً في معدلات الصرف جعلت عملاتها تضعف تجاه اليورو، والى حدود أبعد، تجاه الدولار. خطة شاملة لدعم أعضاء الاتحاد الأوروبي من بلدان الاتحاد السوفياتي السابقين ستسبب ربما بانتهاك مستوى اليورو. آمال التغلب على هذه المشكلة يجب أن تعقد على مساعدات من صندوق النقد الدولي ومساعدات لمصارف في منطقة اليورو، وربما بعض المساعدات

المحدودة من البنك المركزي الأوروبي و/أو بنك الاستثمار الأوروبي. وبقطع النظر عن ماهية العلاج، سيبقى اليورو تحت الضغط لوقت غير محدد.

يجب تعديل النظام المالي العالمي جذرياً. الذهب والين الياباني واليورو وعملات بلدان «بي آر آي سي»، إضافة إلى بلدان الخليج المنتجة للنفط، يجب أن تكون جزءاً من النظام الجديد. يجب استبدال الدولار كنواة للنظام المالي العالمي. تفاصيل الترتيبات الجديدة التي ستحل محل ترتيبات بريتون وودز، وتنحية «إجماع واشنطن» أو تعديل أنظمة صندوق النقد الدولي يجب أن تصاغ في اجتماع مجموعة العشرين في لندن المقرر في أوائل نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ومهما كانت الاتفاقات التي سيتم التوصل إليها، فإن تطبيقها سيتطلب الكثير من الوقت.

في أول شهرين من سنة ٢٠٠٩، مؤشرات انكماش الإنتاج في جميع الاقتصادات الهامة في العالم، اضافة إلى زيادة البطالة المتسارعة، هددت بتحويل الاتجاهات الانكماشية إلى كساد اقتصادي. ثمة شرطان مسبقان لتجنب الكساد. يجب على الاقتصاد الأميركي أن يتحرك لتأمين القروض من المصارف للأفراد والمؤسسات، الشيء نفسه مطلوب من الاتحاد الأوروبي.

إن تفعيل الاقتصاد الأميركي يتطلب شراء أكثرية السندات الأميركية المخصصة لتمويل برنامج الرئيس أوباما للإنقاذ البالغة ٧٨٧ مليار دولار، بالإضافة إلى ٣٧٥ مليار دولار المتبقية من برنامج بوش البالغ ٧٥٠ مليار دولار والذي اعتمد قبل انتهاء ولايته بوقت قصير. العجز المتوقع في موازنة ٢٠٠٩ في الولايات المتحدة بلغ ١٧٥٠ مليار دولار. وعلى أقل تقدير، ١٣٠٠ مليار

دولار منتظرة من مصادر أجنبية، وخصوصاً، وبالتراتب في الأهمية، من الصين واليابان والنروج وبلدان الخليج العربي (أبو ظبي والمملكة العربية السعودية والكويت) وسنغافورة وتايوان. إذا تحول الاقتصاد الأميركي إلى الكساد، فستنزلق معه الصين والاتحاد الأوروبي، اللذان يعتمدان على التصدير إلى أميركا بشكل واسع، إلى رمال الكساد الاقتصادي المتحركة التي لا قعر لها.

عندما فاتح مسؤولون أميركيون السلطات الصينية واليابانية والسعودية العربية بشأن الاستثمار في إصدارات السندات الأميركية الجديدة، جوبهوا بردة فعل فاترة. ولذلك قرر البنك المركزي الاميركي اقراض الحكومة ١,٢ ألف مليار دولار. هذه المبادرة تتطلب طباعة عدد هائل من الدولارات، ولهذا السبب انخفض سعر صرف الدولار بأربعة في المئة في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩. وأعقب هذه المبادرة خطة وزارة المال الأميركية لامتصاص ألف مليار دولار من القروض السامة لدى المصارف بواسطة ضخ أموال عامة وخاصة. استخدم الإجراءان للدلالة على أن إدارة أوباما ستذهب إلى أبعد مدى للتغلب على الأزمة المالية والاقتصادية. وما من شك بأنه عند نقطة ما غير بعيدة سيظهر التضخم.

شرط أساسي آخر للنجاح هو أن يستقر سعر النفط بين ٧٠ و٨٠ دولاراً لبرميل. بدون سعر ضمن هذه الحدود، لا يمكن تحقيق استثمارات في بدائل الطاقة الصديقة للبيئة. وستزداد صعوبات روسيا مع تداعيات هامة للمستثمرين في روسيا والمقرضين إلى شركاتها الكبيرة. علاوة على ذلك، فإن سعراً للنفط ضمن الحدود المشار إليها سوف يسهل الاكتتاب في السندات الأميركية ويزيد من فرص العمل في مشاريع الطاقة ويثبتها.

الأزمة الدولية، بالإضافة إلى أسعار منخفضة جداً للنفط، أحدثت ضرراً إضافياً على نطاق واسع في البلدان التي كانت تنمو بسرعة مستخدمة قروضاً ميسَّرة، أو تلك التي تعتمد على عائدات النفط. الفئة الأولى تشمل بلداناً مثل رومانيا وهنغاريا ولاتفيا وأستونيا وبولندا وإيرلندا، حيث كان معدل النمو الأسرع في الاتحاد الأوروبي، ولكنها كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على القروض والاستثمارات. فلما توقفت هذه، انهار الاقتصاد.

والبلدان النفطية التي تأثرت بشدة هي المملكة العربية السعودية والكويت وأبو ظبي وإيران وروسيا. ربما كانت إيران، التي تملك احتياطاً مالياً أقل من أي بلد آخر، وعدد سكان أكبر بكثير، ما عدا روسيا، يمكن أن تتأذى أكثر من الباقين. وإلى حد ما، كانت إيران محمية من الخسارة المالية بفعل العقوبات التي فرضتها أميركا على المصارف الايرانية.

وأخيراً، يجب إدخال تحسينات كبيرة على بنية الأسواق المالية وتنظيمها. ويجب التقيد بالتوجيهات الإدارية في جميع الأسواق المالية الهامة. كما يجب على القطاع المالي في الاقتصاد العالمي أن ينكمش، مع التخلص من المتاجرة بمشتقات معقدة وبرامج الضمان.

بدون هذه المبادرات، وعدم زيادة القيود والعوائق التجارية، سوف يغرق العالم لسنين طويلة في دورة كساد اقتصادي لن يكون من الممكن تخطيها.

تقدم بسيط في اعادة تنظيم النظام المالي العالمي

في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ اجتمعت، في بطرسبرج «مجموعة

العشرين»، أي تجمع البلدان الصناعية والنامية، لمراجعة التقدم في ما يتعلق بإدارة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. كانت سنة قد مضت على تعثر مصرف ليمان براذرز ولم تظهر إلا بوادر قليلة على أن الاقتصاد الأميركي عاد إلى النمو من جديد. وأيضاً، كانت روسيا قد شهدت تحسناً في أدائها في الربع الثالث من سنة ٢٠٠٩. أما أوروبا، بمجملها، فكانت تتوقع نمواً سلبياً لسنة ٢٠١٠، وكان ذلك حال اليابان أيضاً. من مجموع الاقتصادات الكبيرة، كانت الصين والهند وحدهما تسجلان ارتفاعاً في معدلات نموهما، أكثر من ٦ في المئة بالنسبة إلى الهند و٨ في المئة بالنسبة إلى الصين.

ركزت أجندة اجتماع بطرسبرج على التصديق على القرارات التي من شأنها الحد من العلاوات والتحفيزات المضخمة لموظفي المصارف، بالإضافة إلى تحسين أنظمة المتاجرة والإشراف على الأسواق المالية. وافق الجميع على هذه الأهداف وعُهد إلى مجموعة العشرين بتنفيذ تلك القرارات. أما كيف ومتى يكون التنفيذ، فتركت من دون جواب.

خلال اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المشتركة التي عقدت في أسطنبول بعد أسبوع من اجتماعات «مجموعة العشرين» في الولايات المتحدة، تكلم كل من المدير الإداري لصندوق النقد الدولي، دومينيك شتراوس ـ كان، ورئيس البنك الدولي، روبرت زوليك، بتفاؤل عن الإنجازات التي تمت لحينه والتوقعات المستقبلية.

وأظهر المدير الإداري لصندوق النقد الدولي دلائل قليلة على التقدم في ما عدا حصص حقوق التصويت، حيث حصلت الدول النامية

على ٥ في المئة على حساب الدول الصناعية. لا يكفي هذا التحول لإحلال الحق في حصص التصويت على الإطلاق، فالولايات المتحدة وبريطانيا لا تزالان قادرتين على استعمال حق الفيتو ضد أية تغييرات سياسية كبيرة. علماً بأن هذين البلدين لم يختلفا قط على مسائل تتعلق بالتمويل الدولي.

رئيس البنك الدولي، الذي رأس سابقاً فريق الولايات المتحدة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، أبدى تحفظاً أكبر بشأن قرب نهاية الأزمة المالية العالمية، وأبدى اهتماماً كبيراً بشأن الإبقاء على تحرير التجارة، بالإضافة إلى إعطاء مسؤولية أكبر للدول النامية في التنسيق والإشراف على السياسات الاقتصادية والمالية الدولية، ذلك أنه يعلم جيداً أن ليس لمجموعة العشرين نظام يتمتع بقدرات كالقدرات التي يتمتع بها البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي. وقد فشلت هاتان المنظمتان في منع الأزمة من اكتساح أكثر اقتصادات العالم منذ سنة ٢٠٠٧.

الدول النامية، وخصوصاً الصين والهند والمملكة العربية السعودية وسنغافورة وجنوب أفريقيا، يُطلب إليها الآن أن تزيد مساهماتها في موارد صندوق النقد الدولي بشكل ملموس. وعلاوة على ذلك، تُمارس على الصين ضغوط لزيادة سعر صرف عملتها لتخفيض صادراتها وزيادة وارداتها، وتُحذَّر اليابان من مغبة الإبقاء على فائض كبير في ميزان مدفوعاتها.

هذان البلدان، إضافة إلى بلدان الخليج المنتجة للنفط مثل المملكة العربية السعودية وأبو ظبي والكويت، تصوَّر على أنها الفريق المسؤول عن الخلل في التوازنات التجارية. في الواقع، أن النظام الاستهلاكي الأميركي وسياسات أميركا الواضحة التي أدت إلى

إضعاف الدولار بالنسبة إلى اليورو، مثلاً بستين في المئة في غضون سنتين فقط، هي عوامل أقوى في إحداث الخلل في التوازنات.

في الجوهر، بينما تدعو مجموعة العشرين إلى تعديل النظام المالي الدولي وفي إرث بريتون وودز، فهي لا تزال غير متأكدة من كيفية إنشاء نظام متين يفي بهذا الغرض. ومن الواضح أن اليورو والذهب والنفط ستكون جزءاً من المعادلة التي لم تتم صياغتها بعد، وهذا ما يفسر الضغوط في اتجاه زيادة قيمة هذه الموجودات الثلاثة.

الهوامش

(١) شالمرز جونسون، **تكاليف وتداعيات الإمبرطورية الأميركية**، هنري هولت وشركاه، ٢٠٠٠.

(٢) **الإيكونومست**، ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٨، ص ٧.

(٣) تقرير «ميريل لينش» ديسمبر ٢٠٠٨.

(٤) المصدر نفسه، ٢٧ فبراير ٢٠٠٩.

الفصل العاشر

تحديات روسيا الداخلية

يجابه الاتحاد الروسي في القرن الواحد والعشرين تحديات محلية عديدة وخطيرة. منها تحديات البنى التحتية ـ طرق وكهرباء، وعناية صحية ومياه ومدارس ومطارات ـ بالإضافة إلى مكافحة الأضرار البيئية والمحافظة على الأمن. هذه التحديات تجابهها جميع الدول، الكبيرة منها والصغيرة، الغنية والفقيرة. وقد خطط الزعماء الروس لإنفاق ألف مليون دولار على البنى التحتية والخدمات على مدى عشر سنين، مصممين على اجتذاب ٨٠ بالمئة من الموارد الضرورية من القطاع الخاص، إما من مدخرات الروس أو من الاستثمارات المباشرة الخارجية. سيكون ذلك سهل التنفيذ لأن الاستثمارات المباشرة الخارجية تزيد الآن على ٧٠ مليار دولار سنوياً ويمكن زيادتها فقط من خلال التطويرات الجديدة والقوانين المدروسة، وفساد أقل.

وتجدر الإشارة إلى أن ما بين فلاديفستوك إلى الشرق وبطرسبرج، المدينة الروسية الكبرى في غرب روسيا، هناك إحدى عشرة منطقة

زمنية، وما بين باريس ونيويورك، عبر المحيط الاطلسي، الفارق في الوقت ست ساعات. هذه المساحة الهائلة والغنية من الأرض تعاني من طقس قاس في أكثر أجزائها، ومع أن سكانها على درجة عالية من الثقافة ـ تلامذة الثانويات الروسية أفضل معرفة من نظرائهم في ألمانيا والمملكة المتحدة ـ فإنها تعاني من قلة عدد السكان الروس بالنسبة إلى مساحتها ومواردها.

التحديات الروسية الهامة ثلاثة: مسألة السكان والصحة، صورتها الدولية، والحكومة المركزية في المناطق النائية.

سلطة الشعب

يشكل مواطنو روسيا الاتحادية ٢,٢ فقط من مجموع سكان العالم، بينما تغطي البلاد ١٧ في المئة من مساحة الكرة الأرضية. وعدد السكان الروس يتناقص بسرعة كبيرة، وإذا استمر هذا الاتجاه، كما كانت الحال بين ١٩٩٧ و٢٠٠٧، فسيكون عدد السكان في الاتحاد الروسي ١٠٧ ملايين بحلول ٢٠٥٠ بالمقارنة مع ١٤١ مليوناً عام ٢٠٠٨.

المؤشرات السلبية على العموم للصحة والديموغرافيا تشكل التحديات المحلية الأكثر إلحاحاً وصعوبة للزعماء الروس.

حتى ١٩٩١، كان معدل الولادات في الاتحاد الروسي مليونين في السنة، في مقابل معدل للوفيات يبلغ ١,٣ مليون سنوياً. بين ١٩٩١ وحتى أواسط ٢٠٠٨ انقلبت الحال رأساً على عقب.

منذ ١٩٩٢، توفي مليونا روسي في السنة، ١,٥ مرات تقريباً من

المعدل في البلدان المتقدمة، بينما كانت معدلات الولادات بين ١,٢ و١,٥ مليون. ولذلك انخفض عدد سكان روسيا في ستة عشر عاماً من ١٤٩ مليوناً إلى ١٤١ مليوناً. كان متوسط الحياة في روسيا، وما زال، أقل منه في أوروبا بكثير. وسطياً، معدل عمر الرجال الروس يبلغ ٦٠,٦ سنين، بينما معدل عمر النساء يبلغ ٧٣,١ سنة، ووفيات الأطفال عند الولادة ما تزال أعلى مرتين مما هي عليه في أوروبا.

في المقابل، متوسط عمر الرجال في أوروبا الغربية ٧٢ سنة والنساء ٧٩ سنة. في اليابان يعيش الرجال بمعدل ٨٢ سنة، بينما النساء يعشن بمعدل ٨٩ سنة.

وقد مثّل انخفاض عدد السكان في البلدان المتقدمة أحد أسباب القلق منذ أواخر الستينيات. فقد قدمت فرنسا حوافز للعائلات الكبيرة منذ ١٩٧٣، وربما بسبب هذه المبادرة تحتفظ بزيادة متواضعة مستمرة في عدد سكانها. بالنسبة إلى البلدان الأوروبية المتقدمة، الاهتمام بتضاؤل عدد السكان هو بسبب الزيادة في كلفة التقاعد، وتكلفة التأمين الصحي وانخفاض الإنتاجية بسبب تقدم سن المواطنين.

فريد زكريا، مؤلف كتاب «**العالم بعد أميركا**»، يعتبر انخفاض عدد السكان المتواصل في أوروبا الغربية أهم سبب لعدم تمكن أوروبا من أن تسبق أميركا اقتصادياً في العقدين الآتيين، فعدد سكان الولايات المتحدة كان ينمو بمعدل جيد منذ أواسط الثمانينيات. وفي تحليله، السبب الأهم في ازدياد سكان أميركا يعود إلى قدرتها على امتصاص المهاجرين ودمجهم. وعلى العكس، البلدان الأوروبية، لأنها أكثر وأصغر حجماً من الولايات المتحدة،

تعتمد في الوقت الحاضر سياسات تحدُّ من الهجرة. إسبانيا وإيطاليا وفرنسا وألمانيا اعتمدت سياسات تشجع رحيل المهاجرين الشرعيين ولكن بنجاح ضئيل لغاية الآن.

قلق روسيا على تناقص سكانها أكثر حدة مما هو عليه في أوروبا الغربية. وذلك لان روسيا بلد شاسع وقليل السكان وغير متطور في كثير من مناطقه وجمهورياته، وكذلك لأن روسيا تأذت من هجرة الأدمغة إذ هاجر ١,٥ مليون يهودي إلى إسرائيل في الفترة بين ١٩٨٥ و٢٠٠٠، وعدد كبير منهم كان من ذوي الثقافة العالية من أطباء وعلماء وخبراء معلوماتية.

يؤثر انخفاض عدد السكان سلباً على سوق العمالة في روسيا. ووفق دراسة لآنا دوربيك، «أصبح عدم توفر العمال يقيّد عدداً متزايداً من الشركات خصوصاً في القطاع الصناعي. هذه الحالة هي نتيجة توجهين سلبيين. الأول ديموغرافي: انخفاض معدل الولادات في روسيا خلال أزمة التسعينيات التي أدّت إلى تناقص اعداد الشباب الملتحقين بسوق العمل. والثاني بنيوي: النمو السريع في الصناعة منذ سنة ٢٠٠٠ كان دائماً يرافقه ضعف نظام التعليم المهني»[1]. إذاً، روسيا بحاجة لأن تنمّي سكانها في ما يخص العدد والصحة والتدريب المهني والتقني.

والقيادة الروسية قلقة جداً بشأن أسباب الموت المبكر في صفوف مواطنيها. أكثر من ٥٥ في المئة من الوفيات تعود إلى أمراض القلب، و٢٥ في المئة إلى الإفراط في شُرب الكحول أو التسمم أو حوادث الطرق أو الانتحار، و١٥ في المئة تعود إلى التدخين المفرط.

المطلوب التغيير في العادات الغذائية، وممارسة التمارين الرياضية، وتأمين المنازل والمدارس المريحة، بالإضافة إلى العناية الصحية. الصورة مظلمة أكثر في المناطق النائية من روسيا حيث أحوال الطقس قاتمة، وفرص العمل نادرة، ومعدلات الوفاة من أمراض القلب، والتسمم من الكحول أعلى مرتين من المعدل الوطني العام.

بالنسبة إلى الروس الذين حققوا في الحقبة السوفياتية نجاحاً فريداً في معالجة أمراض القلب وجراحته، وعمليات الليزر لتصحيح النظر، تشكل الأزمة الصحية الحاضرة مشكلة اجتماعية، تنموية وسياسية ذات أبعاد وطنية. هذه الحالة يجب أن تتغير، ولهذا السبب اعتمدت السلطات الفدرالية الروسية برنامجاً من ثلاث مراحل يمتد حتى ٢٠٢٠ تأمل من خلاله أن يستقر عدد السكان على الرقم ١٤٥ مليوناً.

سنة ٢٠٠٦، حدد ديمتري ميدفيديف، وكان حينذاك نائب رئيس الوزراء، أربعة أهداف يجب تحقيقها في المجال الديموغرافي: تحسين الأحوال السكنية، إنشاء شبكة مؤسسات حضانة تسبق سن الدراسة للعناية بأطفال الأهل العاملين، العناية بالأطفال في المنازل في حال عدم تمكن الأهل من ذلك، وأخيراً، تقديم حوافز مالية للوالدين لإنجاب أكثر من ولد واحد.

السياسة الديموغرافية المعتمدة من حكومة الاتحاد الروسي تهدف إلى زيادة معدل الحياة بمتوسط خمس سنوات، ست للرجال وأربع للنساء، لأن معدل حياة الرجال أقل منه للنساء. وبحلول ٢٠١٥، يؤمل أن يصبح معدل الحياة للرجال سبعين سنة في مقابل ٦٠,٦ في الوقت الحاضر، وللنساء ٧٦ سنة في مقابل ٧٣,١ اليوم. وبحلول ٢٠٢٥، يؤمل أن يصبح هذا المعدل ٧٥ سنة للرجال

و٨٠ سنة للنساء.

كما تهدف الخطة إلى خفض معدل وفيات الاطفال إلى النصف، لتصبح روسيا أقرب إلى المستويات الأوروبية بحوالي سنة ٢٠١٠. لتحقيق هذين الهدفين، يجب تحسين المعلومات الإحصائية وشبكاتها، زيادة عدد مستوصفات العناية الصحية الاولية، تحسين خدمات الإسعافات الأولية، خصوصاً لإصابات حوادث الطرقات أو العمل، وتقديم المساعدة للذين يفكرون بالانتحار. لتعزيز عادات الحياة الصحية، يجب استخدام البرامج الإذاعية التي تشدد على أهمية أنظمة غذاء متوازنة، وتبيان أخطار الإسراف في شرب الكحول والتدخين ومنافع الرياضة.

روسيا اليوم تتقدم إلى الأمام على جميع الجبهات. الإسكان في تحسن، مراكز طبية بتقنيات عالية لكشف الأمراض الخطرة تزداد عدداً، معاشات الأطباء ترتفع باطراد، والعائلات بأكثر من ولد واحد تتلقى، عند ولادة الولد الثاني، علاوة مالية من ١١,٠٠٠ دولار تصرف، بعد ثلاث سنوات من ولادة الولد الثاني، على تحسين السكن والطعام، والمزيد من الوقت الحر. شركات الأدوية تلقت دفعاً قوياً من المسؤولين عن صناعة الأدوية، كما أن منتجي المعدات الطبية العالية الجودة والتقنية، إن لإجراء التجارب والأبحاث أو لمعالجة المرضى، تلقوا دفعاً مماثلاً.

من المعروف أن مؤسسات الصيدلة في البلدان الصناعية، بالإضافة إلى منتجي الأدوية في البلدان النامية مثل الهند، قد حققوا نجاحاً هاماً. إنتاج المستحضرات الصيدلية يتطلب تفانياً من عدد من العلماء والموظفين الضليعين بهذه العلوم. وقد أنهى البنك الدولي دراسة نشرت سنة ٢٠٠٧ بعنوان «**تشجيع التنافسية الروسية**

وقدرتها الخلّاقة». وقد راجع الدراسة ونقحها راج ديساي وإسحق غولدبيرغ. الأول اقتصادي معروف عالمياً والثاني خبير ذو شهرة مختص في الاقتصاديات السوفياتية السابقة وملمّ بالتطورات.

وفق هذه الدراسة، متخرجو المدارس الثانوية الروسية أكثر تضلعاً بمواد الحساب والفيزياء وعلم الأحياء من نظرائهم البريطانيين والفرنسيين والألمان والأميركيين. مع دعم واف، يستطيع هؤلاء الطلاب أن يتوصلوا إلى صناعة مستحضرات صيدلية من الدرجة الأولى في أقل من عشر سنوات، ويمكن زيادة إنتاج أدوات طبية عالية التقنية انطلاقاً من المستويات الحالية.

أول بصيصي أمل في نجاح السياسات الصحية والديموغرافية ظهرا إلى العلن سنة ٢٠٠٧ والنصف الأول من سنة ٢٠٠٨. ففي سنة ٢٠٠٧، ولأول مرة منذ ١٩٨٥، زاد عدد المهاجرين اليهود الروس العائدين إلى الوطن على المغادرين بـ٢٠,٠٠٠. قد يبدو هذا الرقم صغيراً، ولكن يجب مقارنته بهدف روسيا في اجتذاب ٢٠٠,٠٠٠ روسي للعودة إلى روسيا سنوياً ابتداء من ٢٠١٥، خصوصا من دول البلطيق، وزيادة هذا الرقم إلى ٣٠٠,٠٠٠ سنوياً بحلول ٢٠٢٥.

بحلول منتصف صيف ٢٠٠٨، أفاد ألكسندر زوكوف، نائب الرئيس الروسي، أن معدل الولادات في أول ستة أشهر من سنة ٢٠٠٨ ارتفع بتسعة في المئة، وأن معدل وفيات الأطفال انخفض بـ ١٨ في المئة. في غضون ستة أشهر، استفادت ٢٠٠,٠٠٠ أم جديدة من المكافآت الجديدة الممنوحة إلى الولد الثاني والتي بلغت قيمها الإجمالية ٢،٢ مليار دولار. وعلى مدى سنة واحدة ستزداد هذه الحوافز المالية إلى نحو ٤,٥ مليارات دولار، وهذه المدفوعات

ستزداد مع ارتفاع التضخم.

أنهت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) دراسة عن مستوى المعيشة الروسية وتفاعل الروس مع هذه المشكلة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨. البرنامج، بانوراما، أذيع في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر، وأظهرت المقابلات التي أجراها مراسل عريق أمضى في موسكو عشر سنوات موقفين هامين. الأمهات الصغيرات في السن يردن أن ينجبن أكثر من ولد واحد ـ لأن مستقبل روسيا زاهر، كما يعتقدن. والأشخاص المتقدمون في السن في القرى النائية والبيوت الخشبية البدائية كانوا سعداء أيضاً لتلقيهم رواتبهم التقاعدية في أوقاتها المحددة، ولحصولهم على عناية صحية أفضل.

وقد عالجت المؤسسات الطبية ذات التقنية العالية ٨٦,٥٠٠ طفل في الستة أشهر الأولى من سنة ٢٠٠٨، بزيادة ٢٥,٠٠٠ حالة على الفترة ذاتها من سنة ٢٠٠٧، والهدف من ذلك كان تقديم المعالجة الطبية إلى ١٩٥,٠٠٠ طفل في ٢٠٠٨.

عملية تحسين خدمات الرعاية الصحية، والمستشفيات، وعدد الأطباء ونوعيتهم، ونشر الوعي بشأن أساليب العيش السليم، والتفاؤل بدل التشاؤم بالمستقبل، ستكون طويلة ومكلفة.

لكن الفوائد ستكون ضخمة. معدلات أعمار أعلى للرجال والنساء ستعني حياة عملية اطول. الرجال الروس يموتون في الوقت الحاضر بمعدل عمر يبلغ ٦٠،٣ سنة، أقل من سن التقاعد الرسمية في كثير من البلدان.

بتطبيق إجراءات إنفاق مقارنة على العناية الطبية والاستشفاء، بما

فيها تناول الأدوية، فإن إنفاق ٤٠٠ دولار على الفرد سيضع روسيا في الفئة الوسط من التقديمات الطبية. هذا المستوى سيعني تخصيص ٥٧ مليار دولار للقطاع الصحي، أو ١٣ في المئة من الموازنة الفيدرالية تقريباً.

هذا المستوى من الإنفاق يمكن تحمله لعدد من السنوات مع زيادة سنوية لتغطية تأثير التضخم. وإذا أضيفت إليه موارد كبيرة للبحوث العلمية في مجال المنتجات الطبية لكشف وتحليل أعراض الأمراض الخطرة أو لإجراء العمليات الجراحية الحساسة، فستتمكن روسيا من استرداد قسم كبير من نفقاتها على العناية بالصحة العامة.

المهاجرون واللاجئون

من المنتظر أن ينتج من ازدياد الوعي، وبرامج العناية الطبية، زيادة بسيطة في عدد السكان، بأربعة ملايين نسمة، أي إلى ١٤٥ مليوناً بحلول ٢٠٢٥. لكن هذا الرقم أقل بكثير مما كان عليه في سنة ١٩٩١ إذ كان في ذلك الوقت ١٤٩ مليوناً. بالنظر إلى حاجة روسيا اليوم لزيادة عدد سكانها كي تنتفع من دينامية شبابها ومواهبهم، ولاستكشاف الموارد واستغلالها على طول أراضيها الواسعة، فإن البرامج الحالية تبدو متواضعة جداً. لهذا السبب فإن مقاربة جريئة لمسألة الهجرة ملحة وذات صلة.

تبغي السلطات أيضاً أن تنظم الهجرة إلى الداخل ومن الداخل إلى الخارج، ذلك أن لدى روسيا اليوم خمسة ملايين مهاجر غير شرعي على الأقل. ربما هناك مليون ونصف المليون يستفيدون من فرص عمل ويساهمون في خدمات الاقتصاد الروسي وتطوره، أما الأكثرية الباقية فهم متورطون في نهب الموارد الشحيحة، وهذه

المسألة يجب أن تنظم مع مونغوليا والصين وكوريا.

أما المليون والنصف من المهاجرين غير الشرعيين ولكن المفيدين، فهم جورجيون وأرمينيون، وبضعة آلاف من الاوكرانيين الذين يعملون سائقي تاكسي من دون الحصول على رخصة، مستعملين سيارات قديمة. ويعملون أيضاً في البناء، وفي الزراعة في فصل الحصاد. القسم الأقل نفعاً هم سكان منغوليا والصين الذين يعملون في قطع الأشجار بطرق غير شرعية في الغابات الكثيفة في شرق سيبيريا، في محاذاة منغوليا والصين.

بعض صانعي المفروشات الخشبية الصينيين يعرضون منتجات مصنوعة من الخشب النادر الذي يحظر قطعه قانوناً في روسيا.

في كتابه «**أميركا والعالم**»، يقول زبيغنييف بريجنسكي، المستشار الأمني السابق للرئيس كارتر، وهو بولوني كتب أطروحته لشهادة الماسترز عن الوطنية الروسية والإمبريالية السوفياتية، ما يلي عن الحدود الروسية الصينية:

«إذا ذهبت إلى نهر آمور على الحدود الروسية ـ الصينية، تجد القرى الروسية ـ الأوكرانية القديمة الرائعة على الجهة الروسية بشوارعها غير المعبدة والأرصفة المصنوعة من الخشب. وفي الوقت نفسه، على الضفة الاخرى للنهر، بنى الصينيون بلدات عدة مع بنايات حديثة من عشرين إلى ثلاثين طبقة بنوافذ من الألمونيوم والزجاج تنار ليلاً، وشوارع تعج بالسيارات.

«وثمة صينيون آخرون كثر، عادة من دون أوراق شرعية، على الضفة الروسية من النهر، يستأجرون مزارع من الفلاحين الروس

الذين لا يعملون لشدة كسلهم، أو يستأجرون غابات أو يعملون بتجارة البيع بالتجزئة. هذا الشكل من الوجود الصيني غير منظم وغير شرعي لأكثريتهم. وربما سيصبح هذا الأمر في المستقبل غير البعيد، حالة خطرة من المهاجرين الذين يفرضون أنفسهم فرضاً»[٢].

ومن حيث تشجيع الهجرة الشرعية، ثمة العديد من الاقليات الروسية العرقية في بلدان البلطيق، الذين يعانون من التمييز العنصري، إن بالنسبة للتعليم أو السكن أو الوظائف الحكومية، يمكن تشجيعهم على العودة والسكن في روسيا والعمل فيها.

إذا أرادت روسيا أن تشجع هذه الأقليات على العودة إليها، حيث يستطيع أولادهم أن يحصلوا على تعليم مجاني وتستطيع العائلات الحصول على سكن ملائم، يقدر المؤلف أن لا أقل من مليون نسمة سيقررون الاستفادة من المبادرة ويغادرون بلدان البلطيق.

هناك قانون صدر في ٢٠٠٦ يوفر حوافز لمواطني الدول القريبة الناطقين بالروسية كي يحصلوا على الجنسية الروسية في سنة واحدة إذا هم تمكنوا من اللغة.

المنطق نفسه ينطبق على ذوي العرق الروسي في أوكرانيا الذين يؤلفون ٢١ في المئة من مجموع السكان ويبلغ عددهم ١٠ ملايين نسمة. أكثر من ٤٠ في المئة من مجموع عدد السكان في اوكرانيا البالغ ٤٥ مليون نسمة يتكلمون الروسية ويتعلمون في مدارس تعلم باللغة الروسية. الروس العرقيون هم أكثرية السكان في الكريميا لأن خروتشيف كان قد تنازل عن الكريميا إلى أوكرانيا سنة ١٩٥٩ عندما كان الاتحاد السوفياتي موحداً، والأسطول الروسي يرسي

أكثرية سفنه الحربية في مرفأ مدينة سيفاستبول الكريمية. كما أن الدخل الفردي في أوكرانيا ثلث ما هو عليه في روسيا، وأوكرانيا، التي لها أحد أعلى معدلات لاستهلاك الطاقة، تعتمد بشكل كبير جداً على روسيا.

مع حوافز ملائمة، قد تستطيع روسيا أن تجتذب أربعة إلى خمسة ملايين شخص من أصل روسي إلى الوطن. وفوق ذلك، يمكنها أن تثير حركة استقلالية في الكريميا. غير أن من الأفضل إنشاء روابط أشد بين أوكرانيا وروسيا، مع التخلي الأوكراني عن أي ارتباط مع الناتو. مثل هذا التطور سينعش التبادل الاقتصادي والتعاون التكنولوجي بين البلدين، خصوصاً في الحقل النووي وتأمين الغذاء، والأهم من كل ذلك تأمين الطاقة إلى أوكرانيا.

ثمة مؤشرات قوية إلى أن التعاون زاد قوة بعد النزاع الروسي – الجورجي في آب/اغسطس ٢٠٠٨. رئيس الوزراء الأوكراني، الذي يشكل حزبه مع حزب الشيوعيين السابقين، الأكثرية في الحكومة، كان يطالب باستقالة الرئيس الأوكراني. وهذه الأكثرية تحبذ روابط اقتصادية وسياسية أقوى مع روسيا، لأن أي تطور من هذا النوع سيفتح الطريق أمام تشغيل مليون أوكراني أو أكثر في روسيا. ويمكن لهذا التطور، بالإضافة إلى تشجيع هجرة الروس في دول البلطيق إلى روسيا وتنظيم أحوال المهاجرين غير الشرعيين، أن يضيف حوالي خمسة ملايين مواطن إلى روسيا. لن يحل ذلك مشكلة روسيا الديموغرافية، لكنه سيكون خطوة هامة إلى الأمام. في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أجريت انتخابات رئاسية في أوكرانيا فاز فيها رئيس الحزب القريب من موسكو وبدأ رحلة تحسين العلاقات وتوطيدها مع روسيا.

بالتغاير مع الهدف المتواضع لعدد سكان يبلغ ١٤٥ مليوناً بحلول سنة ٢٠٢٥، وأهداف أكثر طموحاً تتعلق بالهجرة الشرعية، يتنبأ بعض الروس بغير ذلك.

في زيارة للمؤلف إلى موسكو في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، كان لديه سائق صدف انه كان مثقفاً، ملماً بالشؤون العالمية. كان يتكلم الروسية والإنكليزية والعربية بطلاقة. وكما يبدو، كان في أوائل الستينيات من عمره، لديه خبرة في الاستخبارات الروسية، وهذا ما قاله:

«أكبر تحدياتنا بحلول ٢٠٣٠ سيكون الحفاظ على الطابع الروسي للاتحاد. ما لم يرزق الروس أطفالاً أكثر، ستكون غالبية المواطنين الروس أذريين وأوزبكيين وتركمانستانيين وشيشانيين وأنغوشيين. بكلام آخر، مسلمين. وذلك لانهم يتكاثرون بمعدلات سريعة. آنذاك ستكون روسيا مختلفة عما هي عليه الآن». تابع يقول: «من الممكن أن يصبح لدينا ١٥-٢٠ مليون صيني يعملون في شرق سيبيريا، ويسيطرون على التجارة الخارجية في فلاديفوستوك». لا يجوز الاستخفاف بوجهة النظر هذه.

صورة لروسيا

في العالم المعولم اليوم، تحاول البلدان أن تتخذ لنفسها صوراً لطيفة وزاهية لاجتذاب الحماسة والعلاقات الودية. وتعمل الشركات كل ما في وسعها لتشجيع الطلب على منتجاتها، وعلى تعلق المستهلكين بأسمائها التجارية. والسياسيون في الأنظمة الديموقراطية يحاولون رسم صورة لانفسهم تعجب المقترعين، أو على الأقل تجتذب دعمهم.

الترويج للتجارة أو للسياسيين أتقن على مدى الأجيال. فالدعاية، التي هي في الأساس التسويق والتطبيل لمفهوم سياسي، أتقنها لأول مرة النازيون من أجل دعم فلسفتهم ومن ثم حروبهم.

يمكن أن يكون الترويج السياسي مكثفاً في المجتمعات الحرة. في الواقع، بعض الحملات الانتخابية في الولايات المتحدة لانتخاب حكام الولايات المهمة مثل نيويورك وكاليفورنيا تكلف عشرات ملايين الدولارات، فتنهال الصور التلفزيونية والسينمائية، والتعليقات الصحافية على الناخبين، والمرشح الذي يفوز في حرب الدعاية يكون له الحظ الأكبر في الاستيلاء على الغنيمة. يجوز تسمية ذلك ديموقراطية لقاء ثمن. وليس من برهان أفضل عن هذه الحالة من تكاليف الانتخابات الرئاسية الأميركية للسنة الماضية. من الواضح أنه يجب أن يكون لدى الرئيس المستقبلي، لكي يكسب ترشيح حزبه ومن ثم الانتخابات العامة نفسها، أكثر من مليار دولار للدعاية والترويج.

الأسماء التجارية العالمية مثل الكوكاكولا ونايكي وكادبوري تنفق على الدعاية أكثر من إنفاقها على المنتجات نفسها. فمثلاً، عندما كان مايكل جوردان ما يزال نجم فريق شيكاغو بولز لكرة السلة، كان يكسب ٣٤ مليون دولار في السنة لارتدائه حذاء نايكي، علما بأن أكثر من ٢٠,٠٠٠ عامل في إندونيسيا أو الصين يعملون ثماني ساعات في اليوم ويكسبون ١٠٠ دولار في الشهر، وهؤلاء مجتمعين لا يكسبون طوال سنة كاملة ما يكسبه جوردان لقاء احتذائه أحذية نايكي.

هذا الشكل من التسويق المكثف الواسع والدعاية المصورة، شوّه المبادئ الاقتصادية للتجارة العالمية المتعلقة بالكلفة الحدِّية للإنتاج

وتحقيق أفضل العائدات عند تقاطع هذه الأخيرة مع الريع الحدي، وبات علم الاقتصاد غير ذي منفعة بسبب التأثير الواسع للدعاية والتسويق، بالإضافة إلى انتخاب الزعماء السياسيين الذين يركزون قراراتهم على الرأي العام بالنسبة إلى المسائل الكبيرة، هذا الرأي الذي يمكن أن يتأثر كثيراً بحملات طويلة من الترويج ونشر المعلومات.

نعومي كلاين، الباحثة الاقتصادية الكندية، قامت بعمل هام ومفيد يظهر مدى التأثير المشوّه للإعلان والحملات الترويجية في كتابها الشهير «**نو لوغو**» الذي نشرته «كنوبف». في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

حجج كلاين تبين أنه بالإضافة إلى السياسات المزيفة المتبعة بالنسبة إلى التعريفات وأحجام البضائع الحقيقية، والأنظمة الصحية، والإجراءات الادارية الصعبة ـ وكلها تشل المنافسة الكاملة ـ فإن ابتكار الشعارات التجارية العالمية (لوغو) هو المساهم الأكبر في تشويه الموارد وهدرها.

لا يتمتع الاتحاد الروسي بصورة جذابة، بعكس معطياته الطبيعية والثقافية والبشرية. الاتحاد الروسي، في كثير من الأحيان، يتساوى أو يتفوق على البلدان الغربية بالنسبة إلى الإنجازات الثقافية والموسيقى والفن والإنجازات العلمية. ومع ذلك، فالنظرة العالمية إلى روسيا موصومة بانطباعين عامين مشوهين.

من ناحية، ما زال إرث الامبرطورية السوفياتية يلقي بظلاله القاتمة على روسيا. القدرات النووية، أكانت محمولة جواً أم في مستودعات مموهة أم في غواصات نووية فتاكة صامتة، ما تزال

تخيف المراقبين الغربيين والشرقيين. وعلى العكس من ذلك، كانت سنوات يلتسن مطبوعة بالإسراف والتبذير والاتكال على وسائل الإعلام الغربية، والالتصاق بسياسات «إجماع واشنطن» الاقتصادية، والإهمال الكامل للقوات المسلحة.

روسيا الاتحادية، في ظل حكم بوتين وميدفيديف، تمثل عالماً غريباً إلى حد بعيد بالنسبة إلى المراقبين الغربيين. ومرة اخرى، البلاد هي تحت سيطرة قيادة قوية، والسياسات تنبع من مركز قوة. القوات الروسية، كما يظهر بوضوح، أصبحت أقوى على رغم أنها بحاجة إلى تحديث. قدرات روسيا الباليستية، وإنجازاتها الفضائية، وملفها العلمي تعطي الزعماء في الغرب مادة للتأمل. إنّ نظرة مختلفة هي بالتأكيد باتت مستحقة، وعلى القيادة الروسية أن تساعد في هذا المجال. يجب على القائدين أن يتنبها إلى التفاصيل الصغيرة التي تترك انطباعاً على الزائرين، بالإضافة إلى الاستفادة من الثروة الروسية في مجالات الفن والموسيقى والثقافة، والجاذبية الطبيعية لهذا البلد الضخم.

اعتبارا من عام ٢٠٠٠، لم تكن روسيا، بقيادة بوتين، قادرة على تكريس الموارد أو الوقت الضروري لخلق صورة جذابة. كانت هناك عوائق عدة حولت الانتباه عن هذا الجهد. من جهة، وبإلحاح شديد، كان على القيادة الجديدة أن توقف نزيف استغلال الموارد لتحقيق الربح السريع في سنوات يلتسن. إضافة إلى ذلك، كان التراث السياسي السوفياتي معادياً لمفاهيم الترويج والمنافسة والإعلان والدعاية. وكان الإنتاج مقتصراً على الضروريات: الملابس والسكن والنقل والأثاث والمدارس والمستشفيات. حتى الطرقات لم تكن متطورة إلى حد كبير، وعدد السيارات الخاصة كان قليلاً.

الطائرات كانت متينة وسريعة ولكن تجهيزاتها كانت ضئيلة ومراحيضها تعيسة، وتوافر الطعام والشراب كان مقتصراً على الحد الأدنى.

الحاجة إلى تطوير صورة جذابة أتت نتيجة تزايد سفر ملايين الروس ممن أصبحوا ينعمون بمستويات معيشية عالية ودخل أفضل إلى خارج البلاد. سافر ملايين الروس إلى المانيا وفرنسا والمملكة المتحدة ومصر وقبرص والصين واليابان والولايات المتحدة الأميركية، وعادوا يطالبون بخدمات أفضل على الطائرات، وبسيارات أحدث، وباستيراد تصاميم الموضة الحديثة، وبالمقاهي ذات الطراز الحديث، وبالمنتجات الاستهلاكية للماركات العالمية، أكان من وجبات الطعام السريعة أم القهوة ام السيكار أم الخمور. أصبحت كل هذه المنتجات متوافرة، وصار أصحاب المهن الحرة الروس يستهلكون معاجين الأسنان الغربية، و هامبرغر ماكدونالد، وسراويل الجينز ليفايس، وملابس أشهر المصممين، والسيارات الفخمة، وشاشات التلفزيون المسطحة والهواتف الخليوية، والحواسيب.

على عكس ذلك، ركزت الشركات الحكومية الروسية على الصناعات الثقيلة كالطائرات والبواخر والفولاذ والخشب والنفط والغاز والماس والذهب والنيكل، وهكذا استعادت الصناعة الثقة في انتاج المنتجات الاستراتيجية الهامة.

وإهمال الترويج لروسيا، حتى عدم إدراك أهمية القيام بذلك، فتح الباب أمام المؤسسات غير الروسية أو الأفراد لاستغلال «الماركة» الروسية. مثلاً، انتجت شركة حكومية سويدية ماركة «أبسوليوت فودكا» وسوقتها في جميع أنحاء العالم، وكان هناك القليل ضمن

الدعاية للدلالة على السويد. الاسم مكتوبٌ باللون الأزرق – وهو لون بارز في العلم الروسي الجديد- والزجاجة صورت محاطة بالجليد. هذه الفودكا حققت نجاحاً كبيراً، وفي أواخر صيف ٢٠٠٧، باع السويديون الاسم التجاري لهذه الفودكا بمبلغ يزيد على ٥ مليارات دولار.

مثل آخر على قوة تأثير الأسماء التجارية الروسية هو نجاح كافيار «بتروسيان»، هذا الكافيار الفاخر والشهي يباع بأسعار خيالية عندما يعرف بأنه كافيار روسي. بالمغايرة، فإن الكافيار الإيراني – المستخرج أيضاً من سمك الستيرجون ذي الأعداد المتناقصة في بحر قزوين – يباع بأسعار أدنى بكثير.

أما الطائرات المدنية الروسية، وبحسب مهندس طيران لبناني أميركي ذي خبرة واسعة، فهي مصممة ومصنوعة بشكل أفضل بكثير من مثيلاتها الأميركية أو الأوروبية. وبحسب هذا المهندس أيضاً، كل ما على الروس أن يفعلوه هو استعمال المسامير المتقنة أكثر، وتوفير مقاعد أكثر راحة ومراحيض أنظف وأوسع، وحملة ترويجية للمبيعات بإدارة أخصائيين في الطيران ملمّين بعدة لغات. وهناك شركة طيران مصرية خاصة تستعمل طائرات روسية مشابهة لـ«الإيرباص ٣٢٠» اشترتها بنصف سعر الإيرباص منذ زمن، وبعد خمس سنوات من الاستعمال المستمر، لا تزال هذه الطائرات بحالة ممتازة.

في أواسط الثمانينيات، أصبحت معاطف الجيش الروسي الكبيرة التي تلامس الأرض تقريباً والمصنوعة من الصوف الثقيل، ولها طيات صدر مزدوجة، آخر بدعة سائدة في باريس ولندن وبرلين. وقد استفادت بيوت الازياء الرجالية في فرنسا وألمانيا كثيراً من

مبيعات هذه المعاطف، كما حققت هذه البيوت أرباحاً إضافية من مبيعات معاطف فرو السمور للنساء مع قبعات على الطراز السائد، ذلك أن السعر يراوح بين ١٠,٠٠٠ و١٠٠,٠٠٠ دولار لسترة الفرو الواحدة مع قبعة مصممة لتناسبها، وقد كان المنتجون الروس لمثل هذه العواطف يبيعونها بمبلغ ١,٠٠٠ دولار على أحسن تقدير.

الانضمام إلى المسرح العالمي والتخلص من أغلال صورة روسيا السوفياتية سيتطلب بعض الوقت. ثمة بوادر تحسن في التجهيزات الجديدة والخدمات في إيروفلوت، شركة الطيران الروسية الوطنية، والترويج والإعلان عن ماركات الفودكا الروسية الأصلية، والسياحة المنظمة إلى موسكو وبطرسبرج، والترويج لمدينة سوشي كمضيف للألعاب الأولمبية الشتوية سنة ٢٠١٤.

ستستجمع روسيا صوراً إيجابية وزاهية من خبراتها في المبادلات والمشاريع المشتركة مع الأوروبيين الغربيين والصينيين واليابانيين والأميركيين والكوريين، بالإضافة إلى خبرات الروس الذين أصبحوا مستثمرين في مؤسسات غربية، والسياح الروس الذين فاقوا العشرة ملايين سنة ٢٠٠٧.

صورة روسيا ستتطور حتماً، ولكن ببطء. المنتجات الروسية، الثقافة الروسية، وحسن الضيافة والإنجازات العلمية ستدخل إلى ضمير مواطني العالم المعولمين والمثقفين. تستطيع روسيا أن تفعل الكثير من أجل تسريع الاعتراف بجاذبيتها وإنجازاتها. سوف نقصر ملاحظاتنا هنا على بعض الأمور التي تستأهل تسويقاً وترويجاً أكبر.

صناعة الفضاء الروسية مهمة بشكل خاص. فهي التي ساعدت الولايات المتحدة في الوصول إلى محطتها الفضائية عندما توقف

المكوك عن العمل لعدد من السنين. أتاح الروس للمدنيين السفر إلى الفضاء بدءاً من ملياردير أميركي، إضافة إلى سيدة إيرانية حصّلت ثروتها من تكنولوجيا المعلوماتية في تكساس. ومنذ وقت قصير، أطلق الروس نظامهم العالمي لتحديد المواقع (جي بي إس). هذا النظام يتيح لأي شخص، في بيته أو في البحر، أن يحدد موقعه بالضبط للمنقذين. ويمكن استخدامه لتعقب أفراد أو حيوانات نادرة بعد وضع رقاقة صغيرة تحت جلدهم.

طور هذا النظام الجيش الأميركي قبل سنوات عدة، وسمح بتسويقه إلى العموم مع ترك هامش دقة صغيراً جانباً. الأماكن التي تشير إليها «الجي بي إس» التي تسوقها الشركات الأميركية تكون على بعد مئة متر من الأماكن الصحيحة. وقد أنفق الأوروبيون مبالغ طائلة وأمضوا سنين عديدة من عمل خبراء وكالتهم الفضائية، وتمكنوا من تسويق منتجهم في أواخر سنة ٢٠٠٧ فقط. بحلول منتصف ٢٠٠٨، كان للروس منتجهم الذي برهن لغاية الآن عن دقة شبيهة بكلا النموذجين الأوروبي والأميركي.

أما الأوليغارشيون الروس فقد أنفقوا مئات ملايين الدولارات على شراء اليخوت الفخمة التي تجوب المتوسط أو البحر الكاريبي، وكانت صناعة بناء اليخوت تتقدم بسرعة في روسيا.

قبل بضع سنين، بدأت شركة «هوتشيا» لبناء اليخوت الفاخرة ببناء يخوت يبلغ طولها ٢٥ متراً. كان الطلب عليها كبيراً لدرجة أن حوض بناء السفن توسع وهو ينتج الآن يخوتاً بطول ٣٥ متراً بسعر ٨ ـ ٩ ملايين دولار لليخت الواحد. ويمكن القيام بنفس هذا الأمر بالنسبة إلى صناعة النفاثات الخاصة، إذ تم إنتاج هذا النوع من النفاثات في زمن الاتحاد السوفياتي كان يستخدمها عدد

كبير من رجال الأعمال الروس والغربيين، ولا يزال هناك عدد كبير من هذه الطائرات الخاصة قيد الاستعمال.

وينعم الاتحاد الروسي بإرث لا يضاهى في الاعمال الموسيقية والفنية. في الوقت الحاضر تقوم فرق مثل فرقة البولشوي وفرقة موسكو فيلهارمونيكا، وسيرك موسكو، بتقديم الأعمال الفنية الروسية من موسيقى ورقص وأوبرا في جميع عواصم الثقافة والفن الكبرى.

يتعين على روسيا أن تطور مهرجاناتها الموسيقية الخاصة بها. ذلك أنه من أيار/مايو حتى أيلول/سبتمبر يسمح الطقس بإقامة الحفلات في الهواء الطلق، كما يجب الاستفادة من المسارح ودور الأوبرا الرائعة. وبالإضافة إلى أعمال المؤلفين الروس المعروفين عالمياً، لدى روسيا عازفو بيانو وراقصون ومغنو أوبرا وقادة فرق موسيقية استثنائيون. باستطاعة الفنانين الروس الموهوبين جذب محبي الموسيقى والأوبرا إلى حفلات منظمة تؤدي في موسكو وبطرسبرج وفلادفوستوك.

وثمة مجموعات من السياح تسافر إلى روسيا في رحلات منظمة لزيارة متحف الهيرميتاج والتعرف إلى ثروته الفنية والذي يعتبره الكثيرون أغنى متحف في العالم، إذ إن أكثرية الأوروبيين المتعلمين والمثقفين، يعتبرون زيارة الهيرميتاج وبطرسبرج ضرورية وواجبة ويعتبرون أنه بدون هاتين الزيارتين تكون الحياة أقل غنىً. كما تستطيع المهرجانات الموسيقية للمؤلفين الروس التي يعزفها الموسيقيون الروس وتنشدها الأصوات الروسية أن تحدث تغييراً في نظرة العالم الثقافية لروسيا.

بالإضافة إلى الإرث الفني والفريد للموسيقى الروسية، فقد طورت الكنيسة الأرثوذكسية موسيقاها الكنسية الخاصة. الأغاني التي يؤديها مرتّلو الكنيسة فريدة وجميلة ومؤثرة بالنسبة للكثيرين، وباستطاعة هذه الموسيقى أن تكون عامل جذب إضافياً لزيارة روسيا.

عجائب روسيا الهندسية في الكرملين وبطرسبرج وفلادفوستوك «مع شبكة من الشوارع الجذابة المحاطة بأبنية من القرن التاسع عشر ووفرة من الجامعات، بالإضافة إلى الشواطئ الرملية»[٣] تجذبك إلى زيارتها واستكشافها، اضافة إلى تأسيس عمل فيها.

تقوم روسيا بتطوير مدنها وقراها وشبكة طرقاتها ومطاراتها وقطاراتها الكهربائية ومرشديها السياحيين، ولكن، جميع هذه الأعمال تحتاج إلى وقت.

في أواخر ٢٠٠٨، تملّك الروس مزاج من التحدي والوطنية كردة فعل على العدوان الجورجي على أوسيتيا الجنوبية والتعليقات المنحازة، وخصوصاً الأميركية والبريطانية والإسرائيلية. استحوذت الكبرياء الروسي على عقول الروس العاديين وغير العاديين، وتفهُّم هذه الأمر ضروري للعلاقات الأميركية ـ الروسية والأوروبية ـ الروسية.

نيل باكلي، صحافي من **الفاينانشال تايمز** درس الروسية في فوروفيز ـ مدينة من مليون نسمة، ٣٠٠ كيلومتر إلى الجنوب من موسكو ـ ذهل عند عودته إلى منزله السابق، كما نشَرَ في **الفاينانشال تايمز** في ١٤ ايلول/سبتمبر ٢٠٠٨، في الوقت الذي سحق فيه الروس الغزوة الجورجية لاوسيتيا الجنوبية. دهش باكلي بالتحسينات التي رآها في فوروفيز، التي كان يعتبرها مدينة مملة قبل عشرين سنة.

في الوقت الحاضر، هي مدينة مزدهرة وديناميكية وتبعث على السرور. أصدقاؤه الأوسيتيون والروس من أيام الدراسة أثرياء، ينعمون بجميع أساليب الراحة وبإيمان قوي بمستقبل روسيا. كانوا جميعهم من الداعمين لاكتساح الروس للقوات الجورجية. لم يكن النصر المادي هو المهم بل إظهار قدرة روسيا على احتواء التحديات من خارج حدودها، وتأكيد منزلة روسيا كقوة عظمى.

خريف ٢٠٠٨ أجرى أندرو كلارك من **الفايننشال تايمز** مقابلة مع قائد الأوركسترا الروسي الشهير فاليري جيرجياف. نُشرت المقابلة في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وعلى الرغم من أن جيرجياف معروف بانه مايسترو رائد في العالم، فقد أمضى أكثر وقت المقابلة يتحدث عن البعد السياسي للهجوم الجورجي على أوسيتيا الجنوبية. ادّعى أن القوات الجورجية قتلت ١٠٠٠ شخص في تسكينفالي، عاصمة أوسيتيا الجنوبية، ناعتاً العملية بأنها كعملية البرجين التوأمين في نيويورك. وقال إنه لولا تدخل الجيش الروسي لقتل الألوف من الأوسيتيين. علماً بأن المراقبين الحياديين يقدرون عدد القتلى في تسكينفالي بنحو ٢٠٠.

هذا العبقري الموسيقي يطمح لأن يكون له دار للأوبرا في بطرسبرج بحلول موسم ٢٠١٠ ـ ٢٠١١ «ومع تحسن الأحوال في روسيا، يستطيع عشاق الموسيقى أن يأتوا إلى حفلاتنا ويقل سفرنا كثيراً» كما أعلن. «الشهر الماضي (آب/أغسطس ٢٠٠٨) عزفنا موزار لعشرين ليلة متتالية لمستمعين من الشباب»، قال جيرجياف. «أريد أن أغطي جميع المدارس والجامعات (في بطرسبرج) من عمر السابعة حتى السابعة والعشرين. لا يمكنك أن تتوقع منهم أن يستمعوا إلى موسورغسكي، لكن زواج فيغارو في

ترجمة تشايكوفسكي سيكون بداية جيدةً».

هذه الصورة لروسيا، شعب ذو ثقافية عالية ومحب للموسيقى، شديد الحماسة والتقدير للعلم، وحازم في وطنيته وحبه لبلاده، يمكن أن تخدم روسيا جيداً إذا ما أعطى الزعماء الغربيون انتباهاً أكبر للخصوصيات الروسية الأصيلة.

الإدارة الفدرالية

بين سنتي ١٩٢٨ و١٩٩١، حكم الحزب الشيوعي الاتحاد السوفياتي أوتوقراطياً وبقبضة قوية. كان على الجماعات المتنوعة عرقياً ودينياً أن تعتمد الإلحاد وتخضع للتعاليم الماركسية ـ اللينينية السياسية وفلسفتها الاقتصادية. وقامت انتفاضتان في هنغاريا سنة ١٩٥٦ وتشيكوسلوفكيا سنة ١٩٦٨ لكن القوات السوفياتية قمعتهما بوحشية وأعيد توحيد براغ وبودابست مع الاتحاد السوفياتي بالقوة.

وعلى العكس من ذلك، وابتداءً من أوائل الخمسينيات، نعمت يوغوسلافيا بدرجة واسعة من الحكم الذاتي تحت حكم جوزف تيتو، بطل المقاومة في الحرب العالمية الثانية. كان أوتوقراطياً، والبرهان على نظامه المركزي ظهر في تفجر بلاده بعد وفاته. انفصلت صربيا وكرواتيا والبوسنة عن يوغوسلافيا السابقة بعد سنتين من الحروب الدينية البشعة والمجازر، وخصوصاً ضد مسلمي البوسنة.

لغاية ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦، والبدء بتنفيذ البريسترويكا والغلازنوست، كان من الممكن وصف الرفاه المادي والتقدم التقني للاتحاد

السوفياتي بالمرضي. لم يكن نظام الحكم السوفياتي مرناً، وحتى ذلك الحين، لم يكن يحتمل أي اضطرابات سياسية في الدول الدائرة في فلكه. ومغازلة غورباتشيف للأفكار الجديدة في الإدارة والانفتاح حصل في وقت كان تأثير التلفزيون قد أصبح عالمياً، والديموقراطيات الغربية قد قويت، والحرب في أفغانستان تستنزف الموارد المالية والبشرية للحكومة المركزية. كان العالم يتعولم في مجالات المعلومات والتجارة والمال، ولدرجة أقل، في المجال السياسي.

عندما قبل غورباتشيف الاعتراف بأن هدم حائط برلين يمكن أن يقود إلى إعادة توحيد ألمانيا، أعلن الاتحاد السوفياتي ضمنياً أنه لن يستعمل القوة لإخماد ثورات وطنية في الدول الدائرة في فلكه. من ذلك الوقت وصاعداً، أصبح تفكك الاتحاد السوفياتي مسألة وقت لا غير. وعندما أعلنت أوكرانيا استقلالها، وهي من أكبر الدول السوفياتية ومرتبطة بروسيا منذ القرن الحادي عشر وتضم قسماً كبيراً من مخزون الأسلحة النووية السوفياتية، دُقت الأجراس. نهاية الاتحاد السوفياتي أعلنت ليلة عيد الميلاد سنة ١٩٩١.

خسارة أوكرانيا، تشيكوسلوفاكيا، بولندا، رومانيا، دول البلطيق، أزبكستان، أذربيجان وأرمينيا تركت الاتحاد الروسي مع ٨٤ في المئة من مساحة الاتحاد السوفياتي السابق الإجمالية، ٩٠ في المئة من موارده المعدنية والطبيعية، و٥٥ في المئة من مجمل سكانه السابقين.

وما هو أهم من ذلك، التعاليم الماركسية ـ اللينينية الفلسفية والادارية والاجتماعية والإياسية الموحدة لم تعد موجودة. واستبدال

الفلسفة الاجتماعية المادية وتنامي دور الكنيسة الأرثوذوكسية الروسية عمل على حث أكثرية مواطني الاتحاد الروسي الجديد على التجمع وراء الاتحاد. غير أن هذا الدعم لم يستطع التغلب على الحكم الفاسد وعلى نهب المؤسسات العامة الذي تميزت به سنوات يلتسن.

بعد ١٩٩٦، وتعرض يلتسن لنوبة قلبية خطرة، حاولت الجماعة المعروفة «بالعائلة» أن تتمسك بالسلطة فوعدت البلدان الأجنبية، وخصوصاً الولايات المتحدة وألمانيا، بجني أرباح طائلة، بينما أولت انتباهاً قليلاً لتوطيد العلاقات السياسية وإعادة الدور المركزي إلى الحكومة.

بعد تفتت الاتحاد السوفياتي، واجهت روسيا قوى انفصالية، اذ إن جميع «الأوبلاست»، وهي كلمة روسية معناها «منطقة»، ذات الحكم الذاتي التي تشكل جزءاً من الاتحاد الروسي، أعلنت نفسها جمهوريات ذات سيادة، باستثناء الأوبلاست اليهودي.

زعماء تاتارستان وباشكورتوستان وياكوتيا والشيشان، حاولوا بطريقة أو بأخرى اتباع سياسة الانفصال عن الفدرالية. جوبه المركز الفدرالي بعملية تفتت الدولة من دون إمكانية السيطرة عليها، وتبين أن التصدي لهذا الاتجاه السلبي اصبح المهمة الأولية للزعامة الروسية. في باشكوتوستان وياكوتيا تمكنت موسكو من احتواء المشكلة. أما تاتارستان والشيشان اللتان قادتا «مواكب السيادات» سنة ١٩٩٠، فقد شكلتا مشكلة خاصة.

جوبه هذان التحديان. بالنسبة إلى الشيشان، تمكنت حرب ثانية بإشراف بوتين، الذي أوكل إليه يلتسن هذه المهمة، من سحق

العصيان المسلح بكلفة عالية من الدمار والخسارة البشرية. وعلى العكس، نجحت المفاوضات مع تاتارستان بالتوصل إلى اتفاق أول في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ لاقتسام السلطة، وكان من المفترض أن يعدَّل هذا الاتفاق في سنة ٢٠٠٠. في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أصدر مجلس الدولة في تاتارستان نسخة منقحة من دستور الجمهورية يتطابق مع دستور الاتحاد الروسي. ابتداءً من ٢٠٠٧، تم إبرام معاهدة جديدة لعلاقات عملية قابلة للتطبيق مع تاتارستان للعشر سنوات القادمة.

في الشيشان، أدت الصدامات العنيفة إلى إبقاء الحالة الراهنة العملية مع رئيس الشيشان رمضان خاديروف، الثائر السابق الذي انقلب إلى موالٍ لبوتين، والذي ينسق جميع القرارات الهامة مع الكرملين. بفعل تحسن الأحوال وإعادة بناء المنازل المتضررة والبنى التحتية، أعلن الرئيس ميدفيديف أن الشيشان لم تعد بحاجة إلى المراقبة الروسية ودعمها الأمني. وفي الواقع، بدأ رئيس الشيشان الشاب يشجع السياح ويدعوهم إلى المجي إلى بلاده على شبكات التلفزة العالمية.

بالاستناد إلى العلاقات الوطيدة، إنما المحفوفة بالمخاطر بين سلطات الاتحاد الروسي وتاتارستان والشيشان، ثمة مهمات عديدة خطرة يجب حلها، وخصوصاً بمبادرات من موسكو، لتثبيت العلاقات بشكل ذي معنى. سيكون على الاتحاد الروسي أن يزود هذين الكيانين بالطاقة بأسعار منخفضة لبعض الوقت. وعلاوة على ذلك، فإن الصحة والتعليم والإسكان والبنى التحتية، كالمياه والكهرباء والطرقات، تعتمد بشكل كبير على مبادرات الحكومة المركزية، وسيكون تعزيز الرفاه الاقتصادي أساسياً لعلاقات سلمية وهادئة وشبه دائمة.

في الوقت الحاضر يتألف الاتحاد الروسي من المكونات التالية: ٢١ جمهورية، ٤٦ أوبلاست، ٩ كرايس (منطقة أوسع وأكثر كثافة سكانية)، أوبلاست واحد بحكم ذاتي (يهودي)، ٤ أوكترغ بحكم ذاتي تشمل عدة مناطق، ومدينتين ذات أهمية فدرالية ـ موسكو وبطرسبرج. وغني عن القول أن هناك فروقات شاسعة في البنى الإدارية والقانونية والاجتماعية لهذه المكونات. بحسب دستور الاتحاد الروسي، الدولة هي فدرالية متناسقة ولكن، بالفعل، فإن بعض مكوناتها تتمتع بصلاحيات أكثر من غيرها. والتحديات والمشاكل للحفاظ على الترابط بين جميع المكونات الإدارية وتعزيز تطورها ليس بالأمر السهل.

في مستهل رئاسته، لحظ بوتين في خطابه عن أحوال الأمة الموجه إلى الجمعية الفدرالية، «يجب أن نقر بأن العلاقات الفدرالية في روسيا لم يُنجز بناؤها وتطويرها بشكل كامل. الحكم الذاتي في المناطق يُفسَّر على انه نوع من السماح بإفساد النظام في الدولة. إننا نتكلم باستمرار، ولعدة سنوات، عن الاتحاد وسبل تقويته. غير أننا يجب أن نعترف بأنه ليس لدينا بعد دولة فدرالية متكاملة». في هذا البيان، كان بوتين يثير بالفعل مسألة قابلية روسيا على الحياة كدولة فدرالية في المدى البعيد.

في ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٠، أصدرت المحكمة الدستورية الروسية حكماً يجعل التشريع الإقليمي يتناغم مع الدستور الروسي والتشريع الفدرالي. كان الهدف الرئيسي لهذا التشريع هو جعل الدساتير الإقليمية خلواً من الإشارات إلى سيادتها الذاتية والمواطنية والسياسات الخارجية والقضايا النقدية. كانت هذه كلها حكراً على السلطة الفدرالية، ويتطلب التحول عنها وقتاً طويلاً وجهوداً منتظمة.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أصدر الرئيس بوتين مرسوماً ينشئ بموجبه مجلس الدولة. كان مفترضاً أن يكون هيئة للتشاور والدراسة من أجل دعم رئيس الدولة في ممارسة سلطاته للتأكد من انتظام عمل الأجهزة الحكومية والتفاعل بينها. وعلى الرغم من طبيعة بوتين التشاورية، ومن أول جلسة له في سنة ٢٠٠٤، شدد فلاديمير بوتين، وكان حينها رئيساً، على أن مجلس الدولة يؤدي دوراً استراتيجياً في من أجل التطور. كان يأمل من ممثلي مقاطعات الاتحاد الروسي أن يبينوا احتياجات مناطقهم ويعملوا مع الممثلين الآخرين على تطوير استراتيجية شاملة وكاملة من أجل التطوير.

قبل سنة ٢٠٠٤، كان حكام المقاطعات يُنتخبون من مناطقهم المختلفة. بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أصبح الرئيس يعيّن الحكام وتصادق على تعيينهم البرلمانات المحلية، وإن لم تتم المصادقة مرتين متتاليتين يحلّ الرئيس هذه البرلمانات. لم يحصل مثل هذا الامتناع على مدى أربع سنوات، وليس من المنتظر أن يحصل في المستقبل القريب.

بالاستناد إلى التحاليل حول تطور الاتحاد الروسي، تاريخه وممارساته، تبدو الاستنتاجات التالية وجيهة.

إجراءات إصلاح الإدارة الحكومية في الاتحاد الروسي التي اعتُمدت إبان رئاسة بوتين (٢٠٠٠-٢٠٠٨) هدفت إلى الحؤول دون انهيار الاتحاد، وذلك عبر توطيد السلطة العمودية المركزية على القرارات الفدرالية وتثبيتها. تغير نظام الحكومة الفدرالية بشكل ملحوظ إبان سني بوتين، وخصوصاً مع إنشاء مجلس الدولة.

عندما تسلم ديمتري ميدفيديف مقاليد الحكم في نيسان/إبريل ٢٠٠٨، واجه مجموعة من المشاكل بصدد التغلب على الانفصال، والتطرف الديني، والمواجهة بين الأعراق المختلفة. كان الهجوم الجورجي على أوسيتيا الجنوبية امتحاناً مبكراً لقدرة الرئيس ميدفيديف على الرد على أعمال عسكرية القصد منها تشجيع تفكك مناطق الحكم الذاتي عن روسيا.

لا شك في أن الاتحاد الروسي قد حقق تطوراً هاماً في تاريخه الحديث. فقيادته مثقفة ومخلصة، واحتياطياته المالية كانت قد بلغت ٧٠٠ مليار دولار، إلى حين حصول الأزمة المالية العالمية التي تسببت بها الرهونات العقارية ذات المخاطر العالية في الولايات المتحدة.

يفغيني بريماكوف، الاقتصادي اليساري المعروف والديبلوماسي السوفياتي الذي شغل منصب رئيس الوزراء ابان حكم يلتسن بين ربيع وصيف ١٩٩٠، والذي صحح بعض الأخطاء الصارخة، نشر كتاباً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ **«العالم من دون روسيا؟ إلى اين يأخذنا قصر النظر السياسي»**، يؤكد فيه على نقطة هامة، هي أن الحاجة إلى الحكم المركزي في روسيا ماسّة. وبحسب رأي بريماكوف العلمي: «ابتداءً من اليوم يمكن الافتراض أن الربط بين الحكم المركزي والمناطق قد ثُبِّت. أعتقد أن التراجع عن تعيين رؤساء المكونات الفدرالية لا يزال مبكراً جداً»(٤). نظام التعيين، الذي أدخله بوتين سنة ٢٠٠٤، كان موضع انتقاد من عدد من حكام المناطق، ولكن الأكثرية تقبلته بسهولة.

مع أن تاتارستان وحدها قد التزمت قرار المحكمة الدستورية، وبالرغم من بعض الاحتجاجات ضد نظام تعيين الحكام، من

الواضح أن الاتحاد الروسي قد أظهر تقدماً في تطوره الإداري والقانوني والاقتصادي.

ما هي حصيلة هذا التطور، الوقت وحده كفيل بتبيانها. من الواضح أن روسيا تحتفظ بشكل الدولة الهيكلية الإقليمية التي ارتأتها منذ البداية والتي لا تزال فدرالية قوية.

الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي اثرت كثيراً وبشدة على روسيا بسبب تدنّي أسعار النفط، وهروب الرساميل الاستثمارية، سوف تقوي الروابط الفدرالية. ذلك لأن الحكومة الفدرالية، بمواردها الكبيرة، وإدارة سياساتها، ووزنها الدولي، تستطيع أن تساهم في حل الأزمة تدريجياً بينما تقدم مساعدات قيمة إلى مكوناتها الفدرالية الأفقر.

سيتأثر التطور الفدرالي في المدى البعيد بالاتجاه الديموغرافي والصحي، بالإضافة إلى معدل النمو وتنويع الإنتاج الاقتصادي. يجب على روسيا أن تعمل بجهد من أجل زيادة معدل الأعمار فيها، وتزيد من عدد من هم تحت سن العشرين لتعديل نسبتهم إلى مجمل عدد السكان. الرخاء الاقتصادي سيعود مع سعر للنفط أكثر من ٦٠ دولاراً للبرميل وقد حصل هذا الامر وتجاوز سعر النفط مستوى ٧٠ دولاراً للبرميل.

إضافةً إلى مشاكل روسيا المعروفة المتعلقة بالاتجاهات الديموغرافية، والصحة، وصورتها وفاعليتها الإدارية في المناطق المنتشرة على مساحات واسعة، هناك ثلاثة تحديات متميزة وواضحة المعالم.

التجارة العالمية والسفر والأسواق المالية متشابكة مع بعضها البعض،

والارتباطات، في الأساس، هي لغوية ومتمثلة قبل كل شيء باللغة الإنكليزية التي يترتب على الكثير من الروس أن يتقنوها، إذ إن ذلك ضروري للأعمال، والسفر، ومواقع التفتيش على شبكة الإنترنت.

بسبب أراضيها الشاسعة، وانخفاض الكثافة السكانية فيها، تواجه روسيا تحدي الكلفة العالية لبناها التحتية بالنسبة إلى الفرد الواحد في حقول المواصلات والنقل والشبكات الكهربائية. إن خدمات الشبكات السريعة، وسرعة تبادل المعلومات والصفقات التجارية، هي ذات أهمية كبيرة في عالمنا الحاضر. على روسيا الاتحادية أن تنشئ مثل هذه الشبكات وأن تشجع الاعتماد على استعمال الإنترنت. وعليها أيضاً سن قانون لتسهيل الأعمال باستعمال الوسائل الإلكترونية لإبرام العقود والتواقيع على المراسلات.

من أجل التغلب على عوائق الاعتماد على تصدير السلع (نفط وغاز)، ومن أجل تنويع مصالحها ومصادر دخلها، يجب على روسيا، كدولة، وعلى أعمالها ورجال الأعمال فيها تنويع استثماراتهم الخارجية. والتنويع لا يعني فقط بين أنواع النشاطات الاقتصادية المختلفة، بل بين البلدان أيضاً.

روسيا، مع ازدياد احتياطها، واحتمال ارتفاع أسعار النفط والغاز والذهب في السنوات القادمة، يتوجب عليها زيادة استثماراتها في البلدان المتقدمة والصناعات المتقدمة، كالصناعات الفضائية، وتوزيع الطاقة، وصناعة الأدوية، والسياحة، والتمويل، وربما التعليم، وتكنولوجيا النانو أيضاً.

في بلدان كإيران والعراق وليبيا وتركيا والصين والهند والبرازيل وفنزويلا، يمكن أن تتمتع روسيا بامتيازات نسبية مميزة يمكن الاستفادة منها كنقطة انطلاق لتحقيق النجاح في حقول عدة بما فيها صناعات النفط والغاز والإنشاءات المكملة لها.

الهوامش

(١) **أزمة**، بي أن بي باريبا، أغسطس ٢٠٠٨، ص ٥.

(٢) زبيغنيف بريجنسكي، برنت سكوكرفت، **أميركا والعالم: أحاديث عن مستقبل السياسة الخارجية الأميركية**، ادارة دايفيد ايغناثيوس، بايزك بوكس، ٢٠٠٨، ص ١٨٣.

(٣) **مونوكل**، عدد ١٥، أغسطس ٢٠٠٨.

(٤) يفغيني بريماكوف، **العالم من دون روسيا؟ إلى أين يأخذنا قصر النظر السياسي**، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

الفصل الحادي عشر

نحو المستقبل

ستظل وضعية روسيا ومكانتها على الدوام موضع مقارنة مع الولايات المتحدة، تماماً كما كانت الحالة إبان سنوات الحرب الباردة، عندما كانت روسيا نواة تشكيلة أوسع بكثير، الاتحاد السوفياتي، الذي كان يتنافس مع الولايات المتحدة كنظام اجتماعي وسياسي واقتصادي بديل.

بينما حققت روسيا تقدماً كبيراً على جميع الجبهات في القرن الواحد والعشرين واستعادت مكانتها كقوة عظمى، منيت الولايات المتحدة بأشد الضربات في قيادتها المعنوية وفي نظامها الرأسمالي في تاريخها. النظام الرأسمالي الذي نشرته أميركا بنجاح كبير على مدى العقدين السابقين تحطم من جراء سوء الاستعمال الأميركي نفسه.

هناك تشابه مهم بين الأزمة التي واجهتها الشيوعية والأزمة الأخيرة للنظام الرأسمالي الذي يرعاه «إجماع واشنطن». سنة ١٩٩١،

انفجر الاتحاد السوفياتي مخلفاً خمس عشرة دولة أصبحت مستقلة. لم تعد الشيوعية بمثابة المنارة لكثير من البلدان. واليوم، الصين ـ الدولة الشيوعية نظرياً ـ انحرفت بعيداً عن التعاليم الشيوعية نحو ممارسة سياسات السوق.

في ٢٠٠٨، انهار النظام الرأسمالي الذي كانت تعتبره أميركا بوابة للديموقراطية وجلب دماراً ينطوي على خسائر اقتصادية على مدى سنتين إلى ثلاث سنوات بما يساوي مجموع الدخل القومي العالمي. تبخرت زعامة الولايات المتحدة المعنوية والاقتصادية وبدأ العالم يبحث عن نظام اقتصادي ومالي جديد أكثر وثوقاً واستقراراً. عدد كبير من الاقتصادات الغربية مالت أكثر نحو النظام الاشتراكي. إلا أنه سيكون من الجنون افتراض أن الولايات المتحدة ستجبر على التخلي عن مركزها كدولة عظمى في العقدين القادمين.

بينما كان الانكماش ينتشر ويبتلع اقتصادات بلدان صناعية كبيرة وأكثر البلدان النامية، انكمشت التجارة العالمية بشكل جذري. توقعات النمو أصبحت قاتمة وتوقعات المستقبل في روسيا في أواخر اذار/مارس ٢٠٠٩ لم تكن زهرية. وصلت البطالة إلى ٩,٥ في المئة، وبدلاً من ٦ في المئة من النمو المتوقع أصبح من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بأربعة في المئة. عوامل أخرى متصلة بتدفق الأموال والتوقعات المستقبلية يجب أن تؤخذ بالاعتبار.

تضررت روسيا بشدة من الأزمة الاقتصادية بدءاً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وتنبأ الكثير من المراقبين بمستقبل مظلم للاقتصاد الروسي، إذ إنهم عزوا جميع نجاحاته الأخيرة إلى ازدياد أسعار النفط. لكن ذلك لم يكن صحيحاً، إذ حققت روسيا نمواً لا بأس به ما بين خمس وثماني سنوات، عندما كانت أسعار النفط

مستقرة وأدنى بكثير. أعادت روسيا تركيزها على نشاط الحكومة، وأظهرت انفتاحاً على الدول الغربية واستثماراتها، وسيطرت على الاوليغارشيين المبذرين. كما أنها برهنت عن قدرات متواصلة ومتخصصة في مجالات الفضاء الخارجي.

إمكانيات روسيا المستقبلية مرتبطة بنجاح الاقتصادات الرائدة في العالم في إعادة وتيرة النمو خلال سنتين. طبيعة الأسواق ودرجة مشاركة الحكومات ودور المؤسسات المالية العالمية ومداها.. كلها عوامل يجب أن يتم الاتفاق بشأنها بحكمة وتعاون دولي جاد.

أحد أسباب تحسن التوقعات كان انتخاب باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة. هذا التطور اظهر أن اميركا قادرة على تجديد قيادتها، وكذلك ساهم إرث أوباما العرقي في زيادة الهدوء الاجتماعي والتسامح في هذه الاوقات العصيبة.

والأهم من ذلك أن الرئيس الأميركي الجديد نجح في دفع برنامج لمساعدة الفقراء والمرضى وتحسين البنية التحتية للولايات المتحدة وتطوير مصادر الطاقة ذات التأثير الإيجابي على البيئة، وتحسين المنشآت المدرسية وبرامج التعليم وطرقه. وفي آذار/مارس ٢٠١٠ توصل إلى اقرار نظام للحماية الصحية يرعى ٣٢ مليون أميركي وأميركية كانوا لا يحظون بأي ضمان.

قدرة العالم على التخلص من أزمته العملاقة تعتمد على نجاح أميركا في تجميع طاقاتها واجتذاب استثمارات هامة في سندات الحكومة الأميركية من الصينيين واليابانيين وبلدان الخليج وسنغافورة وتايوان والنروج، وعدد من البلدان الصغيرة والغنية مثل بروناي وماليزيا.

وجنّد الرئيس أوباما أفضل فريق من الاقتصاديين والمفكرين لمساعدته في مواجهة الأزمة. ملكة الخطابة لديه استثنائية بالشكل والمضمون، ولكن عليه أن يحقق نجاحاً بحلول أواخر سنة ٢٠١٠، إذا كان يعلل نفسه بولاية جديدة. ونجاحه في إقرار توسيع الضمان الصحي يعزز حظوظه المستقبلية.

تتمتع روسيا بأهمية خاصة كمفاوض مع إيران لأنها كانت ستطلق العمل في أول محطة إيرانية نووية لتوليد الكهرباء في آب/أغسطس ٢٠٠٩ وقد تأجل بدء تشغيل هذا المفاعل حتى صيف ٢٠١٠.

وقد تعاقدت موسكو على بناء ثلاث أو أربع محطات نووية أخرى لتوليد الكهرباء في إيران، وما هو أهم، تعاقدت على البدء في تطوير موارد الغاز الإيرانية الأوفشور في الخليج للتصدير إلى الهند والصين. وربيع ٢٠١٠ أبرمت روسيا اتفاقاً مع الهند لإنجاز ١٢ مفاعل نووي على مدى سنوات مديدة.

مع معدل أسعار للنفط نحو ٧٠ دولاراً للبرميل، حتى ولو بدءاً من سنة ٢٠١٠، تستطيع روسيا أن تقوم بنشاط اقتصادي مقبول في سنة ٢٠٠٩. لديها ثلاثة مصادر هامة يحتمل أن تستفيد منها: ٢٥ مليار دولار من الصين لإمدادات مستقبلية من النفط، ٢٥ مليار دولار من زيادة أسعار الغاز في الداخل وفي الجمهوريات السوفياتية السابقة (بالرغم من أن هذه الأسعار ما تزال أدنى من الأسعار التي تتقاضاها من البلدان الغربية)، ١٠ مليارات دولار من المملكة العربية السعودية كجزء من اتفاقية السلاح التي تم الاتفاق عليها في آب/أغسطس ٢٠٠٨ البالغة ٤٠ مليار دولار، وأخيراً، عقد معاهدات إقليمية وأمنية مع اليابان قد توفر لموسكو ٣٠ ـ ٤٠ مليار دولار.

إذا اهتم النظام المالي العالمي، الذي لم يطور بعد، بالذهب وربما بمصادر الطاقة ـ نفط وغاز واورانيوم مخصب ـ ستكون روسيا من المستفيدين. إنها ثاني أغنى منتج للذهب في العالم والأغنى في موارد الغاز، بالإضافة إلى أنها الرائدة عالمياً في تخصيب الأورانيوم.

اقترح بوتين سنة ٢٠٠٧ هيكلية عالمية لتخصيب الأورانيوم وتوزيعه تجعل من غير الضروري للبلدان الأخرى تخصيب الاورانيوم على أساس فردي ومكلف. وإدارة أوباما تدرس هذا الاقتراح في الوقت الحاضر. وعلاوة على ذلك، اقترح الروس ترتيبات لتخزين الوقود النووي المستعمل لها نفس الخصائص المفيدة. هذا الاقتراح سيزداد أهمية مع زيادة حجم نفايات الوقود النووي المستهلك في العالم.

أكبر تحدٍّ لتطور روسيا يظل وضعها الديموغرافي. حتى مع عناية طبية ونمط حياة أفضل ومعدل عمر أطول، فإن الأراضي الروسية الشاسعة ستبقى قليلة السكان مما يشكل دعوة مفتوحة إلى تدفق السكان من الصين ومنغوليا، وربما كوريا أيضاً، إليها.

ثمة تطور جذري يمكن أن يخفف من مخاوف روسيا بالنسبة إلى الناتو والتحدي الديموغرافي، إنه اتحاد فدرالي مع جورجيا وأوكرانيا وكريميا. من دون شك، سترتفع صرخات حادة من نوع «وماذا عن الديموقراطية؟».

ومع ذلك، يبدو أن الرئيسين الأوكراني والجورجي، بسبب سوء قيادتهما، سيذهبان إلى بيتهما في حال حصول استفتاءات حرة في بلديهما. إذا ألّف البلدان فدرالية مع روسيا الاتحادية، مقرونة بحرية حصول الأوكرانيين والجورجيين الذين يتكلمون الروسية على جوازات سفر روسية، ستهدأ أكثرية مخاوف روسيا الديموغرافية

وقلقها الأمني المحلي. وجدير بالذكر أنه منذ وقت قريب، عرضت الجنسية الروسية على ١٣٠,٠٠٠ مولدوفي.

إن علاقاتٍ روسية أميركية جيدة تبدو ممكنة ومحتملةً إذا ما انطلقنا من تصاريح القيادتين الجديدة. والظاهر أن التحركات التكتيكية لإزعاج بعضهما البعض ليست سائدة في الوقت الحاضر.

تود أميركا الانسحاب من أفغانستان، وخفض إنفاقها على التسلح، والمشاركة في تحمل عبء دعم النظام المالي العالمي والامتناع عن تعليم الجميع مبادئ الديموقراطية الأميركية. إن علاقات أميركية ـ روسية أفضل ستساعد في مجابهة جميع هذه التحديات.

بعض التعليقات الحديثة في **الإيكونوميست والفايننشال تايمز** و**نيويورك تايمز** ركزت على امكانية مقايضة، حيث تتنازل اميركا بموجبها عن إقامة درع دفاعي صاروخي في بولندا، وتدعم علاقات أفضل بين الناتو وروسيا، وتحجم عن استجابة طلبي جورجيا وأوكرانيا لعضوية الناتو مقابل أن تقوم روسيا بإقناع إيران إنهاء برنامجها لتخصيب الأورانيوم.

هذه الأفكار المطروحة تبسيطية. قد تستطيع روسيا حث إيران على الانضمام إلى برنامج دولي لتخصيب الأورانيوم كالذي اقترحه بوتين. وأية مبادرة من أوباما لإيقاف الخطط الأميركية مع بولندا والجمهورية التشيكية ربما تكون إشارة إلى النيات الطيبة ولكنها ليست كافية لاتفاقات ذات معنى، هذا الأمر سيتطلب عملاً أكثر من الجهتين.

بقطع النظر عن أية تطورات في النظام المالي العالمي، أو عن حالة إمدادات الطاقة في السنوات القادمة، فإن دور روسيا سيكون محورياً، أهم بكثير من الماضي وموجهاً للتعاون مع منتجي النفط والغاز في الشرق الاوسط، خصوصاً المملكة العربية السعودية والعراق وإيران بالإضافة إلى تركيا وشركائها من بلدان البريك.

في ربيع ٢٠٠٩، نيسان وأيار (أبريل ومايو)، شعر زائرو أذربيجان وكازاخستان بتغيير واضح. ألقي اللوم عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بشكل كامل على الممارسات الأميركية وعلى الأسواق المالية غير المنظمة. كما أن استقرار أسعار الطاقة تتطلب تعاوناً بين بلدان شاطئ بحر قزوين، بمن فيها إيران، وأوبك، وكانت روسيا قد اتخذت خطوات مهمة في ذلك الاتجاه.

تركز جميع البلدان المعنية، روسيا واذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وإيران، جهودها على زيادة إمدادات النفط والغاز إلى الصين. ويتوجب على جميع هذه الإمدادات إما أن تعبر روسيا أو تصل إلى مياه الخليج عبر إيران بخطوط أنابيب لم يتم بناؤها بعد. وقد أبدت السلطات الإيرانية استعدادها لاستيراد النفط الأذربيجاني للتكرير والاستهلاك المحلي والتصدير، بالإضافة إلى الغاز للاستهلاك المحلي.

وعلى عكس الاتجاه نحو الأسواق الشرقية المتأثرة بمتطلبات الصين ومواردها المالية، فإن تحولاً نحو الغرب عبر تركيا يحدث الآن. وفي حال تحسن العلاقات التركية ـ الأرمينية والأذربيجانية ـ الأرمينية، يرجح أن تصبح تركيا مركزاً لإمدادات النفط والغاز إلى أوروبا. من دون شك، تطور كهذا في العشر سنين القادمة سيساعد تركيا على توجيه اهتمامها بعيداً عن الاتحاد الأوروبي، مع

أنها ستزداد أهمية استراتيجية بالنسبة إلى أوروبا الغربية.

ميدفيديف وبوتين وفريقهما اقترفوا أخطاء في مواجهتهم للأزمة المالية، كما فعل بوش وهانك بولسن ولكن على نطاق اوسع. والسلطات الروسية دعمت قيمة صرف الروبل لزمن طويل جداً مما كلفها نحو ٢٠٠ مليار دولار على مدى أربعة أو خمسة أشهر. بدلاً من ذلك، كان بإمكانها أن تعتمد برنامجاً لبيع سندات بالروبل ذات فائدة عالية. لو أن المصرف المركزي الروسي دعم معدلات الفائدة بعشرة في المئة، من الخمسة عشر إلى ثمانية عشر في المئة من معدل الربحية للسندات، لكان الضغط على الاحتياطات قد خف كثيراً. بحلول آخر سنة ٢٠٠٩، استقر سعر صرف الروبل على حوالي ٣٠ للدولار بدلاً من ٢٥ في بدء تفشي الأزمة، وتحسنت تقييمات البورصة بأربعين في المئة، متفوقة على جميع البورصات الكبيرة. وقد تعلمت القيادة الروسية بسرعة وعززت سياساتها، وينوي الروس أن يشاركوا في إيجاد الحلول ويعتبرون أن موقع روسيا واعد.

نتج من اجتماع الـ«ج ٢٠» في ٢ نيسان/أبريل في لندن اتفاق شامل على التحسينات الاساسية في ما يخص الإشراف على المؤسسات المالية وزيادة موارد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتعهد المجتمعون القيام بتحسينات في الإدارة، وإجراءات التصويت في كلتا المؤسستين، وإيلاء انتباه أكبر إلى القضايا البيئية. الملخص التالي لبيان القادة يحدد أطر توقعاتهم.

«١- نحن، قادة فريق العشرين، اجتمعنا في لندن في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩.

٢ ـ إننا نواجه أعظم تحدٍّ للاقتصاد العالمي في العصر الحديث، أزمة تعمَّقت منذ أن اجتمعنا آخر مرة، وهي تمس حياة النساء والرجال والأطفال في جميع البلدان، ويجب على جميع البلدان أن تعمل معاً لحلها. أزمة عالمية تتطلب حلاً عالمياً.

٣- نبدأ من التأكيد أن البحبوحة لا تتجزأ، وأن النمو، لكي يستمر، يجب أن يشارك فيه الجميع، وأن خطتنا للعودة إلى وضع سوي يجب أن تهتم بحاجات وفرص عمل العائلات العاملة بجهد، ليس فقط في البلدان المتطورة بل في الأسواق الناشئة وفي أفقر بلدان العالم أيضاً، ويجب أن نهتم ليس فقط بمصالح السكان اليوم، بل مصلحة الأجيال الطالعة أيضاً. نعتقد أن الأساس الوحيد الصالح لعولمة مستدامة وازدهار متنام للجميع هو اقتصاد عالمي مفتوح مبني على أسس مبادئ السوق، وأنظمة فعالة، ومؤسسات عالمية قوية.

٤- لذلك تعهدنا اليوم بعمل كل ما هو ضروري لتحقيق ما يلي:

- استعادة الثقة والنمو وفرص العمل.
- ترميم النظام المالي لإعادة الإقراض.
- تقوية الأنظمة المالية لإعادة بناء الثقة.
- تمويل مؤسساتنا المالية العالمية وإصلاحها للتغلب على هذه الأزمة ومنع الأزمات المستقبلية.
- تعزيز التجارة والاستثمارات العالمية ورفض الإجراءات الحمائية، من أجل دعم الرخاء.

- بناء عافية مستدامة، حديثة وشاملة.

بالعمل معاً لتحقيق هذه التعهدات، سننتشل الاقتصاد العالمي من الركود ونمنع ازمة مثل هذه أن تحدث في المستقبل.

٥ ـ الاتفاقات التي توصلنا إليها اليوم، لزيادة موارد صندوق النقد الدولي ثلاثة أضعاف، ودعم حقوق السحب الخاصة الجديدة البالغة ٢٥٠ مليار دولار، ودعم زيادة ١٠٠ مليار دولار على الأقل في التسليف من مصارف التنمية المتعددة الجنسيات (إم دي بي)، وتأمين ٢٥٠ مليار دولار لدعم تمويل التجارة، واستخدام الموارد الإضافية من مبيعات ذهب متفق عليها من صندوق النقد الدولي لمنحها كتحويلات إلى البلدان الأشد فقراً، تشكل برنامجاً من ١,١ ترليون دولار لدعم إعادة الائتمان والنمو وفرص العمل في الاقتصاد العالمي. وجنباً إلى جنب مع الإجراءات التي اتخذها كل منا على الصعيد الوطني، يشكل ذلك خطة عالمية للتعافي على نطاق غير مسبوق.

وكان الاجتماع بين الرئيسين ميدفيديف وأوباما، من وجهة النظر الروسية، ذا مغزى كبير. اتفقا على التعاون التام والعلني على القيام بالجهود المطلوبة لتحقيق الاستقرار في النظام المالي العالمي، وعلى العمل المنظم في القطاع المصرفي. وصدَّقا على انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية. كما تسعى روسيا أيضاً إلى تحقيق اتفاق لتحرير التجارة والتخلص من العقوبات التجارية الأميركية التي فرضت في أوائل السبعينيات لحمل السوفيات على السماح بالهجرة اليهودية إلى إسرائيل؛ هذا الهدف تحقق قبل أن ينهي غورباتشيف فترة ولايته، ومع ذلك ظلت الإجراءات الأميركية سارية المفعول.

وأبدى الرئيس أوباما عزمه على التخلي عن خطة إقامة قاعدة بطاريات مضادة للصواريخ الباليستية في بولندا التي كان الرئيس بوش قد خطط لها، والموافقة على خطة بوتين لإنشاء سوق مضبوطة للأوراونيوم المخصب. تكلم أوباما عن إزالة التهديد النووي بالكامل. بالنسبة إلى هذا الهدف الأخير، اتفق ميدفيديف وأوباما على تجديد المعاهدة للحد من الرؤوس النووية وأنظمة إطلاقها من كلا الطرفين التي انتهي مفعولها في آخر ٢٠٠٩ وجددت عام ٢٠١٠. ويبدو أن الاتفاق بهذا الصدد قارب على الانتهاء.

كانت فرق من كلا البلدين تعمل على إعداد تفاصيل مبادرات التعاون على كل الصعد قبل زيارة الرئيس الأميركي إلى موسكو في تموز/يوليو ٢٠٠٩. وقد كرر الرئيس أوباما نواياه بهذا الشأن خلال قمة الناتو التي عقدت بعد قمة الـ «ج ٢٠»، وكذلك خلال زيارته الرسمية إلى تركيا، وزيارته الخاطفة إلى العراق.

نشرت صحيفة **الفايننشال تايمز** عن هيلاري كلينتون في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ أنها قد تراجعت بشكل ذكي عن سياسة إدارة بوش في فرضه الديموقراطية. وبحسب وزيرة الخارجية الجديدة، فإن أعمدة السياسة الخارجية الأميركية الثلاثة هي الدفاع، السياسة، والتطور. وقد أسقط العمود الرابع، أي الديموقراطية، من الحوار مع روسيا. شددت كلينتون على أن ترميم العلاقات مع موسكو هو أولوية دبلوماسية أميركية عليا.

لم تتطلب الأمور أكثر من غلطة جورجيا لكي تتحرك روسيا وتقوم بعمل عسكري، وليس أقل من الأزمة المالية العالمية لدفع الولايات المتحدة إلى تقديم مقعد في الصفوف الأمامية لموسكو في الشؤون

العالمية. وهكذا استعادت روسيا ما كانت تبغيه دائماً: مكانة القوة العظمى حتى ولو كانت في المرتبة الثانية أو الثالثة بعد الولايات المتحدة. وتحوّل الدب إلى نمر.

المؤلف

لبناني من مواليد العام ١٩٣٨

ماجستير في الاقتصاد في الجامعة الأميركية، ليسانس في الحقوق في الجامعة اللبنانية، تابع تحصيل العلوم العليا في جامعة أكسفورد وتخرج العام ١٩٦٦.

درّس في كلية بيروت الجامعية.

عمل مستشاراً لرئيس شركة الكات المرحوم إميل البستاني ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣.

تولى مهمات مديرية التخطيط في مجموعة النهار ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨.

أسس مكتب دراسات اقتصادية العام ١٩٦٨ لا زال يرأسه حتى تاريخه.

عمل مستشاراً غير مقيم لعدد من الدول العربية النفطية.

شارك في لجنتين لتقييم خطوات تصحيح أوضاع الاقتصاد اللبناني

عامي ١٩٨٦ و١٩٩٢.

أسس مصرفاً عربياً في باريس العام ١٩٧٧.

رئيس مجلس إدارة بنك الاعتماد الوطني ش. م. ل.

نائب رئيس مجلس إدارة بنك فرعون وشيحا ش. م. ل.

صدر له:

الضمان الاجتماعي في لبنان وتأثيراته الاقتصادية، دار الطليعة، ١٩٦٢. حاز الكتاب جائزة أفضل دراسة اقتصادية ممنوحة من جمعية أصدقاء الكتاب.

الذهب الاسترليني، الدولار، دار النهار ١٩٦٨.

الدعم العربي النفطي، (بالعربية والإنكليزية)، ١٩٧٣.

غيوم فوق الكويت، (بالعربية والإنكليزية)، ١٩٩١.

السراب الذهبي، (رواية)، باليابانية ١٩٩٢.

وجوه لبنانية، (بالإنكليزية)، بالاشتراك مع زوجته منى اسكندر ١٩٩٤.

الدور الضائع: وتحديات القرن الواحد والعشرين، بيروت، رياض الريّس للكتب والنشر، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

رفيق الحريري وقدر لبنان، بالإنجليزية والعربية، دار الساقي والفرنسية مطبعة ألف، ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

فهرس الأعلام

أ

ب

ت

ج

ح

فهرس الأماكن

ب

ت

ج

ر



مروان إسكندر

الدب ينقلب نمراً

روسيا: الولادة الجديدة

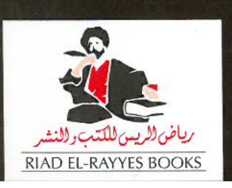
في آب أغسطس من العام 1998، أعلنت روسيا عجزها عن تسديد ديونها الداخلية والخارجية، وغرق الشعب الروسي في أتون البؤس والمرض.

ولكن في أواسط العام 2008، باتت الصورة مختلفة تماماً إذ بلغت قيمة الاحتياط 700 مليار دولار، ولم يتخط مجموع الدين الخارجي عتبة الـ 40 مليار دولار، مع تسجيل نسبة نمو 8 في المئة، وبقاء معدّل البطالة تحت نسبة 6 في المئة. والأهم هو أن روسيا الفدرالية تتصدر قائمة الدول المنتجة للطاقة من مشتقات الهيدروكاربون، أي الغاز والنفط. وخلال 15 سنة، ستوفر روسيا ما نسبته 50 في المئة من احتياجات أوروبا للغاز بدلاً من نسبة 25 في المئة التي توفرها حالياً.

إن روسيا الفدرالية هي البلد الوحيد في العالم الذي تحتوي صخوره جميع المعادن الضرورية للبرامج الفضائية، وهي معادن تبيعها، إلى جانب اليورانيوم المخصب، إلى الولايات المتحدة التي خاضت ضدها معركة عقائدية خلال السواد الأكبر من القرن الماضي.

أما اليوم، فموقع روسيا السياسي والاقتصادي العالمي يكتسب أهمية حيوية بالنسبة للاستقرار والازدهار الدوليين. وسيسعى هذا الكتاب إلى استكشاف موقع روسيا اليوم، والعودة إلى الخلفية التي تستند إليها، وتوقع الوجهة التي تسير نحوها، وتحديد كيف يمكن لسائر العالم الاستفادة من التفاعل معها.

(من الكتاب)




ISBN 9953-21-488-3
9 789953 214887